معاذ بن سليمان الدخيِّل

# منزلة معاني الكلام
# في النظرية النحوية العربية
## مقاربة تداولية

الكتاب: **منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية**
المؤلف: **معاذ بن سليمان الدخيِّل**
عدد الصفحات: 304 صفحة

**الترقيم الدولي:** 978-9973-33-423-7
**الطبعة الأولى:** 2014
**جميع الحقوق محفوظة ©**

**الناشر:**

**نادي القصيم الأدبي**
هاتف: 063815302 – فاكس: 063814148
بريد الكتروني: adabi-qassim@hotmai.com
موقع الكتروني: www.adabi-qassim.com

**دار محمد علي للنشر**
هاتف: 21674407440 – فاكس: 21674407441
بريد الكتروني: edition.medali@tunet.tn
موقع الكتروني: www.edition-medali.com

رقم الناشر: 14/977-523

**توزيع:**

**دار التنوير للطباعة والنشر**
**تونس:** 24، نهج سعيد أبو بكر – 1001 تونس
بريد إلكتروني: tunis@dar-altanweer.com
**لبنان:** بيروت – الجناح – مقابل السلطان ابراهيم
**مصر:** القاهرة – وسط البلد – 8 شارع قصر النيل – الدور الأول – شقة 10

بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com
موقع إلكتروني: www.dar-altanweer.com

معاذ بن سليمان الدخيِّل

# منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية

## مقاربة تداولية

دار جذور الخامس

# الإهداء

إلى مَنْ أستظِلُّ بدعواتِهما، وأستبقي رضاهما، معلميَّ اللذين بفضلهما اهتديتُ إلى درب المعرفة؛ والدي سليمان، ووالدتي هيلة.

إلى مَنْ نذر نفسَه للمعرفة؛ أستاذي عز الدين المجدوب.

إلى شريكة الحياة؛ زوجتي منار.

إلى مُهجة الفؤاد، ونافذة الأمل؛ ابني مهنَّد.

إلى سندي، وذخري؛ إخوتي، وأخواتي.

وفاءً لكم، واعترافًا بفضلكم أُهديكم هذا العمل.

**معاذ**

## الكلمات المفاتيح

**تداولية. أوستين. سيرل. معاني نحو. إعراب**

# التعريف بالعمل

أصل هذا العمل رسالةٌ علميَّةٌ عنوانها (منزلة معاني الكلام من علم الإعراب: شرح الرضي على الكافية أنموذجًا) أنجزها الباحث بإشراف الأستاذ الدكتور عزالدين المجدوب لنيل درجة الماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، وقد فحصت الرسالةَ يوم الأحد 16/ 7/ 1434هـ لجنةٌ علميَّةٌ مكونة من الأستاذ المشرف مشرفًا ومقررًا، والأستاذ الدكتور محمد بن سعيد الغامدي أستاذ اللغويات في جامعة الملك عبد العزيز مناقشًا خارجيًّا، والدكتور محمد بن راضي الزيني أستاذ اللغويات المساعد في جامعة القصيم مناقشًا داخليًّا، وبعد الفحص والمناقشة قررت اللجنة منح الباحث درجة الماجستير في الدراسات اللغوية بتقدير ممتاز مع التوصية بطباعة الرسالة.

# مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإنَّ التراث النحوي العربي الذي أرسى دعائمه علماؤنا الأوائل يحوي في مكامنه دررًا تكشف عن المستوى الذي وصل إليه التفكير النحوي في تلك القرون المتقدمة؛ من قدرة على تجريد المفاهيم، واستنباط الأسس من الظواهر المتعددة المختلفة، والإبداع في التعليل، والقدرة على التصنيف، والتبويب.

وإنَّ من خير ما يُخدَمُ به هذا التراث محاولةَ استكشافه، وإعادة قراءة نصوصه، وطرائق علمائه في تجريد المفاهيم في ضوء ما يجدُّ من الدراسات الحديثة؛ لبيان وجوه من العمق، والطرافة في كثير من النصوص، والتحليلات النحوية لم تكن قد أخذت حظَّها الكافي من الدراسة في البحوث العربية الشائعة؛ إذ إنَّ الاطلاعَ على النظريات اللسانية، ومعرفتَها معينٌ على اكتشاف نصوص القدماء، وتبيُّن قيمتِها.

ولا يخفى أنَّ الاتجاه التداولي قد أضحى هو المسيطر على الساحة اللسانية العالمية بعد انحسار الاتجاه الشكلي الذي يهتم بالنظام اللغوي ذاته، وقد أسهمت في تكوُّن هذا الاتجاه حقول معرفية مختلفة أدَّت إلى تعدد النظريات العلمية داخله، وتعدُّ **نظرية الأعمال اللغوية** التي بدأها الفيلسوف البريطاني (**أوستين**)، ثم طوَّرها الفيلسوف الأمريكي (**سيرل**) من أوائل النظريات العلمية التي صيغت داخل هذا الاتجاه، وأهمِّها.

وفي أثناء استقراء النظرية النحوية العربية نقف على لمحات، وإضاءات مشرقة في هذا الجانب الذي بشَّرت به نظرية الأعمال اللغوية تستحق التأمل، والدراسة؛ لتكشف وجهًا من وجوه القيمة العلمية للتراث النحوي العربي.

لذلك انعقد العزم على تحديد مسار الدراسة في بيان (**منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية: مقاربة تداولية**) باعتبار **معاني الكلام** في التراث النحوي العربي **مناظرةً للأعمال اللغوية** عند (أوستين، وسيرل).

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها دراسة تراثية تقيم حوارًا علميًّا محايدًا بين علم اللسانيات، والتراث النحوي العربي؛ إذ إنَّها تنطلق في استقراء النظرية النحوية العربية مما نقد به (سيرل) البحوث اللسانية السابقة، حيث دعا إلى إعادة تحديد مهام علم اللسانيات، وذلك بالخروج من الاعتناء بالجملة على أساس شكلي إلى مفهوم العمل اللغوي.

وتنأى هذه الدراسة عن تطبيق النظرية على التراث النحوي؛ إذ ليس هذا بسبيلها، إنما تبحث في تجليات ما يناظرها في التراث النحوي العربي؛ لذلك **ترتكز الدراسة على اكتشاف الأصول النظرية لمعاني الكلام، والكشف عن آلية اشتغالها من خلال تأمُّل نصوص القدماء، وبيان آثار هذه الأصول والمبادئ في التقعيد النحوي في أبوابه المختلفة.**

ومن خلال ذلك نُلخِّص أهداف الدراسة في الجوانب الآتية:

- اكتشاف المبادئ النظرية لمعاني الكلام في العربية، وبيان مدى حضورها في أبواب الدرس النحوي، وقضاياه المختلفة.
- إبراز قيمة التراث النحوي بالكشف عن حدس النحاة بكثير من المفاهيم، والمبادئ التي بشَّرت بها اللسانيات الحديثة؛ مما يدحض زعم القطيعة المعرفية بين التراث وما يجِدُّ من نظريات حديثة.
- بيان وجوه التقارب، والاختلاف بين ما في التراث النحوي، وما جاءت به التداولية الحديثة في نظرية الأعمال اللغوية.

وقد تضمَّنت الدراسة خمسة فصول، مسبوقة بمقدمةٍ، ومدخلٍ، ومتلوَّة بخاتمةٍ، وفهارس متنوعة. وقد جاءت أقسام الدراسة على النحو الآتي:

- مدخل: فيه تحديدٌ لمصطلح (معاني الكلام) الوارد في عنوان الدراسة.
- الفصل الأول: المدخل النظري: تضمن التعريف بالتداولية، وعرض أهم إضافاتها العلمية، وأهم الـمُسهمين في تكوِّنها، ثم التعريف بنظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين، وسيرل)، ثم بيان اتجاهات التداولية، وأثرها في البحث اللساني، والبحوث النحوية العربية.

- الفصل الثاني: علاقة معاني الكلام بأقسام الكلم، وخصائصها: تضمَّن عرضًا لأثر معاني الكلام في ضبط أقسام الكلم الثلاثة، وأثرها في ضبط خصائصها من حيث الإعراب والبناء، والتصرف والجمود، والتعريف والتنكير، ونحوها.
- الفصل الثالث: علاقة معاني الكلام بالجملة الاسمية: تضمَّن جملةً من القضايا المتعلقة بالجملة من خلال بيان أثر معاني الكلام في ضبط أنواع الجمل، وأثرها في تفسير نظام العوامل في الجملة الاسمية، وأثرها في تفسير جملة من ظواهر الجملة الاسمية اطرادًا وشذوذًا.
- الفصل الرابع: علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية: تضمَّن عرضًا لأثر معاني الكلام في تفسير نظام العوامل فيها، وأثرها في تفسير ظواهر الجملة الفعلية اطرادًا وشذوذًا.
- الفصل الخامس: علاقة معاني الكلام بالعلاقات بين الجمل: تضمَّن بيانًا لأثر معاني الكلام في تفسير بعض ظواهر الانقطاع، والاتصال بين الجمل داخل النص اللغوي.

وقد كان بيانُ أثر مبادئ معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، والكشفُ عن تجليات تدخلها في الوصف النحوي هو الخيطَ الناظمَ الذي حاولت من خلاله الدراسةُ تصنيفَ المادة، وترتيبَها في العرض؛ إذ إنَّ كلَّ فصلٍ يحوي جملةً من القضايا المتداخلة مع مبادئ معاني الكلام.

# مدخل

## التعريف بمصطلح (معاني الكلام):

ارتأتُ الدراسةُ أن تفتتح عملها بمدخلٍ تحدِّدُ فيه دلالة مصطلح (معاني الكلام) الوارد في العنوان؛ ليتَّضِحَ لقارئ العمل المكانُ التي يُنزِّلُ فيه الباحثُ دراستَهُ في دائرة البحوث اللغوية المختلفةِ المنطلقات، والمضامين، والأهداف.

لقد تردد استعمال مصطلح (معاني الكلام) في التراث اللغوي عند عدد من علماء العربية، حيث وضع أحمد بن فارس بابًا أسماه (**باب معاني الكلام**) قال فيه: «وهي عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمنٍّ، وتعجب»[1]

وقال عبد القاهر الجرجاني: «اعلم أنَّ **معاني الكلام** كلَّها معانٍ لا تُتصوَّر إلا فيما بين شيئين، **والأصل والأول هو (الخبر)**... ومن الثابت في العقول، والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به، ومخبر عنه؛ لأنه ينقسم إلى (إثبات)، و(نفي)، و(الإثبات) يقتضي مثبتًا، ومثبتًا له، و(النفي) يقتضي منفيًّا، ومنفيًّا عنه»[2]

وقال في موضع آخر: «وجملة الأمر أن (الخبر)، وجميع معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه»[3]

فـ(معاني الكلام) إذًا هي تلك المعاني المختلفة التي ينعقد عليها الكلام، من إخبار، أو استخبار، أو شرط، أو تمنٍّ، ونحوها من المعاني المتعددة.

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة العربية، وسنن العرب في كلامها ص289.

(2) دلائل الإعجاز ص526.

(3) دلائل الإعجاز ص543.

**وقد سمَّى الرضيُّ تلك المعاني أقسامَ الكلام** حين قال: «وكلُّ واحدة من هذه الأحرف -يعني (إنَّ) وأخواتها- تدلُّ على قسمٍ من أقسام الكلام، بخلاف (إنَّ) المكسورة فإنها تؤكّد معنى الجملة فقط»[1]

وكذلك فعل ابن هشام حيث قال: «كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء»[2]

**وقد وهمَ محققان ممن حققوا كتاب الرضي في فهم مصطلح (أقسام الكلام) عند الرضي؛** إذ ذهب يوسف حسن عمر، ود.عبد العال سالم مكرم إلى أن الرضي يقصد بأقسام الكلام القسمةَ الثلاثيةَ للكلمة، وهي (الاسم، والفعل، والحرف).[3]

**وتذهبُ الدراسة إلى أنَّ الرضيَّ يقصد بذلك أن تلك الحروف دالة على تلك المعاني كـ(التمني، والترجي، والتشبيه، ونحوها)**، فكأنه قال: الدالة على معنى من معاني الكلام؛ ويؤيِّدُ هذا الحكم السياقُ الوارد فيه هذا النص، وهو أصلٌ منهجيٌّ بنى عليه الرضي كتابه، حيث يلحُّ على أنَّ الأصل في إنشاء تلك المعاني أن تؤدى بالحروف.[4]

وهذا شاهدٌ يُستدلُّ به على أثر المكتشفات اللسانية الحديثة في فهم نصوص تراثنا النحوي فهمًا صحيحًا؛ إذ إنَّ استحضار مفاهيم نظرية الأعمال اللغوية يمنح قدرة في فهم هذا النصِّ من خلال معرفة، وإدراك آلية اشتغال نظائرها في النظرية النحوية.

**وقد كان لاستعمال مصطلح (معاني الكلام) ما يسوِّغه علميًّا؛ إذ إن بعض الباحثين قد توَّهم أنَّ (معاني الكلام) تتنزل في دائرة علم البلاغة**[5]، وإنما آثرت الدراسة استعمال مصطلح (معاني الكلام) في العنوان على مصطلح الرضي (أقسام الكلام)؛ لسببين:

- أنَّ مصطلح (معاني الكلام) أكثر استعمالاً وشيوعًا عند اللغويين من مصطلح الرضي الذي استعمله في كتابه.
- **أنَّ في استعمال مصطلح (أقسام الكلام) إلباسًا لدى القارئ؛ إذ إن هذا المصطلح**

---

(1) شرح الرضي 4/ 336.
(2) شرح شذور الذهب ص57.
(3) انظر: شرح الرضي 4/ 336 (تحقيق: يوسف حسن عمر)، 6/ 95 (تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم).
(4) انظر: شرح الرضي 1/ 104
(5) انظر: إحياء النحو ص19.

**قد استعمل في التراث عند بعض النحويين للدلالة على القسمة الثلاثية للكلمة،** من ذلك قول أبي البركات الأنباري: «فإن قيل: فلمَ قلتم: إنَّ أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنَّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبَّر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال»[1]

فلو استعمِل هذا المصطلح لوقع القارئ في لبسٍ في فهم المراد منه، بل إنَّ الذهن قد ينصرف إلى القسمة الثلاثية للكلمة؛ لأنَّه قد شاع إطلاقه على ذلك في كثير من المصنفات النحوية.

(1) أسرار العربية ص3.

# الفصل الأول
# المدخل النظري

## توطئة

يتضمن هذا الفصل أربعة مباحث:

الأول: فيه مطلبان: يتناول أولهما تعريف التداولية محاولاً الكشف عن أسباب تعدد تعريفاتها عند الباحثين، ثم يتناول الثاني مهام التداولية من خلال إيضاح النقائص في المنوال البنيوي، وعدم كفايته في دراسة بعض الظواهر اللغوية.

الثاني: خُصِّصَ لدراسة رواد التداولية من خلال الكشف عن إسهامات الروافد المعرفية المختلفة في تكوِّنها، وفيه ثلاثة مطالب: يتناول أولها إسهام عالم الاجتماع (ريناتش) في بحث قضايا تهم الحقل التداولي، ثم يدرس الثاني سبق (غاردنر) المنطلق من حقله المعرفي الدراسة اللغوية في عرض بعض القضايا التي أصبحت فيما بعدُ محاور بحثٍ في التداولية، ثم يكشف الأخير عن الدور الرئيس الذي أسهمت به الفلسفة التحليلية في نشأة التداولية من خلال عرض موجز لدور (شارل موريس)، ثم عرض المراحل البحثية عند (لودفيق فتنغشتاين) أهم رواد التداولية، وسجاله العلمي مع الوضعيين المنطقيين.

الثالث: خُصِّصَ لعرض مفصَّل لنظرية الأعمال اللغوية عند أهم علمين فيها (أوستين، وسيرل).

الرابع: يتناول ثلاثة جوانب تهم التداولية موزَّعةً على ثلاثة مطالب:

- الأول: يتناول بإيجاز أهم اتجاهات التداولية.
- الثاني: يتناول أثر التداولية في البحث اللساني من خلال محاولة الكشف عن المسلك الذي دخلت منه إلى اللسانيات.

- الثالث: يتناول أثر التداولية في البحوث العربية بعد فحص شيء من أهم البحوث النحوية المتأثرة بالتداولية.

## المبحث الأول

# تعريف التداولية، ومهامها

### المطلب الأول: تعريف التداولية:

تُعدُّ المحاضرات التي ألقاها (أوستين) عام 1955م في جامعة (هارفارد) هي الانطلاقة الحقيقية للتداولية، وقد تعددت التعريفات التي تحاول أن تحدَّ هذا الاتجاه من العلم، وسوف تعتمد هذه الدراسة في تعريف التداولية على ما أورده مؤلفا القاموس الموسوعي للتداولية، وهو أن التداولية: «دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني»[1]

وأما التعريفات الأخرى التي ذكرت للتداولية فإنها -رغم اختلافها- تؤول إلى معنى التعريف الـمُـعتمد، وهو دراسة الاستعمال اللغوي.

ولعلَّ التنوع في تعريفات التداولية -وإن كانت متقاربةً- عائدٌ إلى أمرين مهمَّين:

- تداخلها مع كثير من العلوم؛ إذ إنَّ جملة من العلوم قد أسهمت في تشكل هذا الاتجاه، فهو اتجاهٌ قد تعددت روافده المعرفية التي قد أمدَّتْهُ بجملة من المفاهيم المستقرة فيها، كالفلسفةِ التحليليةِ التي نشأت التداولية في كنفها، وعلمِ الدلالة، وعلمِ اللغة الاجتماعي، وعلمِ اللغة النفسي، وغيرها.
- تنوع النظريات التي تشكَّلت داخل الاتجاه التداولي؛ مما جعل الباحث داخل إحدى هذه النظريات يوجه التداولية نحو النظرية التي ينطق منها.

ولمزيدِ إيضاحٍ لهذه الفكرة والاستدلال لها فإننا حين نستقري ما كتب في نظرية الأعمال اللغوية -وهي إحدى النظريات التي صيغت من قبل رواد الفلسفة التحليلية

(1) ص21.

داخل الاتجاه التداولي- نجد أنَّ من مهام التداولية دراسة المضامين المختلفة باختلاف السياقات والمقامات التي تؤديها الجمل في اللغات.[1]

فالمعاني من إخبار، واستخبار، وأمر، ونهي، ونحوها قد تُؤدَّى بجملة واحدة، والمحدِّدُ لهذه المعاني هو الاستعمال اللغوي، حيث إنَّ جملة (طلع الفجر)، قد تؤدي معاني مختلفة باختلاف استعمالها اللغوي؛ إذ تكون إخبارًا مجرّدًا في مقام، وتكون توبيخًا في مقام آخر حين أقولها لشخص بيني وبينه موعد بعد صلاة العشاء، وقد تأخر في المجيء.

فتكون التداولية إذًا عند المشتغلين في هذه النظرية من التداوليين اتجاهًا يدرس الوظائف التي يؤديها السلوك اللغوي، فالمتكلم باللغة يؤدي بالعملية التواصلية عملاً كما هو الحال في الأعمال غير اللغوية.

نصل إذًا إلى أنَّ التعريف الذي أورده مؤلفا (القاموس الموسوعي للتداولية) تعريفٌ ملائمٌ لهذا الاتجاه المعرفي رغم كونه تعريفًا عامًّا لا يستطيع الفصل العلميَّ التامَّ بين النظريات التي تشكلت داخل دائرة التداولية؛ لكون تلك النظريات قد استقلت بمفاهيمها، ومصطلحاتها، ومبادئها النظرية إلى مرحلة قد أوشكت فيها أن تستقلَّ علميًّا عن غيرها من النظريات داخل هذا الاتجاه، وقد كان من نتيجة ذلك صعوبة الوصول إلى تعريف يحتوي تلك النظريات دون أن يتداخل بعضها بالآخر. ولكن الطموح هنا هو إيجاد تعريف قادر على استيعابها كاملةً، وهو الغرض الذي يؤديه ذلك التعريف.

وتجب الإشارة إلى أن طموح مؤلفي (القاموس الموسوعي للتداولية) هو الاعتماد على تعريف قادر على استيعاب الاتجاهات التداولية التي سيعرضونها في مؤلفهم.

تختم الدراسة هذا المطلب بأن التداولية اتجاه ذو أبعاد ومنطلقات مختلفة، والجامع بين هذه المنطلقات والنظريات دراسة اللغة حال استعمالها في مقامات مختلفة، وتحتفظ كل نظرية بمفاهيمها الدقيقة، وستتناول الدراسة في مبحثين مستقلين من هذا الفصل أحدها بالتفصيل، وهي نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين، وسيرل) -إن شاء الله-.

## المطلب الثاني: مهام التداولية:

إنَّ من اللائق علميًّا قبل عرضِ المهام التي يوليها الاتجاه التداولي اهتمامه أخذَ

(1) انظر: التواصل والحجاج، لـ د.طه عبد الرحمن ص11.

تصوُّرٍ عامٍّ عن المسار اللساني قبل ظهور التداولية في الدراسة اللغوية؛ للوصول إلى معرفة مهامها بوضوح من خلال فهم هذا الانعطاف في مسار الدراسة اللغوية بعد مجيء التداولية، وإدراك قيمة تلك المهام التي اعتمدتها التداولية في البحث اللغوي؛ لأن الاتجاهات اللسانية المختلفة قد تعددت وتولدت من خلال مراجعة كلِّ اتجاهٍ لأقوال الاتجاهات التي سبقته بأخذ بعض مبادئها وتأسيس مقولاتٍ جديدة عليها بعد مراجعتها وتعديلها، أو بتحديد مهامَّ جديدةٍ للوصف اللغوي لم تُسبق إليها؛ إذ إنَّ المعرفةَ العلميةَ معرفةٌ تاريخيَّةٌ تنطلق في الغالب من موروث تنقده وتقوِّمُه، وتبني على فرضياته مبادئَها الجديدة.

كان الاتجاهُ البنيويُّ هو الاتجاهَ السائدَ في البحث اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين، وقد كان لهذا الاتجاه في تلك الحقبة التاريخية فضلٌ في التأسيس المعرفي لعلم اللسانيات بضبط موضوعه، وترتيب وجهات النظر فيه القائمة على مراجعة الدراسات التي سبقتْه كالدراسات اللغوية الأوربية القديمة، وإضافات مدرسة النحو المقارن، ويتجلَّى فضل الاتجاه البنيوي أيضًا في بناءِ بعض المناويل الناجعة في وصف بعض المظاهر الأساسية في الألسنة البشرية.

ومن أهمِّ تلك الفرضيات التي اُعتمِدَتْ في الوصف اللغوي عند البنيويين:

**الفرضية الأولى: التمييز بين اللسان، والكلام**: إذ اللسان هو ذاك النظام للسانٍ من الألسنة الذي يكون في أذهان المتكلمين به، وأما الكلام فهو الإنجاز الفردي لكلِّ فردٍ من أفراد تلك الجماعة اللغوية. وبناءً على هذا التمييز أصبحت الدراسة اللسانية عندهم هي دراسة اللسان لا الكلام؛ لأن اهتمامهم كان متوجِّهًا نحو الكشف عن النظام الداخلي الذي يضبط اللغة. وقد انبنى على هذا التمييز، والضبط المنهجي لموضوع دراستهم إقصاءٌ للاستعمال اللغوي الذي يترتب عنه إقصاء لدور المتكلم، والظروف المحيطة بالأقوال، وقد صرح دي سوسير بذلك قائلاً: «يجب أن نحصر اهتمامنا في ميدان اللغة فقط»[1]، وقال أيضًا: «علينا دراسة اللغة في حدِّ ذاتها، والحال أن دراستها كانت إلى حدِّ الآنَ –وفي جُلِّ الحالات– رهينة حيثيات، ووجهات نظرٍ أخرى»[2]

لقد أصبحت الدراسة اللسانية عند البنيويين علمًا صوريًّا مغلقًا يؤمن باستقلال البنية

(1) دروس في الألسنية العامة ص29.

(2) دروس في الألسنية العامة ص38.

اللغوية في مستواها البنيوي الصوري المجرد؛ فسَادَ التصوُّرُ الشكلي لماهية اللغة، وللدراسات اللغوية[1]؛ لذلك صار المنوال البنيوي يؤول في نهاية الأمر إلى منوال الشفرة؛ لأنه يتعامل مع اللغة على أنها مجموعة من الرموز محدودة العدد التي تضبطها قوانين علم التركيب، وتتكون من خلالها في توليفات محدودة.

وهذا المبدأ الذي اتبعه البنيويون -رغم كونه مبدأً صحيحًا قادرًا على تفسير جملة من الظواهر اللغوية، ونجاعته على مستوى التحليل الصوتمي من خلال اعتماد رائز الاستبدال[2]- غيرُ كافٍ؛ لأنه يقف عاجزًا عن تفسير آلية فهم المخاطب لقصد المتكلم في بعض الظواهر اللغوية، كـ(التلميح، والتهكم، والتعريض بالقول، والاستعارة، ونحوها)، فهذه الأقوال لا يمكن إدراك معناها، والمراد بها من منطوقها وحده.

**في هذا السياق نُنزِّل منوال الاستدلال الذي يُعتبر إضافةً من إضافات التداولية للمنوال البنيوي**؛ إذ إنه منوال يُفسِّر انطلاقًا من القول، ومن معلومات أخرى كـ(السياق، والمقام، ونحوهما) كيفيةَ استرجاع الاستلزامات الخطابية لقولٍ ما.[3]

فهذا المنوال يستطيع من خلال جملة من الاستدلالات تفسيرَ تلك الظواهر التي لم يستطع المنوال البنيوي تفسيرها.

**الفرضية الثانية: القولُ باستقلال البنية اللغوية.**

**الفرضية الثالثة: الحذرُ المنهجيُّ من المعنى.**[4]

وترتب عن هاتين الفرضيتين من الناحية المنهجية في الدراسة اللغوية عدة أمور، منها:

**استبعاد المعنى في تعريف الوحدات اللغوية والتعويل على الخصائص الشكلية،** فيقال في تعريف الجملة: التركيب الذي لا ينضوي ضمن تركيب أوسع منه، عِوَضَ أن

---

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص21، التداوليات ص27.

(2) يتجلى ذلك تطبيقيًّا عند (تروبتسكوي) في (منوال الصوتم) أول منوال بنيويٍّ أُسِّسَ على مبادئ (دي سوسير)، حيث طبَّقَ ذلك على مستوى الأصوات، وملخص منوالَه أنه متى وُجِدَ صوتان مختلفان في أي لغة من اللغات يمكن معاقبة أحدهما بالآخر دون أن ينتج عن ذلك اختلاف في المعنى أصبحنا أمام بديلين صوتيين لوحدة صوتية واحدة، ومتى وُجد صوتان مختلفان لا يمكن معاقبة أحدهما بالآخر دون تغير في المعنى أصبحنا أمام وحدتين صوتيتين مختلفتين. انظر: في اللسانيات العامة لـ د.مصطفى غلفان ص268.

(3) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص99.

(4) انظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين 1/ 6 وما بعدها.

يقال: ما دلَّ على معنى تامٍّ.

**وكان لهذا المنهج انعكاس على دراسة بعض المحدثين للعربية**، من أمثلة ذلك:

دعوة د.عبد الرحمن أيوب إلى الاقتصار على العلامات الشكلية في تبويب أقسام الكلم؛ لأنها هي القادرة على إقامة حدود جامعة مانعة، قائلاً في بحثه: «هذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية الذي يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ، بل باعتبار أشكالها، كـعدد الحروف فيها، أو ترتيبها، أو غير ذلك من الأمور المادية»[1]

وقد كان لموقف البنيويين الذي يستبعد المعنى من الدراسة اللغوية ما يسوِّغه عندهم؛ إذ إنَّ المعنى يصعب إخضاعه إلى منوال شكليٍّ يشابه المناويل التي تفضلها البنيوية؛ لذلك توقف علم الدلالة البنيوي عند حدود المعجم.[2]

فالمعنى يصعب ضبطه؛ إذ إنه يتشكل تشكلات مختلفة من لسان إلى آخر؛ فهذا الحذر له نتائجه الإيجابية عند البنيويين، حيث صار واقيًا لهم من الوقوع في مزالق تنزيل خصائص ألسنتهم التي أَلِفُوها على تلك الألسنة التي يباشرون وصفها، **وكان من أهمِّ المبادئ المنهجية التي اعتمدها البنيويون لتأمين موضوعية معطياتهم اعتمادُ رائز الاستبدال** الذي يصح اعتماده على مستوى الأصوات، أو الصرف، أو التركيب، وهو قول يستمد مشروعيته من القول بالتحام وجهي العلامة اللغوية؛ إذ إنَّ وحدات كل صعيد (الدال والمدلول) تتحدد بمقتضى التمييزات التي تطابقها على الصعيد الآخر.

وقد عجزت الخصائص البنيوية عن استيعاب بعض الظواهر اللغوية؛ لتمسكها بمبدأ استقلال البنية اللغوية، واستبعاد كل ما هو خارج عنها بناءً على مساواتهم بين البُنى اللغوية، ومن تلك الظواهر:

**المشيرات الدالة على المكان والزمان**، نحو: هنا، والآن؛ لأنها ألفاظ لا تُدرَكُ معانيها إلا بعد استيعاب المقام الذي ألقيت فيه هذه الألفاظ، **وقد فرَّق (بنفنيست) بين نوعين من العلامات في اللغات:**

- علامات ثابتة مكتملة في اللغة.

(1) دراسات نقدية في النحو العربي ص21.

(2) انظر: التداولية من (أوستين) إلى (غوفمان) ص23.

- علامات نابعة من الأقوال، كأسماء الإشارة، والضمائر، ونحوهما.

وهذا التفريق المتكئ على التفريق بين مصطلحي (اللغة، والقول) مبنيٌّ على أن اللغة هي الجانب التجريدي للعلامات اللغوية، وأما القول فهو تحويل اللغة إلى خطاب يقتضي متكلِّمًا، ومخاطبًا، ومقامًا يقع فيه هذا الخطاب.[1]

فلا يمكن الاتكاء على تحليل علاقة بعض الوحدات البنيوية مع بقية الوحدات المنتمية للسان نفسه وحدها لتحديد معنى أقوال من قبيل: سآتيك غدًا، لقيته أمسِ، انتظرتك هنا؛ لأنَّ المشيرات المقامية في الأقوال السابقة (غدًا، وأمس، وهنا، والضمائر) لا بدَّ لها من مقام محدد بزمان، ومكان، ومتكلم، ومخاطب؛ لنستطيع فهمها، ومعرفة إحالاتها.

**وقد انبنى على فرضية البنيويين القائلة باستقلال البنية اللغوية حصرٌ لموضوع علم اللسانيات في الجملة؛ إذ إنَّ الدراسة اللسانية عند البنيويين تهدف إلى كشف النظام المجرد المكوَّن من مجموعة من القيم المحضة**، حيث إنَّهم ينظرون إلى اللغة على أنها مجموعة من العناصر غير المادية ذات القيمة التي تحددها جملة العلاقات التي يعقدها العنصر مع غيره من العناصر المنتمية معه إلى البنية نفسِها، ومن أمثلة ذلك منوال الصوتم عند (تروبتسكوي) الذي أُشير إليه آنفًا في الحاشية.

وقد ترتب عن ذلك استبعاد جملة من القضايا، كـ(الإحالة)؛ لأنها تقع خارج اللغة بانتمائها إلى العالم الخارجي، كما أنَّ معاني الكلام الذي تبنى عليه الجمل خارج عن دراسة البنيويين؛ لأن دراسة ذلك الجانب يستلزم النظر في أمورٍ من خارج البنية اللغوية، كـ(قصد المتكلم).

ثم يُلحظ أن دراسة اللغة مع (أوستين، وسيرل) اللذين لهما الفضل في إدخال مفهوم العمل اللغوي قد نُزِّلت ضمن ضروب التعامل الاجتماعي؛ فأصبحت الوحدة الأساسية لدراسة اللغة هو مفهوم العمل اللغوي، وليس الجملة؛ فأعادوا للدراسة اللغوية ما كان خارجًا عنها عند البنيويين.

بعد هذا العرض الموجز لأهم منعطفات الدرس اللساني تحاول الدراسة أن تعرض أبرز القضايا التي يوليها الاتجاه التداولي اهتمامه في الدراسة اللغوية، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

---

(1) انظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين 2/ 551-558.

- لقد وجد انقلابٌ معرفيٌّ على التقاليد البنيوية التي تُقصي كلَّ ما هو خارج عن البنية اللغوية من الدراسة؛ حيث إنَّ الاهتمام في الدراسة اللغوية أصبح بعد مجيء التداولية متوجِّهًا إلى النظر في التأثيرات الفعلية للخطاب، ويلحظ ذلك عند الفيلسوف (سيرل) حين عدَّلَ بعض مواقف الاتجاه البنيوي بجعله العمل اللغوي هو موضوع الدراسة اللغوية، وليس الجملة كما كان يلحُّ على ذلك البنيويون، فقد أدخل (سيرل) النظرية اللغوية في نظرية العمل.[1]
- أصبحت الدراسة اللغوية بعد مجيء التداولية تهتمُّ بقضايا كانت مُقصاةً عند البنيويين، والتوليديين، كدراسة أحوال التخاطب التي يُنجزُ ضمنها الخطاب؛ لأنها تدرس اللغة باعتبارها لغةً خطابيَّةً تواصليَّة بين متكلم ومخاطب تُنجزُ في مقام محدد، فأصبحت الدراسةُ اللغوية حينئذٍ دراسةً لاستعمال اللغة.[2]
- تدرس التداولية وجوه الاستدلال للتواصل اللغوي؛ إذ إنَّ لبعض الأقوال خاصية استلزام أقوال أخرى؛ لأن المتكلم يبلِّغ بأقواله أكثرَ مما تدلُّ عليه الدلالات الحرفية لتلك الأقوال، فحين يقول شخص لآخر:

هل يمكنك أنْ تعطيني القلم؟

فإن المتكلم لا يسأل مخاطبه عن قدرته على فعل ذلك، إنما يلتمس منه فعل ذلك.

لذلك فإن من مهام التداولية تفسير عمليات الاستدلال الضرورية للوصول إلى المعنى الذي يبلغه القول؛ فالتداولية إذًا تقيم روابط وشيجة بين علمي اللغة والتواصل.[3]

- رابعًا: تدرس التداولية بعض القضايا التي لها تداخل مع علم النفس من خلال اهتمامها بجزئيات تداولية تنطلق من مبادئ مستمدة من علم النفس الإدراكي، وأشهر النظريات التداولية في ذلك هي نظرية المناسبة القائمة على فكرة المردود، فلابدَّ من افتراض اشتمال عمل التواصل على ضمان مناسب من أجل الوصول إلى تفسير أنه يحظى باهتمام المخاطب.[4]

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص67، التداولية من (أوستين) إلى (غوفمان) ص12.
(2) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص21.
(3) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص26، التداوليات ص41.
(4) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص96.

## المبحث الثاني

# رواد التداولية

إنَّ من المفيد علميًّا عرضَ أهمِّ الجهود التي اشتركت في وضع علم من العلوم؛ للوصول إلى فهمٍ عميقٍ للإطار التاريخي الذي سار فيه ذاك العلم منذ الأفكار التي صاغت بداياته إلىً أن يصل إلى مرحلة متقدمة في العلم إيمانًا بأن العلم هو منجز بشري قائم على تراكمات علمية يستفيد فيه اللاحق من السابق مع الإضافة العلمية بمقتضى تأخره التاريخي عن سابقيه.

ولا يعني ذلك ضرورةً اطلاع اللاحق على ما كتبه السابق، ولكنَّ الأفكارَ التي تقوم عليها العلوم تصوغها العقول البشرية، والظواهرَ التي يدرسها هذا وذاك متحدةٌ؛ فلا غرابة أن تتفق الأفكار في بعض جزئياتها.

كما أن العرض التاريخي يمنح القارئ قدرة على فهم الإطار التاريخي الذي يتنزل فيه العلم؛ إذ إنَّ تنزيل العلم منزلته ضمن التوجهات التي كانت سائدة في عصره يساعد على إدرك قيمة تلك المبادئ التي جاء بها دون أن يكون ذلك متاحًا لو عُرضت المبادئ مجتزأةً من سياقها التاريخي وإضافتها العلمية في ذلك الوقت.

لذلك كان لابدَّ من عرض السياق التاريخي الذي نشأت فيه التداولية من خلال الإشارة إلى أهم الأفكار التي أسهم بها بعض الباحثين في نشأة التداولية، أو تلتقي مع بعض المبادئ التي جاءت متأخرة عنهم؛ فبعد تتبع المسيرة الفكرية للتداولية لا يمكن الزعم بأن الأسس والمبادئ التي جاء بها فلاسفة التداولية كـ(أوستين، وسيرل) وغيرهما قائمة على ملاحظات لم يسبقوا إليها؛ لأنَّ ثمة إضاءاتٍ في جوانبَ مختلفةٍ من التداولية قد أُشير إليها قبل ظهور التداولية اتجاهًا مستقلًّا على أيديهم؛ فلا بد أن تسليط الضوء في إطار العرض التاريخي للتداولية على تلك الملحوظات التي تعدُّ أُسسًا قامت عليها التداولية عمومًا، ونظرية الأعمال اللغوية خصوصًا.

لقد أسهم في نشأة هذا الاتجاه العلمي، وتكوينه عددٌ من العلماء الذين تعددت توجهاتهم المعرفية؛ لأن التداولية حصيلة التقاء عدد من الروافد المختلفة التي قد تشكلت من خلالها مبادئ هذا الاتجاه، وفرضياته.

ويقدم هذا المبحث عرضًا موجزًا لأهمِّ الرواد الذين أسهموا في طرح بعض القضايا التي أصبحت فيما بعدُ محاور أساسية في التداولية، وقد بدا للباحث أن يتخذ من إسهامات العلوم المختلفة في تكوِّن التداولية مُنطلقًا في عرض روادها قاصدًا تأخير إسهام الرافد الفلسفي؛ لأنَّ آراء (أوستين، وسيرل) في نظرية الأعمال اللغوية التي ستعرض في المبحث الآتي امتدادٌ لمحاورة ما كان سائدًا في الفلسفة التحليلية آنذاك.

## المطلب الأول: إسهام علم الاجتماع مع (ريناتش):

يتلخص ما جاء به (ريناتش) قبل الحرب العالمية الأولى (1914م) في عزله الأعمال الاجتماعية، وهي التي سماها (أوستين) فيما بعد الأعمال اللغوية المقصودة بالقول، حيث كان هاجسه هو وصف الأعمال الاجتماعية منطلقًا في ذلك من مثال الوعد؛ إذ ينتهي إلى ضرورة التمييز بين الأقوال المحتملة للقيمة الصدقيَّة والأقوال التي لا يمكنها ذلك.

ويتوافق هذا الطرح مع ما طرحه (أوستين) بعده –وسيأتي تفصيله في المبحث التالي–؛ إذ إنَّ منهجهما يصفُ ظاهرة الأعمال الاجتماعية دون محاولة تفسيرها، كما أنهما اتخذا من مثال الوعد منطلقًا في دراستهما، ثم الانتهاء إلى ضرورة الفصل بين نوعين من الأقوال.

ولكنَّ دافع كلٍّ منهما مختلفٌ عن الآخر؛ إذ كان (ريناتش) مدفوعًا في بحثه بالنظر في تحليل (هوسرل) للأعمال الذهنية واستعمال العلامات محاولاً البحث في تطويره.

يميز (ريناتش) العمل الاجتماعي بكونه مُنجزًا عبر اللغة بمجرد التلفظ بالقول؛ فينشئ الكلام حينئذٍ حقوقًا وواجباتٍ ينبغي ألا تختلط بالحقوق والواجبات الأخلاقية.

فعندما تعِدُ شخصًا بالمجيء من خلال التلفظ بجملة من قبيل: أعدك بالمجيء غدًا، فإنك تكون قد ألزمت نفسك بتحقيق هذا الوعد، ومنحت مخاطبك الحقّ في مطالبتك بالمجيء، فنجد أن الكلام هنا حقق عمل الوعد الذي ترتب عنه التزام، وحقّ.

والدراسة التي جاء بها ريناتش تتجاوز هذه الملاحظة، وترتكز على تحليل طبيعة

هذه الحقوق والالتزامات، وعلى خصوصيات التجربة المرتبطة بالأعمال الاجتماعية.

**طبيعة الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعية عند (ريناتش):**

يرى (ريناتش) أن الحقوق والواجبات مواضيع زمانية ما دام ظهورها واختفاؤها مرتبطًا بوقت معيَّن؛ لأنها تقتضي في آنٍ واحدٍ مشاركًا، أو مشاركين، ومضمونًا محدَّدًا. ويمثِّل مضمون الواجبات عملاً، ويمكن أن يكون موضوع الواجب العملَ في حدِّ ذاته، أو تبعاتِ ذلك العمل.

وقد أوضح (ريناتش) الترابط بين الحق والالتزام؛ إذ إن لكل منهما المضمون نفسه، والعلاقة بين صاحب الحق وصاحب الالتزام علاقة انعكاسية منطلقًا في ذلك من التمييز بين الالتزام بفعل شيء لفائدة شخص، والتزام شخص بفعل ما، فإذا وعدت جارك بإيصاله إلى سكة القطار فإنك قد التزمت بفعل شيء لفائدة جارك، ولكنك مجبر على دفع الضرائب الواجبة عليك؛ لأنها التزام بعهدتك.

ويجب على متلقي القول أن يدرك العمل الاجتماعي المنتج للحق، أو الالتزام دون أن يكون لقبول المتلقي، أو رفضه دورٌ في إنشاء الحق، أو الالتزام المرتبطين بالعمل الاجتماعي المتحقق؛ إذ الحالة الوحيدة التي يمكن أن تؤثر فيهما هي الحالة التي يكون فيها العمل الاجتماعي مشروطًا، فمحتوى الشرط الذي قد وضعه المتكلم هو القائم على قبول المتلقي للعمل.

فالحق والالتزام أمران زمنيان؛ لأن لهما وجودًا لمدة محددة، فهما يتولدان عن عمل اجتماعي معين، ولكنَّ زوالهما قد يتشكل تشكلات مختلفة، نحو:

- أن يتحقق محتوى العمل الاجتماعي فيزول الحق، أو الواجب تلقائيًّا.
- أن يتخلى متلقي العمل الاجتماعي عن حقوقه، والتخلي عمل اجتماعي آخر متلقيه هو فاعل العمل الاجتماعي الذي قد تُخُلِّي عنه.
- أن يبطل الفاعل العمل الاجتماعي؛ لأن الإبطال عمل اجتماعي آخر متلقيه هو هو متلقي العمل الاجتماعي الذي قد أُبطل، وهذا الإبطال له شروط ينبغي أن تتوفر؛ ليكون عمل الإبطال شرعيًّا.[1]

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص46-50.

## المطلب الثاني: إسهام الدراسة اللغوية مع (غاردنر):

ضمَّن (غاردنر) كتابه المخصص للغة في عمومها عددًا من الملاحظات التي قدمها في سنوات ما بين الحربين الأولى، والثانية، حيث برهن فيها سبقه إلى بعض مبادئ الاتجاه التداولي لاسيما تلك المبادئ التي سيجيء بها (أوستين) فيما بعد في نظرية الأعمال اللغوية، حيث انطلق في عمله اللغوي من التمييز بين اللسان والخطاب، وهو تمييز مشابه لتمييز (دي سوسير) بين اللسان والكلام، ولكن الاختلاف بينهما أنَّ (غاردنر) قد انطلق من الخطاب ليصف اللسان، وأما (دي سوسير) فقد انطلق من اللسان لكي يعرِّف الكلام.[1]

فالخطاب عنده هو نشاطٌ إنسانيٌّ ينطلق من حدث، أو مثير محدد، يحدث بسببه تواصل بين متكلم ومخاطب، بواسطة إشارات لفظية منظمة حسب شفرة مشتركة. وأما اللسان عنده فهو مجموع المعارف المتعلقة بهذه الشفرة، وبهذه الإشارات، وتسمح بالتواصل.

ويرى (غاردنر) أن الجملة هي وحدة الخطاب، وأن الكلمة هي وحدة اللسان، وقد تكون الجملة كلمةً واحدةً، نحو ما ذكره النحاة في باب التحذير في قولهم: الأسدَ، فالجملة هنا اختُزِلت في كلمة واحدة، وتقدير النحاة: احذر الأسدَ، أو أحذّرك الأسدَ، أو نحوهما مما يدلُّ على هذا المعنى.[2]

واستعمل (غاردنر) هذا التمييز ليصل إلى أن الخطابَ أصلٌ للسان؛ فاللسان هو نتيجة استعمالات خطابية لا حصر لها، فينبغي أن ندرس الخطاب المكوِّن للسان كما ندرس اللسان نفسه.

### أولاً: تمييز (غاردنر) بين المسند والمسند إليه في مستوى الخطاب:

تقدّم أن وحدة الخطاب عند (غاردنر) هي الجملة، وقد ميّز داخلها بين المسند والمسند إليه، ولم يقسّمها إلى كلمات.

---

(1) انظر: الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل ص14 لـ أ.نجاح هنية.

(2) انظر: شرح الرضي 1/ 479.

وكأنه عند تقسيمه للجملة إلى فرعي الإسناد لا إلى كلمات يدخل قصد المتكلم في بناء الجملة التي هي وحدة الخطاب؛ لأن الإسناد قائمٌ على قول شيء ما عن شيء ما، والقصد تعكسه بنية الإسناد وهيأةُ تشكُّلِها، وهذا التمييز بين المسند والمسند إليه، وملاحظة بنيتهما جعله يصل إلى تقسيم ارتضاه للجمل كفيل بإبراز قصد المتكلم.

**ثانيًا: أنماط الجمل عند (غاردنر):**

قسّم (غاردنر) الجمل إلى أنماط أربعة، هي: الجمل الخبرية، والجمل الاستفهامية، والجمل الطلبية، والجمل التعجبية.

وبعد التمثيل لهذه الجمل ذكر (غاردنر) أن المتكلم لا يقصد تبليغ شيء ما فحسب، بل له هدف لاحق؛ لذلك يجب أن تكشف الجملة عن قصد المتكلم وهدفه، ويرى أن هذه الأنماط الأربعة كفيلة بإبراز قصد المتكلم.

وهو بهذا التقسيم لأنماط الجمل، واتكائه عليه في إبراز قصد المتكلم يسبق بعضًا من منجزات التداولية وخاصةً تبويب الأعمال اللغوية إلى مجموعة من العائلات من خلال تقسيم معجمي للأفعال الإنشائية، وستعرض الدراسة هذا التبويب لاحقًا بشكل مفصل -إن شاء الله-.

فالجمل الخبرية يكون المسند إليه فيها على صورة المركب الاسمي، وأما المسند فيدرج بفعل مصرّف مع فاعله، وخاصيتها أنها تحقق إخبارًا، وللإخبار صورتان: صورة موجبة هي الإثبات، وصورة سالبة هي النفي، ومن طبيعتها أنها تمثل حكمًا بالصدق أو الكذب على حالة الأشياء التي تمثّلها الجملة.

وأما الجمل الاستفهامية فنجاح العمل فيها مرتبط بالمخاطب في تحقيقه لعمل ما، وهو في هذا المقام إجابة مناسبة عن الاستفهام، وميز بين نمطين من الاستفهام، هما:

- استفهامات تتطلب تصديقًا، وفيها يكون المسند مستفهمًا عنه.
- استفهامات تتطلب تصورًا، ولا يكون فيها المسند مستفهمًا عنه، مثل: أجاء زيد؟ من جاء؟ فالمستفهم عنه في المثال الأول من المتكلم صدق المسند (جاء) أو كذبه، وفي المثال الثاني ليس المسند محل شك، بل هو واقع يقينًا، ولكن الاستفهام عن هوية القادم.

وأما الجمل الطلبية فقسمها إلى عدد من الأنماط، نحو: الأمر، والتضرع، والدعاء،

ونحوها. وجعل صورتها النموذجية مركبًا فعليًّا، مصحوبًا أو غير مصحوب بصيغة تأدب، نحو: من فضلك، أو أرجوك.

وأما الجمل التعجبية فيكون المتكلم بها في الصدارة؛ لأنها تمثل موقف المتكلم.

فهذا التقسيم للجمل عند (غاردنر)، واعتماده على بنية الجملة من خلال تشكل المسند، والمسند إليه؛ للوصول إلى قصد المتكلم يعدُّ سبقًا لما جاءت به نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين، وسيرل)، وتقسيمهما الأفعال الإنشائية إلى عدد من العائلات التي تؤدي أعمالاً مختلفة عن الأخرى، مع فارق في المنطلقات، والخصائص المميّزة لكل عائلة، أو نمط بين ما جاء به (غاردنر)، والنظرية اللاحقة.[1]

## المطلب الثالث: إسهام علم الفلسفة مع (شارل موريس، ولودفيق فتنغشتاين):

### أولاً: إسهام (شارل موريس):

يتنزَّلُ هذا الإسهام المعرفي الذي قدمه (شارل موريس) في تكوِّن التداولية في نطاق دراسته الفلسفية لـ(علم العلامات)[2]، حيث كان يطمح إلى تأسيس نظرية عامة للعلامات.[3]

وتتمثل إضافة (موريس) في إدخاله مفهوم (توليد الدلالة) الذي بناه (موريس) على تقسيمه الثلاثي للعلاقات في علم العلامات:

- العلاقة التركيبية: تدرس العلاقات القائمة بين العلامات نفسها.
- العلاقة الدلالية: تدرس العلاقات القائمة بين العلامات، والأشياء التي تحيل عليها.
- العلاقة التداولية: تدرس العلاقات القائمة بين العلامات، ومستعمليها.

وانطلاقًا من هذا التقسيم الثلاثي جعل (موريس) العلامة اللسانية لا يمكن أن تتحدد إلا بمقتضى استعمالها منتظمة مع علامات أخرى، يستعملها أفراد بينهم

---

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص50-56.

(2) ترجمة للمصطلح الإنجليزي (semiotic).

(3) تشمل العلامات الطبيعية -كاللغات البشرية-، والعلامات الاصطناعية -كإشارات المرور، ونحوها-.

مواضعات اجتماعية لكيفية اشتغال اللغة؛ تصل بهم إلى فهم الأقوال على الوجه الصحيح.[1]

**ثانيًا: إسهام (لودفيق فتنغشتاين):**

**أ- الظروف الفلسفية التي نشأت في كنفها آراء (فتنغشتاين):**

درس المناطقة والفلاسفة منذ (أرسطو) أقسامَ الكلام باعتبارها مدخلاً لدراسة القضايا التي يهتمون بها، فميَّزوا الصيغ الخبرية عن غيرها من الصيغ التي تؤدي معاني أخرى، كالتمني وغيره، ثم حُصرت بالصيغة الخبرية خاصيةُ قبول الصدق والكذب؛ فجعلوا الخبر موضوع الدراسة المنطقية في مقابل الصيغ الأخرى التي أُلحقت بعلم البلاغة.

وفي العصر الحديث وجَّه (كانط) نقدًا للجمل الخبرية؛ لأنه وجد جملاً ذات صيغة خبريَّة غير قابلة للصدق أو الكذب؛ فأخرجها بذلك عن المنطق والفلسفة.[2]

وانطلاقاً من هذا النقد ظهر **تيار الوضعية المنطقية**[3]، حيث طرح تيار الوضعية المنطقية ضمن خصوصياته المعرفية قضية الدلالة، وقضية الأقوال التي يكون لها معنى وتمييزها من الأقوال خاوية المعنى.

فقد عاب أصحاب الوضعية المنطقية على أصحاب التيار الهيقلي المثالي طابعهم الميتافيزيقي[4]، وعدم مسايرتهم لتطور العلوم التجريبية وخاصة علم الفيزياء[5]؛ حيث

---

(1) انظر: التداولية من (أوستين) إلى (غوفمان) ص28-32.

(2) انظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ص3.

(3) أُطلق هذا التيار على جماعة من الفلاسفة المشتغلين بعلوم مختلفة، وسموا أنفسهم (جماعة فيينا)، ويعود هذا المصطلح إلى عشرينيات القرن الماضي، ومن رموز هذا التيار: (موريس شليك، ورودلف كارناب) وغيرهما. انظر: نظرية العلامات عند جماعة فيينا ص23 وما بعدها.

(4) الميتافيزيقا هو البحث في ما وراء الطبيعة، وهو مصطلح له دلالات متنوعة حسب التيار الذي يسند إليه؛ فهو عند أرسطو يطلق على البحث في الإلهيات، وأما عند المحدثين فيطلق على البحث في مشكلة الوجود، ومشكلة المعرفة. انظر: نظرية العلامات عند جماعة فيينا ص83، 84.

(5) يُلحظ أن أصحاب النظريات الجديدة يحاولون في بعض الأحيان احتذاء العلوم ذات الانتشار في عصرهم، ويترتب عن ذلك وجود أثر لها في أطروحاتهم العلمية؛ إذ إن أصحاب النحو المقارن كانوا يحتذون علم الأحياء وخاصة نظريةً النشوء والارتقاء لـ(داروين)، و(دي سوسير) كان يحتذي علم الاجتماع، و(بلومفيلد) كان يحتذي علم النفس السلوكي.

يرون أن الفلسفة يجب أن تحاكي تطور العلوم التجريبية بتجاوز كونها مجرد هذر خاوية المعنى؛ إذ إن كل قول ميتافيزيقي وكلمة ذات بعد خرافي فهي عندهم خاوية المعنى معرفيًّا؛ لأنها تتحدث عمَّا ليس في الطبيعة.[1]

وقد صرح بذلك عالم المنطق (كارناب)، حيث أصبح من مهامهم تجديد موضوع الفلسفة، وصياغة نظرية تجريبية للمعرفة، وتطلب ذلك منهم التخلي عن كل القضايا الميتافيزيقية، وبناء المنطق الحديث على أسس رياضية، وتجريبية.[2]

وقد بُني على تخليهم عن الميتافيزيقا ضرورةُ تجاوز نقائص الألسنة الطبيعية؛ لأنَّ الميتافيزيقا قد تسللت إلى الفلسفة من خلال الألسنة الطبيعية بكونها لغةً ملبسةً، ذاتَ مفاهيمَ ضبابيةٍ، كما أنها عاجزة عن التعبير الدقيق عن المفاهيم العلمية لتلك الأسباب.

وأصبحت هذه المفاهيم اتجاهًا فلسفيًّا مستقلًّا يعرف بـ(الفلسفة التحليلية) قد عُدَّ (فتنغشتاين) رائدها الثالث بعد إمامها (جورج مور)، و(بيرتراند راسل) أستاذ (فتنغشتاين)؛ لأنهم اشتركوا جميعًا في الثورة على الفلسفة المثالية الهيجلية بدءًا من نشر (مور) مقالةً في زمن متقدم عام 1903م عنوانها (تفنيد المثالية).[3]

**ب- المرحلة الأولى لـ(فتنغشتاين): الرسالة المنطقية الفلسفية:**

تتنزَّل في هذا الطرح الفلسفي الرسالةُ المنطقيةُ الفلسفيةُ لـ(فتنغشتاين) التي يهدف فيها إلى الفصل بين الكلام ذي المعنى من الكلام خاوي المعنى حيث أقامها على مبدأ رئيس، هو أن للغة وظيفة واحدة هي تقرير الواقع، أو تصويره منطلقًا في ذلك من افتراضه أنَّ للاسم إحالةً خارجيَّة؛ فلذلك كلُّ اسم داخل في تكوين قضية ليس له ما يقابله في العالم الخارجي فإنه يحوِّلُ القضية إلى قضية خاوية المعنى.

وقد تركت هذه الرسالة أثرًا واضحًا على جماعة فيينا في منهجية تعاطيهم مع هذه القضايا حتى إنها خصصت حلقتها النقاشية لقراءة كتابه.[4]

وقد وضع شروطًا ينبغي احترامها لتجاوز إشكالية الكلام خاوي المعنى، من هذه الشروط:

---

(1) انظر: المنطق الوضعي ص41.

(2) انظر: النظرية المنطقية عند (كارناب) ص153، نظرية العلامات عند جماعة فيينا ص60.

(3) انظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد ص7-11.

(4) انظر: فلسفة العلم في القرن العشرين ص391، 403، النظرية المنطقية عند (كارناب) ص88.

أن يكون الكلام في شيء يمكن التفكير فيه، وفي هذا الشرط استبعاد لكل ما هو خارج محيط الإنسان مما لا يمكن معرفته والإحاطة به.

وتتمثل فرضيته الأساسية في أن المهمة الأساسية لهذه اللغة المنطقية التي ينبغي بناؤها هي وصف العالم، فينبغي أن تكون صورة منطقية[1]، وليست فوتغرافية للعالم.[2]

ثم يطرح تساؤلاً عن كيفية جعل البنية المنطقية للقضايا المنطقية صورةً مطابقة للوقائع في العالم، وتقوم إجابته على هذا التساؤل على افتراض تناظر بين بنية الوقائع المتحققة بالفعل في العالم، وبنية القضايا المنطقية الصحيحة؛ لأن جملة الأفكار الصحيحة التي نملكها عن العالم هي صورة العالم.[3]

وبعد هذا العرض الموجز لهذا التيار، وحماسه للمنطق الرمزي وأولويته المعرفية ندرك سبب تسميته بتيار الوضعية المنطقية؛ فهو حماس مبني على تطور المنطق الرمزي مع (فتنغشتاين)، وأستاذه (فريجه).

وقد ترتب عن هذا الطرح الفلسفي عددٌ من المواقف التي فيها تعصب للمنطق، منها:

أن المنطق الرمزي هو اللغة الوحيدة التي يمكن أن تعبر عن الواقع؛ لذلك دعا (فتنغشتاين) إلى صمت الفلسفة. وهذا الموقف بيِّنُ الشططِ والغلوِّ؛ وهو ما ولّد المرحلة الثانية من مراحل (فتنغشتاين) التي ستعرضها الدراسة في الصفحات الآتية.

**ج- المرحلة الثانية لـ(فتنغشتاين): تأسيسه لفلسفة الكلام العادي:**

بعد صمت (فتنغشتاين) عشر سنوات عاد إلى الفلسفة، وراجع بذلك فرضيات رسالته المنطقية وما شابها من شطط وغلو، فتخلى عن قوله بأن اللغة الوحيدة ذات القيمة العلمية هي لغة المنطق، وتخلى عن القول بوجود علاقة ثنائية وأحادية بين الواقع واللغة، وأبدى اهتمامًا باللغة العادية والبحث عن القواعد المسيِّرة لاستعمالها؛ فكان إدخاله لمفهوم القصد في التمييز بين الاستعمالات المختلفة للغة.[4]

وأكد (فتنغشتاين) في هذه المرحلة الثانية على أن فهم الألفاظ رهين علاقتها

(1) يمثِّلُ لذلك بخرائط الدول.
(2) انظر: المنطق الوضعي 36.
(3) انظر: المنطق الوضعي ص38.
(4) انظر: تحقيقات فلسفية ص385.

بالفعاليات، أو ألعاب اللغة التي يكون للألفاظ فيها دورٌ مهمٌّ؛ فإذا كانت هناك علاقة بين القول والإنجاز فالعبارة تكون صادقة، أما إذا لم يكن هناك علاقة بين القول والاستعمال فإن استخدامنا لهذه العبارة يفقد معناها وغايتها.[1]

فالمعنى يتأتى من خلال استخدامها في لعبة اللغة، ويقصد بـ(لعبة اللغة) نوعًا ما من النشاط الاجتماعي الموجه، والذي يؤدي فيه استخدام اللغة دورًا جوهريًّا، ويُفسِّرُ (فتنغشتاين) هذا المفهوم بعامل ورئيسه في العمل في موقع بناء، فيصيح رئيس العمل قائلاً: لوح، فعلى العامل أن يحضر لوحًا، فمن وجهة نظر (فتنغشتاين) أن كلمة (لوح) اكتسبت معنى من خلال استعمالها في هذا النشاط الذي يقوم به العامل ورئيسه في العمل.[2]

والمحدِّد لطريقة استعمال اللغة هو العامل الاجتماعي والاستخدام اليومي للغتنا العادية، فلابد من ملاحظة السياقات المتعددة التي ترد فيها الكلمة في تلك البيئة الاجتماعية للوصول إلى الاستعمال الصحيح لها في اللغة.[3]

وكان (فتنغشتاين) متأثرًا بآراء (فريجه) الذي أحدث إضافة في البحث اللغوي من خلال أطروحاته المنطقيَّة؛ حيث ميَّز بين اسم العلم والاسم المحمول، وبين المعنى والمرجع، محدثًا قطيعة معرفية بين المنطق القديم والحديث.

يُجمَل القول إذًا في إضافة (فتنغشتاين) بأنه أسس في مرحلته الثانية تيارًا فلسفيًّا جديدًا أسماه: فلسفة الكلام العادي، منتقدًا مبادئ الوضعية المنطقية التي كان هو نفسه أحدَ منظريها، وهذه الفلسفة –أعني فلسفة الكلام العادي– هي التي نشأت في كنفها التداولية؛ إذ إنَّ من جملة ما طرحه (فتنغشتاين) في هذا الجانب ضرورةَ مراعاةِ الجانب الاستعمالي في اللغة، وإعادة الاعتبار للغة العادية.

ومن ثمَّ طُوِّر هذا المنهج على يد الفيلسوف الإنجليزي (أوستين)، ومن بعده تلميذه الفيلسوف الأمريكي (سيرل).[4]

(1) انظر: نظرية العلامات عند جماعة فيينا ص331.
(2) انظر: فلسفة العلم في القرن العشرين ص432.
(3) انظر: النظرية المنطقية عند (كارناب) ص94.
(4) انظر: التداولية عند العلماء العرب ص20–23.

## المبحث الثالث

# نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين)، و(سيرل)

### المطلب الأول: نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين):

كان (أوستين) في طرح آرائه المؤسسة لنظرية الأعمال اللغوية ينطلق من اختصاصه المعرفي الذي يشتغل فيه، وهو فلسفة اللغة؛ إذ كان في أطروحاته مُتبنِّيًا لأقوال (فتنغشتاين) ساعيًا إلى دحض ما سُمِّي بـ(الوهم الوصفي للغة) الذي قال به الوضعيون المنطقيون؛ حيث يضع أحد أسس الفلسفة التحليلية موضع تساؤل، فهل نُسلِّم لأولئك بما كان سائدًا عندهم أن مهمة اللغة هي وصف الواقع، أو إثبات واقعة محددة؟ وبناءً عليه فكل الجمل يمكن الحكم عليها بأنها صادقة، أو كاذبة.[1]

لقد ألقى (أوستين) عددًا من المحاضرات -التي أُشير إليها قبل-، وقد جُمعت بعد وفاته، ونشرت تحت عنوان (كيف نصنع الأشياء بالكلمات)، وهو عنوان يكشف عن هدف صاحبه منه؛ إذ يطمح إلى الكشف عن الجوانب التي ننجزها باللغة محدثًا تطورًا في نطاق الفلسفة آنذاك القائلة بأن اللغة لا تهدف إلا إلى وصف الواقع.

ولابدَّ من إدراك أن هذا البحث الذي قام به (أوستين)، وما سبقه من بحوث كلها كانت تدور في دائرة الفلسفة، وكان الدافع وراء دراسة اللغة عند الفلاسفة هو التوصل لفهم دقيق لآلية عمل الذهن في تصوره للعالم، غير أن (أوستين) تميّز في بحثه عن البحوث التي سبقته أنه لم يكتفِ بدراسة الجمل الخبرية كما كان يفعل المناطقة، بل توسع في ذلك لدراسة سائر أنواع الجمل.[2]

---

(1) انظر: نظرية أفعال الكلام العامة ص12، التداولية – علم جديد في التواصل ص29، 30.

(2) انظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ص2.

ويمكن إذا أُريد دراسة ما قام به (أوستين) في بحثه هذا أن تُجعل في مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تمييزه بين الإثباتات التي تصف واقعًا، والإثباتات التي تحقق عملاً.
- المرحلة الثانية: جعله الإثباتاتِ التي تصف واقعًا حالةً نادرةً جدًّا، فعمم الفرضية القائلة بأن ثمة إثباتاتٍ تحقق عملاً على غالب الإثباتات، وحصر الإثباتات التي تصف واقعًا في زاوية ضيقة.[1]

وليس ثمة تمايز زماني بين المرحلتين، بل هما مرحلتان متماهيتان مع بحثه المتواصل في محاولة اكتشاف وظيفة اللغة، والتمييز بين نوعين من الجمل، ومحاولة إيجاد معايير صارمة للتمييز بينها.

**أولاً: تمييز (أوستين) بين الأقوال الوصفية، والأقوال الإنشائية:**

لقد كانت عناية (أوستين) وانطلاقته من الأقوال التي اتخذت شكلاً خبريًّا إثباتيًّا في حين أنَّ دلالتها الحقيقية إيقاع أعمال لا تنجز إلا بتلك الألفاظ، وليست دلالتها وصف الوقائع في العالم الخارجي كما يُتوهَّمُ في الأوساط الفلسفية.[2]

ومن ذلك قولهم: آمرك بالصمت، وأعدك بأن آتي غدًا، فهي جمل تغيِّر الواقع، أو تحاول ذلك دون أن تكون واصفة له، فالآمر بالصمت يحاول نقل حالة الكون من الضجيج إلى الهدوء، والواعد بالحضور يلزم نفسه أخلاقيًّا بالحضور إلى مخاطبه، فهو عقد أخلاقي بينه وبين مخاطبه وُجد بنطقه هذه الجملة.[3]

إذًا استنتج (أوستين) أن هذه الأقوال اتخذت شكلاً موهمًا بأنها أقوال خبرية تصف الواقع، ولكنها في الحقيقة لا تصف واقعًا، بل هي أقوال تنجز أعمالاً بواسطتها، وتغيِّر الواقع؛ وبناءً عليه لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

بعد ذلك اقترح أن يسمي هذه الأقوال أقوالاً إنشائية، ولا يكفي لتنجِزَ تلك الأقوالُ أعمالاً النطقُ بها، بل لا بدَّ أن يكون ظرفُ إلقائها مناسبًا كالإرادة، والقصد، والقدرة ونحوها.

---

(1) انظر: نظرية أفعال الكلام العامة ص15، 167، القاموس الموسوعي للتداولية ص56.

(2) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص493، 494.

(3) انظر: التداولية – علم جديد في التواصل ص30.

فهو يميِّز إذًا بين الأقوال الوصفية[1]، والأقوال الإنشائية[2]؛ فالوصفية عنده: هي الأخبار المحضة التي يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، وأما الأقوال الإنجازية: فهي الأقوال التي تنجز أعمالاً في الكون إذا توفرت الشروط المناسبة التي تجعل العمل ناجحًا.[3]

فحين يأتي رجل ليس له سلطة في الدولة، ويقول: أعلن أن يومَ غدٍ إجازةٌ لجميع الموظفين، فإن قوله هذا لا يمكن أن يغيِّر الكون والواقع؛ فلذلك يُسمَّى هذا العمل فاشلاً، وأما لو قال ذلك رئيس الدولة فلا شك أن إلقاءه للقول سيغيِّر الواقع، وبالتالي سيكون العمل ناجحًا؛ فمن هنا ندرك أن ثمة ظروفًا مناسبة يجب أن تتوفر في إلقاء القول؛ لتكون الأعمال ناجحة.

وهذا الإنشاء الذي اكتشفه (أوستين)، وتحكم في تصوره للأعمال اللغوية هو نوعٌ مما سماه الرضيُّ (الإنشاءَ الإيقاعيَّ)، وقد كان يسمى في البلاغة العربية (الإنشاءَ غيرَ الطلبيِّ)؛ لأنها تمثِّل صيغًا تعاقدية مشابهة لقول الرجل لزوجته في التراث الفقهي الإسلامي: أنت طالق، وقول السيد لعبده: أنت حر، وهذا يعني أن (أوستين) عمم مفهوم الإنشاء الإيقاعي على أضرب الكلام جميعها؛ فأصبح أنموذجًا لكلِّ كلام بعد أن كان في التراث البلاغي حالة من حالات الكلام.[4]

ثم لاحظ (أوستين) بعد ذلك أنَّ ثمة تداخلاً بين الأقوال الوصفية، والإنشائية، من خلال معياري (النجاح والفشل)، و(الصدق والكذب)، ويتجلى هذا التداخل في جانبين:

- الأول: أن الخبر المحض يجب فيه أيضًا أن تتوفر الظروف المناسبة لإنجاحه كما هو الحال في الإنشاء؛ لأنه في الحقيقة تعبير عن اعتقاد، يستلزم توفر عناصرَ مقاميَّةٍ، وشروطًا سياقية ليست ببعيدة عن الشروط المطلوبة لنجاح الإنشاءات.
- الثاني: أنَّ الشروط الواجب توافرها لنجاح الإنشاء تقتضي أن تكون الإثباتات الواصفة لتلك الشروط صادقةً.[5]

---

(1) يُعبِّر عنها بعض الباحثين بـ(الأقوال التقريرية، أو الأقوال الإثباتية).

(2) يُعبِّر عنها بعض الباحثين بـ(الأقوال الإنجازية).

(3) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص494.

(4) انظر: اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها ص27، دراسة لـ د.شكري المبخوت، ضمن ندوة قسم العربية في جامعة سوسة عام 2002م تحت عنوان: الاسترسال في الظاهرة اللغوية.

(5) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص60.

**ثانيًا: تمييز (أوستين) بين الإنشاءات الأولية، والإنشاءات الصريحة:**

أمام هذا التداخل بين وصف الأقوال الوصفية، والأقوال الإنشائية، وكون الفوارق بينهما ضئيلة بموجب هذا المعيار رفض (أوستين) الإقرار باختزال الأقوال الإنشائية في الأقوال الوصفية، بل تمسك بوجوب الفصل بين هذين النوعين من الأقوال؛ فحاول أن يوجد تمييزًا آخر يمكِّنه من الفصل بين الخبر المحض والإنشاء، فاقترح اختبارًا نحويًّا مفاده أن الأقوال الإنشائية تكون مسندة إلى المتكلم المفرد في المضارع المرفوع الدال على الحال المبني للمعلوم.[1]

وقاده هذا الاختبار إلى تقسيم الإنشاء إلى قسمين: إنشاء صريح، وإنشاء أولي، أو ضمني؛ فالإنشاء الصريح هو ما له هذه الصيغة النموذجية التي اعتمدها في اختباره النحوي، وهي صيغة ليست ملبسة في دلالتها الإنشائية، وأما الإنشاء الأولي فهو الأقوال التي يمكن تحليلها لإرجاعها إلى البنية النموذجية التي يتصدرها فعل إنجازي مسند إلى المتكلم المفرد المعلوم في زمان الحال.[2]

فثمة أقوال لا تدل على الإنشاء في البنية، نحو: ممنوع الوقوف، وتمهَّل، والأسدَ، والسرعة خطر، ونحوها من الأقوال التي لا تدل على الإنشاء في بنيتها التركيبية، ولكنها في معناها الحقيقي دالة عليه؛ لذلك اعتمد تقسيمه للإنشاء آنف الذكر.

ويفترض (أوستين) أن الإنشاء الأولي هو السابق تاريخيًّا للإنشاء الصريح؛ حيث إن تطور الحضارة الإنسانية هو الذي أدى إلى توضيحها ورفع اللبس عنها بالأقوال الإنشائية الصريحة، ويُفهم هذا كما يُفهم ظهور معاجم اللغات في وقت متأخر عن اكتشاف اللغة نفسها، أو انتشار مصطلحات علم من العلوم في وقت متأخر عن اكتشاف العلم نفسه.

هنا ندرك أن أساليب الاستفهام، والأمر، ونحوها في معيار (أوستين) هي إنشاءات أولية، فحين أقول: اكتب –قاصدًا الأمر– فهذا إنشاء أولي يمكن تحليله إلى صيغته النموذجية: آمرك بالكتابة، وحين أقول: اكتب –قاصدًا الالتماس– فهذا إنشاء أولي يمكن تحليله إلى صيغته النموذجية: ألتمس منك الكتابة، فيُلحظ أن للأمر دلالاتٍ مختلفةً، كالأمر، والالتماس، والتهديد، ونحوها، ولا تستطيع أن تحدد صيغة الأمر

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص63.

(2) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص495.

وحدها قصد المتكلم، بل لا بد من تحليلها إلى صيغتها النموذجية؛ ليرتفع اللبس في ذلك.

بعد ذلك واجه (أوستين) صعوبة في تدقيق التمييز بين هذين النوعين من خلال هذا المعيار؛ إذ إنَّ ثمة أقوالاً لها شكل الإنشاء الصريح، نحو: أثبت أن الأرض كروية، وهي في حقيقتها يصح إسناد إحدى قيمتي الصدق إليها؛ لأنها إثبات، وإحدى قيمتي الصدق تسند إلى القضية (كروية الأرض).

**ثالثًا: تقسيم (أوستين) للعمل القولي:**

حاول (أوستين) دراسة ما نقوم به عندما نقول شيئًا، وذلك في إطار هاجسه الذي يشغل باله للتمييز بين الأقوال الوصفية والأقوال الإنشائية؛ فميَّز بين أفعال ثلاثة ترتبط بالقول:

- **العمل القولي**: وهو ما نقوله، ويتمثل في إنتاج أصوات سليمة من الناحية الصرفية، والنحوية، وبالتالي يفضي إلى إنتاج معنى، ومرجع.
- **العمل المقصود بالقول**: وهو ما ينبغي أن يفهم عليه القول في الحال، كأن يكون نصحًا، أو أمرًا، أو استفهامًا، أو نحوها، وهو نظير معاني الكلام في التراث العربي.
- **عمل التأثير بالقول**: وهو ما ينتجه القول من أثر لدى المخاطب.[1]

لتوضيح هذا التقسيم لأعمال القول نأخذ هذا المثال، يقول الأستاذ للطالب: اقرأ الدرسَ مراتٍ عديدةً، فالفعل (اقرأ) بمعناه المعجمي، وما يحيل عليه وهو (الدرس)، وسلامة هذه الجملة تركيبيًّا، وصرفيًّا هو العمل القولي، وأما فهم الجملة على أنها أمر، أو نصح فهو العمل المقصود بالقول، وأما اقتناع الطالب فهو عمل التأثير بالقول.

ويتعلق الأمر في العملين الثاني والثالث باستعمال اللغة، ويتميز العمل المقصود بالقول بوجود مظهر وضعي إنشائي فيه، حيث يمكن التصريح بصيغة إنشائية توافق العمل المقصود بالقول، ففي المثال التوضيحي نفترض فعلاً إنجازيًّا في البنية العميقة للجملة يوضحه، فنقول: أنصحك أن تقرأ الدرس مرات عديدة، أو آمرك أن تقرأ الدرس مرات عديدة.

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص65، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص497.

فهذا الفعل الإنشائي الذي أوجدناه في بنية الجملة العميقة هو الذي أبرز العمل المقصود بالقول بعد أن كان ملتبسًا؛ فلا نعلم أهو أمر، أو نصح، أو غيرهما.[1]

وأما عمل التأثير بالقول فلا وجود له غالبًا في الأقوال التي هي محض إخبار، ولكنها -أعني الأخبار المحضة- لا تخلو في الحقيقة من عمل مقصود بالقول، فقد اعتبره (أوستين) عملاً لغويًّا إنشائيًّا يجريه مجرى سائر الأعمال الإنشائية؛ لأن مجال البحث عنده ليس دراسة الجملة، بل دراسة إنتاج فعل القول في مقام خطاب؛ لذلك يصل (أوستين) في خاتمة بحثه إلى أنه لا تناقض بين كون القول صالحًا لتحقيق عمل، وكونه موصوفًا بالصدق، أو الكذب؛ لأنَّ الصدق، أو الكذب متوجه إلى قضيته، لا إلى قوته المقصودة بالقول.[2]

وبقيت بعض الفوارق الضئيلة بين الأخبار المحضة، والأقوال الإنشائية، منها:

- الإنشاء مبني أساسًا على القوة المقصودة بالقول، وأما في الأخبار المحضة فالبناء أساسًا على العمل القولي.
- ما ذُكر سابقًا من أن عمل التأثير بالقول عمل لا وجود له غالبًا في الأخبار المحضة.
- الأقوال الإنشائية لا يصدق عليها وصف الصدق، أو الكذب، بعكس الأخبار المحضة.[3]

**رابعًا: تصنيف (أوستين) للأعمال اللغوية:**

قدَّم أوستين بناءً على تمييزه الثلاثي تصنيفًا لكل ما يمكن أن نفعله باللغة استنادًا إلى المعاجم، بعد أن حاول استقراء أفعالها الإنشائية، وردها إلى أصناف خمسة قائمة على قوى القول:

1. **الحكميّات**: وتوافق أفعالاً مثل: برَّأ، وأدان، وأصدر حكمًا، ونحوها من الأعمال القضائية.
2. **الإنفاذيّات**: وتقوم على استعمال الحق، أو القوة، نحو: عيَّن، وسمَّى، وصوَّت، ونحوها.

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص65.
(2) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص66، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص497، 498.
(3) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص66.

3. **الوعديّات**: وتلزم المتكلم بتبني موقف، أو عمل ما، نحو: وعد، ونذر، وعزم، ونحوها.
4. **السلوكيّات**: وهو ما يستلزم موقفًا، أو رد فعل تجاه سلوك الآخرين، أو وضعيتهم، نحو: اعتذر، وشكر، ونقد، ونحوها.
5. **التبيينيّات**: وهي توضح علاقة أقوالنا بالمحادثة، أو المحاجة الراهنة، نحو: أنكر، وأجاب، واعترض، ونحوها.[1]

وقد بنى (أوستين) عمله في تصنيف الأعمال اللغوية على استقراء الأفعال الإنشائية من المعجم؛ لأنه قد افترض أن الأعمال اللغوية تعبّر عنها الأفعال الإنشائية التي يمكن ظهورها في القول، وهذا يربط بين عمله، وما كان يطمح إليه في محاضراته من وضع قائمة في الأفعال الإنشائية الصريحة ولا يناقضه؛ حيث إن وضع قاموس يضبط الأفعال الإنشائية يدل آليًّا على وضع قائمة في الأعمال اللغوية؛ لأن الأعمال اللغوية -كما تقدم- تعبِّر عنها الأفعال الإنشائية.[2]

ثم تبيّن ضعف هذا التصنيف، وعدم سلامته سلامة مطلقة؛ لأنَّ ثمة تداخلاً بين أصنافه، وقد أشار (أوستين) نفسه إلى أن عمله هذا مبدئيٌّ، ولكنه توفي قبل أن يواصل ما بدأه.[3]

## المطلب الثاني: نظرية الأعمال اللغوية عند (سيرل):

أَلَّف الفيلسوف الأمريكي (سيرل) كتابي (الأعمال اللغوية، والتعبير والمعنى)؛ ليكون هذان الكتابان امتدادًا، وتطويرًا لمقدمات (فتنغشتاين) في رسالته الثانية، ومبادئ (أوستين) في نظرية الأعمال اللغوية.

ويُعدُّ (سيرل) الفيلسوفَ الذي أدخل النظرية في دائرة البحث اللغوي حين حاول

---

(1) انظر: نظرية أفعال الكلام العامة ص183-200، القاموس الموسوعي للتداولية ص66، 67، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ص10، 11.

(2) انظر: اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها ص27.

(3) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص67، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ص10، 11.

بيان حقيقة العمل اللغوي مُتسائلاً عن مدى وجاهة التعبيرات الآتية: أعمال كلامية، وأعمال لسانية، وأعمال لغوية.

وهذا التساؤل الذي طرحه (سيرل) مبني على تمييز (دي سوسير) بين الكلام، واللسان، واللغة؛ ليصل بذلك إلى تحديد المستوى الذي ينضوي تحته دراسة العمل اللغوي.

أهو دراسة للكلام الذي استبعده (دي سوسير) من الدراسة اللسانية؟ أو هو دراسة للسان؟

وقد انتهى (سيرل) إلى أنها دراسة للسان؛ لأنه يفرّق بين قوة القول، والفعل الإنشائي مفترضًا أن قوة القول واقعةٌ في مستوى مجردٍ يتجاوز اللغات، في حين أن الأفعال الإنشائية تتصل بالألسنة المخصوصة.[1]

ألـحَّ (سيرل) على أن العمل اللغوي هو الوحدة الدنيا الأساسية للتواصل اللساني، وبناءً على ذلك لا يمكن دراسة الجملة ودلالتها بمعزل عن إنتاج العمل اللغوي الذي لا يكون إلا في مقام معين.[2]

يُلحظ أنَّ النظرية مع (سيرل) تنتقل من دراسة الخطاب الذي اهتم به (أوستين) إلى دراسة العمل اللغوي، حيث نبَّه إلى تفريق (دي سوسير) بين الكلام، واللسان، واللغة ذاهبًا إلى ضرورة دراسة الخصائص الصوريّة للسان من جهة الوظيفة التي يمكن أن تؤديها في دائرة العمل اللغوي.[3]

يُلحظ إذًا أنَّ (سيرل) يوافق (دي سوسير) بضرورة دراسة الخصائص الصورية للسان دون النظر إلى الاستعمال الفردي لذلك اللسان، ولكنّ دراسة (دي سوسير) تقف عند الدراسة الشكلية، وأما مع (سيرل) فتنتقل إلى دراسة العمل اللغوي؛ لأنَّه يفترض أن دلالة جملة عند قولها في مقام معين يوافق إنجازًا لعمل لغوي.

إن البحث الذي يناقشه (سيرل) يدور جلُّه حول فرضية واحدة، وهي أن التكلم بلسان ما هو تبنٍّ لشكل من أشكال السلوك القصدي الذي يسيّره نظام من القواعد.[4]

---

(1) انظر: نظرية الأعمال اللغوية ص65، اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها ص29.

(2) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص501.

(3) انظر: نظرية الأعمال اللغوية ص65.

(4) انظر: نظرية الأعمال اللغوية ص66.

وتعتبر هذه الفرضية نقضًا لما كان يراه (بلومفيلد)، وغيره من السلوكيين؛ إذ إن (بلومفيلد) يقصر موضوع دراسة اللغوي على مرحلة (الخطاب)، وهي مرحلة بين مرحلتين، هما:

- مثير المتكلم أو ما قبل عملية الكلام.
- جواب المخاطب.

وهما –حسب رأيه– مرحلتان ليس لهما أهمية إلا بمقتضى صلتها بالخطاب.

وأما (سيرل) فينقض هذا المبدأ حين يربط بين عملية الكلام بلسان ما، والسلوك القائم على القصد، فدراسة اللغة عنده جزء من فلسفة العمل.

**أولاً: تقسيم (سيرل) للعمل القولي:**

قدم (سيرل) تصنيفًا للأعمال اللغوية منطلقًا في ذلك من تصنيف (أوستين) لها، ومحدثًا تعديلاتٍ ومراجعاتٍ لما قدمه (أوستين)، فذكر أن العمل القولي يتكون من:

- القوة المقصودة بالقول.
- المضمون القضوي الإحالي.[1]

ولم يكن (سيرل) مهتمًّا بعمل التأثير في القول، بل إنه قد شكَّ في وجوده، وكان اهتمامه مرتكزًا على الأعمال المقصودة بالقول.[2]

**ويتجلى إسهام (سيرل) الرئيس في فصله بين القوة المقصودة بالقول، والمضمون القضوي داخل الجملة الواحدة،** وهذا الفصل، والتمييز ناتج عن تساؤله عن عدد من الأقوال التي لها معانٍ مختلفة رغم أن القضية هي نفسها في كل الجمل، نحو:

يدخنُ زيد كثيرًا.

هل يدخنُ زيد كثيرًا؟

زيد، دخّن كثيرًا.

يا إلهي، ما أكثر ما دخّن زيد.[3]

---

(1) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص501.

(2) انظر: التداولية –علم جديد في التواصل– ص33.

(3) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص68.

القضية في الجمل جميعها واحدة (تدخين زيد)، والمعاني مختلفة؛ إذ الأولى إخبار، والثانية استفهام، والثالثة أمر، والرابعة تعجب.

لذلك أصبح الفصل والتمييز بين القضية، والقوة المقصودة بالقول مفيدًا، وذا أثر متعدٍّ في فهم دلالات الجمل كما سيأتي إن شاء الله.

وانطلاقًا من هذا التفريق بين القضية، والقوة المقصودة بالقول يقترح (سيرل) التفريق بين عنصرين من البنية الإعرابية للجملة، هما:

- واسم القوة المقصودة بالقول.
- واسم المضمون القضوي.

فالأول يحدد القوة المقصودة بالقول، والثاني يشير إلى القضية المعبَّر عنها.[1]

فحين أقول: أحذّرك أن تلعب الكرة، أجد أن في هذه الجملة إسنادين؛ إسنادًا أصليًّا (أحذرك)، وإسنادًا فرعيًّا (تلعب الكرة)، فالإسناد الأصلي هو واسم القوة المقصودة بالقول، والإسناد الفرعي هو واسم المضمون القضوي.

وبناءً على هذا التمييز يمكننا تمثّل الفروق الدقيقة في المعاني بين الجمل، فحين نأخذ جملتين: لا أعدك بأن أجيء غدًا، أعدك بألا أجيء غدًا.[2]

نلاحظ أن معنى النفي هنا قد تضمن في الجملة الأولى الإسناد الأصلي الذي يمثل في هذه الجملة واسم القوة المقصودة بالقول من خلال دخول أداته الدالة عليه (لا النافية)، وأما في الجملة الثانية فإن معنى النفي قد تضمن الإسناد الفرعي في الجملة الذي يمثل فيها واسم المضمون القضوي.

**ولا يعني هذا التجريد الذي قام به (سيرل) من خلال التمييز بين المضمون القضوي، والقوة المقصودة بالقول أن المضمون القضوي يمكن أن يوجد مستقلاً بنفسه، بل لا بد لكل مضمون قضوي من قوة مقصودة بالقول تسوده.**[3]

**ثانيًا: مبدأ الإبانة والتنصيص عند (سيرل):**

بما أن (سيرل) افترض أن الأعمال اللغوية تقع في مستوى اللسان، وأن تجسدها في الكلام يكون بمؤشرين، هما:

---

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص68.

(2) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص69.

(3) انظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ص15.

- مؤشر قوة المقصودة بالقول.
- مؤشر المضمون القضوي.

وكان اهتمامه منصبًّا على القوة المقصودة بالقول؛ إذ قد حاول بيان الطرق المختلفة التي تتدخل في إظهارها، فإنه قد افترض أن الفعل الإنشائي هو أوضحُ ما توسم به القوة المقصودة بالقول، وقد يكون هذا الفعل الإنشائي مذكورًا، وقد يكون مدلولاً عليه بمقام الخطاب دون أن يبرز واسم صريح له.

حينئذٍ لابدَّ أن يتدخل مبدأ الإبانة والتنصيص، وملخصه أن كل ما يمكن أن يقصد يمكن أن يقال. وهو مبدأ لا يطبق في الواقع إلا باعتبار أن الفعل الإنشائي هو واسم القوة المقصودة بالقول. **ولم يغب عن بال (سيرل) أنَّ هناك هناك طرقًا أخرى تحدد بها القوة المقصودة بالقول كترتيب عناصر الجملة، وتنغيمها، ونبرها، وصيغ الفعل.. ونحوها.**[1]

إن قول (سيرل) بمبدأ الإبانة والتنصيص يسمح بتفسير كثير من المظاهر اللغوية المخالفة للأقوال النموذجية، كالاختزال، والتلميح، والتضمين، ونحوها من الأقوال الشاذة عن الأقوال النموذجية؛ لأننا نقول كثيرًا من الجمل التي لا يكون فيها إنشاء صريح يحدد القوة المقصودة بالقول، ولكنَّ هذا المبدأ كفيلٌ بتحديد معاني تلك الأقوال. وهذا المبدأ مقارب لتقسيم (أوستين) للإنشاء إلى: إنشاء صريح، وإنشاء أولي.

**ثالثًا: تمييز (سيرل) بين القواعد المعيارية والقواعد التكوينية:**

يقترح (سيرل) تمييزًا بين نوعين من القواعد:

- القواعد المعيارية: وموضوعها السلوكات التي توجد مستقلَّةً عنها، مثل: قواعد الأدب واللياقة التي تحكم علاقات الأفراد.
- القواعد التكوينية: فهي التي تخلق الأنشطة التي لا يكون لها وجود مستقل، مثل: القواعد التي تحكم كرة القدم، فهذه الرياضة دون قواعد تكوينية لا يكون لها وجود، وكذلك أيُّ حدث من الأحداث المقابلة لكرة القدم لا يكون له وجود إلا إذا طابق قوانين اللعبة.

ثم ينطلق (سيرل) إلى رؤيته بعد هذا التمييز، حيث يرى أن التكلم بلسان هو تحقيق

(1) انظر: اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها ص30.

لأعمال وفقًا لقواعدَ تكوينيَّة؛ لذلك فإن تحقيق عمل مقصود بالقول يوافق إلقاء جملة تكون موافقة لمواضعات القواعد التكوينية المرتبطة بها. **فالمواضعات مرتبطة بالألسنة المخصوصة، وأما القواعد التكوينية للأعمال اللغوية فهي قواعد كلية تتجاوز الألسنة؛** فتكون المواضعات هي المحدد لدلالة الجمل في الألسنة، والاستجابة للقواعد التكوينية هي التي تمكن من تحقيق القوة المقصودة بالقول.[1]

وقد أدى البحث في العلاقة بين العمل المقصود بالقول والمواضعة بـ(سيرل) إلى مناقشة قضية الدلالة غير الطبيعية.

**رابعًا: إعادة (سيرل) للنظر في الدلالة غير الطبيعية:**

أعاد النظر (سيرل) في الدلالة غير الطبيعية التي صاغها (غرايس) منطلقًا من التفريق بين إنشاء الأصوات وإنجاز عمل مقصود بالقول، حيث إنَّ إنجاز عمل بالقول من خلال الأصوات يستلزم أن يكون للأصوات دلالة مستعملة لشيء محدد يقصد المتكلم التعبير عنه.

وكان (غرايس) يلحُّ على نية القائل وفهم المخاطب لها في التواصل اللغوي، فمفهومها عنده أن المتكلم عندما يقول شيئًا من خلال تلفظه بجملة معينة فإنه يقصد إيقاع التأثير في مخاطبه من خلال تعرُّف المخاطب لقصد المتكلم. فكان اهتمامه مرتكزًا على جانب التأثير بالقول.

**ولكنَّ (سيرل) ركَّزَ اهتمامه على جانب القوة المقصودة بالقول؛** فكان يُعوِّلُ على الدلالة التواضعية للجمل، وهذا ما قاده إلى القواعد التكوينية للأعمال المقصودة بالقول، فمتى لم تحترم القواعد التكوينية لعمل الوعد على سبيل المثال فإن العمل المقصود بالقول سيكون فاشلاً.[2]

**شروط نجاح القوة المقصودة بالقول عند (سيرل):**

لقد ضبط (سيرل) شروطًا أربعةً تضمن نجاح القوة المقصودة بالقول، وهي متواليةً:

- شرط المضمون القضوي: ويتحقق هذا الشرط بكون الكلام ذا معنى قضويٍّ، وهو المعنى الأصلي للقضية.

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص69.

(2) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص70.

- الشرط التمهيدي: ويتحقق إذا كان المتكلم قادرًا على إنجاز الفعل.
- شرط الصدق: ويتحقق حين يكون المتكلم مخلصًا في أداء الفعل، فلا يقول غير ما يعتقد.

الشرط الأساسي: ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل.

**خامسًا: مقاييس تصنيف الأعمال اللغوية عند (سيرل):**

وضع (سيرل) عددًا من المقاييس لتصنيف الأعمال اللغوية:

1. الهدف من العمل اللغوي.
2. اتجاه علاقة المطابقة بين الكلمات والعالم.
3. الحالات النفسية المعبر عنها.
4. القوة التي يعرض بها الهدف المقصود بالقول.
5. منزلة المتكلم والمخاطب وأثرهما في القوة المقصودة بالقول.
6. علاقات القول بمصالح المتكلم والمخاطب.
7. العلاقات مع بقية الخطاب.
8. الاختلاف في المضمون القضوي الذي تحدده آليات مرتبطة بالقوة المقصودة بالقول.
9. الاختلافات بين الأعمال التي لا تتحقق إلا بواسطة أعمال لغوية، والأعمال التي قد تتحقق بطرق أخرى.
10. الاختلافات التي تتطلب مؤسسات غير لغوية لتحقيقها، والأعمال التي لا تتطلب ذلك.
11. الاختلافات بين الأعمال التي يوافق الفعل فيها استعمالاً إنشائيًّا، والأفعال التي لا يستعمل فيها الفعل هذا الاستعمال.
12. أسلوب تحقق العمل.[1]

يُلحظ أن كثرة هذه المقاييس -وإن دلت على توجه صاحبها وحرصه على التدقيق- لا تتوافق مع المنهج العلمي للتصنيف الذي يهدف إلى ردِّ أكبر قدر من المعطيات في

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص74، 75.

أقل ما يمكن من الأصناف؛ فالتدقيق ومراعاة الفروق بتفاصيلها الدقيقة قد تصل في النهاية إلى اعتبار كل معطى من المعطيات صنفًا مستقلاً بنفسه، وهذا ما لا يطمح إليه الباحث.

وهذا ما جعل (سيرل) ينتهي إلى اعتبار مقياس الغرض مقياسًا رئيسًا لتصنيف الأعمال اللغوية مع تضمين الغرض مفهوم اتجاه المطابقة بين القول والعالم، وانتهى البحث بـ(سيرل) إلى أن ثمة أربعَ طرقٍ يرتبط بها مضمون القضية مع العالم الخارجي؛ فتحدد على أساسها أغراض العمل اللغوي:

1. اتجاه المطابقة من القول إلى العالم: وهذا اتجاه يناسب الأخبار؛ حيث إن الحدث في العالم الخارجي سابقٌ للقول؛ وبالتالي تكون المطابقة من القول للعالم.
2. اتجاه المطابقة من العالم إلى القول: وهذا اتجاه يناسب الطلب؛ حيث إن الحدث في العالم الخارجي يتكون بعد القول.
3. اتجاه المطابقة المزدوج: ويختص به الإنشاء الإيقاعي؛ لأن النجاح يتحقق في المطابقة بتغيّر العالم الخارجي ليطابق المضمون القضوي بتمثيل العالم على أنه تغيّر على هذا النحو.
4. اتجاه المطابقة الفارغ: وتختص به أعمال الانفعال ونحوها؛ حيث لا توجد مشكلة في نجاح تحقق المطابقة بين مضمون القضية والعالم الخارجي؛ لأنه يقع القول عمومًا مع افتراض حصول المطابقة.[1]

إن هذه المقاييس -في نظر (سيرل)- كفيلة بتجاوز المزالق والأخطاء التي وقع فيها (أوستين) في تصنيفه للأعمال اللغوية، حيث إن الأعمال قد تداخل بعضها في بعض، ولم تتضح الحدود لكل صنف من الأصناف.

**سادسًا: تصنيف الأعمال اللغوية عند (سيرل):**

قدم (سيرل) خمسة أصناف للأعمال اللغوية منطلقًا فيها من مبدأ أن لكل عمل لغوي بنية عميقة تحدده، وتتكون هذه البنية من:

- فعل إنشائي يسم موضع القوة المقصودة بالقول.
- جملة تسم موضع المضمون القضوي.

(1) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص503، 504.

وقد جعل (سيرل) الأعمال اللغوية في أصناف خمسة:

1. **التمثيليات**: يلتزم المتكلم بصدق القضية المعبر عنها، وتكون الكلمات فيها مطابقة للعالم.
2. **التوجيهيات**: يسعى المتكلم فيها إلى جعل المخاطب يقوم بشيء ما، واتجاه المطابقة يكون من العالم إلى الكلمات.
3. **الوعديات**: وهدفها إلزام المتكلم نفسه بتحقيق عمل ما، واتجاه المطابقة يكون من العالم إلى الكلمات.
4. **التعبيريات**: هدفها التعبير عن الحالة النفسية، وتخلو من اتجاه مطابقة.
5. **الإيقاعيات**: تتميز بأنها تحدث صدق محتواها القضوي، وهي التي سماها أوستين في بداية ملاحظاته أقوالا إنشائية، واتجاه المطابقة فيها مزدوج من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات.[1]

وبعد تأمل ما قدّمه (سيرل) في هذا التصنيف يلحظ أنه لم يستطع التخلص الكامل من مآخذه على (أوستين)، كالتداخل بين الأصناف، وعدم وضوح الحدود بينها؛ لأن تقسيمهما مرتبط بالدلالات المعجمية للأفعال الإنشائية، فالمقاييس الدلالية تجبر أحيانًا على وجود التداخل بين صنف وآخر، إضافة إلى أن كثيرًا من الأفعال الإنشائية تخصها الأعراف الاجتماعية بقوى مقصودة بالقول.

**سابعًا: تمييز (سيرل) بين الأعمال اللغوية المباشرة، والأعمال اللغوية غير المباشرة:**

اعتمد (سيرل) في دراسته فصلاً منهجيًّا بين نوعين من الأعمال اللغوية:

- **الأعمال اللغوية المباشرة**: وهي الأعمال اللغوية التي تطابق القوة الإنشائية للجملة فيها مراد المتكلم، فيكون ما يقوله المتكلم مطابقًا لما يعنيه.
- **الأعمال اللغوية غير المباشرة**: وهي الأعمال اللغوية التي تخالف القوة الإنشائية للجملة فيها مراد المتكلم، فيكون ما يقوله المتكلم غير مطابق لما يعنيه.

ومثَّل لذلك بقول رجل لآخر على المائدة: هل تناولني الملح؟

فالقوة الإنشائية الأصلية تدلُّ على الاستفهام الذي يحتاج إلى جواب، ولكنه غير

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص76، 77.

مرادٍ للمتكلم، بل هو طلب مهذَّبٌ يؤدي معنى فعل إنشائي مباشر، هو: ناولني الملح.

**فالعمل اللغوي غير المباشر لا تدلُّ هيأته التركيبية على زيادة في المعنى الإنشائي الحرفي، وإنما الزيادة مكتسبة من معنى المتكلم من خلال وصول السامع إليه عن طريق إستراتيجية الاستنتاج**، وتحيل هذه الإستراتيجية على منطق المحادثة عند (غرايس)؛ إذ إنَّ المتلقي يتوصل إلى المعنى مستخدمًا كفايته اللغوية خاصة إلى جانب الكفاية المنطقية، والثقافية من خلال مراعاة المواضعات الاستعمالية للغة.[1]

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص117، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ص52.

## المبحث الرابع

# اتجاهات التداولية
# وأثرها في البحث اللساني، والبحوث النحوية

### المطلب الأول: اتجاهات التداولية:

**الاتجاه الأول: النظريات الخطية:**

استمدت هذه النظريات مبادئها من تقاليد أصحاب الوضعية المنطقية في تحليل اللغة، وينطلق أصحابها من افتراض أنَّ أيَّ نظامٍ علاميٍّ قائمٌ على عدة مكونات:

- **التركيب**: يدرس العلاقات القائمة بين العلامات، ووظيفته إنتاج قواعد تركيب سليمة على المستوى النحوي.
- **الدلالة**: تدرس العلاقات القائمة بين العلامات وما تحيل عليه.
- **التداولية**: تدرس العلاقات بين العلامات ومؤوليها، وقد اقتصرت التداولية المتأثرة بالتيار المنطقي على ظواهر الإشارة.

وتمثل مخرجاتُ التركيب في هذا التقسيم مدخلاتٍ للدلالة، ومخرجاتُ الدلالة فيه مدخلاتٍ للتداولية، وأما مخرجات التداولية فتصف قيمة العمل للقول.

وقد سميت هذه النظريات بالنظريات الخطية؛ لأن الترتيب بين التركيب والدلالة والتداول أمر رئيس في التحليل، وتسمى أيضًا بالنظريات المنظومية لأن كل مجال من المجالات الثلاثة مستقل بذاته.

ومن أهم النظريات التي صيغت داخل هذه الدائرة: نظرية الأعمال اللغوية، ونظرية الاقتضاء، ونظرية الاستلزام الخطابي.[1]

**الاتجاه الثاني: النظريات المدمجة:**

قامت هذه النظريات على نقد النظريات الخطية؛ إذ لا يرى أصحاب التداولية المدمجة وجودًا لترتيب خطيٍّ بين التركيب والدلالة والتداولية.

إنما يرون أنَّ البلاغةَ مدمجةٌ في الدلالة؛ إذ إن المعلومات غير اللغوية -المنتمية إلى المكون التداولي- مجموعة مع المعلومات اللغوية عندهم مع ترتيب محدد، فلا يتدخل مقام إلقاء القول إلا بعد أن تسند إلى الجملة دلالة تمثِّلُ حصيلة المكون اللغوي.

فليس اللسان عندهم موضوعًا لغاية إيصال المعلومات، بل إن النظام اللغوي قد وضع لغاية التواصل مفترضين أن معنى القول مرتبط بعملية قوله؛ لذلك تكون بنية اللسان مشيرة إلى عملية إلقاء القول.

فهذه النظريات قائمة على افتراض أن الجوانب التداولية مسجلة في بنية اللغة؛ فهي تبحث في دلالات البنية اللغوية لاستخراج الأشكال اللغوية ذات القيمة التداولية لضبط شروطها الاستعمالية.

وقد بيَّن (بنفينست) حقيقة العلاقات التي تربط بين البنية اللغوية وعملية القول، ومن ناحية أخرى علاقة اللسان بالخطاب؛ إذ إن البنية اللغوية هي التي تفرض إسناد مرجع إلى وحدة لغوية عبر استعمالها في الخطاب، كما أن دراسة اشتغال الأزمنة الفعلية يطعن أيضًا في المقابلة بين نظام اللسان واستعماله، فلو كانت قرائن وسم الأزمنة النحوية تمثل نظامًا لأمكن ضبط نظاميتها دون النظر في المقاييس المتعلقة بإلقاء القول.

فالتداولية المدمجة موضوعها إذًا دلالةُ الجملة، وتشتق هذه الدلالة من القواعد اللغوية فحسب انطلاقًا من التعليمات المرتبطة بمكونات الجملة، وهي القرائن القولية المشيرة أحيانًا إلى عملية إلقاء القول؛ لذلك يجب إكمال المكون اللغوي بمكون بلاغي مهمته إسناد قيمة أي ثابت للمتغيرات التي تتضمنها دلالة الجملة.[2]

---

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص40.

(2) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص42، 84-90، التداوليات ص23.

## المطلب الثاني: أثر التداولية في البحث اللساني:

إنَّ من طبيعة العلوم البشريَّة أن تكون علومًا قابلة للمراجعة، والتقويم، فلا حقائق مطلقة في تلك العلوم؛ لأنها اجتهادات علميَّة صاغتها عقول البشر، ولا عصمةَ لها؛ لذلك أُطْلِقَ على مكتشفاتها العلمية مصطلح (الفرضيات) لا (الحقائق)؛ لأن الحقائق ثابتة لا تتغيَّر، في حين أن مكتشفاتِ العلوم البشرية، ونتائجَها قابلة للنقد، والمراجعة في كلِّ وقت.

بناءً على ذلك تُنزِّل الدراسةُ التداوليةَ منزلتها في الدراسات اللسانية مبيِّنة التعديل، والتطور الذي أوجدته التداولية في اللسانيات من خلال إيضاح المسلك الذي دخلت منه التداولية إلى البحث اللساني.

لقد أوجدت أطروحات (تشومسكي) القائلة باستقلال علم التركيب مُتابعًا في ذلك البنيويين رغم اختلافه معهم في إدخاله الجانب الدلالي[1] اتجاهًا آخر في البحث اللساني قد سمَّى أصحابُه أنفسَهم بالدلاليين التوليديين من باب السجال مع الاتجاه التوليدي؛ لأنهم قد بنوا اتجاههم على نقد بعض ما جاء به أستاذهم (تشومسكي) ومراجعته مع أخذهم بكثير من مبادئ التوليدية ومنطلقاتها؛ إذ كانوا يُلحِّون على أولوية الدلالة مع ما يترتب عن ذلك من تعديل في تصور طبيعة مكونات النظرية اللسانية[2]، حيث صاغ أصحاب هذا الاتجاه منوالاً نحويًّا ذا أساس دلاليٍّ؛ لأنَّ ثمة ضعفًا اكتشفه الدلاليون التوليديون في البنية العميقة عند التوليديين من خلال تفريقهم بين أبنية نحوية مختلفة تؤدي معنى واحدًا، نحو:

افعل، وآمرك أن تفعل.

لذلك عوَّض الدلاليون التوليديون هذه البنية العميقة بـ(البنية الدلالية) التي يتصدرها الفعل الإنشائي الدال على القوة المقصودة بالقول.

من هنا أُدرجت الفرضية الإنشائية في المنوال النحوي مكوِّنًا دالًّا على قوتها المقصودة بالقول، حيث إنَّ هذه القاعدة قادرة على استيعاب بعض الظواهر موضع

---

(1) جعل (تشومسكي) المعنى عنصرًا ثانويًّا مترتِّبًا على البنى الإعرابية، وذلك طلبًا لتحليل الكفاءة في مقابل الإنجاز. انظر: التداولية من (أوستين) إلى (غوفمان) ص24.

(2) انظر: اللسانيات التوليدية –من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة– لـ د.مصطفى غلفان ص123.

النقد من قبل الدلاليين التوليديين بافتراض فعلٍ إنشائيٍّ في البنية الدلالية لكلِّ جملةٍ يمثِّل القوة المقصودة بالقول سواءٌ كان ظاهرًا في البنية السطحية، أو غيرَ ظاهرٍ.

ففي هذه المراجعات التقت اللسانيات بالتداولية؛ لأنَّ الدلاليين التوليديين قد أخذوا مبدأً من مبادئ (أوستين، وسيرل) في نظرية الأعمال اللغوية، وهو فرضية الفعل الإنشائي المتصدر للجملة؛ ليتجاوزا ما رأوه نقصًا في المنوال التوليدي، حيث اختزل الدلاليون التوليديون البنية النحوية في البينية الدلالية المصدرة بفعل إنشائي دالٍّ على القوة المقصودة بالقول.[1]

## المطلب الثالث: أثر التداولية في البحوث النحوية:

لا شكَّ أنَّ لظهور علم اللسانيات بمدارسه المختلفة، وتطوراته التاريخية أثرًا في البحوث العربية في اختصاصات مختلفة، كالنحو، والنقد، وعلم الأصول، وغيرها من العلوم العربية.

إذ قد أفادت الدراسات النحوية في بدايات القرن العشرين من بعض مبادئ أصحاب النحو المقارن الذين يمثلون مرحلة نشأة اللسانيات في القرن التاسع عشر، حيث إنَّ أعمال بعض المستشرقين قد فتحت المجال لهذا التوجه أن يظهر في البحوث العربية[2]، ثم وُجدت بعض الأبحاث التي كتبها بعض الباحثين العرب، كـ(د.إبراهيم أنيس، ود.رمضان عبد التواب) وغيرهما متأثرةً بهذا الجانب.

وقد مرَّت العلاقة بين اللسانيات، والتراث النحوي بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: مرحلة انبهار باللسانيات من بعض الباحثين قد تبعها نقد شديد للتراث النحوي، وتشكيك في كفايته الوصفية. وقد امتدت هذه المرحلة من الثلث الأول للقرن العشرين إلى الثمانينيات من القرن نفسه.
- **المرحلة الثانية**: مرحلة إعادة اكتشاف للتراث النحوي بحيث يكون التعمق في اللسانيات دافعًا لاكتشاف أقوال وتحليلات ذات قيمة في التراث النحوي.

---

(1) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية ص13، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص516.

(2) من ذلك المحاضرات التي ألقاها المستشرق الألماني (براجشتراسر) في الجامعة المصرية عام 1929 م، وقد أخرجها د.رمضان عبد التواب، وعلَّق عليها في كتاب سمَّاه: التطورَ النحويَّ للغة العربية.

كما أنَّ التعمق في اللسانيات أصبح دافعًا لتعديل الطعون الموجهة للتراث النحوي بالاعتماد على منطلقات لسانية مُسَلَّم بها.[1]

ولا شكَّ أنَّ علم اللسانيات قد تطوَّر على يد علمائه أصحاب التوجهات المختلفة إلى أن وصل إلى ظهور التداولية، وقد انعكس هذا التطور -بلا شك- على توجيه البحوث العربية.

ولا بدَّ من التنبيه إلى أنَّ للتداولية أثرًا في جوانب مختلفة لن يعرض لها هذا المطلب، نحو:

- أثر التداولية في ترجمة المصطلح.
- أثر التداولية في العرض النظري لهذا الاتجاه سواء كان ترجمة لنصوص غربية، أو عرضًا عامًّا للاتجاه، أو إحدى نظرياته من خلال الاستفادة مما كتب عنها في الدراسات التي سبقته.

لأنَّ هدف الدراسة في هذا المطلب النظرُ في أثر التداولية في توجيه البحوث النحوية وحدها.

وتجب الإشارة إلى أنَّ الدراسة لا تطمح إلى استيفاء الدراسات النحوية المتأثرة بالتداولية، بل الهدف المرجو هو تقديم عرض موجز لجزء من البحوث المهمة في هذا الجانب؛ لأخذ تصور كافٍ منها عن الأثر الذي تركته التداولية في الدراسات النحوية.

لقد قسمت الدراسة هذا الأثر الذي أحدثه الاتجاه التداولي في البحوث النحوية إلى مسارين:

**المسار الأول: مسار يعتمد مبادئ الاتجاه التداولي لإعادة وصف العربية، ويُطبق أقوال هذا الاتجاه على مظاهر متعددة من اللغة العربية**، ومن هذه البحوث:

**أولاً: التراكيب النحوية من الوجهة التداولية لـ(د.عبد الحميد السيد):**

سعى فيه الباحث إلى دراسة التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية؛ للوصول إلى دراسة نحوية تعنى بالتركيب والتحليل، وتبين المقاصد والغايات التي تصاحب الأداء انطلاقًا من أنماط المقامات التي تنجز فيها.[2]

---

(1) انظر: مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسية لـ أ.د.عز الدين مجدوب ص9، 10، ضمن ندوة قسم العربية في جامعة سوسة عام 2002م تحت عنوان: الاسترسال في الظاهرة اللغوية.

(2) انظر: دراسات في اللسانيات العربية ص119.

**ثانيًا: التداولية عند العلماء العرب –دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي لـ(د.مسعود صحراوي):**

تُعدُّ هذه الدراسة محاولة للرصد المجمل في التراث النحوي والأصولي لتطبيق هذا المفهوم التداولي على اللغة العربية، واستثماره في قراءة الإنتاج العلمي للعلماء العرب القدماء؛ لاكتشاف جهودهم الجبارة التي بذلوها في ذلك الجانب.[1]

**ثالثًا: الاستلزام الحواري في التداول اللساني لـ(العياشي أدراوي):**

يروم هذا البحث إعادة قراءة بعض نصوص التراث العربي القديم وفق أركان الملاحظة والوصف والتفسير بحيث يمكن تأويل ما قدمه اللغويون العرب القدماء في قضية البحث؛ لتقريبها ومعارضتها ببعض مبادئ تداوليات الخطاب، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف في النطاقين النظري والتطبيقي.[2]

**رابعًا: أنظار تداولية في تحليلات الرضي النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب لـ(فريال بطاينة):**[3]

تقف هذه الدراسة عند شرح الرضي ممعنةً النظر في تحليلاته النحوية التي جاءت منسجمة مع مبادئ التداولية، حيث عني الرضي في تحليلاته بإبراز الجانبين التبليغي والتواصلي في اللغة.

وقد اقتصرت الدراسة في نظرها على تحليلات الرضي النحوية من جانبي التخاطبية والتبليغية.[4]

**المسار الثاني: مسار يبحث في التراث النحوي عن الجوانب التي يمكن أن تناظر المبادئ التداولية**، ولا شكَّ أنَّ لاختلاف هذين المسارين تجليات مختلفة في جوانب تلك البحوث، من ذلك قضية المصطلح المستعمل في الدراسة؛ إذ إنَّ كثيرًا من دراسات المسار الأول تعتمد مصطلحات الغربيين، كـ(الأفعال الكلامية، والاستلزام الحواري)، في حين أنَّ بعضًا من دراسات المسار الثاني

(1) انظر: الكتاب نفسه ص6.

(2) انظر: الكتاب نفسه ص7–11.

(3) رسالة ماجستير في جامعة اليرموك، غير منشورة، أشرف عليها: أ.د.فيصل بن إبراهيم صفا، عام 2010 م.

(4) انظر: مقدمة دراسة الباحثة.

تعتمد مصطلحات التراث، كـ(الإنشاء، إنشاء النفي[1])، وهو استعمالٌ أكثرُ نجاعة علمية؛ لأن البحث في النظير يقتضي أن تتناول التراث بمصطلحاته، لا أن تُسقط المصطلحات الحديثة عليه، ومن تلك البحوث:

**أولاً: تداولية قبل التداولية: هي تداولية قروسطية[2] عربية إسلامية:[3]**

يُعدُّ هذا البحث من أوائل البحوث التي حاولت الكشف عن البعد التداولي في الحضارة العربية، ولم يكن بحثه مقتصرًا على التراث النحوي وحده، بل شمل علومًا أخرى، وهي: البلاغة، والفقه، وأصوله، والمنطق، وعلم الكلام.

وهو بحث يطمح -كما هو واضح من عنوانه- إلى إقامة حوار مثمر بين النظريات اللسانية الحديثة، والتراث النحوي العربي.

وهذا البحث الذي قدمه (بيار لارشي) اختصارًا لبحوثه السابقة تناول فيه مفهوم الإنشاء في التراث العربي الإسلامي، وناقش ظهور هذا المصطلح، ومدى حضوره في اختصاصات مختلفة قدر سبق ذكرها آنفًا.

وكان في هذا يحاول الاستدلال على وجود بُعْدٍ تداوليٍّ في التراث العربي الإسلامي سابق للتداولية الغربية، وهو ما يوحي به عنوان بحثه: تداولية قبل التداولية.

**ثانيًا: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية لـ(د.محمد الشاوش):**

أطروحة ابتدأ فيها صاحبها مما انتهى إليه أبرز المحدثين في خصوص مسألة النصِّ، وانتهى بالسعي إلى الوقوف على أبعادٍ في المنوال اللغوي العربي تمثِّل معالجةً لبعض ما اهتمَّ به المحدثون في نطاق نحو النص، ولسانياته.[4]

---

(1) جزء من عنوان رسالة الدكتوراة لـ د.شكري المبخوت (إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية)، كلية الفنون والآداب والإنسانيات – جامعة منوبة، 2006م.

(2) هذا المصطلح نحتٌ لـ عصر (القرون الوسطى)، مأخوذٌ من النصِّ الأصلي، وهو مصطلح جارٍ على ألسنة المؤرخين.

(3) بحث لـ(بيار لارشي)، وهذا البحث يعد تلخيصًا لعدة بحوث سابقة برهن فيها على البعد التداولي في التفكير اللغوي في الحضارة العربية الإسلامية؛ حيث قدَّم أطروحته للدكتوراة عام 1980م، وكان عنوانها (الإنشاء والإخبار في علوم اللغة العربية الإسلامية)، ثم دعّمَ ذلك بِعِدَّةِ بحوث عام 1988، 1991م، وكان لا يقصر عمله على المصنفات النحوية، أو اللغوية، بل يستقصي في ذلك علومًا مختلفة، كالبلاغة، والفقه، وأصوله، والمنطق، وعلم الكلام، ويعدُّ هذا الباحث من أوائل من حاول إثبات البعد التداولي في التراث العربي -إن لم يكن أولهم-؛ حيث تعد أعماله نموذجًا من التقاطع المثمر بين النظريات اللسانية الحديثة، والتراث النحوي العربي. انظر: تقديم البحث، ترجمة د.عز الدين مجدوب.

(4) انظر: أصول تحليل الخطاب 1/ 16.

وقد قدَّم الباحث جملة من النتائج التي لم يُسبق إليها، وقد أفادت دراستنا مما قدّمه د.الشاوش في مواضع مختلفة قد أحيل عليها في الدراسة.

**ثالثًا: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة لـ(د.خالد ميلاد):**

أطروحة قصد الباحث فيها دراسة «هذا النوع من الكلام في المدونة اللغوية العربية التي تشمل مصنفات النحاة، والبلاغيين، والأصوليين، والمفسرين، والفلاسفة»[1]

ونزَّل بحثه ضمن سياق المنزع الدلالي النحوي الذي انبنت عليه النظرية اللغوية العربية، وهو منزع تحاول كثير من الاتجاهات التداولية والدلالية الغربية الحديثة الانخراط فيه، وترسيخه في نظريات لسانية عامة، أو خاصة. وقد عمدوا إلى ذلك بتأثير اكتشافهم لظاهرة الكلام الإنشائي في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين.[2]

وقد كان لهذه الدراسة فضلُ الكشف عن جوانب مهمة في التراث النحوي العربي تناظر بعض المكتشفات التداولية، وتُبيِّن خصوصية النظرية النحوية العربية. وقد أفادت دراستنا مما قدمه د.خالد ميلاد في هذه الأطروحة.

**رابعًا: البُعد التداولي في كتاب سيبويه لـ(د.مقبول إدريس):**[3]

دراسة حاول فيها الباحث الكشف عن القضايا المتعلقة تعلقًا مباشرًا بما بشَّرتْ به التداولية الحديثة من خلال النظر في التحليلات النحوية الواردة في أهم نصوص العربية، وهو كتاب سيبويه.[4]

وما أُهمل ذكره من البحوث أكثرُ مما مضى التمثيل به؛ إذ ليس من أهداف هذه الدراسة إحصاءُ الدراساتِ المتأثرةِ بالتداولية، إنما حسبنا التمثيل ببعضها، والنظر في الأثر الذي تركته التداولية في بحوثنا العربية.

ويجب التنبيه إلى أنَّ ما فاتنا ذكره من تلك البحوث لا يعني تفضيل ما ذكر عليه؛ إذ ليس من معاييرِ ذكرِ البحوثِ، وإهمالها أهميةُ البحث، وجودتُه.

ختامًا.. بعد هذا العرض الموجز لبعض البحوث النحوية المتأثرة بالتداولية تُلقي الدراسة الضوء على أثر التداولية في منهج الباحثين في دراسة بعض الظواهر النحوية،

---

(1) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص15.

(2) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص16.

(3) دراسة نُشِرتْ في مجلة عالم الفكر، العدد الأول، المجلد الثالث والثلاثون، يوليو–سبتمبر 2004 م.

(4) انظر: البعد التداولي في كتاب سيبويه ص246.

وتحاول اكتشاف تلك الآفاق التي فتحتها التداولية للباحثين في التراث النحوي.

يدفع هذا الطموح إلى النظر في أحد البحوث التي لم تتأثر بالتداولية في مناقشتها لبعض القضايا في التراث النحوي التي أصبحت محلَّ تحليل، وتعمق بعد ذلك في البحوث المتأثرة بالتداولية؛ لنتبيَّن بذلك الأثر الذي خلَّفَتْهُ المبادئ التداولية في الدراسات التي تناولت بعض الظواهر النحوية.

وقد وقع الاختيار على كتاب (**الأساليب الإنشائية في النحو العربي لـ د.عبد السلام هارون**)، فقد ذكر المؤلف أن بحثه التي يقدمه بحث جديد في النحو العربي، قد كتبه ليبعث شيئًا في أطلال الدراسة المعاصرة، وقد قسَّم كتابه إلى اثنين وثلاثين بابًا مسبوقًا بتمهيدٍ.[1] والباحث قد جمع في أبوابه المباحث النحوية التي ذكر النحاة أنَّ لها علاقة بالإنشاء بمعناه التراثي دون أن يكون له تعمق في تحليلاتهم وآرائهم؛ إذ إنَّ منهجه الذي اتبعه أقرب ما يكون إلى المنهج التعليمي السهل.

في التمهيد سعى الباحث إلى ضبط الأساليب الإنشائية من خلال تناوله الفروق بين الإنشاء والخبر مقتصرًا في ذلك على مقياس الصدق والكذب، دون أن يشرح الباحث معنى احتمال الكلام للصدق أو الكذب، أو عدم احتماله، ودون أن يوضح المصطلحات والمفاهيم التراثية.[2]

فهذا المؤلَّف تبدو قيمته العلمية في جمع المادة المتعلقة بمبحث الإنشاء والخبر من التراث النحوي رغم تفرقها في المؤلفات والأبواب النحوية، إضافة إلى وضعه نهاية كلِّ مسألة ثبتًا لأهم المصادر التي تناولتها.

ولكنَّ دراسته للمسائل المبحوثة دراسة تعليمية؛ إذ إنَّ الباحث قد اكتفى بعرض آراء المتقدمين في جملة من المفاهيم، والمصطلحات، والقضايا التي تستحق المناقشة والتحليل، من ذلك:

- عرض لمفهوم التعليق في أفعال المقاربة مكتفيًا بقوله: «وأما التعليق فيكون بتقدمها على ما له الصدارة»[3]، دون أن يناقش هذا المفهوم -أعني مفهوم التعليق-، أو يحاول تفسير هذه الصدارة التي جعلها النحويون سببًا للتعليق.

---

(1) انظر: الكتاب نفسه 6-12.

(2) انظر: ص13 وما بعدها من الكتاب نفسه، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص21.

(3) الكتاب نفسه ص65.

- تناول نواصب الفعل المضارع مكتفيًا في ذلك بالحالات التي يقع فيها المضارع بعد فاء السببية، أو واو المعية، وكانت دراسته نظريَّة تعليميَّة لم تجاوز عرض آراء المتقدمين.[1]

ثم نجد أن للحقل التداولي أثرًا في إعادة قراءة تلك النصوص التراثية من خلال النظر في أحد البحوث المستحضرة لبعض مبادئه، حيث قالت فيه الباحثة: «فيبدو مبحث أفعال القلوب إذًا مبحثًا جديرًا بالعناية؛ لما يتميز به من قدرة على استيعاب مفهوم القصد، والمقام، وإمكانياتٍ في التعبير مختلفةٍ بما يناسب الغرض»[2]

يلحظ أن الاتجاه التداولي مؤثِّرٌ في توجيه البحث نحو قضايا: قصد المتكلم، والمقام اللذان يحكمان إمكانيات التعبير المختلفة، وهي قضايا قد وُجدت مبثوثة في التراث النحوي غير أن النظر فيها بشكل جادٍّ لم يكن إلا بعد دخول بعض المبادئ التداولية إلى الثقافة العربية، وتأثر بعض البحوث النحوية التي أعادت قراءة التراث بواسطتها.

(1) انظر: الكتاب نفسه ص175.

(2) أفعال القلوب بين التركيب والدلالة (التقديم ص2)، رسالة ماجستير للطالبة: هاجر السبع.

## حوصلة الفصل الأول

ينتهي الفصل إلى أنَّ تعدُّدَ تعريفات التداولية عائدٌ إلى تعدد منطلقات الباحثين في هذا الاتجاه، وتداخلها مع كثير من العلوم المعرفية الأخرى؛ مما أدَّى إلى تنوع النظريات داخل الاتجاه التداولي، فأصبح الباحث يحاول توجيه التداولية في تعريفه لها نحوَ النظرية التي ينطلق منها، وأغلب التعريفات المختلفة تؤول إلى تعريف واحد، هو: «دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني».

وقد اهتمَّ هذا الاتجاه بدراسة قضايا لم تكن ذا بالٍ في الاتجاهات السابقة، كالنظر في التأثيرات الفعلية للخطاب، ودراسة اللغة باعتبارها أداةً خطابيَّةً تواصليَّة بين متكلم ومخاطب، ونحوهما. وقد كان للتداولية الفضل في تعديل بعض مسلمات المدارس السابقة ومبادئها؛ من ذلك جعلها مفهوم العمل اللغوي هو الوحدة الأساسية لدراسة اللغة، وليست الجملة.

وقد أسهم في تكوِّن التداولية، ونشأتها عدد من الحقول المعرفية، كعلم الاجتماع، والدراسات اللغوية، والفلسفة التحليلية التي نشأت في كنفها التداولية من خلال أطروحات (فتنغشتاين) التي تتنزل في نطاق سجاله مع الوضعيين المنطقيين، حيث أسس بآرائه مذهبًا جديدًا في الفلسفة سُمِّي (فلسفة الكلام العادي).

ثم جاء (أوستين) الذي يعتبر امتدادًا لأطروحات (فتنغشتاين) محاولاً دحض ما كان شائعًا في الفلسفة آنذاك بكون اللغة تؤدي وظيفة الوصف للعالم فحسب. ثم تبعهما (سيرل) في البحث في ذات الحقل المعرفي، وقد كان لـ(سيرل) الفضل في إدخال النظرية في إطار البحث اللغوي حين ألـحَّ على أن العمل اللغوي هو الوحدة الدنيا الأساسية للتواصل.

وقد انقسمت النظريات التداولية إلى قسمين رئيسين:

النظريات الخطية: التي تستمد مبادئها من تقاليد الوضعية المنطقية في تحليل اللغة.

النظريات المدمجة: التي يرى أصحابها أن البلاغة مدمجة في الدلالة، حيث إن الجانب التداولي عندهم مسجل في بنية اللغة.

وكانت التداولية حقلاً معرفيًّا مستقلاً إلى أن دخلت البحث اللساني من طريق التوليديين الدلاليين الذين استعانوا بفرضية الفعل الإنشائي؛ لتجاوز ما رأوه نقصًا في المنوال التوليدي الذي يفرق بين أقوال لها أبنية مختلفة، ومعنى واحد؛ بمقتضى أولوية التركيب على الدلالة عندهم.

وكان للتداولية أثر في البحوث العربية من جوانب مختلفة، كترجمة المصطلح، والعرض النظري للتداولية، أو إحدى نظرياتها. كما أنَّ لها أثرًا في البحوث النحوية، ويتجلى هذا الأثر في مسارين:

الأول: بحوث تعتمد مبادئ التداولية لإعادة وصف بعض ظواهر العربية.

الثاني: بحوث تُنقِّب في التراث بحثًا عن جوانب فيه يمكن أن تناظر بعض المبادئ التداولية.

ونجد أنَّ ثمة قضايا أصبحت محور بحثٍ بفضل التداولية بعد أن كانت تبحث عرضًا، أو تهمل على الإطلاق، كـ(قصد المتكلم، والمقام الذي يلقى فيه القول) اللذين يحكمان إمكانيات التعبير المختلفة.

# الفصل الثاني
# علاقة معاني الكلام بأقسام الكلم، وخصائصها

## توطئة

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث:

**الأول**: يناقش تعريفات النحاة لأقسام الكلم الثلاثة مبيِّنًا علاقة معاني الكلام بها، وقد قُسِّمَ إلى ثلاثة مطالب: يتناول الأول منها تعريف الاسم، وخصائصه. ويتناول الثاني تعريف الفعل، وخصائصه. ويتناول الثالث تعريف الحرف، وخصائصه.

**الثاني**: يدرس علاقة معاني الكلام بضبط أقسام الكلم الثلاثة، وقد قُسِّم إلى ثلاثة مطالب: يناقش الأول منها أثر معاني الكلام في تدعيم حدِّ الاسم من خلال ضبط الوحدات اللغوية الداخلة فيه. ويدرس الثاني علاقة معاني الكلام بأقسام الفعل، ثم يناقش أثرها في تدعيم حدِّه من خلال ضبط الوحدات اللغوية الداخلة فيه. ويتناول الثالث أثر معاني الكلام في تدعيم حدِّ الحرف من خلال ضبط الوحدات اللغوية الداخلة فيه.

**الثالث**: يتناول علاقة معاني الكلام بضبط خصائص أقسام الكلم، وقد قُسِّمَ إلى أربعة مطالب: يتناول الأول منها علاقة معاني الكلام بالإعراب والبناء من خلال بيان أثرها في تعليل مخالفة بعض الوحدات اللغوية للأصل فيها، ثم بيان أثرها في تدقيق وجوه المشابهة بين بعض الوحدات اللغوية لتعليل بناء بعضها. ويدرس الثاني منها علاقة معاني الكلام بالتصرف والجمود من خلال الكشف عن أثرها في تعليل مخالفة بعض الوحدات اللغوية للأصل من حيث التصرف، والجمود. ويعرض الثالث منها لعلاقة معاني الكلام بالتعريف والتنكير محاولاً تفسيرَ هذه الظاهرة اللغوية بالاتكاء على مبادئ معاني الكلام في العربية. ويناقش المبحث الأخير علاقة معاني الكلام

بتحديد الوظائف النحوية لبعض الوحدات اللغوية من خلال دراسة آراء النحاة في (ماذا)، واتكائهم على معاني الكلام في تنوع التحليل الوظيفي النحوي لها في التراكيب المختلفة، ثم الكشف عن أثر معاني الكلام في بيان صلوحيَّة بعض الوحدات اللغوية لشغل بعض الوظائف النحوية من خلال دراسة آراء النحاة لـ(أيٍّ) الواقعة نعتًا.

## المبحث الأول

# علاقة معاني الكلام بتعريف أقسام الكلم الثلاثة

يكاد يتفق النحاة بعد استقرائهم للغة العرب على أن الكلم فيها ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

قال سيبويه: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل»[1]

وزاد أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا زائدًا على هذه الأقسام الثلاثة سمَّاه (الخالفة) ليُدخل فيه أسماءُ الأفعال.[2]

ولم يُكتب لرأي أبي جعفر القبول عند النحويين، حتى إنَّ بعض النحويين لا يعتدُّ بهذا الرأي، قال ابن هشام: «الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة -يعني: الاسم، والفعل، والحرف- لا غير، أجمع على ذلك من يُعتدُّ بقوله»[3]

وقد اختلفت مناهج النحويين في ضبط هذه الأقسام الثلاثة، حيث إنَّ منهم من راعى الأسس الشكلية، ومنهم من راعى الأسس الوظيفية، ومنهم من جمع بين هذه، وتلك.[4]

وينظر هذا المبحث في أقوال النحاة في أقسام الكلم الثلاثة من حيث الأسس التي اعتمدوا عليها في التصنيف، والخصائص التي استحقَّها كلُّ قسم منها.

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 12.

(2) انظر: همع الهوامع 5/ 121.

(3) شرح شذور الذهب ص36.

(4) انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة لـ د.فاضل الساقي ص28.

## المطلب الأول: تعريف الاسم، وخصائصه:

تنوعت اجتهادات النحاة في محاولة ضبط أقسام الكلم الثلاثة؛ تبعًا لمناهج النحاة في التأليف المتأثرة أحيانًا بالظرف التاريخي الذي وُجدوا فيه؛ إذ إنَّ سيبويه لم يحدَّ الاسم، بل اكتفى بذكر أمثلة له، فقال: «فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ»[1]

ولم يكنْ سيبويه معنيًّا في كتابه بذكر الحدود، ومحاولة ضبطها ضبطًا يمنع ما ليس منها من الدخول فيها، ويدخل كلَّ ما يندرج تحتها فيها؛ لأنَّ الاهتمام بالحدود جاء في قرون متأخرة عن عصر سيبويه بعد تأثر النحو العربي بغيره من العلوم، وقد حاول بعض النحاة بعد سيبويه تفسيرَ عدم حدِّ الاسم عند سيبويه.[2]

ثم بعد سيبويه قد اختلفت طرائق النحويين في ضبط الاسم، وتمييزه؛ إذ إنَّ منهم من بيَّنه بشكل وصفي كما هي عادة النحاة في عهد سيبويه، والمبرد، ومن عاصرهما، ومنهم من اهتم بحدِّه حدًّا منطقيًّا، ومنهم من حاول ضبطه بذكر بعض خصائصه. ذكر الأخفش سعيد بن مسعدة أن الاسم: ما جاز فيه (نفعني، وضرني)، أي: ما جاز أن يُخبر عنه.[3]

وقال المبرِّدُ: «أما الأسماء فما كان واقعًا على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك. وتَعتبرُ الأسماءَ بواحدةٍ: كلُّ ما دخل عليه حرفٌ من حروف الجرِّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم»[4]

وقال السيرافي: «كلُّ شيءٍ دلَّ لفظه على معنى غير مقترنٍ بزمانٍ مُحصَّل من مُضيٍّ، أو غيره فهو اسم»[5]

وقال الرضيُّ في حدِّ الاسم: «الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة»[6]

**وقد اتفق النحاة أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء؛ لتضمنها معاني مختلفة، كالفاعلية،**

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 12.

(2) للاطلاع على تلخيص تلك الآراء، انظر: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ص49.

(3) انظر: الإيضاح في علل النحو ص49.

(4) المقتضب 1/ 3.

(5) شرح السيرافي 1/ 54.

(6) شرح الرضي 1/ 30.

**والمفعولية، والإضافة، ونحوها[1]، وقد لجأ النحاة إلى هذا الأصل في تعليل بعض ظواهر العربية، منها: أنَّ اختصاص الجرِّ بالأسماء عائدٌ إلى كونها أصيلةً في الإعراب؛ فقصدوا إيفاءها حركاته الثلاث، بخلاف المضارع الذي استحقَّ حركتين فقط؛ لكونه فرعًا في الإعراب.[2]**

## المطلب الثاني: تعريف الفعل، وخصائصه:

وأما الفعل فيقال فيه ما قد قيل في الاسم آنفًا، حيث اختلفت محاولات النحويين في ضبطه، وحدِّه بين وضع علاماتٍ تُميِّزه، أو ذكر حدٍّ يستوعبه.

قال سيبويه: «وأمَّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى، فـ(ذهب، وسمِع، ومكُث، وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك آمرًا: اذهب، واقتل،واضرب، ومخبرًا: يقتُل، ويذهب، ويضرب، ويُقتل، ويُضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرتَ»[3]

وقال ابن السراج: «الفعل: ما دلَّ على معنى، وزمان؛ وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضرٌ، وإما مستقبل. وقلنا: (وزمان)؛ لنفرِّق بينه، وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط»[4]

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ: «وأما الفعل فما كان مستندًا إلى شيء، ولم يُسند إليه شيء»[5]

يُلحظ أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ قد استند إلى قضية الإسناد في محاولة تعريفه الفعل، ولم يحاول تعريفه بالاستناد إلى دلالات الفعل حدثًا، أو زمانًا.

**كما يلحظ أنَّ الفعل عند النحويين يكون في الأصل مشتقًّا من الحدث، متصرِّفًا،** نحو: ضَرَبَ، فإنها قد أُخذت من (الضَّرْبِ)، وتتصرف إلى: يضرب، واضرب، وضارب، ومضروب، وضروب.

---

(1) انظر: أسرار العربية ص24.
(2) انظر: شرح الرضي 1/ 44.
(3) كتاب سيبويه ص12.
(4) الأصول في النحو 1/ 38.
(5) الإيضاح ص71.

ويكون في الأصل دالًّا على أحد الأزمنة الثلاثة، ودالًّا على معنى في نفسه، قال الرضيُّ: «إنَّ (ضرب) مفيدٌ في نفسه الإخبار عن وقوع ضربٍ، وفي فاعله على ضاربيته، بخلاف (مِنْ) فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره»[1]

إنَّ من خصائص الفعل إذًا أن يكون شاغلاً وظيفةً من وظيفتي الإسناد اللتين هما ركنا الجملة، ويعني ذلك بمصطلحات (سيرل) أنَّ الفعل يكون في الأصل مكوِّنًا من مُكوِّناتِ المضمون القضوي في الجملة.

**ومن خصائص الأفعال أيضًا أنَّها نكراتٌ**، قال الفارسيُّ: «المصادر إذا كانت نكرة في هذا الباب قامت مقام الأفعال، نحو: سقيًا، وما أشبهها، وإنما قامت مقامها لـمَّـا كانت نكرة مثل الأفعال، و(الحمد)، وسائر المصادر الـمُعرَّفة لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال؛ لأنها معرفة؛ فلذلك كان الرفع في هذا الباب أحسن»[2]

**وتدعم الدراسةُ القولَ بأنَّ التنكير خصيصة من خصائص الأفعال بردِّ النحويين منعَ بعض الأسماء من الصرف إلى مشابهتها الأفعال**، قال الرضي: «إن الاسم لـمَّـا شابه الفعل حُذِفَ لأجل مشابهته إياه علامة تمكنه التي هي التنوين... ثمَّ تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف»[3]

**ثم تبعًا لهذا التعليل قد عللوا صرف بعض ما لا ينصرف إذا تعرَّف بـ(أل)، أو الإضافة بكون التعريف خصيصة من خصائص الأسماء؛ فتباعد بذلك الشبه بين الاسم والفعل؛ لأن الأفعال لا تكون معارف.**[4]

## المطلب الثالث: تعريف الحرف، وخصائصه:

لم تكن حدود الحرف، وعلاماته سالمةً أيضًا من الاختلاف في ضبطه، رغم أن النحاة لم يقفوا طويلاً عند الحرف، كما كان في الاسم، أو الفعل، حتى إنَّ بعضهم قد اكتفى في الوصول إلى تمييزه عن قسيميه الاسم، والفعل بقوله: «ويُعرف الحرف بأنَّه

(1) شرح الرضي 1/ 38.
(2) التعليقة على كتاب سيبويه 1/ 196.
(3) شرح الرضي 1/ 102.
(4) انظر: المقتصد 2/ 967.

لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع[1]، كـ(هل، وفي، ولم)»[2]

قال سيبويه في الحرف حين عدَّ أقسام الكلم: «وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل... نحو: ثُمَّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها»[3]

وقد اختلف النحويون بعد سيبويه في تفسير عبارته في الحرف، حيث عرض الصَّفَّار بعضها في شرحه للكتاب، ثم قال: «فالصحيح أنَّ سيبويه -رحمه الله- لم يُعرِّفِ الحرفَ بالحدِّ، وإنما عرَّفهُ بالعدِّ في (باب عدة ما يكون عليه الكلم)»[4]

وكان بعض النحاة يحاول بيان حقيقة الحرف بذكر بعض علاماته، حيث قال ابن السراج: «الحرف: ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم... ولا يجوز أن يكون خبرًا»[5]

**وكانت أغلب أقوال النحاة في الحرف تدور حول محورٍ واحد، هو دلالة الحرف على معنى في غيره.**[6]

**ودقق الرضيُّ هذا المعنى الدال عليه الحرف بقوله: «وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردًا، كالـمُـعرَّف باللام، والـمُـنكَّر بتنوين التنكير، وقد يكون جملةً، كما في: هل زيدٌ قائمٌ؛** لأنَّ الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيدٍ مستفهَمٌ عنه، وكذا النفي في: ما قام زيدٌ، إذ قيام زيد منفيٌّ؛ فالحرفُ موجدٌ لمعناه في لفظ غيره، إمَّا مُقدَّمٌ عليه، كما في نحو: بصريٌّ، أو مؤخَّرٌ عنه، كما في: الرجل. والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون مُتضمِّنًا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي، إلا أنَّ هذا تضمُّنُ معنًى لم يدلَّ عليه لفظ المتضمن، كما كان لفظ (البيت) متضمِّنًا لمعنى الجدار ودالًّا عليه، بل الدالُّ على المضمون فيما نحن فيه لفظٌ آخر مقترنٌ بالمتضمِّن، فـ(رجل) في قولك: الرجل، متضمِّن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به، **وكذا (ضرب زيد) في: هل ضرب زيدٌ، متضمن لمعنى الاستفهام؛ إذ (ضرب زيد) مستفهم عنه، ولا بدَّ في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجده فيه (هل)»**[7]

---

(1) يقصد المؤلف بالعلامات التسع تلك العلامات الذي ذكرها للاسم، والفعل.

(2) أوضح المسالك 1/ 25.

(3) كتاب سيبويه 1/ 12.

(4) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه 1/ 243.

(5) الأصول في النحو 1/ 40.

(6) انظر: المفصل ص287، شرح الرضي 1/ 30، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص86.

(7) شرح الرضي 1/ 36.

يلحظ في هذا النصِّ جملة من القضايا الجوهرية التي تسوِّغُ الاستشهاد به رغم طوله؛ لأنه نصٌّ تأصيليٌّ بالغُ الأهميَّة، وتتجلى هذه الأهمية في عدة أمورٍ كشفها الرضي تُعدُّ أصولاً في النظرية النحوية العربية:

- **يدلُّ الحرف في العربية على معنى في غير لفظه**، وما يهمنا في سياق هذه الدراسة دلالته على معنى في الجملة بعده، كإيجاد (هل) في قولك: هل ضرب زيدٌ، معنى الاستفهام في الجملة بعدها.
- يُدعم هذا النصَّ بنصٍّ آخر للرضي قال فيه: «وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف»[1]

لذكر خصيصة أخرى من خصائص الحرف في العربية، وهي **كونُ الحرف في الأصل واسمًا منشئًا للمعاني المختلفة التي يُبنى عليها الكلام، وكونُه غير متصرِّفٍ.**

- يفصلُ الرضيُّ إجرائيًّا من خلال تحليله النحوي لجملة: هل ضرب زيدٌ، بين القوة المقصودة بالقول، والمضمون القضوي للجملة، اللذين اعتمدهما (سيرل) نظريًّا في كل جملة، حيث جعل (هل) هو موجد معنى الاستفهام في الجملة بعده، دون أن تكون تلك الجملة في الأصل قد تضمَّنته دونه، **فالرضيُّ يحدس في كلِّ جملة في العربية بموضعين: موضع العلاقة الإسنادية المجردة (ضربُ زيدٍ)، وموضع المعنى الذي بنيت عليه تلك الجملة (الاستفهام، أو النفي ونحوهما)**، فنقول: هل ضرب زيدٌ؟ وما ضرب زيدٌ.
- **يجعل الرضيُّ الحرفَ الدال على معنى من معاني الكلام خارجًا عن موضع العلاقة الإسنادية المجردة**، ويدخله في شغل الموضع الذي يسم معنى تلك الجملة، وهذا نجده أيضًا في تعريف ابن مالك للحرف: «كلمةٌ لا تقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسها، ولا بنظير»[2]
- يكشف الرضيُّ في نصٍّ آخر عن خصيصة من خصائص الحرف الدالِّ على معنى من معاني الكلام في العربية، قال فيه: «كلُّ ما يُغيِّرُ معنى الكلام، ويؤثِّر في مضمونه، وكان حرفًا؛ فمرتبته الصدر... وإنما لزِمَ تصدير المغيِّر الدالِّ على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أوَّل الأمر على ما قصد

(1) شرح الرضي 1/ 104.

(2) تسهيل الفوائد ص3.

المتكلم؛ إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأخِّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه خاليًا عن جميع المغيِّرات، لتردَّدَ ذهنه في أنَّ التغيير راجع إلى الكلام المتقدِّم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع المغيِّرات، أو أنَّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلامًا آخر يؤثِّر فيه ذلك المغيِّر؛ فيبقى في حيرة»[1]

**فمن خصائص هذا النوع من الحروف أنَّ له الصدارة في الكلام.**

(1) شرح الرضي 4/ 336.

## المبحث الثاني

# أثر معاني الكلام في ضبط أقسام الكلم:

لم تسلم محاولات النحويين في ضبط أقسام الكلم من النقد قديمًا، وحديثًا، وقد كان لهذه المآخذ عدةُ تجلياتٍ بمقتضى الظروف التاريخية التي ينطلق منها أصحابها، وسوف تعرض الدراسة بعض النماذج الممثِّلة لتلك النقود بما يخدم هذه الدراسة من خلال تنزيلها في إطارٍ منهجيٍّ يبيِّن مدى دور معاني الكلام في ضبط النحويين لأقسام الكلم.

يمكن أن تُقسَّم تلك المآخذ عند القدماء إلى قسمين:

**القسم الأول: النقد الصريح**: نمثِّلُ لذلك بأنموذجين:

- نقد ابن فارس لبعض الحدود التي ذكرها النحاة لأقسام الكلم الثلاثة من خلال التمثيل ببعض الوحدات اللغوية، أو التراكيب النحوية التي قد تُشكل في تلك الحدود، وتقدح فيها. ثم يختم مقالته بقوله: «وما أعلم شيئًا مما ذكرتُه -يعني ما ذكره من حدود النحويين- سَلِمَ من معارضة»[1]
- نقد البطليوسي لكثيرٍ من الحدود التي ذكرها النحاة لأقسام الكلم الثلاثة.[2]

ولا يعني نقد القدماء عدم تسليمهم بسلامة النتائج التي وصل إليها النحويون قبلهم في تصنيف الوحدات اللغوية، إنما نحملها على أنها تمثيلات لما قد يشكل في أذهان الدارسين من الوحدات اللغوية.

**القسم الثاني: النقدُ الضمنيُّ**: يمثِّلُ ذلك مخالفة بعض النحويين في تصنيف بعض

(1) الصاحبي ص92.

(2) انظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص59-79.

الوحدات اللغوية لما اشتهر في النظرية النحوية، نحو تصنيف الزجاجي لـ(كان وأخواتها) في قائمة الحروف.[1]

وأما المحدثون فكانوا ينطلقون من مبدأ مراجعة التراث النحوي، وعدم التسليم بالنتائج التي وصل إليها، من أولئك د.تمَّام حسَّان الذي ناقش آراء القدماء في أقسام الكلم، وانتهى إلى أنَّ الكلم في العربية سبعة أقسام.[2]

## المطلب الأول: أثر معاني الكلام في تدعيم حدِّ الاسم بضبط الوحدات اللغوية الداخلة فيه:

اسشكل[3] بعض المحدثين إدراج بعض الوحدات اللغوية في قائمة الأسماء، كالأسماء الموصولة، ونحوها ذاهبين إلى أن تصنيف النحويين لبعض الوحدات اللغوية في العربية يبدو غير ملائم لطبيعتها، **قال د.فاضل الساقي: «وفي رأيي أن الخصائص التي ذكرها الزجاجي لما سمَّاه النحاة اسمًا موصولاً كافيةً لإخراجه من عداد الأسماء؛** ذلك أن الاسم يُنعت، والموصول لا ينعت، وأن الاسم يؤكد، والموصول لا يؤكد، والاسم يعطف عليه، والموصول لا يعطف عليه، والاسم يستثنى منه، وليس كذلك الموصول إلا بعد تمام صلته، فالاختلاف بينهما واضحٌ من الناحيتين الشكلية، والوظيفية، **وهذا مبرر لإخراج الموصول من طائفة الأسماء»**[4]

وقد كان النحاة القدماء واعين بما قد يبدو من إشكالات في تصنيفهم لبعض لوحدات اللغوية وإن كانت آراؤهم تختلف في دحض هذا الإشكال، قال ابن الخشاب: «والمضمرات على اختلافها مبنيات كلها متصلها، ومنفصلها؛ لأنها لما لم تقم بأنفسها في الدلالة، بل افتقرت إلى مذكور ترجع إليه أشبهت الحروف التي لا بدَّ من أن تكون وصلة لغيرها مما معناها فيه. والحروف كلها مبنية؛ فوجب بناء المضمرات لشبهها في هذا الحكم، وهذه هي علة بناء الأسماء الموصولة لافتقارها إلى الصلة كما يفتقر

---

(1) انظر: الجمل في النحو ص41.

(2) انظر رأيه في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها ص86 وما بعدها، وقد ناقش آراءه أ.د.عز الدين مجدوب في كتابه: المنوال النحوي العربي –قراءة لسانية جديدة– ص211 وما بعدها.

(3) تأتي صيغة (استفعل) كثيرًا للاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو: استعظمته، أي: اعتقدتُ فيه العظمة. انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي 1/ 111.

(4) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص34.

الحرف إلى ما يتصل به. وإن شئت عللت الاسم الموصول بأنه لما كانت الصلة تتمة له، وهو لا يغني في الدلالة على ما تحته دونها كان كبعض الاسم. فتنزل منزلة (جع) من (جعفر)، أو (عم) من (عمرو). وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، وإذا لم يستحق الإعراب كان مبنيًّا»[1]

تبدو قيمة هذا النص في كونه يبيِّن وجه الشبه بين الموصول، والحرف، ولكنَّه رغم ذلك قد أغفل جزءًا مهمًّا، هو بيان الفرق بينهما الذي جعل النحاة لا يصنفونه في قائمة الحروف، وهذا نجده في قول الرضيِّ حين أورد ما قد يبدو في الظاهر قادحًا في سلامة حدِّهم للاسم من الوحدات المشكلة بسبب وظيفتها داخل الجملة قائلاً: «**إنْ قيل: إنَّ ضمير الغائب، والأسماء الموصولة، وكاف التشبيه الاسمية، و(كم) الخبرية، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام خارجةٌ عن حدِّ الاسم بقوله (في نفسه). فالجواب: أن الضمير المذكور والأسماء الموصولة وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ، فإن لفظة (الذي) تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه منها، لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة**... وكذا اسم الإشارة، إلا أنه كثيرًا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص... وأما اسم الاستفهام، واسم الشرط فكلُّ واحد منهما يدلُّ على معنى في نفسه، وعلى معنى في غيره، نحو قولك: أيَّهم ضربت؟ وأيُّهم تضربْ أضربْ، فإن الاستفهام متعلِّق بمضمون الكلام؛ إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء، و(أيّ) في الموضعين دالٌّ على ذاتٍ أيضًا، وهي ليست معنى فيما بعدها؛ فسَلِمَ حدُّ الاسم. ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه: إن حرفي الاستفهام، والشرط -أعني الهمزة وإنْ- حذفتا وجوبًا قبل مثل هذا الاسم؛ لكثرة الاستعمال، فكان الأصل: أأيَّهم ضربت؟ وإن أيهم تضربْ أضربْ، ثم تضمَّن (أيّ) معنى الاستفهام والشرط، فالمعنيان عارضان فيها وإن كانا لازمين»[2]

يُلحظ أنَّ الرضيَّ في هذا النص يلجأ إلى مبادئ معاني الكلام في العربية في نطاق محاولته ضبط حدِّ الاسم من خلال ردِّ ما قد يبدو قادحًا فيه إليه، ودحض الوهم الذي قد يبدو بانتماء تلك الوحدات إلى قائمة الحروف؛ إذ ينطلق في تصنيفه لأقسام الكلم

(1) المرتجل ص286.

(2) شرح الرضي 1/ 40، 41.

من منطلقات معنوية دقيقة تراعي مبادئ معاني الكلام، حيث إن للحرف وظيفة في معنى الجملة مختلفةً عن وظيفة الاسم فيها، وإن كان ثمة تقارب بين بعض الأسماء، والحروف من جهات مختلفة، فالالتباس قد يأتي بينهما في كلماتٍ قد عُدَّت من الأسماء مع أنها لا تدل على معنى في نفسها، بل هي محتاجة إلى ما بعدها؛ لأنَّها لا تستقلُّ وحدها دالةً على معنى كما قد يكون ذلك في أكثر الأسماء.

**إنَّ هذا الحد الفاصل يبرزه الرضي بجعل الحرف في العربية محدثًا للمعنى في لفظ غيره، وهذا اللفظ قد يكون مفردًا، كما أحدثت اللام التعريف في نحو: الرجل، وقد يكون جملة، نحو: هل زيدٌ قائم؟ لأن الاستفهام معنى في الجملة قد سادها، وعُقِدَ المعنى عليه؛ إذ قيام زيد مستفهم عنه، والحرف هو الموجد والمحدث لهذا المعنى في لفظ غيره.**[1]

وأما ما يرد على معايير هذا التصنيف من أن هناك أسماءً لا تفيد معانيَ في نفسها، فقد أخرجها الرضيُّ اعتمادًا على معياره الدقيق؛ لأنَّ الاسم الموصول محتاجٌ إلى لفظ آخر، ولكن **الفصل الذي يضعه الرضي بينه وبين الحرف أن احتياج الاسم الموصول لِلَفظٍ بعده؛ لكشف الإبهام الذي يكون في الاسم الموصول نفسه، لا ليحدث، ويفيد هذا المعنى –وهو الإبهام– في ما بعده، وهذه وظيفة الحرف كما تبيَّن قبلُ.**

ثم تناول الرضي معاني أسماء الاستفهام، والشرط بالتدقيق؛ حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهما دالٌّ على معنى في نفسه، وعلى معنى في غيره، فمعنى الاستفهام متعلِّق بمضمون الكلام، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء، و(أيٌّ) في المثالين اللذين مثَّل بهما دالٌّ على ذات أيضًا دون أن تكون معنى فيما بعدها. ويجيز أيضًا الجواب عن هذا الاعتراض بما ذهب إليه سيبويه من أنَّ حرفي الاستفهام، والشرط مقدران قبلهما، وحذفا قبل أمثالهما؛ لكثرة الاستعمال.

ولابن يعيش إيضاح لهذا التأويل حيث يرى أنَّ أسماء الاستفهام، والشرط ليست على بابها في الاستعمال، إنما هي منقولةٌ عن بابها مستعملةٌ مكان غيرها على طريق النيابة[2]، فـ(أيّ) تكون دالةً على معنى الاسميَّة بمجردها، واستفادت الاستفهام من الخارج بتقدير همزة الاستفهام قبلها، نحو: أأيَّهم ضربت؟

---

(1) انظر: شرح الرضي 1/ 36.

(2) انظر: شرح المفصل 1/ 22.

**فالمعنى الوضعي –على هذا الرأي– لا يدل على الاستفهام، أو الشرط، إنما استفادت هذا المعنى في الاستعمال اللغوي، وهو ما يعبِّر عنه النحاة أحيانًا بـ(النقل، أو النيابة).**[1]

**إنَّ التأمُّل في هذا الرأي الذي قال به بعض نحاة العربية يقود إلى نتيجة تتلخَّصُ في أنَّ النظرية النحوية العربية لا تقتصر على موضعي الإسناد فقط في الجملة، بل إنها تفترض في كلِّ جملة مواضع ثلاثة سواءٌ كانت ظاهرة في مستوى الاستعمال اللغوي أو غير ظاهرة؛ فثمة موضعان للإسناد (المسند، والمسند إليه)، وثمة موضعٌ ثالث يسبقهما يُوسم فيه المعنى الذي تبنى عليه تلك الجملة.** يتجلى ذلك في افتراض سيبويه، ومن وافقه أنَّ واسم معنى الاستفهام، أو الشرط إمَّا أن يكون ظاهرًا في البنية السطحية، نحو: أزيدٌ حاضرٌ، وإمَّا أن يكون منويًّا في البنية العميقة، نحو: من جاء؟

ولا يعني افتراض ذلك الواسم في البنية العميقة في تلك التراكيب أنَّ العرب قد نطقت به في كلامها[2]، بل هو افتراض يستلزمه التقعيد النحوي الذي كان يحاول فيه النحويون السيطرة على شتات الظواهر اللغوية بردِّ الفروع إلى أصل تؤول إليه، وهذا شاهدٌ من الشواهد التي تدل على عظمة ما بلغه التفكير النحوي في التجريد.

ولم يغب عن أذهان النحويين مراعاتهم للوظائف النحوية للكلمات داخل الجملة عند تصنيفهم للوحدات اللغوية؛ إذ إنَّ مراعاة الوظائف النحوية معيارٌ من معايير التصنيف عندهم؛ لذلك صنفوا أسماء الاستفهام، والشرط في قائمة الأسماء[3]، قال الزجاجي: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا، أو مفعولا، أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم»[4]

فأسماء الاستفهام، والشرط تؤدي وظيفة نحويَّة داخل الجملة تضاف إليها دلالتها الطارئة على الاستفهام، أو الشرط، فـ(كيف) سؤال عن الحال، و(أين) سؤال عن المكان، و(متى) سؤال عن الزمان؛ لذلك صنفوها في قائمة الأسماء، وليس الحروف.

وعند تأمل ما صنَّفه النحاة في قسم الأسماء من أدوات الشرط، أو الاستفهام يلحظ

---

(1) انظر: شرح السيرافي 3/ 260، وشرح المفصَّل 1/ 22.

(2) قد قال بهذا القول إبراهيم مصطفى، حيث انتقد النحويين؛ لأنهم يشرِّعون بتقعيداتهم أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب. انظر: إحياء النحو ص30.

(3) انظر: المنوال النحوي ص232.

(4) الإيضاح في علل النحو ص48.

أنهم كانوا واعين بالفرق بينها، وبين الحروف، قال سيبويه: «**هذا باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي**»[1]

**ثم أصَّل سيبويه في هذا الباب وما بعده هذا الفرق بينها؛ حيث إنَّ الأسماء تنفرد عن الحروف بمجيئها في تراكيب مختلفة مفارقةً لمعنى الشرط**، نحو: إنَّ منْ يأتيني آتيه، فـ(منْ) هنا بمعنى الذي؛ لأنَّ إعمال (إنَّ) مُذهِبٌ للجزاء، فلا يسوغ تركها معلَّقةً لا تعمل في شيء، ويستدلُّ على ذلك بأن مجيء (إنْ) في هذا الكلام محال، فلا نقول: إنَّ إنْ، فإن شغلتَ هذه الحروف بشيء جازيتَ.[2]

يُلحظ في تأصيل سيبويه أنَّ (منْ) تخرج من معنى الشرط إلى الموصولية؛ مراعاةً لأصل معاني الكلام، فـ(إنَّ) تعطي الجملة معنًى من معاني الكلام لا يليق معها معنى الشرط إلا إن شغلتها بعملٍ قبل مجيء الشرط، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ٧٤﴾[طه:74]، وهذه الخصيصة التي انفردت بها (مَنْ) وغيرها من أسماء الشرط عن بقية أدواته بإمكان تأديتها وظائفَ نحويَّة مختلفة في الجملة الواحدة مراعاةً للمعنى الذي تؤديه الجملة[3] تعتبر من الأسباب التي جعلت نحاة العربية يصنفونها في قسم الأسماء.

إنَّ المتأمِّل في النظرية النحوية العربية يلحظ أنَّها في تصنيفها للوحدات اللغوية عامَّة، والأسماء خاصَّة تتَّخِذُ من سُلَّميَّة التصنيف منهجًا لها في ذلك، حيث إنَّ الوحدات اللغوية الـمُـصنَّفة في قائمة الأسماء ليست في درجة واحدة؛ لذلك نجد في التراث النحوي مصطلحات دالة على ذلك، نحو: متمكِّن أمكن، متمكِّن غير أمكن، غير متمكِّن.

**وهذا عائدٌ إلى ثنائية التمام، والنقصان، حيث إنَّ من الأسماء ما هو متوغِّلٌ في الاسميَّة بمقتضى استيفائه كلَّ خصائص الاسم، ومنها ما قد نقصت درجته في الاسميَّة بمقتضى خروجه عن بعض خصائصه، ومشابهته صنف آخر.**[4]

وتبدو متانة النظرية النحوية العربية من خلال النظر في أسس التصنيف لدى

(1) كتاب سيبويه 3/ 69.

(2) انظر: كتاب سيبويه 3/ 71، 72.

(3) انظر: مغني اللبيب 1/ 341.

(4) انظر: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ص272.

النحويين، حيث إنَّ ثمة وحداتٍ قد تبدو في الظاهر مُشكلةً؛ لتقاربها مع بعض خصائص صنف آخر، ولكنَّ هذا الشبه لا يمنحها حقَّ التصنيف مع أفراده؛ لعدم توغلها في خصائص ذلك الصنف بتخلف بعضها فيه، فتأخذ بمقتضى ذلك بعضَ أحكام الصنف الذي شابهته، كالأسماء الموصولة التي قد شابهت بعض خصائص الحروف فأخذت حكم البناء الذي هو خصيصة من خصائص الحروف، **ونستطرف من الرضيِّ استعماله مصطلح (التطفُّل) في التعبير عن هذه القضية**، حيث قال: «وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره، كالموصولات، والمضمرات، والغايات، أو بتضمن معناه، كأسماء الشرط، والاستفهام، ونحو ذلك -كما يجيء في باب المبني- **بُنِيَ الاسم؛ لتطفُّله على الحرف فيما يخصُّه**»[1]

وهذا الضبط المنهجي قد يكون غائبًا عن أذهان بعض المحدثين الطاعنين في تصنيف النحاة للوحدات اللغوية؛ إذ إنَّ تخلَّف بعض العلامات في وحدة من الوحدات المنتمية إلى أحد الأصناف لا يعني سلبها ذلك الانتماء، ولكن تقلُّ درجة تمكُّنها في ذلك الصنف بتخلُّف شيءٍ من خصائصه، كتخلف الإعراب في بعض الأسماء التي شابهت في بعض خصائصها الحروف.

## المطلب الثاني: أثر معاني الكلام في أقسام الفعل، وتدعيم حدِّه بضبط الوحدات اللغوية الداخلة فيه:

### أولاً: أثر معاني الكلام في أقسام الفعل:

اختلف نحاة البصرة، والكوفة في ضبط أقسام الفعل، حيث ذهب البصريُّون إلى أنَّ الفعل ثلاثة أقسام:

- ماضٍ، نحو: ذهبَ، وضربَ.
- ومضارعٌ، نحو: يذهبُ، ويضربُ.
- وأمرٌ، نحو: اِذهبْ، واضربْ.

ولم يرتضِ الكوفيون هذه القسمة الثلاثية للفعل، إذ جعلوا ما سمَّاه البصريون فعلَ أمرٍ داخلاً في المضارع، مُقتطعًا منه؛ لأنَّ الأصل في: اِضربْ، حسب تحليلهم النحوي

(1) شرح الرضي 1/ 104.

(لِتَضْرِبْ)، ثم حذفت لام الأمر مع حرف المضارعة، وجيء بهمزة الوصل توصُّلاً للنطق بالساكن.[1]

وقد عرض الرضيُّ تعليل الكوفيين لرأيهم بقوله: «حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطَّردًا؛ لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنَّه أقلُّ استعمالاً منه، وبقي مجزومًا بتلك اللام الـمُـقدَّرة»[2]

واستدلَّ الكوفيون على رأيهم بمجيء لام الأمر ثابتة في بعض الشواهد المحتجِّ بها، نحو قول الله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[يونس:58] في قراءة من قرأ بالتاء من القراء (فلتفرحوا).[3]

وجاء مثل هذا في قول الشاعر:

لِـتَـقُـمْ أنـت يـا بْـنَ خيرِ قُريشٍ فَتُقَضَّى حَـوائـجُ المسلمينا[4]

فكأنَّ الكوفيين قد جعلوا هذين الشاهدين، وأمثالهما أصولاً تُردُّ إليها صيغة الأمر التي جاءت عارية عن الحرف الدالِّ على معنى الأمر.

وأجاب الكوفيون عمَّا يوهم بأنه محذور، أو بِدْعٌ من القول في قولهم: بالحذف، وعمل الجازم مع حذفه، بشيئين:

- الأول: أن العرب تحذف من كلامهم طلبًا للتخفيف، نحو قولهم: أَيْشٍ، وهم يريدون: أيُّ شيءٍ.
- الثاني: أنه قد ورد عن العرب إعمال حرف الجزم مع حذفه، نحو قول الشاعر:

محمَّدُ، تَـفْـدِ نفسَكَ كـلُّ نفسٍ إذا ما خِـفْـتَ مِـنْ أمْـرٍ تَـبـالا[5]

والتقدير فيه: لِتَفْدِ نفسَك، فحذف اللام مع بقاء عملها.[6]

---

(1) انظر: همع الهوامع 1/ 15.

(2) شرح الرضي 4/ 125.

(3) رويت هذه القراءة عن النبي ﷺ من طريق أُبيٍّ بن كعب، وعن الكسائي في رواية زكريا بن وردان، وعن يعقوب الحضرمي. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص62، الإنصاف 2/ 427.

(4) بيت من الخفيف، قال عنه البغدادي: «مجهولٌ لا يعلم تتمته، ولا قائله»، هو في: شرح الرضي 4/ 85 ، مغني اللبيب 1/ 244 ، الخزانة 9/ 14 .

(5) بيت من الوافر، مختلف في قائله، هو في: كتاب سيبويه 3/ 8 ، الإنصاف 2/ 432 ، الخزانة 9/ 11 . والتَّبال: هو سوء العاقبة.

(6) انظر: الإنصاف 2/ 427–432.

وللرضيِّ رأيٌ يوافق فيه الكوفيين، ويخالفهم؛ إذ يوافقهم في أنَّه يعتقد أنَّ القياس في أمر المخاطب أن يكون باللام، كالغائب، ولكن لما كثر استعماله حذفت منه اللام، وحرف المضارعة تخفيفًا.

ويخالفهم في كونه يذهب إلى أنَّه مبنيٌّ؛ لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة، حيث إنَّ إعراب المضارع بسبب مشابهته الاسم من خلال عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله، فلمَّا حذف حرف المضارعة زالت المشابهة بينهما؛ فزال لذلك سبب الإعراب.[1]

**ومستند هذه الآراء السابقة أنَّ الدلالة على المعاني في العربية يكون في الأصل بالحروف -كما أُوضح فيما مضى-**، وقد أحسن ابن يعيش في تدقيق ذلك بقوله: «**الأصل في الأمر أن تدخل عليه اللام، وتلزمه لإفادة معنى الأمر؛ إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني**»[2]

وعلل ابن هشام رأي الكوفيين بعد اختياره قائلاً: «**لأنَّ الأمر معنى حقُّه أن يُؤدَّى بالحرف**»[3]

**وتجد الدراسة لرأي الرضيِّ الذي ذهب فيه إلى أنَّ الفعل مبنيٌّ وجاهةً من خلال طردِ مبدأ سُلَّميَّة التصنيف في أقسام الفعل بعد أن وجدناها في أقسام الكلم**؛ إذ إنَّ المضارع يكون مُعربًا إذا شابه الاسم، وفي مثال صيغة الأمر يكون المضارع قد تباعد عن الاسمية، واقترب من الحرفية بنيابته عنه في أداء معنى من معانيه؛ فلذلك تخلفت عن الفعل خصيصة من خصائص الاسم، وهي الإعراب بمقتضى تباعده عنه بدلالته على معنى الأمر.

وتدعم هذا القولَ -أعني بناء صيغة الأمر- مبادئُ معاني الكلام في العربية، حيث إنَّ لصيغة الأمر تقاربًا مع الحرف أكثر من غيرها من صيغ الفعل المختلفة؛ لأنَّ الجملة المُصدَّرة بصيغة المضارع، أو الماضي يصح أن تقع في موضع يقع فيه الاسم، كوقوعها حالاً، أو نعتًا، أو خبرًا. وأما الأمر فلا يصح أن يقع في هذه المواضع إلا بضربٍ من التأويل عند بعض النحاة -وسيأتي عرضُ ذلك في الفصل القادم-؛ لأنه ذو

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 85.
(2) شرح المفصل 7/ 59.
(3) مغني اللبيب 1/ 244.

صيغة متباعدةٍ عن الاسمية بدلالته على معنى من معاني الحرف، وهو الأمر.

يُلحظ إذًا أن مبادئ معاني الكلام قد تدخَّلت في سياق الجدل بين النحويين في أقسام الفعل؛ إذ إنَّ الكوفيين، ومن وافقهم جعلوا صيغة الأمر داخلة في المضارع؛ لأنها صيغة قد حُذِفَتْ منها لام الأمر تخفيفًا، ويأتي هذا الرأي، والتحليل وفاءً لمبادئ معاني الكلام في العربية؛ إذ إنَّ إنشاء المعاني في العربية يكون بواسطة الحروف في الأصل.

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في تدعيم حدِّ الفعل بضبط الوحدات اللغوية الداخلة فيه:**

لم تسلم الوحدات اللغوية التي شاع تصنيفها في التراث النحوي في قائمة الأفعال من النقد؛ إذ إنَّ ثمةَ أفعالاً قد استُشكلتْ عند بعضهم، قال ابن فارس معترضًا على سيبويه الذي جعل الأفعال مأخوذة من الأحداث: «زعمتَ -يعني سيبويه- بعدُ أنَّ (ليس، وعسى، ونِعْمَ، وبئس) أفعال. ومعلومٌ أنها لم تؤخذ من مصادر»[1]

وصنف الكوفيون (ليس) في قائمة الحروف مخالفين في ذلك جمهور البصريين الذين يجعلونها فعلاً.[2]

**يبدو أنَّ هذا الاستشكال عائدٌ إلى مخالفة تلك الوحدات اللغوية للخصائص الأصول في الفعل؛ إذ إنها لا توافق الأفعال المتوغلة في الفعلية، نحو: ذهب، وضرب. حيث خالفت تلك الوحدات الـمُـشكلة أصل التصرف في الأفعال بلزومها صيغة واحدة.**

ولمحاولة تفسير ذلك الاختلاف يلحظ أنَّ الفعل (ليس) على سبيل التمثيل تخالف وظيفته النحوية داخل الجملة وظيفة الأفعال الموغلة في الفعلية، كـ(ضرب، ونحوها) داخل الجملة؛ إذ إنَّ الفعل في الأصل يشغل موضعًا داخل المضمون القضوي للجملة من خلال كونه مُسندًا.

تُذكِّرُ الدراسةُ لإيضاح هذه الفكرة بأنَّ النحويين يفترضون للجملة ثلاثة مواضع: موضع المعنى الذي يُبنى عليه الكلام، وموضعي الإسناد. وبمبادئ (سيرل) تفترض الدراسة أنَّ موضعي الإسناد يمثلان المضمون القضوي للجملة، وموضع المعنى الذي يبنى عليه الكلام يمثِّل القوة المقصودة بالقول.

---

(1) الصاحبي ص93.

(2) انظر: اللامات للزجاجي ص7، شرح الرضي 4/ 199.

فيشغَلُ الفعل في العربية موضعًا في المضمون القضوي للجملة، وأما موضع القوة المقصودة بالقول فيُشغلُ في الأصل بالحرف.

وعند تأمُّل تراكيب نحوية من قبيل:

1. لم يأتِ زيدٌ.
2. ليس زيدٌ آتيًا.
3. عسى زيدٌ أنْ يأتي.
4. لعلَّ زيدًا آتٍ.

يُلحظ أنَّ الأفعال في المثالين الأوَّلَيْن (يأتِ، وليس) غيرُ متساويين وظيفيًّا داخل الجملة، حيث إنَّ الفعل (يأتِ) يمثِّل مكوِّنًا من مكونات مضمون الجملة القضوي، وأما (ليس) فخارجٌ عن موضعي المضمون القضوي الأساسيين في جملته، ويُعدُّ واسمًا للقوة المقصودة بالقول.

وكذلك الحال في الفعل (عسى) في المثال الثالث، حيث إنه واسمٌ لمعنى الترجي في الجملة، ويُوسم هذا الموضع في العربية في الأصل بالحروف، نجد ذلك جليًّا في المثال الرابع الذي قد وُسم موضع القوة المقصودة بالقول فيه بالحرف (لعلَّ).

**تُفسِّر الدراسة إذًا هذا الاستشكال عند بعض النحويين بمخالفة تلك الأفعال في طبيعتها للأنموذج المثالي الـمُـتصوَّر في أذهانهم للفعل، كـ: ذهب، وضرب، وانطلق، ونحوها، كما تبيَّن لنا في التدقيق السالف.**

ويُلحظ عند تأمُّل هذه الوحدات اللغوية، وتصنيف النحويين لها أنَّهم كانوا مدركين لتفاوت الرتب بين الوحدات اللغوية داخل الصنف الواحد، **ويؤول هذا التفسير إلى دعم ما ذُكِر سابقًا من اتباع النحويين لسلميَّة التصنيف المنهجي للوحدات اللغوية.**

**فمن الأفعال ما هو مُتوغِّلٌ في الفعلية، نحو: ذهب، ويضرب. وهذا النوع من الأفعال هو الأنموذج المثالي لحقيقة الفعل.**

**ومنها ما خرجَ في بعضِ خصائصه عن هذا الأنموذج المثالي للفعل، نحو: ليس؛** لأنه يخالف الفعل المتوغِّل في الفعلية في كونه خارجًا عن العلاقة الإسنادية في الجملة، ويأخذ خصيصة من خصائص الحرف بشغله موضع المعنى الذي يُبنى عليه الكلام.

**التساؤل إذًا: لِـمَ لمْ يتَّفق النحاة في تصنيف (ليس) في قائمة الحروف ما دام قد تباعد عن الفعلية، وتقارب من الحرفية؟**

إنَّ النحاة حين راقبوا تلك الوحدات اللغوية في النصوص المحتجِّ بها لاحظوا أنَّ بعض خصائص الحروف الواسمة للمعاني في العربية قد تخلَّفت في بعض تلك الأفعال، من ذلك عدم لزوم بعضها الصدارة في الكلام، كجواز تقدُّمِ خبر (ليس) عليها.[1]

يُضاف إلى ذلك قبولها بعض العلامات الخاصة بالفعل، نحو: قبول دخول تاء الفاعل، وتاء التأنيث عليها، نحو: ليستْ هندٌ حاضرةً، ولستُ حاضرًا.[2]

**لذلك تكون أنَّ رتبة هذا الفعل أقل من رتبة الفعل المتوغل في الفعلية، ويُصرِّح الرضيُّ بذلك في قوله عنه: «لنقصان فعليتها»**[3]؛ فأخذ بعضَ خصائص الحرف؛ لمشابهته إياه في بعض الوظائف، وتخلَّفت عنه بعض خصائص الفعل؛ لتباعده عن الفعلية بمشابهته الحرف؛ **لذلك صار غيرَ متصرِّفٍ**. وقد صرَّحَ الرضيُّ بهذا في تدقيقه لمبدأ وجوب الصدارة في العربية لكلِّ ما كان حرفًا مُغيِّرًا معنى الكلام، ومؤثِّرًا في مضمونه بقوله: «**وأمَّا الأفعال، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها وإن أثَّرت في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال**»[4]

فهذه الأفعال رغم أخذها شيئًا من خصائص الحرف لم تُصنَّف في قائمته؛ لأنها لم تتوغَّل فيه بأخذها كلَّ أحكامه؛ إذ إنَّ بعضًا من خصائص الحرف قد تخلَّفت عنها، كوجوب الصدارة في الكلام الذي هو خصيصة من خصائص الحروف الدالة على معاني الكلام في العربية -كما سبق-.

## المطلب الثالث: أثر معاني الكلام في تدعيم حدِّ الحرف بضبط الوحدات اللغوية الداخلة فيه:

اختلف بعض النحاة في تصنيف بعض الوحدات اللغوية بمقتضى ما لها من تشابه،

---

(1) هذا رأي عامة البصريين، والفراء، واستدلوا على ذلك بتقدم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود:8] والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ومَنَعَ تقدم خبرها عليها جمهورُ الكوفيين، والمبردُ ذاهبين إلى أن (يوم يأتيهم) غير متعلق بـ(مصروفًا)، إنما هو مبتدأ قد بُني على الفتح؛ لإضافته للفعل. انظر: الإنصاف 1/ 130.

(2) انظر: التذييل والتكميل 4/ 117.

(3) شرح الرضي 4/ 201.

(4) شرح الرضي 4/ 336.

وتداخل مع وحدات من صنف آخر. من ذلك خلاف النحويين في (ربَّ)؛ إذ يراها البصريون حرفَ جرٍّ، وأما الكوفيون فيعدُّونها اسمًا.[1]

احتج البصريون على حرفيتها بعدم الإخبار عنها، وعدم دخول حرف الجر عليها، وعدم ولاية الأفعال لها، بخلاف (كم) التي يجوز معها ذلك، ومن حججهم على حرفيَّة (ربَّ) أن معناها في غيرها كما أنَّ معنى (مِنْ) في غيرها.[2]

ثم جاء الرضيُّ بتدقيق المعنى الذي تدل عليه (رب) وتؤديه داخل الجملة؛ حيث يرى أنها اسمٌ مضافٌ إلى النكرة، فمعنى: ربَّ رجلٍ، في أصل الوضع: قليلٌ من هذا الجنس، كما أنَّ معنى: كم رجلٍ، كثيرٌ من هذا الجنس.

يلحظ وعي الرضيِّ، واهتمامه بـ(معنى الصيغة) من خلال تأصيله لمعنى (ربَّ) في أصل الوضع دون أن يغفل المعنى الذي تكتسبه الصيغة في الاستعمال اللغوي؛ حيث قال: «**هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلُها، ثم تستعمل في معنى التكثير**»[3]

وهذا المنهج مُتَّبع في التراث النحوي؛ لأنَّه منهجٌ يُمكِّنُ الباحث من السيطرة على شتات الظواهر التي يباشرها في دراسته من خلال إرجاع الفروع المتعددة إلى أصول تؤول إليها، وتضبطها.

ويرى الرضيُّ أنَّ إعراب (ربَّ) رفع أبدًا، على أنها مبتدأ لا خبر لها قياسًا على اختياره في نحو قولهم: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيد؛ حيث إنهما يتناسبان بدلالتهما على معنى القلَّة.

ويستدلُّ أيضًا على اسميتها، وصدارتها في الكلام، وعدم دخول نواسخ الابتداء عليها بدلالتها على القلة التي يجرونها مجرى النفي، وما تضمَّن معنى النفي كان له صدر الكلام، نحو:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ[4]

وكان القياس أن يأتي وصف مجرورها جملة فعلية؛ لأن النفي يطلب الفعل، إلا أن

---

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 686، مغني اللبيب 1/ 154.

(2) انظر: الأصول 1/ 416، شرح المفصل 8/ 27.

(3) شرح الرضي 4/ 287.

(4) بيت من المديد، منسوب لأبي نواس، ولم أجده في ديوانه، توضيح المقاصد 1/ 471 ، مغني اللبيب 1/ 178 ، الخزانة 1/ 345 . .

(ربَّ) لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها جملة اسمية.[1]

تبدو طرافة تحليل الرضي في تدقيقه لأثر معاني الكلام في الرتبة بين عناصر الجملة، حيث إن الجملة تُبنى على معنى من المعاني فتكون الصدارة للكلمة الدالة على ذلك المعنى فيها باعتبار أن صدارة الكلام في العربية تكون لما يشغل موضع القوة المقصودة بالقول.

ويمنع الرضي أن تدخل على (ربَّ) نواسخ الابتداء؛ لأنها تغيِّر معنى الكلام الذي بُنيت عليه الجملة، وهو النفي، أو ما حُمل عليه كالتقليل الذي دلَّت عليه في أصل وضعها (ربَّ).

**واستطراف تحليل الرضي لا يعني موافقته على النتيجة التي وصل إليها بجعله (ربَّ) اسمًا، بل يظهر -بعد التأمل- أنها إلى الحرفيَّة أقرب منها إلى الاسمية؛ لأنها موجدة لمعنى التقليل، ولها صدر الكلام.**

فيكون الردُّ على رأي الرضي بكلام الرضي نفسِه؛ إذ لا يُسلَّمُ للرضي بالنتيجة التي وصل إليها من خلال الاستدلال على أنَّ (ربَّ) حرفٌ، وليس اسمًا بالأصل المنهجي الذي وضعه الرضيُّ، حيث ذكر أنَّ إنشاء المعاني بالأصالة يكون للحرف.[2]

**وقد تضافر في (ربَّ) ما يجعلها واسمًا للقوة المقصودة بالقول، حيث إن تعبيرات النحاة تدور حول دلالتها على التقليل، وأنَّ لها صدر الكلام الذي هو موضع قوة القول؛ فلذلك تميل الدراسى إلى رأي جمهور البصريين بكونها حرفًا، ولا حاجة للقول باسميتها.**

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 290، 291.

(2) انظر: شرح الرضي 1/ 104.

## المبحث الثالث

# علاقة معاني الكلام
# بضبط خصائص أقسام الكلم

### المطلب الأول: علاقة معاني الكلام بالإعراب والبناء:

**أولاً: أثر معاني الكلام في تعليل مخالفة بعض الوحدات اللغوية للأصل من حيث البناءُ والإعرابُ:**

قرَّرَ النحاة -على المشهور من أقوالهم-[1] أن الإعـراب أصلٌ في الأسماء؛ لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة؛ فافتقر للتمييز بينها إلى الإعراب، وأمَّا البناء فهو أصل في الأفعال؛ إذ لم تعتورها معانٍ تفتقر في تمييزها إلى إعراب، وأمَّا الحروف فكلَّها مبنية.[2]

ثم بحثَ النحاة عن عللٍ لمخالفة بعض ما وردَ عن العرب لهذا الأصل الذي بنوه على استقراء ما يُحتجُّ به من الشواهد؛ حيث إنَّ ثمة أسماءً خالفت أصل الإعراب المقرَّر عندهم، كالضمائر، وأسماء الإشارة، وغيرهما.

يُلحظ أن تأويلات النحويين في هذه القضية لا تتخذ سبيلاً واحدةً، إن بينها اختلافًا في الأصل الذي راعوه لتعليل بناء هذا الاسم، أو ذاك رغم أنَّ ثمة خيطًا ناظمًا يجمع تلك التأويلات؛ إذ هو كالأصل الذي تعود إليه تأويلاتهم، وهو ما نصَّ عليه المبرد

---

(1) المسألة خلافية؛ فالرأي الذي ذُكر هو رأي البصريين، وأما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصلٌ في الأفعال أيضًا. انظر: التذييل والتكميل 1/ 122.

(2) انظر: التصريح بمضمون التوضيح 1/ 41-53.

حيث قال: «**وكلُّ ما لا يُعرب من الأسماء فمُضارَعٌ به الحروف؛ لأنه لا إعراب فيها**»[1]

ولكنَّ وجهَ هذه المشابهة، وتفسيرَها تختلف من مبنيٍّ لآخر، قال ابن مالك:

والاسم منه معربٌ ومبني ... لشَبَهٍ من الحروفِ مدني

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ... والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثرٍ وكافتقار أُصِّلا[2]

ومن المبنيَّاتِ (كم) الخبريَّة، **ومما علَّلُوا به بناءها تضمُّنها معنى الإنشاء، وهو معنى يؤدَّى بالحروف في الأصل**[3]؛ فلمَّا شابهت الحرف بتضمُّنها معنى الإنشاء أخذت حكمًا من أحكامه وهو البناء.

وقد كان الرضيُّ يُلحُّ على أن معنى الإنشاء بالأصالة هو للحرف[4]، وهو أصل قد بنى عليه الرضي، وغيره تعليلهم لبناء بعض الأسماء المبنية.

فالرضيَّ يعتبر الحروف هي الأصل الذي تُنشأ به المعاني في العربية، ويمكن التعبير عن الفكرة التي ألـحَّ عليها الرضي في كتابه بالمفاهيم التداولية، فيكون الحرف في العربية هو واسم القوة المقصودة بالقول في الأصل، وقد تؤدي بعض الأسماء، أو الأفعال هذه الوظيفة؛ فتأخذ حكمًا من أحكام الحرف كالبناء في (كم) الذي هو من خصائص الحروف؛ لأنها أوجدت المعنى وأنشأته في الجملة، وهذا في الأصل خاصٌّ بالحروف.

**ومما يدلُّ على وعي النحاة بهذا الأمر، ومراعاتهم إياه في ضبط العربية أنَّ البناء يزول عن هذه الكلمة متى زال عنها ما ألزمها البناء، وهو دلالتها على إنشاء معنى الاستكثار في الجملة**، قال المبرِّد: «فإنْ سمَّيتَ رجلاً، أو حرفًا (كم) فالإعراب والصرف، تقول: هذا كَمٌ فاعلم، ورأيت كَمًا»[5]

لأن الكلمة حينئذٍ قد فقدت سبب بنائها، وهو إنشاؤها لمعنى الاستكثار، وأصبحت

---

(1) المقتضب 3/ 171.

(2) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص10 .

(3) انظر: شرح الرضي 3/ 149.

(4) انظر: شرح الرضي 1/ 104.

(5) المقتضب 4/ 42.

كلمة دالَّة على شيء معيَّن؛ فتباعدت بذلك عن مشابهة الحروف، وتوغلت في الاسمية، فأخذت حكم الاسم اللائق به، وهو الإعراب، والصرف.

ثم يدقِّقُ الرضيُّ المعنى الذي تدل عليه (كم) من خلال تدقيقه لمعنى الإنشاء والخبر، فقال: «فإن قيل: الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم أن له خارجًا موجودًا في أحد الأزمنة مطابقًا لما تكلَّم به، فإن طابقه سُمِّي كلامه صدقًا وإلا فكذبًا، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك، بل إنما يحصِّل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام، والكلام المصدَّر بـ(كم)، أو بـ(ربَّ) لا بدَّ فيه من أن يقصد المتكلم مطابقته للخارج، نحو: كم رجلٍ لقيته... فيصحُّ أن يقال: ما لقيت رجلاً... وجواز التصديق والتكذيب دليل كونهما خبرين»[1]

ثم يجيب عن هذا بتدقيق معنى (كم)؛ حيث إنَّ معنى الإنشاء فيها في الاستكثار، ولا يقصد المتكلم أن للمعنى خارجًا فننظر إنْ طابقه هذا القول، أو لا. بل المتكلم هو الموجِدُ لمعنى الاستكثار بهذا القول، فلا يصِحُّ أن يقال: كذبت؛ فإنك ما استكثرت الشيء. وإنما الموجود في الخارج هو الكثرة، لا الاستكثار الذي أوجده في الجملة (كم)؛ فيصحُّ أن يقال: ليسوا بكثيرين، كما صحَّ أن يقال لمن قال: ما أكثرَهم، ليسوا بكثيرين، ولا يصحُّ أن يقال له: ما تعجَّبْتَ من كثرتهم.[2]

**فالنفي في هذه الجملة الإنشائية لا يكون متوجِّهًا إلى القوة المقصودة بالقول، وإنما يكون متوجِّهًا إلى مضمونها القضويِّ. ويُمثِّلُ هذا تحقيقًا لشرط النزاهة عند (سيرل) الذي افترضه لنجاح العمل اللغوي**؛ إذ يكون المتكلم نزيهًا وصادقًا، وهو ما جعله الرضي متحقِّقًا في إنشاء هذا المعنى؛ لأنه قد جعل الصدق متوجِّهًا إلى القوة المقصودة بالقول، وأما عدم موافقة العالم الخارجي فيكون متوجِّهًا إلى مضمون الجملة القضوي.

## ثانيًا: أثر معاني الكلام في تدقيق الشبه بين بعض الوحدات اللغوية لتعليل بناء بعضها:

في العربية ألفاظٌ من قبيل: أُفٍّ، وصهْ، وهيهات، ونحوها من الألفاظ التي لها بعض

(1) شرح الرضي 3/ 149، 150.

(2) انظر: شرح الرضي 3/ 150.

خصائص الأسماء، كالتنوين وغيره، وهي قائمة مقام الأفعال في العمل، والدلالة على معانيها؛ فلذلك اصطلحوا على تسميتها بـ(أسماء الأفعال).[1]

وذهب بعضُ النحاة إلى أنَّ هذه الألفاظ تأتي أسماءً للأفعال الثلاثة الماضي، والأمر، والمضارع، نحو: هيهات –اسم فعل ماضٍ بمعنى بَعُدَ، وصه –اسم فعل أمر بمعنى اسكتْ–، وأفٍّ –اسم فعل مضارع بمعنى أتضجَّرُ–.[2]

وقد لزمت هذه الأسماءُ البناءَ؛ لأنها نائبة عن الفعل، وقائمة مقامه في العمل والمعنى، قال ابن مالك في الألفية:

وكـنـيـابـة عـن الـفـعـل بلا تـأثـر، وكـافـتـقـار أُصِّـلا[3]

فذكر أن بناء بعض المبنيَّات راجعٌ إلى نيابتها عن الأفعال، وهذا يكون لأسماء الأفعال، ونحوها.

وأما الرضيُّ فقد دقَّقَ هذه المشابهة، حيث قال: «**اعلم أنه إنما بُني أسماء الأفعال لمشابهتها مبنيَّ الأصل، وهو فعل الماضي، والأمر**، ولا تقول: إنَّ (صه) اسم لـ(لا تتكلَّم)، و(مه) اسم لـ(لا تفعل)؛ إذ لو كانا كذلك لكانا معربين، بل هما بمعنى: اسكت، واكفف، وكذا **لا تقول: إنَّ (أفٍّ) بمعنى أتضجَّر، و(أوَّه) بمعنى أتوجَّع؛ إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسمَّاهما، بل هما بمعنى: تضجَّرْتُ، وتوجَّعْتُ الإنشائيين**»[4]

وهذا التدقيق قد غاب عن أذهان كثيرٍ من النحويين، منهم السيوطي فيما نُقِل عنه آنفًا رغم تأخره تاريخيًّا واطلاعه على كثير من المؤلفات النحويَّة قبله؛ حيث ذكر أن (أفٍّ) اسمُ فعلٍ بمعنى (أتضجَّرُ)، وهو ما نبَّه على عدم دقَّتِهِ الرضيُّ؛ لأنَّ بناء أسماء الأفعال إنما كانَ لمشابهتها الفعل نفسه، وبقولنا: إن (أفٍّ) اسم فعل بمعنى أتضجَّرُ، نفقدُ البناءَ في الأصل المقيس عليه، فكيف نثبته للفرع، وهو غير موجود في الأصل؟ لأنَّ (أتضجرُ) فعل مضارع معرب؛ فاستلزم ذلك بمقتضى المشابهة التي بينهما أن يكون اسم الفعل معربٌ أيضًا، وهو ما لم يثبت عن العرب.

---

(1) هذا رأي البصريين، وأما الكوفيون فعدُّوها أفعالاً نظرًا إلى معناها، وعدَّها جعفر بن صابر قسمًا رابعًا سمَّاه (الخالفة) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد 2/ 639، همع الهوامع 5/ 121.

(2) انظر: همع الهوامع 5/ 121– 123، وسيبويه ذهب إلى أنَّ اسم الفعل يتعيَّنُ في الأمر والنهي دون غيره، وأنَّ: صه، وإيهِ، ونحوهما أصواتٌ وُضِعتْ مواضع أسماء الفعل. انظر: كتاب سيبويه 1/ 241.

(3) ألفية ابن مالك ص10 .

(4) شرح الرضي 3/ 83.

**يُلحظ هنا أهميَّة التدقيق الذي جاء به الرضي، حيث ذهب إلى أن (أفٍّ) اسم فعل بمعنى (تضجرتُ) الإنشائي، وذلك يكون أكثر دقةً ومتانةً وضبطًا منهجيًّا من القول بأنه بمعنى (أتضجَّرُ)؛ لأنَّه قد جعل إنشاء المعاني بالأفعال يكون في الأصل بصيغة الفعل الماضي**، حيث قال: «الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي»[1]

فالفعل هنا وإن كان دالًّا على الماضي من حيث صيغته في الأصل، فإن المقام الذي قد قيلت فيه هذه الجملة قد سلبها الدلالة على الزمن؛ لأنها صيغة تُوجِدُ المعنى وتنشئه، كما يقول الوليُّ في عقد النكاح: زوَّجتك ابنتي. ثم يقول الزوج: قبلتُ، فهما صيغتان في الأصل يُعبَّر بهما عن الماضي، ولكنهما في مقامات محددة تفتقدان الدلالة على الزمن؛ لأنهما قد استعملا في ذلك المقام لإنشاء المعنى وإيقاعه.

بهذا التدقيق أثبت الرضيُّ البناء في نحو: (أفٍّ) من خلال طرده علةَ المشابهة بينه وبين الفعل المبنيِّ مع عدم فقد الدلالة التي يدلُّ عليها اسم الفعل؛ حيث إنه ينشئ معنى التضجر بذلك اللفظ.

## المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بالتصرف والجمود:

من الأصول المتفق عليها في النظرية النحوية العربية أنَّ الأصل في الأسماء والأفعال أن تكون متصرفةً، وأما الحروف فهي جامدة لا تتصرف؛ لذلك صار موضوع علم التصريف هو الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرَّفة، وخرج عنه الحروف، والأسماء المبنيَّة، والأفعال الجامدة.[2]

وكان من عادة النحويين أن يلتمسوا علَّةً لما جاء مخالفًا للأصل؛ ليكون بناءُ نظريتِهم النحويةِ أكثرَ متانةً، واتساقًا، وقبولاً. ولم يكونوا مهتمين عادةً بعلة ما جاء على أصله؛ لأنَّ ما جاء على الأصل لا يُسأل عن علته.

ولم تكن العلل مطردة متَّفقًا عليها عند النحاة؛ لأنها أمر اجتهادي يُهتدى إليها من طريق العقل؛ وأفضل من جلَّى حقيقتها هو الخليل بن أحمد حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، أعن العرب أخذها أم من نفسه اخترعها؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم

(1) شرح الرضي 1/ 346.

(2) انظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص37، شرح الأشموني 4/ 405.

ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجاز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[1]

وعند تأمل بعض الكلمات، كـ(عسى)، وفعل التعجب، يلحظ أن جمهور النحويين ذهبوا إلى أنها أفعال[2]، وخالف بعض الكوفيين في فعليَّة (أفعل) التعجب؛ لأنها صيغة لا تتصرف، فلو كان فعلاً لوجب أن يتصرَّف؛ حيث إنَّ التصرف من خصائص الأفعال؛ لذلك ذهبوا إلى أنه اسم.[3]

أما البصريون ومن وافقهم من الكوفيين فذهبوا إلى فعليَّته؛ للزوم اتصال نون الوقاية به عاملاً في ياء المتكلم، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، ونون الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال[4]، وأقرُّوا بعدم تصرُّفِه، وعللوا ذلك بمشابهته الحرف، قال سيبويه: «فجعلوا له مثالاً واحدًا يجري عليه، فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل، نحو: لات، وما»[5]

وهذا من سيبويه منعٌ للفعل من التصرف دون تعليل لذلك، بل جعله نظيرًا لعدم تصرُّفِ الحروف دون بيان وجه شبه بينهما.

**وذكر المبرِّد أن علة ذلك وقوعه على هذه الهيأة لمعنى التعجب، فمتى صُرِّفَ وتغيَّر عن هذه الهيأة زال المعنى**[6]، ولابن السراج تعليل قريب منه.[7]

---

(1) الإيضاح في علل النحو ص66.

(2) انظر، الخلاف في فعل التعجب في: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 104 وما بعدها، والخلاف في عسى في: الجنى الداني في حروف المعاني ص461 وما بعدها.

(3) انظر: التذييل والتكميل 10/ 179.

(4) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 6/ 2613.

(5) كتاب سيبويه 1/ 73.

(6) انظر: المقتضب 3/ 190، 4/ 177.

(7) انظر: الأصول 1/ 99.

**فقد جعلوا جموده وعدم تصرفه من خلال لزومه صيغة واحدة دليلاً على دلالته على معنى من معاني الكلام، وهو التعجب، فكأنَّ الجمود واسمٌ لمعنى التعجب فيه.**

وللمرادي نصٌّ أورده للإجابة عن اعتراض افترضه بأن الأفعال كلها داخلة في التصريف من خلال قول ابن مالك (وما سواهما -يعني الحرف وشبهه- بتصريف حري)، قال فيه: «قلتُ: يمكن إدراجها في شبه الحرف، فإنَّ (ليس، وعسى) ونحوهما شابها الحروف في الجمود»[1]

يظهر أنَّ المرادي في هذا النص قد أخطأ في فهم مراد المحققين من النحاة في هذه المسألة، ونظائرها؛ لأنَّ النحاة افترضوا أنَّ الجمود الطارئ على فعل التعجب نتيجةٌ من نتائج المشابهة بينه وبين الحرف، فالفرع (فعل التعجب) قد أخذ حكمًا من أحكام الأصل (الحرف) لوجه من الشبه بينهما -وسيتبيَّن هذا بإذن الله-. في حين أن تعبير المرادي يفترض أنَّ الجمودَ هو وجهُ الشبهِ بين فعل التعجب، والحرف.

فعند تأمل نصوص النحاة الواردة في هذا الباب يتبيَّن القصور في نصِّ المرادي للتعبير عن هذه القضية؛ إذ إنَّ ثمة نصوصًا غيرَ صريحةٍ في بيان الشبه بين فعل التعجب، والحرف، وهي نصوص سيبويه، والمبرد، وابن السراج التي أشرنا إليها آنفًا.

وهناك نصوص صريحة في هذا الباب تُفسِّر تلك النصوص غير الصريحة، وتجلِّي وجه الشبه بين فعل التعجب، والحرف، ومن أهمها نصُّ الرضيِّ الذي قال فيه: «**وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف، كما في: عسى، وفعل التعجب، وإن شابه الاسم، كالمضارع أعرب**»[2]

إنَّ هذا النصُّ يستمدُّ أهميته من كونه نصًّا تأصيليًّا عامًّا في حين أنَّ النصوص التي سبقته تناولت مسألة بعينها، وتعرَّضتْ لهذا التعليل في معرض تحليلها لتلك المسألة دون تصريح واضحٍ بوجه المشابهة، ودون تعميمها هذا المبدأ العام.

فالرضيُّ يستند إلى القواعد المسيِّرة لمعاني الكلام في العربية في تفسير ظاهرة الجمود في بعض الأفعال، حيث إنَّ الحرف في الأصل له وظيفة إنشاء المعنى في

(1) توضيح المقاصد 3/ 1509.

(2) شرح الرضي 1/ 104، 105.

الجملة؛ فمتى قام فعلٌ من الأفعال بهذه الوظيفة أخذَ حكمًا من أحكام الحرف، وهو عدم التصرف بمقتضى المشابهة بين أصل وفرع في إنشاء المعنى في الجملة.

ومن ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري أنَّ الفعل (عسى) غير متصرف؛ لمشابهته الحرف، لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه (لعلَّ)، و(لعل) حرف لا يتصرَّف.[1]

وإليه ذهب الرضيُّ؛ حيث ذكر أن (عسى) فعل لا يتصرف؛ لتضمنه معنى الحرف بإنشائه معنى الطمع، والرجاء، وأضاف تدقيقًا مهمًّا ميَّز به بين الإنشاء في (عسى) ونحوها، وبين الإنشاء في نحو: بعتُ، وأنت حرٌّ؛ حيث إن معنى الإنشاء في المثالين السابقين عارض، بخلاف (عسى) ونحوها، فإن الإنشاء فيها لازمٌ.[2]

إنَّ الرضيَّ بهذا يفصل بين مستويين من الدلالات:

- **دلالةِ الصيغةِ** التي تكون ممثلة في مستوى اللسان.
- **الدلالةِ المقاميَّةِ** التي تكون ممثلة في مستوى الكلام، حيث إنَّ (عسى) تنشئ معنى الطمع والرجاء بموجب دلالة الصيغة فيها، في حين أنَّ جملة من قبيل: بعتُ، يقولها متكلم لمخاطب في مقام المبايعة بينهما، تنشئ معنى البيع وتوقعه بهذا التلفظ، وهذا المعنى فيها معنى مستفاد من المقام الذي قيل فيه هذا القول؛ لأن الجملة نفسها قد يقولها المتكلم نفسُه بعد أن يتمَّ البيع لأحد زملائه مخبرًا إياه عن بيعه ذلك الشيء دون أن يقصد إيقاعه بهذا اللفظ.

وبهذا يتحول المعنى من إنشاء البيع وإيقاعه إلى جملةٍ خبريَّةٍ تحتمل التصديق والتكذيب. وهذا يدلُّ على أن معنى الإنشاء فيها مستفاد من الاستعمال اللغوي، فمن هنا قال الرضي: إن معنى الإنشاء فيها عارض.

إنَّ هذا المستوى من التحليل يكشف لنا عن تمييز النحاة بين الدلالات الوضعية، والدلالات المقاميَّة، ومراعاتهم لها في دراستهم النحوية. وهذا النوع من الجمل هو ما كان يستوقف (أوستين)، حيث وجد جملاً لها شكل الخبر دون أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب، وهو ما استوعبه الرضيُّ بقوله السالف: إن الإنشاء فيها عارض.

فكأنه يشير إلى أنَّ تركيبها النحويَّ موهِمٌ بخبريتها في حين أن وظيفتها في الاستعمال اللغوي مخالفةٌ لذلك، ويمكن ضبط ذلك بمراعاة المقام الذي يُلقى فيه هذا القول.

---

(1) انظر: أسرار العربية ص126.

(2) انظر: شرح الرضي 4/ 213، 214.

وقال الرضي في الصيغة القياسية الثانية للتعجب: «وإنما لم يُصرَّف على هذا القول (أفعِلْ) وإن خوطب به مثنى، أو مجموع، أو مؤنث، فلم يقل: أحسنا، وأحسنوا، وأحسني، وأحسنَّ؛ لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهَّل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما انمحى في: ما أفعل، معنى الجعل، وصار معنى أفعِلْ به كمعنى ما أفعل، وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يُثنَّى، ويجمع، ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب، وجمعه، وتأنيثه»[1]

**فالصيغة مُنعت من حقها الذي لها في الأصل وهو التصرف باعتبارها أحدَ أنواعِ الفعل؛ لكون معنى الأمر قد زال عنها، وأصبحت منشئةً لمعنى التعجب في المتعجب منه**، فـ«ليس للمخاطبين حظٌّ في الفعل فيُضمَروا فيه، وإنما الفعل لـ(زيد)»[2]

**ويُعمِّمُ الرضيُّ المبدأ الذي نُقل عنه بأن مشابهة الفعل للحرف في لزوم معنى الإنشاء تُلزِمُهُ الجمود على أبواب أخرى من النحو** فيذكر أن (نعم، وبئس) لا يتصرفان أيضًا؛ لكونهما علمين في المدح والذم، حيث قال: «وإنما لم يُتصرَّف فيهما -يعني (نعم، وبئس)- لكونهما علمين في المدح، والذم»[3]

إنَّ هذه النقولات تؤكد أنَّ النحو العربي لم ينفكَّ يراعي المعاني التي تُبنى عليها الجملة في جميع أبوابه؛ فقد كان لها حضورٌ، وأثر رئيس في بناء النحو العربي، وقد أكسبه ذلك متانةً، وعمقًا تؤكدان سبق النحاة إلى هذا الحقل المعرفي الذي بشرت به التداولية الحديثة.

## المطلب الثالث: علاقة معاني الكلام بالتعريف والتنكير:

اختلف النحاة في وضع حدٍّ جامعٍ مانعٍ يفصل بين المعرفة والنكرة؛ لأنَّ تعريف الكلمة، أو تنكيرها مرتبط بوضعها حالة الاستعمال اللغوي الذي يُراعى فيه أحوال المخاطب، قال ابن مالك: «من تعرَّض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين»[4]

---

(1) شرح الرضي 4/ 235.

(2) المقتصد 1/ 377، والجرجاني كان يتحدث عن عدم تصرف فعل التعجب في نحو قولهم: أَكْرِمْ بزيدٍ.

(3) شرح الرضي 4/ 239.

(4) شرح التسهيل 1/ 115.

يلحظ أنَّ ابن مالك قد بنى حكمه على الاستعمال، لا على أصل الوضع؛ حيث إنَّ من الألفاظ ما هو معرفة في سياق، ونكرة في سياق آخر، من ذلك بعض الأعلام التي يُحكم عليها بالتنكير في بعض الاستعمالات اللغوية، كما في نحو: هذا عثمانٌ آخرُ[1]، فلـمَّـا كان (عثمان) علمًا في الأصل على معيَّن، مُنِع من الصَّرْف لعلَّتَي العلميَّة، وزيادة الألف والنون، ثم جاء في هذا المثال مصروفًا؛ لفقده علة العلمية؛ حيث أصبح في هذا الاستعمال نكرةً بقرينة وصفه بـ(آخر)، ومثل هذا أيضًا تنوين التنكير اللاحق لبعض الأسماء المبنيَّة فرقًا بين نكرتها ومعرفتها، كما في الأعلام المختومة بـ(ويه)، نحو: قرأت كتاب سيبويهِ وسيبويهٍ آخر.[2]

وليس للتعريف، والتنكير علاقة مباشرة بمبادئ معاني الكلام، وقضاياه، إنما تحاول الدراسة الإشارة إلى بعض القضايا التي تعتبر أصولاً في النظرية النحوية، ثم تناقش بعدها ما يتعلَّقُ بها من موضوعات الدراسة.

**القضية الأولى: افترض النحويون أنَّ الفعل داخلٌ في حيِّزِ النكرات،** ويدعم هذا القول بعدة أدلة:

- أولاً: قول أبي عليٍّ الفارسيِّ: «المصادر إذا كانت نكرةً في هذا الباب قامت مقام الأفعال، نحو: سقيًا، وما أشبهها. وإنما قامت مقامها لـمَّـا كانت نكرةً مثل الأفعال، و(الحمدَ)، وسائر المصادر الـمُـعرَّفة لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال؛ لأنها مُعرفة؛ فلذلك كان الرفع في هذا الباب أحسن»[3]
- ثانيًا: قول ابن هشام: «يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال»[4]

ومعلومٌ أنَّ النعت يتبع منعوته في التنكير، والتعريف، تقول: هذا رجلٌ صالحٌ، وهذا هو الرجلُ الصالحُ. وأما الحال فيكون في الأصل نكرةً، وصاحبه معرفة، نحو: جاء الرجلُ ماشيًا.

---

(1) انظر: كتاب سيبويه 2/ 97.

(2) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص408.

(3) التعليقة على كتاب سيبويه 1/ 196.

(4) مغني اللبيب 2/ 89.

**القضية الثانية: ذهب النحاة إلى أنَّ المبتدأ يكون في الأصل معرفةً**، قال سيبويه: «فأصل الابتداء للمعرفة»[1]

وقال الرضيُّ: «اعلم أنَّ جمهور النحاة على أنَّه يجب كون المبتدأ معرفة، أو نكرة فيها تخصيص ما»[2]

وإنما كان الأصل فيه التعريف؛ لأنه مخبر عنه، وحقه أن يكون معلومًا؛ إذ الغرض الأصلي للمتكلم من الكلام الخبري حصول الفائدة للسامع، والإخبار عمَّا لا يُعرف لا فائدةَ منه.[3]

وعند تأمَّل بعض الشواهد يلحظ أنَّ كثيرًا منها قد خالف هذا الأصل بمجيء مبتدآتها نكراتٍ، نحو قول الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾[الصافات:130]، ونحو قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ... ينْقَضِي بالهمِّ والحَزَنِ[4]

ونحو: (ما) التعجبية الواقعة مبتدأ على رأي من يجعلها نكرة بمعنى (شيء).[5]

ونحو قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ غَيۡرَ إِخۡرَاجٖ﴾[البقرة:240] على قراءة الرفع (وصيَّةٌ).[6]

ولسيبويه نَصٌّ في مسألة الابتداء بالمعرفة قال فيه: «وإنما استحبُّوا الرفع فيه -يعني الحمدُ لله ونحوها-؛ لأنَّه صار معرفة، وهو خبرٌ فقوِيَ في الابتداء، بمنزلة: عبد الله، والرجل، والذي تعلم؛ لأنَّ الابتداء إنما هو خبرٌ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة، ومعرفة أن يبتدئَ بالأعرف، وهو أصل الكلام»[7]

ومما قاله السيرافيُّ في شرح هذا النصِّ: «لأنَّك إنما تُخبِرُ عمَّن يعرفه المخاطب

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 329.

(2) شرح الرضي 1/ 231.

(3) انظر: الفوائد المحررة في شرح مسوغات الابتداء بالنكرة، لإسماعيل الجراحي العجلوني ص6.

(4) مضى تخريجه.

(5) هذا رأي سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بمعنى (الذي)، أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها. انظر: التصريح بمضمون التوضيح 2/ 58.

(6) قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي بالرفع، وأما قراءة حفص عن عاصم، وابن عامر، وأبي عمرو، وحمزة فبالنصب. انظر: السبعة لابن مجاهد ص184.

(7) كتاب سيبويه 1/ 328.

بما لا يعرفه من شأنه حتى يعرفه فيساويك فيه، وفي خبره. وفائدةُ الإفادة من المتكلم للمخاطب في الخبر، ولو جُعِلَ الاسم نكرةً والخبر معرفةً، والاسم لا يستفيده المخاطبُ لم يَصِر المخاطبُ بمنزلة المتكلم في معرفة ما أفاده إياه»[1]

**يكون إذًا الابتداء بالمعرفة واجبًا إذا كان الكلام خبرًا محضًا**، ويمكن تفسير هذا بأنَّ بين التعريف، والإخبار تلاؤمًا ظاهرًا؛ إذ إنَّ من لوازم إفادة المخاطب كونَ الـمُـتحدَّثِ عنه مُعيَّنًا غيرَ شائعٍ.

وأما في بعض الشواهد المخالفة لأصل تعريف المبتدأ فيلحظ أنَّها غيرُ دالَّةٍ على الإخبار المحض؛ إذ إنَّ منها ما دلَّ على النفي، والتعجب، والدعاء.

قال السيوطي في مسوغات الابتداء بالنكرة: «**أن تكون في معنى الفعل**، وهو شامل لنحو: عجبٌ لزيدٍ، **وضبطوه بأن يراد بها التعجب**. ونحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات:130]... **وضبطوه بأن يراد بها الدعاء**»[2]

وذكر ابن مالك أنَّ الابتداء بالنكرة في نحو: ما أحسنَ زيدًا، **لقصد الإبهام**.[3]

وشرح الرضيُّ ذلك بقوله: «وذلك لأنَّ التعجب إنما يكون فيما جُهِلَ سببه، **فالتنكير يناسبه معنى التعجب**، فكأنَّ معنى: ما أحسن زيدًا، في الأصل: شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدًا حسنًا، ثم نُقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى: الجعل، فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل، نحو: ما أقدر الله، وما أعلمه»[4]

إنَّ في قول الرضيِّ: «فالتنكير يناسبه معنى التعجب» خيطًا تستدلُّ به الدراسة على تدخُّل معاني الكلام في ظاهرة التعريف، والتنكير، وتحاول من خلاله الوصول إلى تفسير لهذه الظاهرة يلائم مبادئ النظرية النحوية العربية، ويُعدِّلُ بعض الأقوال التي حاولت تفسيرها.

ويُدعم هذا القول بأقوال أخرى، كقول سيبويه عن **الأمر، والنهي**: «**لا يقعان إلا بالفعل**»[5]

---

(1) شرح السيرافي 5/ 101.
(2) الأشباه والنظائر 3/ 97.
(3) انظر: شرح التسهيل 1/ 293.
(4) شرح الرضي 4/ 233.
(5) كتاب سيبويه 1/ 137.

وقول الرضيِّ: «**ولا شكَّ أنَّ التحضيض، والعرض، والاستفهام، والنفي، والشرط، والنهي، والتمني معانٍ تليق بالفعل**»[1]

نحاول إعادة اكتشاف هذه النصوص السالفة؛ للوصول إلى تفسير يربط بين ظاهرة التعريف والتنكير، ومعاني الكلام في العربية. **فيكون المبتدأ في الأصل معرفةً إذا كانت الجملة مبنيَّةً على معنى الإخبار**؛ لما في ذلك من تلاؤم بين التعريف، ومعنى الإخبار الذي يستلزم أن يكون المخبَر عنه معيَّنًا غيرَ شائعٍ.

**وقد تتدخَّل معاني الكلام فيتخلَّف هذا الأصل** -أعني أصل تعريف المبتدأ- **بمجيئه نكرةً؛ لأنَّ الكلام قد بني على معنى مخالفٍ للإخبار، نحو: كالنفي، أو الدعاء، أو الأمر، أو نحوها**. ومضى بيانُ أنَّ هذه المعاني لائقةٌ بالفعل؛ فلذلك **جاء المبتدأ مُنكَّرًا لما بين الفعل والنكرة من تقارب**، كما مضى تأصيله في نصِّ أبي عليٍّ الفارسي في بداية المطلب.

ويلحظ كذلك في تدقيق الرضيِّ لـ(ما) التعجبية أنَّ إرادة معنى التعجب من الجملة قد صرفت المبتدأ من التعريف إلى التنكير؛ لما بين إرادة معنى التعجب، والتنكير من تناسب.

وتستمدُّ الدراسة هذا المبدأ من فرضية تتلخص في أنَّ **الاسم يُلائمه التعريف**؛ لأنَّ معناه متعيِّنٌ في نفسه، **وأما الحرفُ فيلائمه التنكير**؛ لأنَّ معناه شائع مبهم لا يتبيَّن إلا مع غيره.

**نصل بهذه الفرضيَّة إلى أنَّ الوحدة اللغوية كلَّما شاعت، وأُبْهِمَتْ اقتربت من الحرفية، وكلَّما تخصَّصت، وتعرَّفتْ اقتربت الاسميَّة.**

وفي التراث النحوي ما يدعم هذه الفرضية، حيث قال سيبويه: «وسألته -يعني الخليل- عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في (الذي)؛ لأنه جعل الآخر جوابًا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء؛ لتكون العطية مع وقوع الإتيان»[2]

(1) شرح الرضي 1/ 470.

(2) كتاب سيبويه 3/ 102.

يُفرِّق سيبويه بين تركيبين قد اتَّحد مبتدآهما من حيث التعريف والتنكير في الظاهر؛ تركيب قد دلَّ على معنى الجزاء: الذي يأتيني فله درهمان، وتركيب قد بني على معنى الإخبار: عبد الله له درهمان؛ إذ إنَّ (الذي، وعبد الله) يُصنَّفان في قائمة المعارف.

ومضى في الدراسة أنَّ المعاني تُوسم في الأصل في العربية بالحروف، كما أنَّ معنى الشرط من المعاني اللائقة بالفعل؛ فيجب اتِّباعًا لهذا المبدأ أنْ يكون (الذي يأتيني فله درهمان) مُتباعِدًا عن خصائص الاسم، مُقترِبًا من خصائص الفعل، والحرف. وهذا ما كان واعيًا به الرضيُّ حين قال: «**والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عامًّا**»[1]

**فالعموم، والشيوع من خصائص النكرات، وهو ما لا نجده في (عبد الله) المُعيَّن المُحدَّد؛ لذلك رفضه سيبويه في التركيب الدالِّ على الشرط.**

ومعنى ذلك أنَّ اشتراط الرضيِّ للموصول أن يكون عامًّا؛ ليكون ذاك التركيب الدالِّ على معنى الشرط قد أخذ شيئًا من خصائص الفعل، والحرف، وهو التنكير؛ ليتواءم التركيب والأصلَ الذي تؤدَّى به تلك المعاني.

## المطلب الرابع: علاقة معاني الكلام بتحديد الوظائف النحوية لبعض الوحدات اللغوية:

### أولاً: أثر معاني الكلام في تنوع التحليل النحوي لـ(ماذا) في التراكيب المختلفة:

أجرى النحاة (ذا) في اسم الاستفهام (ماذا) مجرى (الذي) في أحد وجوه تحليلهم إياه في التراكيب المختلفة، فحين تقول: ماذا رأيتَ؟ إن جعلنا (ذا) اسمًا موصولاً بمنزلة (الذي) قلنا في الجواب: متاعٌ حسنٌ؛ لأنه يكون خبرًا؛ إذ الاستخبار متوجِّهٌ إلى الخبر، كما قال الشاعر:

ألا تسألان المرء مـاذا يحاول  أنحبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ[2]

(1) شرح الرضي 1/ 268.

(2) بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة، وهو في: ديوانه ص131 ، ومجالس ثعلب 2/ 462 ، الأصول 2/ 264 ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص156 .

على معنى: آلذي يحاول نحْبٌ، أم ضلالٌ وباطلُ؟

وأما (رأيت) فهي جملة الصلة، ولم يتوجَّهْ إليها الاستخبار.

وأما إن كان الاستخبار متوجِّهًا إلى المفعول، قلنا في الجواب: متاعًا حسنًا، فأجرينا (ذا) مع (ما) بمنزلة اسم واحد، فكأنك قلت: ما رأيت؟ كما قال الله تعالى: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرًا ﴾[النحل:30]، أي: أنزل خيرًا.[1]

وذهب بعضهم إلى أن (ماذا) قد تكون بمعنى الذي، أو بمعنى شيء، كما في قول الشاعر:

دعـــي مـــاذا عـلـمـتِ سأتَّقيه ولـكـن بالـمُـغيَّبِ نبِّئيني[2]

فتكون (ماذا) مفعولاً لـ(دعي)؛ لأن المعنى: دعي الذي علمتِ سأتقيه، أو نحو هذا التقدير.[3]

وقد رفض سيبويه زيادة (ذا) مع (ما) محتجًّا بأنها لو كانت كذلك لقالت العرب: عمَّ ذا تسأل؟ فعاملوها معاملة (ما) منفردةً إذا سبقها حرف جر، ولكنهم قالوا: عمَّاذا تسأل؟ فلم يحذفوا ألف (ما) مع سبقها بحرف الجر، فدلَّ ذلك أنها ليست زائدة، بل هي مركبة مع (ما) تركيبَ (ما) مع (إنَّ) حين قالوا: إنَّما.[4]

وقد حصر الرضيُّ مجيء (ذا) موصولة، وزائدة بكونها مع (ما، ومن) الاستفهاميتين فقط، ثم أورد قول الشاعر:

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا: إنني لك عاشق[5]

وذكر أنه قيل في (ذا) هنا: إنها زائدة لا موصولة؛ لأن جملة الصلة لا تكون إلا خبريَّة، و(عسى) ليس بخبر. ثم اعترض بأن هذا يلزمهم أيضًا في خبر المبتدأ، وإن احتجوا بمجيئه جملة طلبية، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡ﴾[ص:60]، فجملة

---

(1) انظر: الجمل في النحو ص181، 182، كتاب سيبويه 2/ 416، 417، الأصول 2/ 264.

(2) بيت من الوافر، للمثقب العبدي، وهو في: حاشية ديوانه ص68 ، كتاب سيبويه 2/ 418 ، الجنى الداني ص241 ، الخزانة 6/ 142 .

(3) انظر: شرح التسهيل 1/ 197، شرح الرضي 3/ 65، مغني اللبيب 1/ 315.

(4) انظر: كتاب سيبويه 2/ 418.

(5) بيت من الطويل، لجميل بثينة، وهو في: ديوانه ص77 ، المقتضب 3/ 195 ، شرح الأشموني 1/ 210 ، الخزانة 6/ 150 .

الصلة قد جاءت أيضًا مصدَّرة بـ(لعلَّ)، كقول الشاعر:

وإنِّـــي لـــراجٍ نـظـرةً قبل التي لعلِّي وإن شطت نواها أزورهـا[1]

وبين (عسى، ولعلَّ) تقارب، وإن قُدِّر القول في جملة الصلة، جاز للمنازِع تقديره أيضًا في خبر المبتدأ.[2]

وذكر الرضي أن جملة الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول؛ لأن وضعها -أعني الموصولات- على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب، وهذه الجملة يجب أن تكون خبرية؛ لما تقدَّمَ، فلا يصح وقوعها جملة إنشائية، أو طلبيَّة؛ لأن مضمونها لا يُعرف إلا بعد إيراد صيغها، وتأوَّل البيت الذي أشير إليه آنفًا بالقول، أي: التي أقول لعلِّي أزورها.[3]

فالرضي قد وضع أسسًا لجملة الصلة تنبني على معايير تداولية أصيلة في التراث، إذ إنه قد بنى تحليله النحوي لجملة الصلة، والقيود التي وضعها لاستقامتها على المستعملين للغة من خلال مراعاة حال المتكلم، والمخاطب في ذلك المقام.

**وتناظر هذه القيود التي وضعها الرضي في جملة الصلة القواعدَ التكوينية التي وضعها (سيرل) للقوى المقصودة بالقول.**

يُلحظ إذًا أن النحاة قد راعوا معاني الكلام حين أرادوا تصنيف الوحدات اللغوية في العربية بين الاسمية، والفعلية، والحرفية من خلال النظر في خصائص كلِّ صنف، وأثرها في بناء المعاني في الجمل، حيث إنهم حكموا بموصولية (ذا) إذا كانت متصلة بـ(ما) في مواضع، ثم حكموا بإلغائها حقيقة، أو تقديرًا بقولهم: إنها مركبة مع (ما) تركب (ما) مع (إنَّ)، أو إنها زائدة ملغاة، وهذا أغلبه مراعاة لمعاني الكلام؛ حيث استبعدوا كون (ذا) موصولة في تراكيب وقع فيها ما يُفترض أنه صلتها جملة غير خبرية؛ فحينئذٍ حكموا بزيادتها في بعض تأويلاتهم.

وتميل الدراسة إلى هذا الرأي الذي قال به بعضهم، ولا حجة لسيبويه بمنع وقوعها زائدة في بعض التراكيب اعتمادًا على بقاء ألف (ما) في قولهم: عمَّاذا تسأل؟ إذ لو كانت

---

(1) بيت من الطويل، مختلف في قائله، وهو في: اللباب 2/ 118 ، مغني اللبيب 2/ 50 ، شرح أبيات المغني للبغدادي 6/ 191 .

(2) انظر: شرح الرضي 3/ 67، 68.

(3) انظر: شرح الرضي 3/ 7-10.

(ذا) زائدة لحذفت ألف (ما) الاستفهامية بعد دخول الجارِّ عليها، وهذا الاحتجاج لا يُستند إليه في التراكيب جميعها، فقول سيبويه بأنها ليست ملغاة معتبرٌ، ولكن لا يلزم ذلك أن يُطرد هذا الحكم في تراكيب أخرى مختلفة عنها، كما في نحو: ماذا عسى الواشون أن يتحدثوا، لا سيما وأن سيبويه يقرُّ بأن (ذا) تتركب مع (ما) فتكونان كالكلمة الواحدة[1]، وهذا الإقرارُ منه بالتركُّبِ قولٌ بالإلغاء من وجه آخر، وهو ما عبَّر عنه ابن مالك بأنه إلغاء حُكمًا.[2]

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في بيان صلوحيَّة بعض الوحدات اللغوية لشغل بعض الوظائف النحوية:**

ذكر النحاة أن (أيًّا) قد تأتي نعتًا لنكرة دالَّةً على الكمال، والوصف، نحو: مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، فـ(أيٌّ) نعتٌ للرجل في كماله وبَذِّهِ غيرَه[3]؛ حيث إنهم أرادوا المبالغة في مدحه، فالاسم ليس مشتقًّا من معنى يُعرف، وإنما يضاف إلى الاسم الموصوف للمبالغة في مدحه، كما قالوا: أنت الرجلُ كلُّ الرجل.[4]

وتذهب بعض عبارات النحاة إلى أنَّ (أيًّا) في هذه السياقات، وأمثالها قد وُضعت للدلالة على معنى الوصف في متبوعه، قال ابن الحاجب: «ولا فرق بين أن يكون مشتقًّا[5] وغيره؛ إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا، مثل: تميميّ، وذي مال، أو خصوصًا، مثل: مررت برجلٍ أيِّ رجل...»[6]

وقال ابن مالك: «ومن المنعوت به في حال دون حال (أيٌّ) فإنه يُنعت به تبيينًا لكمال المنعوت... »[7]

**وأما الرضيُّ فقد رجَّحَ أنَّ (أيَّ رجلٍ) لا يدلُّ بالوضع على معنى في متبوعه، بل هو**

---

(1) انظر: كتاب سيبويه 2/ 417.

(2) انظر: شرح التسهيل 1/ 196.

(3) هذه عبارة سيبويه، ومعنى بَذَّهُ: أي غلبه وفاقه.

(4) انظر: كتاب سيبويه 1/ 422، شرح المفصَّل 3/ 48، شرح الأشموني 1/ 217.

(5) يقصد هنا: النعت، وهذا الرأي الذي تدلُّ عليه عبارته مخالفٌ لما ذهب إليه أكثر النحويين؛ إذ اشترطوا أن يكون النعت مشتقًّا، وما ورد غير ذلك فيتأوَّلونه. انظر: ارتشاف الضَّرَب 4/ 1917.

(6) شرح الرضي 4/ 289.

(7) شرح التسهيل 3/ 314.

**منقول عن (أيّ) الاستفهامية؛ لأنها وُضِعتْ للسؤال عن التعيين، ولا يكون ذاك إلا عند جهالة المسؤول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من معاني التعجب من حاله، بجامع أن غاية الكمال يُتَعجَّب منه؛ حيث يكون مجهول الحال، فيحتاج إلى السؤال عنه،** واستدلَّ على هذا باشتراطهم في (أيّ) الواقعة صفة أن تكون صفةً للنكرة حتى تضاف إلى النكرة؛ لأن المضافة إلى المعرفة ليس فيها ذاك الإبهام الموجود في ما أضيف إلى النكرة.[1]

يُلحظ في تدقيق الرضي أمران:

- تمييزه الإجرائي بين مستويي اللسان، والكلام في الدراسة اللغوية من خلال وعيه بما اصطلح عليه (سيرل) بالعمل اللغوي غير المباشر، حيث إنَّ (أيًّا) في أصل وضعها للاستفهام، ثم استعيرت في هذا الاستعمال لوصف الشيء بالكمال.
- إشارته إلى القرائن التي تصرف المعنى من الاستفهام إلى الوصف بالكمال، وهي قرائن في القول كفيلة بإبراز المعنى المراد منه، وهذه القرائن مناظرة للقواعد التكوينية للقوى المقصودة بالقول عند (سيرل).

ولابن جني قول قريب من قول الرضي في إشارته إلى المعاني المؤداة بأدوات ليس المعنى أصلاً فيها، حيث قال في باب (خَلْعِ الأدِلَّةِ): «ونحوه قولهم في الخبر: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، فجرَّد (أيًّا) من الاستفهام أيضًا»[2]

وهذا الباب الذي ذكره ابن جني يريد به تجريد تلك الحروف التي جاءت في العربية أعلامًا على المعاني التي تحدثها في الكلام، كـ(همزة الاستفهام، وإنْ الشرطية) ونحوهما ثم إعطاءها معاني أخر.

ويرى ابن جني أن دلالة الاستفهام قد خُلِعتْ من قولهم: مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ؛ لأنها وقعت وصفًا في هذا المثال ونحوه، فدلَّ ذلك على تجرُّدِها من معنى الاستفهام؛ لأن الاستفهام لا يقع في هذا المحلِّ[3]؛ لأنه من الأشياء التي لا يكون فيها وضوح، والصفة يطلب فيها التوضيح، وما ورد من ذلك فمؤوَّل بالقول.[4]

---

(1) انظر: شرح الرضي 2/ 291.
(2) الخصائص 2/ 181.
(3) انظر: الخصائص 2/ 186.
(4) انظر: المقتصد 2/ 912.

**يبدو أن ابن جني يرى أن معنى الاستفهام قد خُلع بالكليَّة عن (أيٍّ)**، وهو رأي مُستطرف؛ لسبقه فيه، ووعيه بالمعنى الأصل للصيغة، ولكنّي أجد أن الرضي تعمَّق في تحليله؛ إذ إنّ تدقيقه لمثل هذا الأسلوب طريفٌ جدًّا، **فهو يُصرِّحُ بالفصل بين المعنى الموضوع للصيغة، والمعنى الذي تكتسبه الصيغة في سياق مُحدَّد**، فـ(أيٌّ) مع ما أضيفت إليه في أصل الوضع غيرُ دالَّةٍ على معنى في متبوعها، ولكنها في السياق الذي ذُكِرَ سابقًا تكتسب معنى آخر غير الاستفهام المجرد، وهو وصف شيء بالكمال في معنى من المعاني، والتعجب من حاله، **وهذا المعنى الجديد قد اكتسبته في ذلك الاستعمال اللغوي**.

## حوصلة الفصل الثاني

ينتهي هذا الفصل إلى أنَّ النحاة قد وضعوا أسسًا منهجيَّةً لأقسام الكلم الثلاثة، حيث إنَّ الاسم له الإعراب في الأصالة؛ لذلك استحقَّ حركاتِ الإعراب الثلاثة. وأما الفعل فله التصرُّف في الأصالة، ويكون دالًّا على الحدث، والزمان، شاغلاً موضعًا من موضعي الإسناد اللذين يمثلان ركني الجملة، ويصنفه النحاة في قائمة النكرات؛ لذلك يلحظ أنَّ بعض ما لا ينصرف يستحق الصرف إذا تعرَّف؛ لأنه حينئذٍ يتباعد شبهه بالفعل، إذ الأفعال لا تكون معارف. وأما الحرف فغيرُ متصرِّفٍ، دالٌّ على معنى في غيره، منشئٌ للمعاني المختلفة التي يُبنى عليها الكلام في الأصل، شاغلاً موضعًا خارجًا عن مواضع العلاقة الإسنادية المجردة؛ إذ يسم الموضع الثالث الدالَّ على معنى الجملة، وله حكم الصدارة.

ويعدُّ البحث كون الحرف في العربية واسمًا للمعاني المختلفة التي يبنى عليها الكلام وجهًا من وجوه مخالفة العربية للنظرية التداولية التي جعلت الفعل الإنشائي هو الواسم للقوة المقصودة بالقول.

وقد اعتمد بعض النحويين على مبادئ معاني الكلام لردِّ بعض الوحدات اللغوية الـمُـشكلة إلى صنفها الملائم لها من خلال بيان الفروقات الدقيقة بين بعض الوحدات اللغوية المتشابهة، كالاسم الموصول، والحرف المشتركين في عدم إفادتهما معنى في أنفسهما.

وقد تبيَّن لنا أنَّ التصنيف لأقسام الكلم الثلاثة يتخذ مبدأ عامًّا يضبط شتات ظواهره، وهو سُلميَّة التصنيف؛ إذ إنَّ منها ما توغَّل في الاسميَّة بمقتضى استيفائه كلَّ خصائص الاسم، ومنها ما قد نقصت درجته بمقتضى خروجه عن بعض خصائصه، ومشابهته صنفًا آخر، وقد أحسن الرضيُّ في تعبيره عن تلك المشابهة بمصطلح (التطفُّل)؛ لذلك

نجد في التراث تصنيفات من قبيل: متمكن أمكن، متمكن غير أمكن، غير متمكن. كما نجدهم يُسمون بعض الأفعال بـ(الأفعال الناقصة).

وقد تدخلت مبادئ معاني الكلام في أقسام الفعل عند النحويين؛ إذ إنَّ حضورها في أذهانهم قد فرض عليهم جعل صيغة الأمر فرعًا على المضارع بتقدير لام الأمر المحذوفة فيه لكثرة الاستعمال؛ لأن المعاني تؤدى في الأصل بالحروف.

واتِّباعًا لمبادئ معاني الكلام في العربية يترجح رأي البصريين بحرفية (رُبَّ)؛ لأنها تُنشئ في الكلام معنى من المعاني.

وقد يُخالف في العربية أصل إنشاء المعاني في العربية من خلال أداء الاسم، أو الفعل هذه الوظيفة داخل الكلام بمقتضى سُلَّميَّة التصنيف؛ فيأخذ ما ناب عن الحرف في إنشاء المعنى حكمًا من الأحكام الموضوعة للحرف بالأصالة، كالبناء، وعدم التصرف، بمقتضى تلك النيابة.

ولم تكن ظاهرة التعريف، والتنكير في العربية بمعزل عن تَحَكُّمِ معاني الكلام بتجلياتها في الأبواب النحوية؛ إذ قد تتدخل معاني الكلام لتمنح موضعَ المبتدأ التنكير مخالفةً بذلك الأصل الذي جاء عليه بمقتضى المعنى المراد في الجملة؛ إذ قد يكون المعنى لائقًا بالفعل فيُمنح المبتدأ التنكير لأنَّه أقرب إلى الفعلية من المعرفة. وندعم هذا بأنَّ شيوع الوحدة اللغوية وإبهامها يُقرِّبها من الحرفية، وأما تعرفها، وتخصصها فيقربها من الاسمية، بدليل أنَّ الموصول الدالِّ على معنى الشرط في التركيب الاسمي يُشترط فيه العموم، والشيوع؛ لأنَّ خروجه من معنى الإخبار إلى معنى الشرط هو تباعد عن الاسمية، وتقارب من الحرفية.

وقد كان لمعاني الكلام في تراث النحويين سُلطةٌ في تحليل الوظائف النحوية المتنوعة للوحدات اللغوية، وتحديد أنواعها.

# الفصل الثالث
# علاقة معاني الكلام بالجملة الاسمية

## توطئة

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول**: يتناول علاقة معاني الكلام بحدِّ الجملة، وضبط أنواعها، وفيه مطلبان:

أولهما: يتتبَّعُ دلالة مصطلح (الجملة) في بعض النماذج التراثية، ثم يناقش آراء النحاة في وجوه اتفاقه، واختلافه مع مصطلح (الكلام).

وثانيهما: يدرس علاقة معاني الكلام بضبط أنواع الجمل من خلال بيان أثرها في ردِّ بعض ما خالف في الظاهر الصورة المثالية للعلاقة الإسنادية إليها من خلال دراسة تحليل النحويين لأسلوب النداء. ثم يدرس علاقة معاني الكلام بالحكم على بعض الجمل التي تحتمل الاسمية، والفعلية من خلال النظر في تحليلات النحاة لبعض الجمل المتداخلة بين نوعي الجملة، ثم يُختم المطلب بالنظر في علاقة معاني الكلام بدفع الخلط في تحديد أنواع الجمل من خلال الفصل بين وظيفتي المبتدأ، والفاعل.

ومن المعلوم أنَّ بين هذا الفصل والفصل الذي يليه تداخلاً في بعض الجزئيات لا سيما فيما يخصُّ الجملة عمومًا دون تخصيص لأحد نوعيها؛ لأنهما فصلان يتناولان القضايا التي تهمُّ الجملة الاسمية والفعلية؛ لذلك كان لا بدَّ من دراسة بعض المسائل التي تكون متداخلة مع الفصل الآخر مراعاةً لتبويب الدراسة الذي استلزم مناقشتها فيما تقدَّم ذكره من أبواب البحث.

**المبحث الثاني**: يتناول علاقة معاني الكلام بالجملة الاسمية البسيطة، والمركبة، وفيه ثلاثة مطالب:

أولها: يدرس علاقة معاني الكلام ببعض العوامل في الجملة الاسمية، كـ(عامل الابتداء، الحروف المشبهة بالفعل، (لا) النافية للجنس). وثانيها: يناقش علاقة معاني الكلام بضبط مكونات الجملة الاسمية البسيطة من خلال بيان أثرها في تحديد الشروط الواجب مراعاتها في تكوين النواة الإسنادية، ثم إيضاح أثرها في إجازة بعض صور الجملة الاسمية ومنع بعضها. وثالثها: يتناول علاقة معاني الكلام بالجملة الاسمية المركبة من خلال بيان أثرها في تحديد العمل النحوي الذي يسود مكوناتها، ثم بيان علاقتها بضبط مكوناتها من خلال تدقيق وظيفة المبتدأ إذا وقع الخبر جملة طلبية، ثم إيضاح أثرها في منع بعض صور الجملة الاسمية المركبة.

**المبحث الثالث**: علاقة معاني الكلام بظواهر الجملة الاسمية اطرادًا، وشذوذًا: وفيه ثلاثة مطالب:

أولها: يدرس علاقة معاني الكلام بالعناصر المكونة للجملة الاسمية. وثانيها: يتناول علاقة معاني الكلام بالرتبة بين مكوناتها من خلال تدقيق أثرها في الرتبة بين واسمات المعاني فيها، ثم بيان علاقتها بالرتبة بين العامل والمعمول فيها، ثم دراسة دورها في الرتبة بين ركني الإسناد فيها. وثالثها: يناقش علاقة معاني الكلام بالتأويل النحوي من خلال بيان علاقتها بتأويل ما خالف أصل مفهوم الصدارة، ثم بيان أثرها في تأويل ما تنافرت معانيه في الظاهر.

## المبحث الأول

# علاقة معاني الكلام بحدِّ الجملة وضبط أنواعها

### المطلب الأول: مصطلح (الجملة) في التراث النحوي، والفرق بينه وبين مصطلح (الكلام):

ورد لفظ (الجملة) قديمًا في المؤلفات العربية، قال الخليل بن أحمد: «هذا كتابٌ فيه جُملَةُ الإعرابِ»[1]

لم يقصد الخليل بن أحمد بلفظ (جملة) في هذا النص معناه الاصطلاحي الذي شاع في مؤلفات النحويين بعد ذلك، بل قصد به تناول مجموعة القواعد الجزئية المنظمة للأحكام النحوية.[2]

ولم يستعمل سيبويه هذا المصطلح بمعناه الاصطلاحي الذي ظهر بعده في كتابه ألبتَّة؛ لأنَّ أوَّل ظهور له بمعناه الاصطلاحي كان مع أبي العباس المبرِّد الذي استعمله للدلالة على ركني الإسناد (الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره)، حيث قال: «ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة في موضع حال»[3]

يُلحظ أن هذا اللفظ مع المبرد بدأ يأخذ معنى اصطلاحيًّا، ويبتعد عن معناه اللغوي الذي كان مستعملاً في بداية التأليف.

---

(1) الجمل في النحو ص63.

(2) انظر: مقومات الجملة العربية لـ د.علي أبو المكارم ص7.

(3) المقتضب 4/ 125.

وأما سيبويه فكان يستعمل مصطلح (الكلام) في كتابه؛ ليعبِّر به عن المفهوم الذي عبَّر عنه النحاة بعده بـ(الجملة) ونحوه، قال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة»[1]

ثم يلحظ في مراحل متأخرة عن عصر سيبويه أن ثمة مصطلحاتٍ بدأت تظهر للدلالة على معانٍ مترادفة، أو شبه مترادفة، كـ(الكلام، والجملة، والقول) ونحوها، وقد اختلف النحاة في بيان معاني هذه المصطلحات وتدقيقها.

فقد عقد ابن جني بابًا سمَّاه (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)، ذكر فيه أن الكلام لفظٌ مستقلٌّ بنفسه مفيدٌ لمعناه، وهو ما يسميه النحويون الجمل، وأما القول فأصله كلُّ لفظ مَذِلَ[2] به اللسان تامًّا كان، أو ناقصًا، فالتام هو المفيد، أي الجملة وما كان في معناها، والناقص ما كان ضد ذلك، نحو: زيد، وإنَّ؛ فكل كلام قول، ولا يصحُّ العكس.[3]

يلحظ أن ابن جني يُفرِّق بين الكلام والقول، حيث جعل الكلام لما أفاد، وأما القول فأطلقه عليه، وعلى ما لم يُفدْ أيضًا. ويلحظ أيضًا أنه يساوي بين الكلام والجملة صراحة حين قال بعد تبيينه ماهيَّة الكلام: وهو الذي يسميه النحويون الجمل.

وتابع ابنَ جني غيرُه من العلماء الذين جاءوا بعده في عدم التفريق بين الكلام والجملة، كالزمخشريِّ وغيره، حيث قال: «والكلام: هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتُسمَّى الجملة»[4]

ثم جاء الرضيُّ وأضاف تدقيقًا لمصطلحي (الكلام، والجملة)، وهو تدقيق أورده في معرض حديثه عن حدِّ ابن الحاجب للكلام حين قال: «الكلام: ما تضمَّن كلمتين بالإسناد»[5]

فذكر أنَّ المرادَ بـ(الإسناد) الإخبارُ في الحال، أو في الأصل بكلمة، أو أكثر عن أخرى. ويُدخل الرضيُّ بقيد (في الأصل) الإنشاء الذي في الكلام الإنشائي، والطلبي.

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 25.
(2) أي: تحرَّكَ ونطق. انظر: لسان العرب 11/ 621.
(3) انظر: الخصائص 1/ 18.
(4) المفصَّل ص32.
(5) شرح الرضي 1/ 31.

وإنما قال المصنف: بالإسناد، ولم يقل بالإخبار؛ لأنه أعم، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري، والطلبي، والإنشائي.[1]

ويدلُّ ذلك على وعي النحاة بالاختلاف معنويًّا بين التراكيب النحويَّة، ومراعاتهم لها، وحرصهم على شمول حدودهم أكبر قدر ممكن من التراكيب. وهذا تدقيق للفائدة التي كان يلحُّ عليها النحاة في المؤلفات القديمة دون أن تجد تفسيرًا عندهم آنذاك، كما في نصِّ ابن جني الذي قال فيه: «أما الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلٌّ بنفسه، مفيدٌ لمعناه»[2]

فـ(الإسناد) مفهوم يستوعب كلَّ المعاني التي يُبنى الكلام عليها من خبر، واستخبار، ونفي، ونحوها. ويعيد الرضيُّ بهذا التعليل لاستعمال المصنف لفظَ (الإسناد) المعانيَ التي يبنى عليها الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء. وقد كان النحاة واعين بالاختلافات المعنويَّة بين تلك الأنواع الثلاثة؛ لذلك استعمل المصنِّف لفظ (الإسناد)؛ ليستوعبها جميعها.

وذكر الرضي أن المصنف قد احترز بقوله: بالإسناد، عن التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف[3]؛ لأن هذه التركيبات تفتقد إلى رابطة الإسناد التي هي العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته[4]، وهي العلاقة المجردة التي تستوعب أنواع الكلام خبرًا كان، أو استخبارًا ونحوهما، فتلك التركيبات تفتقد الفائدة والمعنى الذي يحسن السكوت عليه، وهو ما عبَّر عنه الرضي بعد أن أورد التركيبات الأربعة الخارجة بقيد (الإسناد): «وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة»[5]

ثم أخذَ الرضيُّ على ابن الحاجب إطلاقَه الإسنادَ دون تقييد، فكان عليه أن يقيِّده بالإسناد الأصليِّ المقصود ما تركَّب به لذاته؛ حيث إنَّ الإسناد في الجمل الواقعة خبرًا للمبتدأ، أو صفةً، أو حالاً، ونحوها ليس كلامًا؛ لأنه مُخرَج بقوله: المقصود ما تركَّب به لذاته. والإسناد في المصدر، واسمي الفاعل والمفعول مُخرَج بقوله: الأصليّ.

فرَّقَ الرضيُّ في هذا التدقيق بين الجملة والكلام، حيث جعل الجملة ما تضمَّن

(1) انظر: شرح الرضي 1/ 31-33.
(2) الخصائص 1/ 18.
(3) انظر: شرح الرضي 1/ 33.
(4) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص54.
(5) شرح الرضي 1/ 33.

الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا. وأما الكلام فما تضمَّنَ الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته؛ فكلُّ كلام جملة، ولا يصحُّ العكس.[1]

ويكون الرضيُّ بهذا التدقيق لمعنى الإسناد قد أبرز الوحدة الكبرى للتحليل.[2]

كما أنه قد وضع تمييزًا للجمل التي تستقلُّ بمعنى من معاني الكلام جديدٍ يسودُ أجزاءها، كالخبر، والاستخبار، ونحوهما، من الجمل التي لا تعطي معنى جديدًا، إنما هي متممة للمعنى الذي بُني عليه الكلام الأصلي.

**إنَّ قراءة هذا التدقيق بالاعتماد على فرضية (سيرل) التداوليَّة** تدلُّ على أنَّ التراث النحوي ثريٌّ بالمظاهر التداولية، فمصطلح (كلام) غيرُ مرادفٍ لمصطلح (جملة)؛ لأنَّه لابُدَّ في (الكلام) من معنى من معاني الكلام يسود أجزاءه، كالخبر، أو الاستفهام، أو نحوهما؛ **فيكون مصطلح (الكلام) بهذا المفهوم نظيرًا لمفهوم العمل اللغوي في النظرية التداولية.**

وقد أَيَّدَ ابنُ هشامٍ ذلك في قوله: «كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف. كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء»[3]

ولابدَّ من الإشارة إلى أنَّ فضل الرضي يرتكز على تدقيقه ما يكون كلامًا في الجمل وما لا يكون، فليس الفضل في سبقه وإشارته؛ إذ قد أشار إلى هذا الفرق غيره كابن يعيش[4]، وابن مالك.[5]

وقد ذكر ابن هشام أن الكلام هو القول المفيد بالقصد، وهو غير مترادف مع الجملة؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها؛ ولذلك يقولون: جملة الصلة، وهي غير مفيدة، فليست بكلام.[6]

واختلف الرضيُّ وابن هشام في تصنيف الجملة الشرطية رغم اتفاقهما في التفريق بين الكلام، والجملة، إذ عدَّ الرضيُّ جملةَ الجزاء كلامًا بخلاف جملة الشرط؛ لأنها

(1) انظر: شرح الرضي 1/ 32، 33.
(2) انظر: المنوال النحوي ص155.
(3) شرح شذور الذهب ص57.
(4) انظر: شرح المفصل 1/ 21.
(5) انظر: شرح التسهيل 1/ 7.
(6) انظر: مغني اللبيب 2/ 37.

قيد في الجزاء[1]، وأما ابن هشام فعدها جملةً لا كلامًا؛ لذا يسميها النحويون: جملة الجواب.[2]

ويتبيَّنُ للباحث أن كلامَ الرضي أكثرُ توفيقًا من كلام ابن هشام، وأقرب منه إلى تمثِّل حقيقة جملتي الشرط، والجزاء؛ حيث إنَّ جملة الجزاء كلامٌ قد قُيِّد بجملة الشرط، فجملة الشرط أقرب ما تكون إلى تضييق لدائرة جملة الجزاء، وهي أشبه ما تكون بوعدٍ قد قُيِّد تحقُّقُه بشروط؛ فيتبيَّنُ أن جملة الشرط طارئةٌ على جملة الجزاء مؤديةٌ لمعنى المفعول فيها؛ ولذلك صُدِّرت الجملة بها، ويدعم ذلك قول الرضيِّ بجعل جملة الجزاء كلامًا، بخلاف جملة الشرط.

إنَّ هذا التدقيق لمفهوم الكلام والجملة، ومفهوم الإسناد أيضًا يؤكد أن النحاة لم يدرسوا الجملة دراسة شكلية بمعزل عن المعاني التي يُبنى الكلام عليها، ويمثِّل هذا التدقيق نظيرًا لتمييز العمل اللغوي؛ حيث إن كلَّ معنى من معاني الكلام يؤدي وظيفة العمل اللغوي المستقلِّ، وما تمييز الرضيِّ بين الجملة والكلام إلا استبعادٌ للمقاييس الشكلية في تحديد الوحدة الكبرى للتحليل.

## المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بضبط أنواع الجمل:

### أولاً: أثر معاني الكلام في ردِّ ما خالف في الظاهر التراكيب الإسنادية الممكنة إليها:

يمثِّل مفهوم الإسناد في النظرية النحوية العربية الخيطَ الناظم الذي يستوعب كافَّة مستويات الإنجاز اللغوي، ويربط بينها؛ حيث أعادوا مختلف الأبنية اللغوية، وجميع أنواع الكلام إلى هذا المستوى المجرد الذي يجمعُ في نظام متكامل كلَّ ما يُظنُّ أنه فوضوي لا رابطة بينها بسبب ما يبدو ظاهريًّا من اختلافات كبيرة بينها، وهذا دليل على ما بلغه التفكير النحوي منذ القرن الثاني الهجري من نضج ارتقى به إلى هذا المستوى من التجريد.[3]

وقد جعل النحاة للإسناد تراكيب ممكنة، وتراكيب ممتنعة، فالممكنة ما تركب من:

---

(1) انظر: شرح الرضي 1/ 33.

(2) انظر: مغني اللبيب 2/ 37.

(3) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص52.

اسم مع اسم، أو اسم مع فعل. وأما الممتنعة فنحو: تركب الحرف مع الاسم وغيره[1]؛ إذ لا علاقة رابطة بينهما، وهي الفائدة المتمثِّلة بالإسناد.

وافترض النحاة في كل إسناد طرفين له؛ هما المسند، والمسند إليه، وأفردهما سيبويه بباب قال فيه: «وهما مما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدُ الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء»[2]

يُلحظ في أمثلة سيبويه أنَّ طرفي الإسناد ظاهران في هذه التراكيب؛ لأنَّ تلك التراكيب جاءت بالصورة المثالية للعلاقة الإسنادية، حيث إنَّ طرفيها ظاهران في البنية السطحية للجملة.

ولكنْ ثمة تراكيب في العربية من قبيل: يا زيدُ، ونحوها لا يكون طرفا الإسناد ظاهرين فيها على مستوى الإنجاز، بل إننا في أسلوب النداء أمام تركُّبِ حرفٍ مع اسم، وقد تقدَّم أن تركب الحرف مع الاسم من التراكيب الممتنعة عند النحاة.

**فكيف حلَّلها النحاة، وتعاملوا معها بمقتضى المبدأ الذي افترضوه بجعل مفهوم الإسناد مستوعبًا لمستويات الإنجاز اللغوي جميعها؟**

ذهب سيبويه إلى أنَّ المنادى منصوبٌ، أو في موضع اسم منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره[3]، والمبرِّدُ أيضًا ينصبه بفعل مقدَّرٍ متروكٍ إظهارُهُ، و(يا) عنده في نحو: يا عبدَ الله، بدلٌ من قولك: أدعو عبدَ الله.[4]

فهما متفقان في كون المنادى المنصوب مفعولاً به لفعل مقدر، تقديره: أدعو، أو أنادي. ومختلفان من جانب آخر، حيث إنَّ سيبويه يفترض تقدير الفعل بعد حرف النداء، وهو مدلول عليه بحرف النداء، إذ أصله عنده: يا أدعو عبدَ الله، فجمع بين (يا) والفعل؛ لينبِّه إلى أنه لا يقصد بذلك الإخبار، وجعل (يا) دليلاً على كون المتكلم في حال الدعاء، فكأنَّه جعل ذلك واسمًا لمعنى النداء الذي يقصده المتكلم، وداحضًا

(1) انظر: شرح الرضي 1/ 34.
(2) كتاب سيبويه 1/ 23.
(3) انظر: كتاب سيبويه 2/ 182.
(4) انظر: المقتضب 4/ 202.

لمعنى الإخبار الذي قد يوهمه شكلها النحوي. وأما المبرد فيفترض أن حرف النداء قد سدَّ مسدَّ الفعل.[1]

وذكر ابن مالك أن العرب جعلوا هذا الفعل لازم الإضمار؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال، وقصدِ الإنشاء؛ حيث إنَّ إظهاره يوهم أنَّ المتكلم مخبِرٌ بأنه سيوقع نداء.[2]

إنَّ تقديرات النحويين على اختلافها دليلٌ على حرصهم على إعادة التراكيب المخالفة في الظاهر للتراكيب الممكنة في العربية من خلال تلك النماذج الإسنادية المثالية التي تكون مبنية على معنى من معاني الكلام إلى العلاقة الإسنادية بواسطة التقدير؛ لما لمفهوم الإسناد من أهميةٍ عند النحويين، حيث جعلوه مستوعبًا لمختلف الإنجازات اللغوية، لذلك أدخلوا أسلوب النداء بذلك التقدير إلى التراكيب الإسنادية الممكنة؛ لينضوي تحت مفهوم الجملة الفعليَّة، وقد صرَّح الرضي بذلك، حيث قال: «وعلى المذهبين[3] فـ(يا زيدُ) جملةٌ»[4]

ونبَّه إليه ابن هشام عند حديثه عن أقسام الجملة في العربية في معرض حديثه عن محدِّدات نوع الجملة، حيث إنَّ المعتبر في تحديد نوعها ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة في نحو: يا عبد الله، جملةٌ فعليَّةٌ؛ لأنَّ صدرها في الأصل فعل، تقديره: أدعو زيدًا.[5]

**ولا يعني تخلُّفُ الصورة المثالية للإسناد في البنية المنجزة فسادَ هذا الاختزال الذي افترضه النحويون لمختلف مستويات الإنجاز اللغوي، أو خروج الكلام المنجز عن القواعد الضابطة للغة.** بل الإسنادُ مستوى موغلٌ في التجريد قد لا تتحقق صورته المثالية في بعض البنى الـمُـنجزة، ويمكن تمثيل ذلك بمستويين من مستويات الدراسة اللغوية، هما: اللسان، والكلام؛ لأنَّ العلاقة الإسنادية تُتصوَّرُ في مستوى اللسان، وأما البنية المنجزة فتكون في مستوى الكلام، قال د.محمد الغامدي: «اللغة[6] موجودة

(1) انظر: المقتصد 2/ 754، شرح الرضي 1/ 346.

(2) انظر: شرح التسهيل 3/ 385.

(3) يعني مذهبي سيبويه والمبرد اللذين أشرنا إليهما قبلُ.

(4) شرح الرضي 1/ 346.

(5) انظر: مغني اللبيب 2/ 39، والصواب في التقدير أن يقول: أدعو عبد الله؛ لأنه مثاله الذي ذكره قبل كان: يا عبد الله.

(6) مصطلح (اللغة) الذي استعمله د.الغامدي هو ما اُصطلِح عليه في هذه الدراسة بـ(اللسان)، وكلا الاستعمالين له حضورٌ في البحوث العربية، وإنما هو اختلاف في ترجمة المصطلح الأجنبي، ونُذكِّر بأنَّ

بالقوة، والكلام متحقق بالفعل. اللغة قوالب، والكلام ألفاظ تُصبُّ في القوالب. اللغة نظامٌ ذهنيٌّ مُتصوَّر، والكلام نماذج مستعملة متحققة على ألسنة المتكلمين يُفترضُ فيها نظريًّا أن توافق ما يقتضيه النظام المتصور في أذهان الجماعة اللغوية، ولا مانع من ألا تطابقه عمليًّا تمام المطابقة في ظروف معينة»[1]

وقال أيضًا عن هذه الثنائية السوسيريَّة[2] –اللسان والكلام– أنها: «تلتقي مع التصور النحوي الذي ينبني على ما يُعرف عند النحاة بـ(التقدير)، أي: ما يُقدَّر بتقديم، أو تأخير، أو حذف، أو زيادة... مما قد يُعبَّر عنه خير تعبير بالتمييز نحويًّا بين: القاعدة، والاستعمال؛ أي: ما تُقدِّرُه القاعدة مخالفًا بوجهٍ ما من الوجوه ما يظهر في نماذج الاستعمال»[3]

## ثانيًا: أثر معاني الكلام في الحكم على بعض الجمل التي تحتمل الاسمية والفعلية:

بعد بيان أثر معاني الكلام في ردِّ بعض التراكيب المخالفة للصور المثالية للعلاقة الإسنادية إلى أحد التراكيب الممكنة في العربية من خلال عرض آراء النحاة، وتحليلاتهم لأسلوب النداء، تنتقل الدراسة إلى عرض أثر معاني الكلام في الحكم على بعض الجمل المحتملة في نوعها للاسمية، والفعلية؛ إذ إنَّ في العربيَّة جملاً بتراكيبها تحتمل في نوعها الاسميَّة، وتحتمل الفعليَّة، نحو: زيدًا ضربته؛ إذ يجوز في (زيد) الرفع على الابتداء، فتكون الجملة اسميَّة مكونةً من مبتدأ، وخبره جملة فعلية قد استوفت مفعولها، ويجوز في (زيد) وجه آخر، وهو النصب بإضمار فعلٍ يفسِّرُه الفعل الواقع بعده، فتكون الجملة فعلية، والتقدير فيها: ضربت زيدًا ضربته؛ لأن الفعل بعده قد استوفى مفعوله؛ فلا يجوز أنْ يكون الاسم المتقدم حينئذٍ منصوبًا به؛ لأن الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، فلمَّا لم يجز ذلك أُضمر للمنصوب المتقدِّم فعلٌ من جنس الفعل الذي يليه على رأي البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا نصب الفعل المتأخر

---

لـ د.صالح القرمادي ترجمة أخرى في ترجمته لكتاب (دي سوسير)؛ إذ يصطلح على هذه المستويات بـ: الكلام، واللغة، واللفظ.

(1) اللغة والكلام في التراث النحوي العربي ص2.

(2) نسبة إلى أول من اعتمدها نظريًّا العالم الغربي: فيرديناند دي سوسير.

(3) اللغة والكلام في التراث النحوي العربي ص4.

للاسم المتقدم وإن كان مستوفيًا مفعوله؛ لأنَّ ضميره الذي اشتغل به ليس غيره.[1]

وثمة مواضع نصَّ النحاة على أنَّ النصب لازمٌ فيها، أو مترجِّحٌ، فتكون الجملة محكومًا بفعليتها، من ذلك أنْ يكون الاسم السابق للفعل تاليًا لأداة شرط، أو استفهام، أو نفي ونحوها، أو أن يكون الفعل المتأخر عن الاسم معناه الأمر، والنهي، والدعاء[2]، كـ: إنْ زيدًا ضربته ضربك، وأزيدًا رأيته؟ ومنه قول الله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[القمر:24] وما زيدًا ضربته، وزيدًا اضربه، وعمرًا لا تهنه، وبكرًا غفر الله له؛ لأنَّ المعنى: طلب الغفران له.[3]

**وقد بُني هذا الحكم عند النحويين على مراعاتهم للمعاني اللائقة بكل نوع من أنواع الجملة؛ حيث إنَّ الشرط، والاستفهام، والنفي ونحوها من المعاني هي معانٍ لائقةٌ بالفعل**، وقد ذكر سيبويه أنَّ من الحروف ما لا يُذكر إلا الفعلُ بعدها، فلا يليها غيرُه مظهرًا، أو مضمرًا؛ إذ لا يستقيم أن يُبتدأ بعدها بالأسماء، نحو: هلَّا، وألا، وهل وغيرها.[4]

وقال ابن يعيش: «الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال؛ لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل، وتنهاه عن إيقاع فعل، وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود، وإذا نهيته فأنت تمنعه من الإتيان به، فأما الذوات فإنها موجودة ثابتة لا يصح الأمر بها، ولا النهي عنها»[5]

وصرَّح بهذا الرضي حين قال: «**ولا شكَّ أن التحضيض، والعرض، والاستفهام، والنفي، والشرط، والنهي، والتمني معانٍ تليق بالفعل**، فكان القياس اختصاص الحروف الدَّالةِ عليها بالأفعال، إلا أنَّ بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص، كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسميَّة، كـ(ليت، ولعلَّ)، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال، كهمزة الاستفهام، و(ما، ولا) للنفي، وبعضها اُختلِف في

---

(1) انظر الخلاف في: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 69، شرح المفصَّل لابن يعيش 2/ 30.

(2) قال سيبويه: «واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل دعاء؛ لأنه اُستعظِم أن يقال أمر أو نهي» 1/ 142، فيُلحظ أنَّ مُستنَدَ سيبويه في التفريق بين الدعاء وبين الأمر والنهي تداوليٌّ عائدٌ إلى مراعاة الفروق بينها في جانب استعمال اللغة.

(3) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 80، التوطئة للشلوبين ص221، 222، تنبيه الطلبة على معاني الألفية للسِّملاليّ 1/ 536.

(4) انظر: كتاب سيبويه 1/ 98، 99.

(5) شرح المفصل 2/ 37.

اختصاصها بالأفعال، كـ(ألا) للعرض... وكذا (إنْ) الشرطية، فإن المرفوع في نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء:176] يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ، والمشهور وجوب النصب في: إنْ زيدًا ضربته، وألا زيدًا تضربه في العرض»[1]

وقال في موضع آخر أيضًا: «**كون الجملة الطلبية فعلية أولى -إن أمكن-؛ لاختصاص الطلب بالفعل**»[2]

يجعل النحاة في هذا النصوص ولايةَ الفعلِ لهذه الأدواتِ الدالةِ على تلك المعاني من الأصول الكليَّة في النظرية النحوية؛ لأنَّ التمني، والتحضيض، والشرط، ونحوها من المعاني غير الواجبة لائقة بالجملة المصدَّرة بفعل، لأنَّ الفعل «موضوع للحدوث والتجدد»[3] فيكون بذلك ملائمًا للمعاني الطارئة، وأما المعاني الواجبة فلائقة بالجملة الـمُـصدَّرة باسم؛ لأن الاسم دالٌّ على الدوام والثبوت فيكون بذلك ملائمًا للمعاني الراسخة في ذهن المتكلم.

وأما ما قد خرج عن هذا الأصل من خلال دلالة بعض الجمل الاسمية على معانٍ للجملة الفعلية في أصل الوضع فيُعتلُّ له بعلةٍ تفسِّرُ خروجه عنه. وقد كان هذا الأصل حاضرًا في أذهان النحاة قبل الرضي؛ إذ إنَّ تعبيراتهم كانت تدور حوله في مباحث مصنفاتهم عند تحليلهم، وتفسيرهم لظواهر العربية، ولكنَّ الفضل للرضي في هذا التعبير الذي يجعل الباحث يحدس باعتمادهم إياه أصلاً منهجيًّا عامًّا في النظرية النحوية العربية.

وإنما اختصت تلك الحروف بالجملة الفعلية؛ لأنَّ الاستفهام في الحقيقة عن الفعل لا عن الاسم؛ لأن الشكَّ فيه في الاستفهام، فحين نقول: أزيدًا ضربته، فإنما تشكُّ في الضرب الواقع به، وليس الشك في ذات زيد؛ فلما كان دخول حرف الاستفهام للفعل لا للاسم كان إيلاؤه إياه أولى، كما أنَّ النفي أيضًا في الحقيقة لمضمون الفعل؛ فإيلاؤه لفظًا أو تقديرًا لما ينفي مضمونه أولى. [4]

ويدلُّ على اهتمام النحاة بمعاني الكلام ومراعاتهم إياها في جانب تمييزهم بين

(1) شرح الرضي 1/ 470.
(2) شرح الرضي 1/ 455.
(3) شرح الرضي 1/ 306.
(4) انظر: شرح السيرافي 3/ 151، شرح الرضي 1/ 458.

أنواع الجمل وضبطهم إياها تفريقُهم بين الأمر والنهي وبين الاستفهام في طلب الفعل؛ حيث نصُّوا على أنَّ الأمر والنهي أشدُّ طلبًا للفعل من الاستفهام؛ لذلك تقول: أما زيدًا فاقتله، رغم أنَّ (أما) من الحروف التي يُبتدأ الكلام بعدها ويستأنف؛ لأن الأمر والنهي لا يكون إلا بفعل، والاستفهام قد يكون بغير فعل، نحو: أزيد أخوك، فيكون داخلاً على مبتدأ وخبر؛ لأنَّ المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدةً، فإذا استفهمت فإنما تستفهم عن تلك الفائدة.[1]

**تصل الدراسة إلى أنَّ النحويين قد افترضوا معاني لائقة بنوعي الجملة؛ الاسمية، والفعلية، فالخبر معنى يليق بالجملة الاسمية في أصل الوضع؛ لأنه معنى واقع ثابت في ذهن المتكلم يلائم الاسم الدالَّ على الثبوت والدوام، وأما الطلب فمعنى يليق بالجملة الفعلية في أصل الوضع؛ لأنه معنى طارئ غير مستقر يلائم الفعل الدالَّ على التجدد والحدوث.**

وقد يتخلَّف هذا الأصل بدلالة بعض الجمل الاسمية –مثلاً– على بعض المعاني الطلبية، كالتمني، والترجي، ونحوهما من المعاني المختصة بالجملة الفعلية في أصل الوضع؛ لتخلُّف بعض خصائص الجملة الاسمية فيها، ككون المبتدأ نكرةً، فتبتعد بذلك عن خصائص الجملة الاسمية التي يكون مكونها الأول معرفة في الأصل، وتقترب من خصائص الجملة الفعلية بأخذها خصيصة من خصائصها؛ لأن الأفعال نكراتٌ عند النحويين –كما اتضح سلفًا في هذه الدراسة–، نحو: سلامٌ عليك، الدالِّ على معنى الدعاء، وهذا المعنى في الأصل من معاني الجملة الفعلية، ولكن دُلَّ عليه بالجملة الاسمية؛ لوجه من الشذوذ فيه بعَّده عن خصائص الجملة الاسمية، وقرَّبه من خصائص الجملة الفعلية، وذلك مجيء مبتدئه نكرةً.

ويدحضُ ذلك نقد بعض المحدثين الذين ذهبوا إلى دراسة النحويين للجملة كانت دراسة قائمة على أساس لفظيٍّ محض، تهتم بالقضايا الشكلية، كالبحث عن أثر العوامل في أفراد تلك الجملة؛ مما أدَّاهم إلى إضاعة العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة.[2]

(1) انظر: كتاب سيبويه 1/ 137، 138، شرح المفصل لابن يعيش 2/ 34، شرح الرضي 1/ 455.
(2) انظر: إحياء النحو ص37، في النحو العربي –نقد وتوجيه– ص39.

**ثالثًا: أثر معاني الكلام في دفع الخلط بين أنواع الجمل من خلال الفصل بين وظيفتي المبتدأ والفاعل:**

لم يُفرِدْ النحاةُ الجملةَ العربيَّةَ أقسامَها، وحدودَها، وأحكامَها، ومحلاتِها بدراسةٍ نظريَّةٍ مستقلةٍ؛ إذ إنَّ هذا النوع من الدراسة لم يظهر إلا في القرن الثامن الهجري مع ابن هشام.[1]

ولا يعني ذلك أنَّ الجملة بقيت معزولة عن دراسة النحويين طوال تلك القرون، بل درسها النحاة منذ عصر سيبويه، ولكنها كانت دراسة مبثوثة في ثنايا الأبواب النحوية التي يتناولونها.

وقد استقلت الجملة العربية في القرن الثامن الهجري مع ابن هشام بدراسة مستقلة قد لخَّص فيها صاحبها جهود من قبله من النحويين، وقد وقفت الدراسة على تقسيمين للجملة عند ابن هشام:

- **قِسْمتُها إلى قسمين**: جملة اسميَّة، وهي المبدوءة باسم، نحو: زيد قائم، وإن زيدًا قائم، وما زيد قائمًا. وجملة فعلية: وهي الجملة المبدوءة بفعل، نحو: قام زيدٌ، وهل قام زيد؟[2]
- **قِسمتُها إلى ثلاثة أقسام**: اسمية، وفعلية -كما مرَّ-، وجملة ظرفية: وهي الجملة المصدرة بظرف، أو مجرور، نحو: أعندك زيدٌ، وأفي الدار زيد، إذا قُدِّر (زيد) فاعلاً بالظرف، والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما.[3]

والزمخشري قبله قد زاد قسمًا رابعًا في معرض حديثه عن الجمل الواقعة خبرًا عن المبتدأ وهي الجملة الشرطية.[4]

يلحظ في تقسيم الزمخشري أنَّ القسم الرابع الذي زاده قد اعتمد على معنى من معاني الكلام، وهذا النهج -أعني الاستناد تقسيم الجمل إلى معاني الكلام- قد سبقه

---

(1) تناول ابن هشام الجملة في كتابين من كتبه، هما: الإعراب عن قواعد الإعراب، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

(2) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ص47.

(3) انظر: مغني اللبيب 2/ 38.

(4) انظر: المفصل ص49.

إليه ابن كيسان حيث قسَّم المعاني في الكلام إلى أربعة أقسام: الخبر، والاستخبار، والنداء، والطلب.[1]

والذي يظهر في هذه الدراسة أن قسمةَ الجملة العربية قسمةً ثنائية أقربُ إلى طبيعتها في العربية؛ لأن الظرف والجار والمجرور في مثل التركيب الذي مثَّل به متعلقان بمفرد، أو فعل تقديرهما (كائن، أو استقرَّ) على خلاف مشهور بين النحويين.[2]

**كما يظهر أنَّ استعمال ابن هشام مصطلح (الصدارة) في تقسيمه الثاني أدقُّ من استعماله مصطلح (الابتداء) في تقسيمه الأول؛ لأن الصدارة قد تتخلف لفظيًّا رغم بقائها في التقدير**، كما إذا تقدَّم المفعول به على الفعل والفاعل، وهذا جائز؛ لأنَّ المفعول غير عمدة في الجملة، بل هو من مكملاتها، فلم يؤثِّر تقدُّمه على نوع الجملة.[3]

وقد كان رضيُّ الدين الإستراباذي من أولئك النحاة الذين لم يفردوا الجملة بدراسة مستقلة؛ إذ ليس في كتابه بابٌ مستقلٌّ يتناول فيه الجملة، ولكن يمكن تلخيص بعض آرائه فيها من خلال أقواله المبثوثة في الأبواب المختلفة.

فالرضيُّ يرى أن الجملة إن بُدئت باسمٍ عمدةٍ لم يلِ ما يطلبُ فعلاً، كأدوات الشرط ونحوها، فهي جملة اسمية وإن كان مكونها الثاني فعلاً، نحو: زيدٌ قام، وإنَّ زيدًا قام.[4]

وقد كان هذا الرأي محلَّ خلافٍ بين البصريين والكوفيين؛ إذ إنَّ بعض الكوفيين، والأخفش، يخالفون البصريين في هذه المسألة بإجازتهم تقدم الفاعل على فعله، مستدلين بنحو قول الزبَّاء:[5]

ما للجمال مشيُها وئيدا  أجندلاً يحملن أم حديدا[6]

وهو عند البصريين مؤول، أو محمول على الضرورة.[7]

---

(1) انظر: الموفقي في النحو لابن كيسان ص108.

(2) انظر: توضيح المقاصد 1/ 479.

(3) انظر: شرح الرضي 1/ 68.

(4) انظر: شرح الرضي 1/ 31، 186 وغيرها.

(5) انظر: أسرار العربية ص79-84، مغني اللبيب 2/ 237، تمهيد القواعد 4/ 1580.

(6) بيت من الرجز، للزباء، نسبه إليها المفضل الضبي. انظر: أمثال العرب ص147، ولم أقف على مخالف في عزو هذا البيت إليها إلا عند المبرد؛ إذ نسبه لقصيرٍ صاحبِ جذيمة. انظر: الكامل 2/ 609 ، ولعله وهم منه، أو من الناسخ؛ لما بين الزباء وقصيرٍ من قصة مشهورة. انظر: جمهرة الأمثال 1/ 235 . والبيت في: أوضح المسالك 2/ 78، الخزانة 7/ 295 .

(7) انظر: أوضح المسالك 2/ 86، همع الهوامع 2/ 255.

وقد كانت هذه المسألة بابًا ولج منه بعض المحدثين للطعن في سلامة منهج النحويين القدماء في ضبط أقسام الجملة؛ إذ إنَّ إبراهيم مصطفى، ود.مهدي المخزومي قد ذهبا إلى أنَّ تفريق النحويين بين تركيبين من قبيل:

- طلع البدر.
- البدر طلع.

قائمٌ على أساس لفظيٍّ محضٍ، وأنَّ حكمهم وجهٌ من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة التي لا أثر لها في الكلام.[1]

وعند تأمل آراء بعض المحققين من النحاة نجد أنَّ المبرد قد ضعَّفَ رأي الكوفيين، ومن وافقهم؛ لأنَّ في الفعل ضميرًا مستترًا هو الفاعل بدليل ظهوره في نحو: الزيدان قاما، فيكون الفعل حينئذٍ قد رفع فاعلين، هما الفاعل المتقدم عليه، والضمير المستتر فيه، وهذا محال. كما أنَّك تقول: زيد هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، فيكون حينئذٍ ما بعد أداة الاستفهام قد عمل فيما قبلها، وهذا محال. كما أننا إذا جعلنا الاسم المتقدم مثنى أو جمعًا، فقلنا: الزيدان ذهبا، والزيدون ذهبوا، ثم حكمنا بفاعلية الاسم المتقدم لخالفنا أصل تركيب الجملة الفعلية؛ إذ نقول: ذهب الزيدان، وذهب الزيدون، فالفعل يوحَّدُ وإن كان الفاعل مثنى أو جمعًا إلا على لغة أكلوني البراغيث.[2] كما أن نحو: زيد قام غلامُه، يستحيل فيها أن يكون الاسم المتقدِّم فاعلاً للفعل؛ لذلك امتنعت فاعليته في نحو: زيد قام.[3]

ولبيان أهمية هذا الرأي، ووجاهته تُدقِّقُ الدراسةُ مفهومَ إحالة عمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبلها الذي دعم به المبرد رأيه بما ذكره الرضيُّ في نصين نفيسين له قال فيهما: «**كلُّ ما يغيِّرُ معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفًا فمرتبته الصدر**»[4]

وقال في موضع آخر: «وإنما كان للشرط، والاستفهام، والعرض، والتمني، ونحو ذلك مما يُغيِّر معنى الكلام مرتبةُ الصدر؛ لأنَّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يُغيِّره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو

(1) انظر: إحياء النحو ص55، في النحو العربي –نقد وتوجيه– ص34–42.
(2) انظر: كتاب سيبويه 1/ 19.
(3) انظر: المقتضب 4/ 128.
(4) شرح الرضي 4/ 336.

راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام؛ فيتشوش لذلك ذهنه»[1]

**إنَّ هذين النصَّين المؤسِّسَيْن منهجيًّا لمبدأ (الصدارة لواسم المعاني في الجمل) أحد أهمِّ مبادئ معاني الكلام في العربية، يُفسِّران وجاهة استدلال المبرد باستلزام القول بجواز تقدم الفاعل على فعله الوقوعَ في إحالة عمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبلها.**

إذ إنَّ صدر الكلام هو موضع القوة المقصودة بالقول في كلِّ جملةٍ، وهو مبدأ اعتمدته نظريًّا نظرية الأعمال اللغوية، وقد سبقهم إليه نحويُّو العربية الأوائل من خلال دراستهم للعربية، حيث إنَّ الحرف في العربية هو الواسم للقوة المقصودة بالقول في الأصل، فإذا قلنا: زيدٌ هل قام؟ وزيدٌ ما قام، فإنَّ مبدأ الصدارة يمنح الحقَّ في القول بابتدائية (زيدٍ) لا فاعليته، وذلك بمقتضى المبادئ المرتضاة في هذه الدراسة؛ لأنَّ أدوات الاستفهام، والنفي ونحوهما مما يدلُّ على معنى من معاني الكلام لها الصدارة في الكلام؛ لأنَّ لكلِّ جملة من الجمل معنى تُبنى عليه، وموضعه صدر كلِّ جملة، فلما وُجِدَ حرف من الحروف المنشئة لأحد تلك المعاني تأكَّد أنَّنا أمام جملة صغرى فعلية داخل الجملة الكبرى الاسمية؛ لتصديرها بحرف دالٍّ على معنى من معاني الكلام.

فإذا قيل:

زيدٌ هل قامَ.

فإنَّ الجملة الكبرى لم تُبنَ على معنى الاستفهام؛ لأنَّ أداة الاستفهام لم تقع في صدارة الكلام، بل وقعت في صدارة الجملة الصغرى الواقعة خبرًا، وسيأتي -إن شاء الله- تدقيق النحاة لمعنى هذا الأسلوب.

وقد يدخل الوهم بفاعلية المتقدم في نحو: زيدٌ قام؛ لأننا لا نجد حرفًا من الأحرف الدالة على تلك المعاني متصدِّرًا جملة الخبر، **ولكنَّ ذلك يُدفعُ بمبدأ آخر في العربية، وهو أن معنى الإثبات لا يكون موسومًا بلفظ** -كما سيأتي بيانه إن شاء الله-.

ويُستدلُّ بهذا المفهوم -أعني إحالة أن يعمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبلها- على أنَّ دراسة النحويين قد بلغت شأوًا بعيدًا في مستواها التجريدي؛ إذ إنَّ ذلك مؤكِّدٌ على أنَّ **الدراسة النحوية كانت دراسة للحيِّزات الإعرابية في الكلام تراعي لكلِّ حيِّزٍ منها**

(1) شرح الرضي 1/ 257.

**خصوصيته، واستقلاله**، ويمكن تمثيل أداة الاستفهام، أو غيرها من الأدوات بالحواجز الحصينة التي تمنع غيرها من الدخول في حيِّزها، كما تمنع تطفُّل أحد أفرادها على حيِّز غيرها من خلال كونها واسمات للمعاني في الجمل قد استحقت الصدارة في حيِّزاتها.

## المبحث الثاني

# علاقة معاني الكلام
# بالجملة الاسمية البسيطة، والمركبة

### المطلب الأول: علاقة معاني الكلام بالعوامل في الجملة الاسمية:

يُعدُّ العامل النحوي هو المركز الرئيس الذي تدور حوله كثير من مباحث النحو وقضاياه؛ إذ إنه ليس نظرية تتناول بابًا نحويًّا معيَّنًا تنتهي أهميته بالفراغ منه، وإنما هو الروح السارية في الأبواب، والمباحث النحوية جميعها، فمن غير الميسور العثور على باب نحوي كُتب بمنأى عن توجيه هذه النظرية، وإيحاءاتها.[1]

وقد عوَّل عليه النحاةُ كثيرًا في إرساء قواعدهم وبنائها منذ زمن سيبويه الذي يُعدُّ كتابُه المصدر اللغوي الأول الذي استوعب كافة القضايا اللغوية.

ويحاول هذا المطلب وفق المنهج المتبع في هذه الدراسة أن يدرس بعض جزئيات هذا النظام في النظرية النحوية مما له علاقة بمعاني الكلام؛ لإعادة قراءة أقوال النحاة فيها، ومحاولة رفع اللبس الحاصل عند بعض الناقدين لهذا النظام، إذ قد أصبح نظام العوامل هو الباب الواسع الذي يدخل منه كثيرٌ من ناقدي التراث النحوي لاسيما وأنَّ ثمة لبسًا عند بعضهم في فهم آلية اتكاء النحويين على هذا النظام في دراستهم النحوية؛ إذ إنَّ إبراهيم مصطفى قد ذهب إلى أنَّ تعلُّق النحويين بفلسفة العامل كان سببًا في ضعف عنايتهم بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة.[2]

---

(1) انظر: نظرية العامل في النحو العربي –دراسة تأصيلية وتركيبية– لـ د.مصطفى بن حمزة ص14.

(2) إحياء النحو 37.

**أولاً: أثر معاني الكلام في تفسير عامل الابتداء:**

اختلف النحاة في رافع المبتدأ على قولين:

- أنه مرفوع بالابتداء، وهو رأي البصريين.
- أنه مرفوع بالخبر، وهو رأي الكوفيين.[1]

واعترض الكوفيون على قول البصريين بعاملية الابتداء إذا عنينا به التعري من العوامل اللفظية؛ لأنه حينئذٍ عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً، ودليل أن الابتداء غير موجب للرفع -عندهم- أنَّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات وغيرها، نحو: زيدًا ضربتُ. فلو كان الابتداء موجبًا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة؛ فلما لم يكن ذلك لم يكن الابتداء موجبًا للرفع.[2]

وهذا الاعتراض مبنيٌّ على عدم فهمٍ لحقيقة قول البصريين بعاملية الابتداء؛ إذ عامله الكوفيون معاملةً شكليَّةً تُغفل المحلات الإعرابية للجملة التي كان يراعيها كثير من النحاة، وهي تمثِّل مستوى أكثر تجريدًا في التحليل النحوي من نظرة الكوفيين للجملة العربية حين احتجُّوا بمجيء منصوباتٍ قد اِبتُدِئ بها دون أن يكون ذلك رافعًا لها.

ويتبيَّن ذلك بالنظر في نصوص النحاة التي تناولت هذه القضية، حيث قال سيبويه: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصبُ والرافعُ سوى الابتداءِ، والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه»[3]

**يلحظ أنَّ سيبويه يجعل الابتداء ممثِّلاً لأدنى درجات الإسناد الذي لا ينعقد في الجملة إلا على معنى من معاني الكلام يسود أجزاءها، كالابتداء، والتمني، والتشبيه ونحوها.**

وشرح السيرافيُّ نصَّ سيبويه بقوله: «المبتدأ مُعرًّى من العوامل اللفظية، وتعرّى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره؛ لأن الكلام يوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما، ثم تُركّب فيقترن بعضها ببعض، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها، وإن كانت كل واحدة منها قد دلت على معنى بعينه، ثم **يدخل الناصب على المبتدأ إما**

(1) انظر: شرح التسهيل 1/ 271، 272.

(2) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 39.

(3) كتاب سيبويه 1/ 23، 24.

**تأكيدًا، وإما لتغيير معنى**؛ فالتأكيد: إنَّ زيدًا قائمٌ، والمعنى: زيد قائم، وتغير المعنى: ليت زيدًا منطلق، والأصل: زيد منطلق، مبتدأ وخبر، فدخلت (ليت) فنصبت ما كان مبتدأ وغيَّرت المعنى، والرافع الذي دخل على المبتدأ (كان وأخواتها، وظننت وأخواتها إذا لم يُسمَّ فاعلوها) كقولك: كان عبد الله منطلقًا، وظُنَّ بكرٌ أخاك، وهذان الرافعان هما غير الابتداء، ودخلا على الابتداء فأزالاه»[1]

يؤكد تدقيق السيرافي في المسألة أن الإسناد لا يمكن أن ينعقد إلا على معنى من معاني الكلام، إذ إنَّ اقتران الكلمات بعضها ببعض واقع به معنى.

كما أنه لم يجعل معنى التوكيد معنى أساسيًّا في تصنيف معاني الكلام، بل جعله فرعًا على معنى الابتداء؛ لأنه ذكر أن الناصب إما أن يكون توكيدًا لمعنى، وإما أن يُغيِّر المعنى، وقد نصَّ على أنَّ معنى: إنَّ زيدًا قائمٌ، زيدٌ قائمٌ. فالابتداء، والتوكيد بديلان من أصل واحد، مع تفاوت قوة المعنى نفسه بينهما. ولهذا المفهوم تجلياتٌ في النظرية النحوية سيأتي لها بيان –إن شاء الله– في هذا الفصل.

وقال الرضيُّ: «وفسَّر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظًا تحقيقًا، أو تقديرًا للإسناد إليه، أو لإسناده حتى يَسْلَم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثِّر»[2]

يكشف هذا النص عن منزلة صدر الكلام في الجملة؛ إذ إنه موضع المعنى الذي تُبنى عليه الجملة، وهو وعي من النحاة بأنَّ الابتداء معنى من معاني الكلام الأساسية؛ لذلك استحقَّ الصدارة فيه.

**ويتبين بعد التأمل أن معنى الإثبات في العربية غيرُ موسوم بلفظٍ**. وهذا المبدأ ليس بغريب في العربية لم تعرفه أقوال النحاة وتحليلاتهم؛ **إذ له نظائر يمكن أن يُردَّ إليها،** فقد قال ابن يعيش بعد إيراده الوجهين الجائزين في (إنَّ) إذا وقعت بعد القول: «وإن اعتقدت أنه –يعني الفعل– بمعنى (الظنِّ) فتحت (إنَّ) وقلت: أتقول أن زيدًا منطلق، ويكون من فعل القلب **ليس للسان فيه حظٌّ**، وتكون (إن) واسمها، وخبرها قد سدت مسد مفعوليه»[3]

(1) شرح السيرافي 2/ 64.
(2) شرح الرضي 1/ 227.
(3) شرح المفصل 7/ 82.

كما أنَّ النحاة في تقعيدهم للعربية كانوا يراعون محلات إعرابية دون أن تكون موسومة بألفاظ في البنية المنجزة، **ومن ذلك قولهم بوجود الضمير المستتر في بعض التراكيب.**

وعند تأمل هذه نصوص يُلحظ أنَّ الجملة عند النحويين مكونة من ثلاثة مواضع:

- الأول: موضعٌ لبيان المعنى الذي سيبني المتكلم كلامه عليه، ولهذا الموضع الصدارة في الكلام، ويكون موسومًا بالحرف في الأصل.
- الثاني، والثالث: ركنا الإسناد.

ويتضح ذلك في الجدول الآتي:

| المثال | زيدٌ قائمٌ | | | إنَّ زيدًا قائم | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مواضع الجملة عند النحويين | موضع بيان المعنى | ركنا الإسناد | | موضع بيان المعنى | ركنا الإسناد | |
| | | مسند إليه | مسند | | مسند إليه | مسند |
| تنزيله في البنية المنجزة | معنى الإثبات (لا يوسم في العربية) | زيد | قائم | معنى التوكيد (إنَّ) | زيدًا | قائم |
| المثال | لعلَّ زيدًا قائمٌ | | | كأنَّ زيدًا قائمٌ | | |
| مواضع الجملة عند النحويين | بيان المعنى | ركنا الإسناد | | بيان المعنى | ركنا الإسناد | |
| | | مسند إليه | مسند | | مسند إليه | مسند |
| تنزيله في البنية المنجزة | معنى الترجي (لعل) | زيدًا | قائم | معنى التشبيه (كأنَّ) | زيدًا | قائم |

تؤكِّد إذًا نصوص النحاة أن الابتداء عند محققيهم معنى، وليس تعرِّيًا عن العوامل اللفظية فحسب، بل هو التعرِّي وإسناد الخبر إليه[1]؛ فمن تأمل النصوص في مظانِّها

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 1/ 84.

أدرك أن قصدَهم بالتعري من العوامل اللفظية تعرِّيه من المعاني التي تجيء معها تلك العوامل، كالتوكيد، والتمني، والتشبيه ونحوها، فالعوامل كالعلامات لتلك المعاني.

فعامل الابتداء الذي يقصده المحققون من النحاة هو ذاك العامل الدال على أن الكلام قد بني معناه على أدنى درجات الإخبار، وهو الإثبات.

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في تفسير العمل النحوي للحروف المشبهة بالفعل:**

ثمة حروف في العربية تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويصير اسمها، وترفع الخبر ويصير خبرها، وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعل.[1]

وكما أن عامل الابتداء استحقَّ صدارة الكلام تحقيقًا، أو تقديرًا؛ لكونه دالًّا في الكلام على معنى الإثبات، فإن هذه الحروف -كذلك- لها الصدارة في الكلام؛ لأنها دالَّة على معانٍ مختلفة في الكلام؛ فـ(إنَّ) دالَّةٌ على معنى التوكيد، و(كأنَّ) دالة على معنى التشبيه، و(لكنَّ) دالة على معنى الاستدراك، و(لعل) دالة على معنى الترجي، و(ليت) دالة على معنى التمني.[2]

وقد ذكر الرضيُّ أنَّ هذه الحروف تشبه الفعل معنًى؛ حيث إنَّ في (إنَّ، وأنَّ) معنى: حققتُ، وأكَّدتُ، وفي (كأنَّ) معنى: شبَّهتُ، وفي (لكنَّ) معنى: استدركت، وفي (ليت) معنى: تمنيت، وفي (لعل) معنى: ترجيت.[3]

إنَّ هذا التأويل من الرضيِّ لوجه مشابهة هذه الأحرف للفعل من خلال المعنى يؤكِّد حدسه بأنَّ هذه الأحرف تتحقق بواسطتها أعمال لغوية متنوعة، **ووجه الطرافة في تعبير الرضيِّ استعمالُه صيغةَ الفعل الماضي في بيان وجه المشابهة بين هذه الأحرف والفعل معنًى**، وهذا ما يتواءم مع مبدأ اعتمده في كتابه: أنَّ الأغلب في الإنشاء بواسطة الأفعال أنْ يكون بلفظ الماضي.[4]

وهذا وعيٌ بأنَّ في كلِّ كلامٍ محلًّا يكون موضعًا للمعنى الذي تُبنى عليه الجملة من توكيد، أو تمنٍّ، أو ترجٍّ، أو نحوها، ولهذا الموضع الدال على معنى الكلام حكم الصدارة فيه.

---

(1) انظر: اللمع في العربية ص92.

(2) انظر: رصف المباني ص198، 286، 348، 366، 434.

(3) انظر: شرح الرضي 4/ 331.

(4) انظر: شرح الرضي 1/ 346.

وقد حدس ابن يعيش إجرائيًّا بهذا الحكم في تحليله لـ(كأنَّ) حيث ذهب إلى أنه مركب من كاف التشبيه و(إنَّ)، ثم افترض أن قولهم: كأن زيدًا أسدٌ، هي في الأصل: إن زيدًا كالأسد، **فلما أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة أزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدَّموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه**، ثم فرَّق بين الأصل والفرع بكون التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل؛ وذلك إذا قلت: زيد كالأسد، **فقد بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه** بعدُ فسرى من الآخر إلى الأول، وليس كذلك في الفرع؛ لأنك **بنيت كلامك من أوله على التشبيه**.[1]

يلحظ أن ابن يعيش يلحُّ في تحليله على مصطلح (العقد) ليؤكد أنَّ الدراسة النحوية لا تدرس تركيبًا مُجرَّدًا، إنما دراسة النحوي للإسناد المنعقد على معنى من معاني الكلام المختلفة.

وتلك المعاني مبنيَّة على أهمية صدر الكلام في كلِّ جملة من خلال إلحاح ابن يعيش على ذلك؛ لأنه هو موضع المعنى الذي يكون موسومًا فيه بلفظ ظاهرٍ، أو غيرِ ظاهر؛ فإنْ ابتدأت بـ(زيد) فقد بنيت كلامك على اليقين، وإن ابتدأته بـ(كأنَّ) فقد بنيت كلامك على التشبيه المفيد للشك.

وتستطرف الدراسة في تحليل الرضي اعتماده ذلك الحكم -أعني وجوب صدارة الحروف المشبهة بالفعل- أصلاً منهجيًّا في النظرية النحوية العربية يمكن تطبيقه على ظواهر مختلفة من العربية، حيث قال: «**كل ما يُغيِّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفًا فمرتبته الصدر**... وإنما لزِمَ تصدير المغيِّر الدالِّ على قسم من أقسام الكلام[2] ليبني السامع ذلك الكلام من أوَّل الأمر على ما قصد المتكلم؛ إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأخِّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه خاليًا عن جميع المغيِّرات، لتردَّدَ ذهنه في أنَّ التغيير راجع إلى الكلام المتقدِّم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع المغيِّرات، أو أنَّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلامًا آخر يؤثِّر فيه ذلك المغيِّر؛ فيبقى في حيرة»[3]

وهذه الحروف، وما شابهها كالأدوات في يد المتكلم تُبِين عن مقصده للمخاطب؛

---

(1) انظر: شرح المفصل 8/ 81، 82.

(2) أُشير في تمهيد الدراسة إلى وهم اثنين ممن حققوا الكتاب في فهم عبارة الرضي.

(3) شرح الرضي 4/ 336.

إذ يتخذها دلائل لإنشاء المعاني التي يقصدها من خلال تأليف الكلام وفق قواعد اللغة؛ ليدلَّ بذلك على المعنى المراد عقد الكلام عليه.[1]

**ثالثًا: أثر معاني الكلام في تفسير عمل (لا) النافية للجنس:**

تدخل (لا) المقصود بها خلوص العموم باسمٍ نكرةٍ يليها، غيرَ معمول لغيرها، على الجملة الاسمية؛ فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، إذا كان اسمها مضافًا، نحو: لا بابَ مسجدٍ أفضل من هذا الباب، أو شبيهًا بالمضاف، نحو: لا قاطعًا رحمًا محمودٌ.

فإن لم تكن النكرة مضافةً رُكِّبت مع (لا)، وبُنِيَتْ على ما كانت تُنصب به، نحو: لا رجلَ في الدار، ولا فرسين عندك.[2]

**وأُعملت (لا)؛ لأنها نقيضة (إنَّ) في المعنى**؛ حيث إنها مبالغة في النفي، كما أن (إنَّ) مبالغة في الإثبات، والعرب تحمل الشيء على ضدِّه، كما تحمله على نظيره.[3]

وبُني اسمها على الفتح إذا كان مفردًا، مع جعل (لا) وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسةَ عشر، وهي وما عملت فيه في موضع ابتداء[4]؛ لأن نحو قولنا: لا رجلَ في الدار، تُقدَّر فيه (مِنْ) بعد حرف النفي؛ لأنها جواب: هل من رجلٍ في الدار؟ فكان القياس تقدير (من) في الجواب بعد حرف النفي؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال؛ إذ المتكلم حينئذٍ لا يقصدُ شيئًا بعينه، بل أراد نفي عموم الجنس؛ من قِبَل أن قولنا: هل رجلٌ في الدار؟ قد يكون سؤالاً عن رجل معيَّن، كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ فإذا أراد المتكلم النصَّ في عموم المسألة أدخل (من)؛ لأنها لا تدخل إلا على نكرة في معنى الجنس، ولا تدخل على معرفة، نحو: هل من عبد الله في الدار؟ وهل من أخيك؟[5]

ولم ينصبوا بها إلا النكرة؛ لأنَّ الناصب كان حرفًا غير عامل، فلم تنصب إلا النكرة على سبيل حرف الخفض في الاستفهام الذي هي جواب عنه؛ لذلك عوملت (لا) مع اسمها معاملة الخافض مع المخفوض في جملة الاستفهام من حيث جعلها مع اسمها بمنزلة شيء واحد، كما أن الخافض والمخفوض بمنزلة شيء واحد؛ لأنهما بمنزلة

(1) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص528.
(2) انظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل 1/ 379.
(3) انظر: أسرار العربية ص246، شرح الرضي 1/ 290.
(4) انظر: كتاب سيبويه 2/ 274.
(5) انظر: كتاب سيبويه 2/ 274، شرح المفصل لابن يعيش 1/ 105.

المضاف والمضاف إليه، ولم يقولوا في الجواب: لا من رجلٍ؛ لأن المعنى المستفاد في الكلام من (من) هنا يحصل بـ(لا)؛ فاكتفوا بتأثير (لا) في الاسم الذي بعدها عن إدخال (من).[1]

لذلك لا يجوز أن نقول: لا رجلَ في الدار بل رجلان[2]؛ لأنَّ النفي هنا غيرُ مستغرقٍ جنسَ المنفيِّ؛ فلما انتفى هذا المعنى انتفى البناء الذي كان مسبَّبًا عن معنى نفي الجنس كله؛ فالصحيح أن نقول: لا رجلٌ في الدار بل رجلان؛ حيث إن الإضراب في الجملة دلَّ على أنَّ النفيَ للعدد، لا للجنس؛ لأن نفي الوحدة معنى في (لا) العاملة عمل (ليس).[3]

**قد جعل النحاة البناء في النكرة الواقعة بعد (لا) واسمًا للقوة المقصودة بالقول؛** إذ إنَّ انتفاء البناء فيها عائدٌ إلى انتفاء معنى المبالغة في النفي.

**وإذا دخل الجارُّ على (لا) منع بناءَ المنفيِّ بعدها،** نحو: كنت بلا مالٍ؛ لتعذُّرِ تقدير (من) بعدها، **ولأنها حينئذٍ خالفت (إنَّ) بكونها غير واقعة في صدر الكلام؛ إذ جاءت متوسطةً، فبطل الشبه الذي كان بينهما حال إعمالها.**[4]

يلحظ أنَّ النحاة قد أولوا المعنى الذي يبنى عليه الكلام اهتمامًا واسعًا في مسألة إعمال (لا)، أو إهمالها، وذلك كلُّه راجعٌ إلى قصد المتكلم في المعنى الذي يريد إيصاله للمخاطب؛ حيث إنَّ البنية النحوية التركيبية والإعرابية يوجدها المتكلم من خلال نظام العوامل القائم على مراعاة المعنى الذي يقصده بتلك الجملة؛ حيث إن المتكلم الذي يعمل (لا) في سياق معيَّن، إنما أعملها لينفي عموم الجنس في ذلك المنفيِّ، ومتى قصدَ غير هذا المعنى أعادها إلى أصلها في عدم الإعمال.

فإعمال (لا) مبني على حملها على (إنَّ) حملَ الشيء على ضدِّه؛ لأنها نقيضتها في المعنى؛ إذ تدلُّ (إنَّ) على المبالغة في الإثبات في الجملة التي تدخل عليها، وتدلُّ (لا) على المبالغة في النفي في الجملة التي تدخل عليها.

وقد أُهملت (لا) في بعض المواضع، منها: **تأخُّرُها في الموضع عن حق الأدوات الدالة على معنى من معاني الكلام بتوسطها؛ فلما لم تكن في صدارة الكلام فقدت**

---

(1) انظر: شرح السيرافي 3/ 15، شرح الرضي 2/ 154.

(2) انظر: المقتصد 2/ 799.

(3) انظر: مغني اللبيب 1/ 256.

(4) انظر: شرح الرضي 2/ 158.

**دلالتها على معنى المبالغة في النفي الذي شابهت بسببه (إنَّ)، فلم تعمل حينئذٍ؛ لأنه لا شبه بينها وبين (إنَّ) في المعنى الذي تؤديه في الجملة.**

## المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بضبط مكونات الجملة الاسمية البسيطة:

### أولاً: أثر معاني الكلام في تحديد الشروط الواجب مراعاتها في تكوين النواة الإسنادية:

يأتي المبتدأ في الجملة الاسميَّة على صور مختلفة، فقد يكون اسمًا، نحو: زيدٌ كاتب، وقد يكون غير اسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[البقرة:184]، وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[البقرة:6]، حيث إنَّ (خيرًا، وسواءً) في الآيتين وقعتا خبرين للمصدرين المؤولين من (أنْ) والفعل المضارع (صيامكم، وإنذارهم)، أي: وصيامكم خيرٌ لكم، وسواءٌ عليهم الإنذار وعدمه.[1]

والمبتدأ إما أن يكون مُخبرًا عنه، نحو: زيدٌ مؤمنٌ، وإما ألا يكون كذلك، بل يكون مسندًا إلى مرفوع يُغني عن الخبر[2]، نحو قول الشاعر:

أقاطنٌ قومُ سَلْمى أم نووا ظَعَنا ... إنْ يَظْعنوا فعجيبٌ أمرُ مَنْ قَطَنا[3]

واشترطَ البصريون للوصف الرافع لاسم مغنٍ عن الخبر أن يتقدمه نفي، أو استفهام، ولم يشترطه الكوفيون والأخفش مستدلين بنحو قول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ ملغيًا ... مقالةَ لهبيٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ[4]

وردَّه البصريون بجعل (خبير) خبرًا مقدَّمًا، ولم يطابق المبتدأ؛ لكونه على وزن (فعيل)، وهو من الأوزان التي لا يلزم فيها المطابقة، ومثل هذا قول الله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٞ﴾[التحريم:4]

قال سيبويه: «وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يُستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا

---

(1) انظر: شرح التسهيل 1/ 267.

(2) انظر: توضيح المقاصد والمسالك 1/ 470.

(3) بيت من البسيط، لم أقف على نسبة له، وهو في: أوضح المسالك 1/ 172 ، شرح الأشموني 1/ 252 ، شرح الشواهد للعيني 1/ 145 .

(4) بيت من الطويل، لم أقف على نسبة له، وهو في: عمدة الحافظ وعدة اللافظ 1/ 144 ، شرح ابن عقيل 1/ 183 ، التصريح 1/ 194 .

لم تجعل (قائمًا) مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ... لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا»[1]

وتعليل ذلك أن الوصف مع مرفوعه لا يمكن أن نعامله في حقيقته معاملة المبتدأ، والخبر، نحو: زيدٌ قائمٌ، بل إنَّ الوصف في حقيقته بمنزلة الفعل؛ لذلك لا يمكن أن يُخبر عنه بشيء، فالخبر لا يكون مخبرًا عنه، إلا أنه لما رُفع الاسم بعد الوصف صار الفاعل كأنه خبرٌ من جهة الظاهر لا المعنى[2]؛ لذلك **لا تصير الصفة مع فاعلها جملة إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفي، والاستفهام**؛ لأن الصفة بمنزلة الفعل، والفعل لا خبر له؛ فمن ثمَّ تمَّ بفاعله كلامًا كما تبيَّن.[3]

يلحُّ النحاة في دراستهم على أنَّ الجملة لا تُدرس إلا بعد عقدها على معنى من معاني الكلام؛ لذلك اشترط البصريون أنْ يُسبق الوصف الرافع لمكتفًى به بمعنى من معاني الكلام الملائمة للفعل؛ لأنَّ الوصف بمنزلة الفعل -كما صرَّح بذلك الرضي-.

وهذا عائدٌ إلى أنَّ لكلٍّ من الجملة الاسمية، والفعلية معانيَ لائقةً بها؛ إذ إنَّ معنى الإخبار يكون في الأصل للجملة الاسمية؛ لذلك جاز أن يقال: زيدٌ قائمٌ.

**وأمَّا إذا قيل: قائمٌ زيدٌ، بجعل الوصف رافعًا (زيدًا) فاعلاً له، فإنَّ الجملة لكونها اقتربت من الفعلية؛ لأنَّ الوصف بمنزلة الفعل، محتاجة إلى معنى من المعاني اللائقة بالجملة الفعلية، كالنفي، والاستفهام.**

وقد توسع النحويون في مراعاة المعنى، حيث جعلوا كلَّ ما دلَّ على معنى النفي محمولاً على ما سبق بحرف دالٍّ عليه، نحو قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زمن ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ[4]

ومنه أيضًا: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدًا، أي: قلَّ رجل يقول ذلك، ومنه كذلك أيضًا قولهم: خطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه، أي: يخطئ يوم لا أصيد فيه، أي: يقلُّ ويندر، فهذه كلها

(1) كتاب سيبويه 2/ 127.
(2) انظر: المقتصد 1/ 247.
(3) انظر: شرح الرضي 1/ 225 - 227.
(4) مضى تخريجه .

مبتدآت لا أخبار لها محمولة على ما سُبِقَ بحرف نفي؛ لما فيها من معنى النفي.[1]

وقد استفيد معنى النفي في الأمثلة الماضية من المستوى المعجمي لدلالة الألفاظ فيها في حين أنَّ الجمل المسبوقة بأدوات النفي قد دُلَّ على معنى النفي فيها بالمستوى النحوي.

فالدلالة النحوية التجريدية وحدها لا تمنح تلك الجملة معنى النفي، إنما يستفاد ذلك المعنى بعد تدخل الدلالة المعجمية لبيان المعنى، وهذا ما يمكن استيعابه بإدراك مستويين من مستويات المعنى: **المعنى النحوي، والمعنى المعجمي**.

وقد يدخل الجملةَ معنى النفي بمقتضى **الدلالة الاستعمالية للقول**، فقولهم: خطيئة يومٍ لا أصيد فيه، غير موسوم بحرف من أحرف النفي، ولم تقتضِ الدلالة المعجمية له ذلك. وإنما اكتسب القولُ دلالةَ النفي بمقتضى المقام الذي قيل فيه.

وقد تدخلت معاني الكلام في وضع الأسس الضابطة لهذه التراكيب، وأمثالها؛ حيث منع النحاة دخول نواسخ الابتداء عليها؛ للزومها الصدارة وجوبًا؛ لما فيها من معنى النفي، ومنعوا كذلك دخول نواسخ الابتداء على (ربَّ)؛ لأن القلَّةَ جاريةٌ مجرى النفي؛ فصار لها الصدارة.[2]

وفي هذا التحليل يضع الرضيُّ ضابطين مهمين:

- أنَّ ما فيه معنى النفي قد لزم الصدارة وجوبًا؛ لأن النفي معنى من المعاني التي يُبنى عليها الكلام، وإنْ تحقَّقَ النفي في بعض الاستعمالات بوحدات معجميَّة، وفي بعضها بدلالة مقاميَّة نموذجيَّة.
- أنَّ نواسخ الابتداء لا تدخلُ على ما فيه معنى النفي، لأنَّ النواسخ إنما هي آلاتٌ يُعبِّر بها المتكلم عن المعاني التي يقصدها، وينشئ بها أعمالاً لغويَّة متنوعة؛ لذلك **مُنِعَ دخول ما يتنافر معناها مع معنى النفي؛ لأن الكلام لا يبنى على معنيين أساسيين مختلفين؛ لئلا يلتبسَ المعنى الذي يقصده المتكلم على المخاطب، ويتناقضَ الكلام.**

(1) انظر: شرح الرضي 1/ 226.

(2) انظر: شرح الرضي 1/ 226، 4/ 291.

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في إجازة بعض صور الجملة الاسمية ومنع بعضها:**

أجاز النحاة اجتماع (إنَّ) المؤكِّدة مع (لام الابتداء) في جملة واحدة؛ لأنَّ اللام في الأصل تدخل على الابتداء، وقد جاز دخولها على خبر (إنَّ) لأن التوكيد معنى لا يُغيِّر الابتداء؛ لأنَّه معنى غير مستقلٍّ بذاته، بل معنى فرعي على الإثبات.[1]

قال الرضي: «اعلم أن هذه اللام: لام الابتداء المذكورة في جواب القسم، **وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى (إنَّ) سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما؛ فأخروا اللام وصدَّروا (إنَّ)**»[2]

يلحُّ الرضيُّ على أهمية صدر الكلام، وأحقية واسمات المعاني المبني عليها الكلام بهذا الموضع من خلال إقراره باستحقاق لام الابتداء للصدارة في الأصل.

ثم انزاح هذا الحقِّ عنها لوجود (إنَّ) في الكلام بجعل الصدارة لها دون لام الابتداء؛ لكونها أحقَّ بها منها؛ لأنها عاملة، والعامل حريٌّ بالتقديم على معموله وخاصَّة إذا كان حرفًا؛ لأنه ضعيف العمل.

ولا تدخل لام الابتداء بعد التأخر إلا على المبتدأ المؤخر، أو الخبر، أو معمول الخبر الـمُـقدَّم عليه، نحو: إنَّ في الـمِـحَنِ لَـمِنحًا، وإنَّ زيدًا لقائمٌ، وإنَّ زيدًا لفي الدار قائمٌ، ولا يصحُّ دخولها على معمول الخبر المؤخر عنه، نحو: إنَّ زيدًا قائم لفي الدار. وقد علل الرضيُّ ذلك بتعبير طريف قد راعى فيه مبدأ من مبادئ معاني الكلام في النظرية النحوية قال فيه: «**لئلا يُبخس حقُّها كلَّ البخس بتأخير ما حقُّه صدر الكلام عن جزأي الكلام اللذين هما العمدتان**»[3]

وأما دخول لام الابتداء في خبر (لعلَّ، وليت، وكأنَّ) فهذا ممتنع؛ لأنَّ هذه الحروف قد غيَّرت معنى الابتداء ونقلته إلى الترجي، والتمني، والتشبيه؛ فلم يجز دخولها على أخبارها لما بين المعاني التي تدل عليها تلك الحروف وبين اللام التي تدخل على الابتداء من تنافر.[4]

---

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 8/ 63.
(2) شرح الرضي 4/ 357.
(3) شرح الرضي4/ 357.
(4) انظر: شرح الرضي 4/ 357.

ودخولها في خبر (لكنَّ) جائزٌ عند الكوفيين، ممتنعٌ عند البصريين.[1]

واستدلَّ الكوفيون بقول الشاعر:

ولكنَّني من حبِّها لعميدُ[2]

ودليل جوازه عندهم في القياس أنَّ أصلَ (لكنَّ) (إنَّ) قد زيدت عليها (لا)، والكاف، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، فصارت جميعًا حرفًا واحدًا، وما يقوِّي الكوفيون به مذهبهم بأنَّ أصلها (إنَّ) جوازُ العطف على موضع اسمها بالرفع كما جاز ذلك في (إنَّ)؛ لذلك جوَّزوا الحمل عليها أيضًا في دخول اللام في خبرها.[3]

وهذا المذهب غير مرْضِيٍّ عند البصريين، بدءًا من رفض دعوى تركب (لكنَّ) التي لم يقم عليها دليل[4]، إضافة إلى أنه لا يصحُّ قياس (لكنَّ) على (إنَّ)؛ لاختلافهما في المعنى؛ حيث إنَّ **بين لام الابتداء و(إنَّ) تناسبًا شديدًا بكونهما دالَّيْن على معنى واحد؛** فجاز لذلك اجتماعهما، **بخلاف (لكنَّ)، فإنها لا تناسبها معنى**[5]، وهذه المنافاة بينهما ليست باديةً كما في (ليت، ولعل، وكأنَّ)، ووجهها أن (لكنَّ) موضوعة للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها، فلا تأتي إذًا إلا متوسِّطةً بين كلامين متغايرين. وأما اللام فمنقطعٌ ما بعدها عمَّا قبلها؛ لذلك لا يمكن الجمع بين حرفين أحدهما يقتضي الاتصال، والآخر يقتضي الانفصال؛ لأنَّ ذلك مؤدٍّ إلى التناقض بكون الشيء متصلاً غير متَّصلٍ، ومنفصلاً غير منفصلٍ.[6]

ولا يصحُّ مذهب الكوفيين في قياس جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ) على جواز العطف على موضع اسم (إنَّ، ولكنَّ) بالرفع؛ لأنَّ المجوِّز في جواز العطف على اسميهما بالرفع بقاءُ معنى الابتداء في كلا الحرفين -كما سيأتي بيانه-، وليس المجوِّز في دخول اللام في خبر (إنَّ) بقاءَ معنى الابتداء في (إنَّ) فحسب حتى يصح القياس بينهما، ولكنَّ مجوِّزَ دخول اللام في خبر (إنَّ) هو دلالة (إنَّ) على التوكيد، فصار بينها

---

(1) انظر: ائتلاف النصرة ص172.

(2) شطر بيت من الطويل، لا يعرف له قائل، وهو في: إعراب القرآن للنحاس 2/ 256 ، الخزانة 1/ 16 . وقد رواه ابن جني: ولكنني من حبها لكميد. انظر: سر صناعة الإعراب 1/ 380 . وذكر له بعض النحاة صدرًا: يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي. انظر: شرح ابن عقيل 1/ 333 ، وذكر ابن هشام أن هذا البيت لا يعرف له قائل، ولا تتمة. انظر: مغني اللبيب 1/ 306 .

(3) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 173.

(4) انظر: المقاصد الشافية 2/ 346.

(5) انظر: شرح الرضي 4/ 364.

(6) انظر: الإيضاح في شرح المفصل 2/ 174.

وبين لام الابتداء الدالة على التوكيد أيضًا تناسبٌ جوَّزَ دخولها في خبر (إنَّ)، وهذا غير متحقِّقٍ في (لكنَّ) -كما اتَّضح آنفًا-.[1]

والشاهد الذي استدلَّ به الكوفيون شاذٌّ، مطعونٌ في صحته؛ إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولو صحَّ لوُجِّهَ بجعل أصله: ولكنْ إنني، ثم حذفت همزة (إنَّ) ونون (لكن)، كما في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾[الكهف:38]، على قراءة من قرأ بإثبات الألف[2]، وأصله على هذه القراءة: لكن أنا هو الله ربي، فألقيت الهمزة تخفيفًا، وأدغمت النون الأولى بالنون الثانية، فتكون اللام حينئذٍ داخلةً على خبر (إنَّ).

وقد وُجِّهَ أيضًا توجيهًا آخر بجعل اللام زائدة كما زيدت في خبر الابتداء في قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربه[3]

وفي أحد التوجيهات حُمِلَ الشاهد على الشذوذ.[4]

إنَّ مذهب البصريين هو الـمُـرجَّحُ في هذه الدراسة؛ لمتانته وقوة تأصيله، واتكائه على جانب المعنى الذي تؤدِّيه الحروف في الجمل التي تدْخُل عليها؛ حيث إنَّ تدقيقهم لوظيفة كلِّ حرف من الحروف في بناء المعنى، ومراعاة ذلك في بناء الجملة، وتركيبها أكثرُ عمقًا من رأي الكوفيين الذين ساووا بين حروف لها دلالات مختلفة، إضافةً إلى أنَّ شاهدهم الذي استدلوا به لم يعضده غيرُه من الشواهد، وهو مطعونٌ بصحته عند بعض النحاة كما صرَّح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل، كما أنَّه دليل قد دخله الاحتمال بجواز حمله على غير الوجه الذي أراده الكوفيون، والدليل متى دخله الاحتمال بطل به الاستدلال.

ويلحظ في تحليل البصريين أنهم مدركون لدلالات الحروف المؤدية للمعاني في الكلام من خلال تدقيقهم لما بين لام الابتداء و(إنَّ) من تقارب شديد؛ إذ إنهما

---

(1) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 2/ 29.

(2) قرأ ابن عامر، ونافع في رواية المسيِّبي بإثبات الألف في الوصل، والوقف. انظر: السبعة لابن مجاهد ص391.

(3) صدر بيت من الرجز، وعجزه: ترضى من اللحم بعظم الرقبه. مختلفٌ في قائله، وهو في: سر صناعة الإعراب 1/ 378 ، شرح التسهيل 2/ 30 ، شرح شواهد المغني 2/ 604 . الشهربة: العجوز الكبيرة. انظر: الصحاح 2/ 178 .

(4) انظر: كتاب اللامات ص158، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 29، 30، شرح الرضي 4/ 364.

حرفان دالان على التوكيد في الجملة، ومن خلال بيان الفرق المعنويّ الدقيق بين (إنَّ) و(لكنَّ) مما استلزم معه اختلافًا في الحكم بين تراكيب الجملة مع (إنَّ) و(لكنَّ)، قال الرضيُّ: «كان حقُّ اللام ألا تجامع (إنَّ) المكسورة أيضًا؛ لأنها تسقط بسببها عن مرتبة الصدر، لكن جازت مجامعتها لها؛ لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد، فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها، بخلاف (لكنَّ) فإنها لا تناسبها معنى، فلم يُغتفر معها سقوطها عن مرتبتها»[1]

كما يلحظ أنهم حريصون على ضبط المعاني التي يبنى الكلام عليها؛ إذ إنَّ القول باجتماع لام الابتداء مع (لكنَّ) مؤدٍّ إلى التناقض في الكلام؛ لذلك لجأ البصريون إلى تأويل ما ورد من ذلك، أو الحكم بشذوذه.

## المطلب الثالث: علاقة معاني الكلام بالجملة الاسمية المركبة:

### أولاً: أثر معاني الكلام في تحديد العمل النحوي الذي يسود مكوناتها:

قد يتنازع بعض تراكيب الجملة الاسمية عدة عواملَ نحويةٍ تطلب آثارًا في ذلك التركيب، كأنْ يجتمع قسم وشرط في كلام واحد، أو أنْ يُبدأ الكلام بمبتدأ ثم يتلوه شرط، أو قسم، أو نحو ذلك من التراكيب النحوية المشابهة. فما المعايير التي اعتمد عليها النحاة في تحديد العمل النحوي السائد مكوناتِ تلك التراكيب؟

إذا اجتمع في كلام واحد قسم، وأداة شرط، متصدِّرَين، اُستُغني بجواب ما تقدَّم منهما عن جواب المتأخر، نحو: والله إنْ جئتني لأكرمنَّك، ونحو: إنْ والله جئتني أكرمْك[2]، حيث جُعل الجواب في المثال الأول للقسم لتقدُّمِه، فاقترن المضارع باللام ودخلت عليه نون التوكيد، وجُعل في المثال الثاني للشرط لتقدُّمِه، فجُزِمَ المضارع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾[الأنعام:109]، ومنه قول الشاعر:

لئنْ نائباتُ الدهر يومًا أدَلْـنَ لي ... على أمِّ عمرٍو دَولـةً لا أقيلُها[3]

قال الشاطبي: «**ووجهُ هذا أنَّ الشرط إذا تقدَّم -مثلاً- فالاعتماد في الكلام إنما هو**

---

(1) شرح الرضي 4/ 364.

(2) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 216.

(3) بيت من الطويل، لم أقف على نسبته، وهو في: ديوان الحماسة 2/ 70 ، المقاصد الشافية 6/ 172 ، الخزانة 8/ 474.

**عليه**، والقسم جيء به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالملغى إذ لم يُعتنَ به فيُقدَّم، فصار الجواب إذن لما اعتُمد وهو الشرط، فاستحقَّ الجزم، وصار على حكم ما لو لم يكن قَسَم»[1]

إنما صار اعتماد الكلام على الشرط؛ لأن صدر الكلام هو موضع القوة المقصودة بالقول، ثم يسود هذا المعنى أجزاء الجملة جميعها.

وأما إذا اجتمعا وقد تقدَّم عليهما ما يطلب خبرًا، كالمبتدأ، واسم كان، ونحوهما جُعِل الجواب للشرط مطلقًا سواءٌ تقدمَ الشرط، أو تأخَّر، نحو: زيدٌ إنْ يقم والله يكرمْك، وزيدٌ والله إنْ يقم يكرمْك.[2]

وقد يكون الجواب للشرط رغم تقدم القسم، وعدم سبقهما بما يطلب خبرًا، قال ابن مالك:

وربَّـــمـــا رُجِّـــحَ بـعـد قـسـمِ  شـــرْطٌ بـلا ذي خـبـرٍ مُـقـدَّمِ[3]

واستدل أصحاب هذا الرأي بقول الأعشى:

لئن مُنيتَ بنا عن غِـبِّ معركةٍ  لا تُلفِنا عن دمـاء القوم ننفتلِ[4]

وبغيره من الشواهد.[5]

وأصحاب هذا المذهب إنما أجازوا ذلك على وجه القلِّة، حيث إن ابن مالك عبَّر عنه بـ(ربما)، وهي من الألفاظ الدالة على التقليل، وخصَّه الرضيُّ بالشعر على قلَّةٍ.[6]

ويُحمل هذا الشاهد، وغيره عند الجمهور على الضرورة، أو التأويل بجعل اللام في (لئن) زائدة، وليست موطئة للقسم.[7]

وقد منع سيبويه ذلك، ولم يجز فيه إلا وجهًا واحدًا؛ لأن الكلام مبنيٌّ على القسم

---

(1) المقاصد الشافية 6/ 173.

(2) انظر: توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1289.

(3) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص52 .

(4) بيت من البسيط، وهو في: ديوانه ص149 ، توضيح المقاصد 3/ 1290 ، شرح المكودي ص211 ، الخزانة 11/ 327 .

(5) انظر: توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1290، المقاصد الشافية 6/ 174، 175.

(6) انظر: شرح الرضي 4/ 457.

(7) انظر: التصريح بمضمون التوضيح 2/ 414.

اتِّباعًا لمبدأ راسخ في العربية، وهو كونها في صدارة الكلام الذي هو موضع القوة المقصودة بالقول.

وأجاز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم في نحو: أنا والله إن تأتني لا آتك؛ لأن الكلام مبنيٌّ على (أنا)، والقسم ها هنا لغوٌ، فإذا ابتدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون الكلام محمولاً عليه.[1]

إنَّ مذهب الجمهور، ونصَّ سيبويه يؤكدان على وعي النحاة بأن صدر الكلام هو موضع القوة المقصودة بالقول، ومراعاتهم له، وحرصهم على عدم مخالفته؛ إذ إنَّ سيبويه يلحُّ على ذلك بعبارات مختلفة، كقوله في باب الجزاء إذا كان القسم في أوله: «**وذلك قولك: والله إن أتيتني لا أفعلُ، لا يكون إلا معتمدةً عليه اليمين**، ألا ترى أنك لوقلت: والله إن تأتني آتك، لم يجز، ولو قلت: والله من يأتني آته، كان محالا، واليمين لا تكون لغوًا، كـ(لا، والألف)؛ لأنَّ اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين... **وتقول: أنا والله إن تأتني لا آتك؛ لأنَّ هذا الكلام مبنيٌّ على (أنا)**»[2]

يقصد بذلك أن الجملة تكون مبنيَّة على ما صُدِّرت به من حيث المعنى، ثم يدخل الجملة ما يلائم صدرَها من ناحية العمل في أجزائها، ونحوه؛ لأن العامل يتسلط على كل أجزاء الجملة المؤثِّر فيها معنًى.

ويزيدُ السيرافي هذا الأمر توضيحًا بنحو: زيدٌ والله منطلقٌ، ووالله لزيدٌ منطلقٌ؛ حيث إن اللام لزمت المثال الثاني، ولم تلزم الأول؛ لأن الكلام في الأول بُني على (زيد) ولم يُبنَ على القسم، بخلاف المثال الثاني الذي كان المعنى فيه مبنيًّا على القسم؛ فلزم دخول اللام.[3]

وللرضيِّ تدقيق في هذه المسألة بناه على مراعاة المعاني التي تؤديها الألفاظ في الجملة؛ حيث قال بعد ذكر أحكام هذه المسألة: «وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة، وهي **أن أداتي القسم، والشرط أصلهما التصدر، كالاستفهام؛ لتأثيرهما في الكلام معنى**، ثم إنَّ كلًّا منهما لكثرة استعمالهم له، وبعدهما عمَّا يؤثِّران فيه –أي جوابهما– قد يسقط عن درجة تصدُّرِه على جوابه، فيلغى باعتباره، أي: لا يكون في

(1) انظر: كتاب سيبويه 3/ 84.

(2) كتاب سيبويه 3/ 84.

(3) انظر: شرح السيرافي 3/ 285.

الجواب علامتاهما، أما الشرط فنحو: آتيك إن تأتني، وأما القسم فنحو: زيدٌ والله قائمٌ، وزيد قائمٌ والله، فيضعف أمرهما، فلا يكون لهما جواب لفظًا، وأما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدَّم على القسم، أو يتخلله القسم»[1]

يربط الرضيَّ في هذا النص العمل والإلغاء بصدارة الكلام، وعدمها؛ حيث قال: قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه؛ فيلغى باعتباره. إذ يجعل الرضي استحقاق العمل مرتبطًا ببناء المعنى على ما يدلُّ عليه ذلك العامل بواسطة تصدره للكلام، وهذا وعيٌ منه بكون صدرِ الكلامِ موضعَ القوة المقصودة بالقول؛ **فمتى صُدِّرَ الكلام بالشرط -مثلاً- بُني المعنى عليه؛ فاستحقَّ لذلك العمل**، وإلا فمعناه مبنيٌّ على غيره -كما تلحُّ على ذلك نصوص القدماء-؛ فأُلغِيَ عملُهُ.

ثمَّ ذكر الرضيُّ أن القسمَ أكثرُ إلغاءً من الشرط، وعزا ذلك إلى أمرين:

- أنه أكثر دورانًا في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نيَّة؛ فسمَّاه لغوًا.
- أنَّ تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقلُّ من تأثير الشرط في جوابه؛ **لأنَّ القسم مؤكِّد للمعنى الثابت فيه**، فهو كالزائد الذي يتمُّ المعنى بدونه، وهذا ما صرَّح به سيبويه حين قال: «**اعلم أنَّ القسم توكيدٌ لكلامك**»[2]

وأما الشرط فمورِدٌ في جوابه معنى لم يكن فيه، وهو توقيف حصول الجواب على حصول الشرط، فكانت أداة القسم أليقَ بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط؛ لذلك قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يلغى، بخلاف الشرط؛ فتقول: أنا والله أكرمُك، ولا تقول: أنا إنْ لقيتني أكرمُك، بإلغاء الشرط على أنَّ المضارع خبر المبتدأ، بل تجعل المضارع جواب الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ.[3]

يُلحظ أنَّ للرضيِّ إضافةً، وتدقيقًا بديعًا في هذه المسألة حين استحضر مبادئ معاني الكلام في تفسير بعض القضايا النحوية، حيث ربط بين دلالة المعنى الذي تُبنى عليه الجملة والعمل النحوي الذي يسود أجزاءها، **وجعل معنى القسم غيرَ مغيِّرٍ لمعنى الأصل، فكأنه افترض أنَّ معنى القسم فرع على معنى الإثبات، وليس عملاً لغويًّا مستقلًّا**؛ لذلك أصبح أكثرَ إلغاءً من الشرط الموجدِ لمعنى في الكلام لم يكن فيه قبل دخوله،

(1) شرح الرضي 4/ 457، 458.
(2) كتاب سيبويه 3/ 104.
(3) انظر: شرح الرضي 4/ 458.

وهو التوقيف؛ لذلك لم يلغَ عمل الشرط في مواضع أُجيزَ فيها إلغاء عمل القسم اتكاءً في ذلك على تدقيق معناهما اللذين يؤديانه في الجملة.

**ثانيًا: علاقة معاني الكلام بضبط مكونات الجملة الاسمية المركبة:**

**أ- أثر معاني الكلام في تدقيق وظيفة المبتدأ إذا كان الخبر جملة طلبية:**

منع بعض الكوفيين وقوعَ خبر المبتدأ جملةً طلبيَّةً؛ لأنَّ الخبر عندهم حقَّه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك، وما ورد من ذلك فمؤول بالقول عندهم.[1]

وهذا التصور لمفهوم الخبر نجده في قول ابن السراج: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: عبدُ اللهِ جالسٌ، فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا عبد الله»[2]

وقد بنى على تصوره هذا حكمه في نوع الجملة التي تكون خبرًا للمبتدأ؛ حيث منع مجيء الجملة استفهامًا، أو أمرًا، أو نهيًا، أو ما أشبه ذلك مما لا يقال فيه: صدقت ولا كذبت؛ ولذلك ذهب إلى أن العرب قد توسَّعت في ما سمع عنهم من شواهد على إحدى تلك الصور التي منعها، وتأوَّل ذلك بأنَّ العرب استجازوا ذلك لما كان زيدٌ في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه؛ لأن الهاء في نحو: زيدٌ كم مرةً رأيته؟ هي زيدٌ، ومثله كل ما توسعوا فيه من هذا النوع.[3]

وهذا القول ليس بمرضيٍّ عند الجمهور، ومن شواهدهم في ذلك قول الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾[ص:60]، قال الرضي عن رأي المانعين وأصحابه: «وهو وَهْمٌ، وإنما أُتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس مَنْ فَعَلَ شيئًا، ففي قولك: زيدٌ عندك، يُسمُّون الظرف خبرًا، مع أنَّه لا يحتمل الصدق والكذب. بل الخبر عندهم ما ذكره المصنِّف، وهو المجرَّدُ المسندُ المغاير للصفة المذكورة»[4]

(1) انظر: شرح التسهيل 1/ 308.
(2) الأصول 1/ 62.
(3) انظر: الأصول 1/ 72، 2/ 172.
(4) شرح الرضي 1/ 237، 238.

وإشارة الرضيِّ دقيقة وبديعة حين أعاد توهُّمَ المانعين في تصور الخبر إلى التباس فهمهم لدلالة المصطلح الدالِّ عليه؛ حيث إنَّ سيبويه أطلق على الخبر مصطلحاتٍ أخرى في مواضع مختلفة من كتابه؛ لئلا يُتوهَّم فيه الخبريَّة، من ذلك قوله في باب المسند والمسند إليه: «وهما ما لا يَغْنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه»[1]

حيث لم يطلق عليه الخبر، بل سماه (المبنيَّ على المبتدأ).

وقد كان سيبويه واعيًا بدلالة هذا الضرب من الخبر -أعني الخبر الواقع جملة طلبيَّة-؛ حيث ذكر أنَّ الأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل، ويُبنى على الفعل؛ لأنَّ الأمر والنهي معانٍ لائقة بالفعل؛ «لأنك إنما تأمر بإيقاع فعل، وتنهى عن إيقاع فعل»[2]

وقد يكون في الأمر والنهي أنْ يُبنى الفعل على الاسم[3]، وذلك **قولك: عبدُ الله اضربه، ابتدأتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطب له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر.**[4]

وتأويل المانعين للشواهد الفصيحة التي جاء الخبر فيها جملة طلبيَّة بتقدير القول غيرُ مستقيم في المعنى؛ لأن معنى: زيدٌ اضربه، مخالف لمعنى: زيدٌ مقولٌ فيه اضربه.[5]

لأنَّ تقدير القول يجعل الجملة خبريَّة، ويجعل المتكلم محيلاً في إنشاء المعنى على غيره، وهذا غير مراد.

فعند تأمل التدقيق الذي جاء به سيبويه يلحظ أن المبتدأ هنا لا يمثِّل في المعنى المبتدأ في نحو: زيدٌ قائم، فكأنَّ المبتدأ في نحو: عبدُ الله اضربه، تنبيهٌ للمخاطب، ولكن بدرجة مختلفة عن أداة النداء؛ لأنَّ النداء طلب إقبال المخاطب، وطلبُك إقباله دليل على أنَّ المخاطب قبل ذلك غيرُ مقبلٍ عليك. ولكننا مع سيبويه في تحليله

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 23.

(2) شرح السيرافي 1/ 491.

(3) تصريح سيبويه بأنَّ الاسم المرفوع قبل الأمر والنهي مرفوع بالابتداء، وأنهما -أعني الأمر والنهي- بعده مبنيَّان عليه، دليلٌ على وحدة الجملة عنده. انظر: أصول تحليل الخطاب 2/ 851.

(4) انظر: كتاب سيبويه 1/ 137، 138.

(5) انظر: المقاصد الشافية 1/ 628.

التداوليِّ للمثال السالف نكون مع ضرب آخر من التنبيه، وهو في درجة مختلفة عن تنبيه أداة النداء؛ إذ في هذا المثال كأنَّ المخاطب مقبلٌ عليك، فابتدأت بـ(عبد الله) لتنبِّه المخاطب إلى موضوع الحديث.[1]

**فكأنَّ المبتدأ (عبد الله) بمنزلة النداء؛ من حيث إنه تنبيهٌ، ولكنه تنبيهٌ للمخاطب إلى موضوع الخطاب، لا إلى الإقبال على المتكلم، ثم العمل المزجَّى بهذه الجملة مستفادٌ من الخبر، وهو نوع الجملة الطلبيَّة، فتكون القوة المقصودة بالقول في هذه الشواهد واقعة في موضع الخبر من الجملة، وتكون الجملة طلبية لا خبرية.**

**ب- أثر معاني الكلام في منع بعض صور الجملة الاسمية المركبة:**

منع النحاة دخول الأفعال الناقصة على المبتدآتِ المخبرِ عنها بجملةٍ طلبيَّةٍ، نحو: زيدٌ اضربه، وعمرٌو لا تهنه، وبكرٌ هل جاءك؟[2]

وعلَّلَ الرضيُّ منعَ وقوعِ أخبارِها جُملاً طلبيَّة بأنَّ الأفعال الناقصة في حقيقتها صفاتٌ لمصادر أخبارها، فمعنى: كان زيدٌ قائمًا، لزيدٍ قيامٌ له حصول في الزمن الماضي، ومعنى: صار زيدٌ قائمًا، لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن؛ إذ كلُّها في معنى الكون مع قيد آخر، فلو كانت أخبارها طلبيَّةً لم تخلُ هي من أن تكون خبريَّة أو طلبيَّة، فإنْ كانت خبريَّةً تناقض الكلام؛ حيث إن الأفعال -بكونها صفة لمصدر خبرها- دالَّة على أن المصدر مخبَرٌ عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر دالٌّ على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض، فمصدر الخبر في جميعها فاعلٌ للفعل الناقص، فلو قلت: كان زيد هل ضرب غلامَهُ، كان ضربُهُ لغلامه مخبرًا عنه بـ(كان)، ثابتًا عند المتكلم، مسؤولاً عنه بـ(هل)، غيرَ ثابت عنده، وهو تناقض. وإن كانت الأفعال مع أخبارها طلبيَّة اُكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها -إن كان الطلبان متساويين-؛ إذ الطلب فيها طلبٌ في أخبارها -لما تقدَّم في تدقيقه-، نحو: كنْ قائمًا، وهل يكون قائمًا؟[3]

(1) انظر: أصول تحليل الخطاب 2/ 847، 853.

(2) انظر: شرح التسهيل 1/ 336.

(3) انظر: شرح الرضي 4/ 202، 203.

وقد ورد في الشعر خلاف ذلك، كقول الشاعر:

وكـونـي بـالـمـكـارم ذكِّـريـنـي ودِلِّـــي دَلَّ مـاجـدةٍ صَـنَـاعِ[1]

وهذا الشاهد مؤولٌ عند النحاة، قال ابن جني: «أي: وكوني بالمكارم مُذكِّرةً، وغير مُنْكَرٍ أن يقع لفظ الأمر موقع الخبر، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[مريم:75]، أي: فَلْيَمُدَّنَّ[2] له»[3]

وذكر ابن هشام أنه مؤول بالجملة الخبرية، أي: وكوني تذكرينني.[4]

وإنْ اختلف الطلبان، كأن يكون أحدهما أمرًا، والآخر استفهامًا نحو: كوني هل ضربتِ؟ فهذا محالٌ؛ لاجتماع طلبين مختلفين على مصدر الخبر في حالة واحدة.[5]

إنَّ هذه القيود الدلالية التي وضعها النحاة في تراكيب الجمل من خلال إجازتهم صورًا منها، ومنعهم صورًا أخرى دليلٌ على مراعاتهم للمعاني التي يُبنى عليها الكلام، ووعيهم بالأعمال اللغوية التي تكون في الجملة سواء بالألفاظ التي تتصدرها، أو بالتراكيب داخل الجملة.

**إنَّ هذا المستوى من التحليل عند النحاة وبخاصة ما نُقِلَ عن الرضيِّ يكشف عن حرص النحاة على وحدة العمل اللغوي في الجملة الواحدة؛** حيث إنَّ المتكلم إذا افترضنا خبرية الفعل ينشئ عملين متنافرين إن كان خبر (كان) جملة طلبيَّة، فحين يقول: كان زيدٌ هل ضرب غلامه، يكون قد أنشأ عملين متناقضين، هما الإخبار بأنَّ زيد ضرب غلامه، وهذا الضرب له حصول في الزمن الماضي، وهذا حكم ثابت عند

---

(1) بيت من الوافر، نسبه أبو زيد في (نوادره) لبعض بني نهشل. انظر: ص: 206، 260 ، وهو في: سر صناعة الإعراب 1/ 389 ، همع الهوامع 2/ 72 ، الخزانة 9/ 266 .

(2) ضَبَطها د.حسن هنداوي محقق الكتاب (فَلْيَمُدَّنَّ)، ويظهر لي أنه سهْوٌ منه؛ لأنَّ ابن جني يحمل البيت الذي أوَّل فيه جملة الطلب على هذه الآية بأنهما محمولان على الطلب، وهذا الضبط الذي أثبته المحقق لا يؤدي هذا الغرض؛ إذ الجملة باقية على طلبيتها، والصواب -عندي- ما أثبتُّه في الدراسة؛ لأن ذلك الضبط يفي بغرض المصنف بتأويل الجملة الطلبية بالخبر؛ حيث نقلناه من فعل الأمر في أصل الآية، إلى جملة خبرية فعلها مضارع دخلت عليه لام الابتداء.

(3) سر صناعة الإعراب 1/ 389.

(4) انظر: مغني اللبيب 2/ 241.

(5) انظر: شرح الرضي 4/ 203.

المتكلم، ثم ينشئ بالخبر عملاً غير ثابت عند المتكلم حين يستفهم عنه بـ(هل)، وهذا تناقض -حسب تعبير الرضي-.

وكذلك إذا افترضنا طلبية الأفعال مع أخبارها؛ لذلك أوَّلوا ما وقع من ذلك إن كان الطلبان متساويين بافتراض أن الجملة الطلبية واقعة موقع الخبر.

ويستحيل وقوع طلبين مختلفين في الجملة، قال الرضيُّ: «لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد»[1]

(1) شرح الرضي 4/ 337.

## المبحث الثالث

# علاقة معاني الكلام بظواهر الجملة الاسمية اطرادًا وشذوذًا

### المطلب الأول: أثر معاني الكلام في تكوين عناصر الجملة الاسمية:

تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر يمثلان عِماد هذا النوع من الجملة؛ ولهما تشكلات مختلفة، حيث يكون المبتدأ اسمًا صريحًا، أو وصفًا مستغنيًا بمرفوعه عن الخبر، أو مصدرًا مؤوَّلاً، كما أنَّ للخبر تشكلاتٍ مختلفةً، حيث يكون مفردًا، أو جملةً اسمية، أو فعلية.

وتخلو في الأصل تراكيب الجملة الاسمية من دخول الفاء في خبرها، نحو: زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ غلامُه منطلقٌ، وزيد ينطلق غلامه، وأمنطلقٌ زيدٌ، وأنْ تُصلُّوا خيرٌ لكم؛ وذلك لأنَّ نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف.[1]

ولكن ثمة تراكيب قد خالفت هذا الأصل بدخول الفاء في خبرها، نحو: الذي يأتيني فله درهمٌ، ونحو قول الله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:2]؛ **لأنَّ المبتدأ قد تضمَّنَ معنى الشرط فدخلت الفاء تنبيهًا عليه.**[2]

قال سيبويه: «وسألتُه -يعني الخليل- عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء ها هنا و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبدُ الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في (الذي) لأنه جعل الآخر جوابًا للأول،

(1) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 1/ 66.

(2) انظر: المقتصد 1/ 312، شرح المفصل لابن يعيش 1/ 100.

وجعل الأول به يجب له الدرهمان؛ فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إنْ يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبدُ الله له درهمان، غيرَ أنَّه إنما أدخل الفاء؛ لتكون العطيَّة مع وقوع الإتيان. فإذا قال: له درهمان، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سببَ ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم؛ لأنه صلة»[1]

وهذا التدقيق تنبَّه إليه المبرد أيضًا؛ حيث قال بعد إيراد قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة:274]: «فقد علمت أنَّ الأجرَ إنما وجب بالإنفاق؛ فإذا قلت: الذي يأتيك له درهم، لم تجعل الدرهم له بالإتيان»[2]

وقال الرضيُّ: «وتدخل -يعني الفاء- جوازًا في خبر مبتدأ مذكور هاهنا، وهو شيئان: أحدهما: الاسم الموصول... والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عامًّا، وصلته مستقبلة، كما في أسماء الشرط وفعل الشرط، نحو: منْ تضربْ أضربْ... وإنما وُصل المبتدأ الذي في خبره الفاء، أو وُصف بالفعل أو الظرف فقط؛ لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء، وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط... والثاني: النكرة العامة الموصوفة بالفعل، أو الظرف، أو الجار، نحو: كلُّ رجلٍ يأتيني، أو أمامك، أو في الدار فله درهم»[3]

يُلحظ أنَّ النحاة في تحليلهم للتراكيب قد استندوا إلى معاني الكلام في تحديد العناصر المكوِّنة للجملة الاسمية؛ إذ إنَّ **الجملة الاسمية في الأصل لا تكون دالَّة على معنى الشرط؛ لأنَّ الشرط معنى لائقٌ بالفعل** -كما نصَّ الرضيُّ على ذلك-[4]، ولكنْ جاءت بعض تراكيب الجملة الاسميَّة فيها معنى الشرط، **وإنمَّا أُشترط في الاسم الموصول** الواقع مبتدأ في تلك الجمل الخارجة عن الأصل بدلالتها على معانٍ غيرِ لائقة بالجملة الاسمية في الأصل **أنْ يكون مُبهمًا؛ ليبتعد بذلك عن خصائص الجملة الاسمية، ويقترب من معنى الشرط، حيث إنَّ الفعل نكرةٌ في الأصل** -كما سبق إيضاحه

(1) كتاب سيبويه 3/ 102.
(2) المقتضب 3/ 196.
(3) شرح الرضي 1/ 268، 269.
(4) انظر: شرح الرضي 1/ 470.

في الفصل الثاني-، **والإبهام والعموم في الاسم الموصول يُقرِّبانه من دلالة الفعل؛ لأن الإبهام والعموم نقيضٌ للتعيين والتعريف الخاصَّين بالاسم.**

وقد بنى النحاة تدقيقهم لهذه المسألة على أساس تداوليٍّ من خلال اتكائهم على قصد المتكلم في بيان المعاني التي يُبنى عليها الكلام في بناء الجملة، وتركيبها، قال السيرافي: «فإن قصدتَ بـ(الذي) وصلته إلى اسم بعينه لم يجز دخول الفاء في خبره، وجرى مجرى (زيد)، فقلت: الذي يأتيني له درهم، كأنَّك أردت: زيد الذي يأتيني له درهم، إذا قدرت أنه يأتيك، أو وعدك بذلك ولا يستحق الدرهم من أجل إتيانه، فيجري مجرى (زيد) إذا قلت: زيدٌ له درهم»[1]

فالفارق بين التركيبين أنَّ الخبر مع دخول الفاء متعيِّنٌ فيه استحقاقُ الخبر بالفعل الأول، وأما مع عدم دخول الفاء فيكون المعنى استحقاقَ الخبر دون أن يدلَّ على أنه بالفعل، حيث إنه قد يكون إخبارًا محضًا دون دخول معنى الشرط عليه.

**فكأنَّ دخول الفاء تركيبيًّا على الخبر مؤدٍّ وظيفة الواسم للقوة المقصودة بالقول، وهو معنى الشرط الداخل في الجملة.**

ويعود الرضيُّ في تأصيل القضية إلى أصل منهجيٍّ مُتَّبَع عند النحاة، وهو (سُلميَّة التصنيف)، حيث علَّلَ انتفاء بعض خصائص الشرط من التراكيب الاسمية الدالة على معنى الشرط بكون معنى الشرط دخيلٌ في هذا التركيب مستعملاً في ذلك تعبيرًا طريفًا قال فيه: «**غير راسخ العرق في الشرطية**»[2]، من ذلك مجيء الموصول غيرَ مبهم، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج:10]، ومجيء الخبر مُجرَّدًا عن الفاء مع قصد السببية، نحو: الذي يأتيني له درهم.

يجعل الرضيُّ معنى الشرط طارئًا على الجملة الاسمية دخيلاً عليها؛ لأنَّ هذا المعنى يُؤدَّى في الأصل بالجملة الفعلية، حيث يلحظ أنَّه قد دُلَّ عليه بوحدات لغوية لا تدلُّ على الشرط بالأصالة، كالاسم الموصول، ونحوه؛ فلمَّا صار معنى الشرط غير متوغِّلٍ في تلك التراكيب جاز تخلُّفُ بعضِ خصائصه عنها، كدخول الفاء في الخبر، ونحوها.

(1) شرح السيرافي 4/ 13.

(2) شرح الرضي 1/ 270.

وقد منع النحاة دخول الفاء على الخبر مع نواسخ الابتداء[1]؛ لأن الجملة مع دخول الفاء على خبرها دالَّة على معنى الشرط، ونواسخُ الابتداء -كما تقدَّم- آلاتٌ ودلائل على المعاني التي يقصدها المتكلم في كلامه، فيجتمع حينئذٍ معنيان في الجملة، وهو معنى الشرط المدلول عليه بالفاء الداخلة في الخبر، والمعنى الآخر المدلول عليه بأحد نواسخ الابتداء؛ فلذلك امتنع ذلك؛ لئلا يؤدي اجتماعهما إلى التناقض.[2]

واستثنى الرضيُّ، وغيره من نواسخ الابتداء (إنَّ) من هذا المنع؛ لأنَّ نحو: الذي يأتيني فله درهم، غيرُ راسخِ العرقِ في الشرطية، فجاز أن يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرًا[3]، حيث إن التوكيد لا يُغيِّر معنى الابتداء -كما تقدَّم- بخلاف غيرها من النواسخ التي تغيِّر المعنى؛ «**فإذا انحطَّ (إنَّ) درجةً عن (ليت) في تغيير حكم الابتداء، وانحطَّ (الذي) عن درجةِ الجزاء المحض استويا في الرتبة فلا يُمنع أحدهما**[4] **من صاحبه**»[5]، ومن هذا قول الله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ**﴾[البروج:10]

يُستطرف من تعليل الرضيِّ استناده فيه إلى معاني الكلام من خلال ترتيبها في السلم التصنيفي عند النحاة، حيث جعل (إنَّ) في درجة منحطة عن غيرها من مُغيِّرات معاني الابتداء، كـ(ليت، ولعل، وكأنَّ)، وجعل نحو: الذي يأتيني فله درهمٌ، في درجة منحطة عن درجة معنى الجزاء المحض، نحو: إنْ تأتني فلك درهمٌ؛ فلذلك استويا في الرتبة، وجاز دخول (إنَّ) عليها.

ويدلُّ منعُ النحاة دخولَ نواسخ الابتداء على نحو: الذي يأتيني فله درهم، وتدقيقهم لهذه المسألة على وعيهم بوجوب وحدة العمل اللغوي في الجملة الواحدة؛ حيث جعلوا نواسخ الابتداء المغيِّرة لمعناه كـ(ليت، ولعل، وكأنَّ) مانعة من دخول الفاء في الخبر؛ لأنها دالَّة على معنى الشرط في الجملة، وفي اجتماعهما -أعني ناسخ الابتداء غير (إنَّ) والفاء في الخبر- وقوعٌ في التناقض من خلال دلالة الجملة الواحدة على معنيين متناقضين.

---

(1) انظر: شرح الرضي 1/ 270.
(2) انظر: الإيضاح في شرح المفصل 1/ 206.
(3) انظر: شرح الرضي 1/ 270.
(4) ورد في الكتاب المحقق (أحدها)، والصواب ما أثبتُّه.
(5) المقتصد 1/ 324.

## المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بالرتبة بين مكونات الجملة الاسمية:

### أولاً: أثر معاني الكلام في الرتبة بين واسمات المعاني فيها:

قد يجتمع في جملة واحدة حرفان دالَّان على التأكيد، وهما: إنَّ، ولام الابتداء؛ مبالغةً في إرادة التأكيد، نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ.[1]

يلاحظ في هذا المثال، وأمثاله مخالفته لمبدأ الصدارة المستحقة لكلِّ حرفٍ دالٍّ على معنى من معاني الكلام[2]؛ إذ إنَّ لام الابتداء حرفٌ دالٌّ على معنى التوكيد[3]، ورغم ذلك نجدها قد تأخرت عن موضع الصدارة المستحق لها في الأصل. فكيف حلَّلَ النحاة هذه القضية؟

قال ابن جني في بابٍ في إصلاح اللفظ: «ومن ذلك قولهم: إنَّ زيدًا لقائمٌ، **فهذه لام الابتداء، وموضعها أوَّلُ الجملة وصدرها**، لا آخرها وعجزها؛ فتقديرها أوَّلُ: لئنَّ زيدًا منطلق، فلما كُره تلاقي حرفين لمعنى واحدٍ وهو التوكيد أُخِّرَتْ اللام إلى الخبر فصار: إنَّ زيدًا لمنطلِقٌ»[4]

وذكر الرضي أنَّ (إنَّ) إذا دخلت على الجملة الاسميَّة لم تستحقَّ (لام الابتداء) حكم الصدارة الذي كان لها في الأصل[5]؛ لذلك سُمِّيت هذه اللامُ اللامَ المزحلَقة؛ لأنها مؤخَّرَةٌ من تقديم، فالأصل في: إنَّ زيدًا لقائمٌ، لئنَّ زيدًا لقائم[6]؛ حيث **إنَّ موضعهما في الأصل صدر الكلام لدلالتهما على معنى التوكيد والتحقيق في الجملة، ولما كان لـ(إنَّ، ولام الابتداء) معنى التوكيد كرهوا الجمع بين حرفين من أحرفه؛ لذلك زحلقت اللام إلى الخبر**، وكانت اللام أولى بذلك؛ لأنها غير عاملة، وتقديم العامل أولى.[7]

كما أنَّ ثمة مانعًا آخر يمنع من ذلك -أعني يمنع جعل (إنَّ) هي المؤخَّرة- وهو اختصاص (إنَّ) بالدخول على الجملة الاسمية، والخبر قد يأتي مفردًا، وجملةً فعليةً،

---

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 8/ 63.
(2) انظر: شرح الرضي 4/ 336.
(3) انظر: عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم لابن هطيل اليمني ص257.
(4) الخصائص 1/ 315.
(5) انظر: شرح الرضي 4/ 357.
(6) انظر: مغني اللبيب 1/ 247.
(7) انظر: معاني الحروف للرماني ص51.

وهذا مما يمنع تأخير (إنَّ) إلى الخبر، بخلاف اللام[1]؛ حيث دخلت على المضارع في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[النحل:124]

وللرضيِّ تدقيق بديع في هذه المسألة ذكر فيه أنَّ العرب قد حفظت لـ(لام الابتداء) حقَّها في الرتبة رغم تأخيرها عن صدر الكلام لدخول (إنَّ) فيه، حيث منعوا دخولها على متعلق الخبر المتأخر عنه، فلا يقال: إنَّ زيدًا قائمٌ لفي الدار؛ مراعاةً لحق الصدارة لها في الأصل، وقد علل ذلك بتعبير طريف قال فيه: «**لئلَّا يُبخس حقُّها كل البخس بتأخير ما حقُّه صدر الكلام عن جزأي الكلام اللذين هما العمدتان**»[2]

يبدو في هذا المستوى من التحليل تمييز النحاة بين مستويين مهمين في الدراسة اللغوية:

- أصل الوضع.
- الاستعمال اللغوي.

وهي ثنائية مناظِرة لثنائيات اعتمدتها اللسانيات الحديثة نظريًّا كتمييز (دي سوسير) بين مستويي:

- اللسان.
- الكلام.

وتمييز (تشومسكي) بعده بين مستويي:

- الكفاءة (البنية العميقة).
- والإنجاز (البنية السطحية).

فالنحاة حين أعادوا لـ(لام الابتداء) حقَّها في الصدارة؛ لأنها دالة على معنى التوكيد يكشفون للباحث عن فصلهم الإجرائي في الدراسة اللغوية بين أصل الوضع، والاستعمال.

ويؤكد الرضي ذلك حين جعل حقَّ الصدارة مصاحبًا لأذهان المتكلمين بالعربية؛ لذلك لم يجعلوها تتأخر إلى معمول الخبر المتأخر عنه فتفقد كلَّ حقها الموجب لها في مستوى الإنجاز.

---

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 9/ 26.

(2) انظر: شرح الرضي 4/ 357.

ويكشف أيضًا عن وعيهم بأهمية صدر الكلام في كونه موضعًا للمعنى الذي يبنى الكلام عليه من خلال تعليل ما خالف ذلك الأصل بإلحاحهم على أنَّ (لام الابتداء) مُتصدِّرةٌ في أصل الوضع؛ لأنها دالَّةٌ على معنى التوكيد الموجب لها ذلك متأخرةٌ في الاستعمال دفعًا لاجتماع حرفين دالَّين على معنى واحد في صدر الكلام.

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في الرتبة بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية:**

تنتقل الدراسة في هذه المسألة بعد مناقشة مسألة الرتبة بين واسمات المعاني التي تمثل مكونًا للقوة المقصودة بالقول إلى النظر في الرتبة بين ركني الإسناد اللذين يمثلان مكونين من مكونات مضمون الجملة القضوي.

يقع المبتدأ في الأصل قبل الخبر من حيثُ الرتبةُ؛ لأنَّ المبتدأ مُحدَّثٌ عنه، والخبر حكمٌ يوقعه المتكلم على المبتدأ، نحو: محمدٌ منطلقٌ، ويجوز تأخير المبتدأ وتقديم الخبر إن لم يوهم ذلك ابتدائيةَ الخبر، نحو: منطلقٌ زيدٌ.[1]

ولكن ثمة مواضع يجب فيها لزوم الأصل، فيكون المبتدأ فيها مُقدَّمًا والخبر مؤخَّرًا، منها: أنْ يكون خبرًا لاسم استفهام، نحو: أيُّ الرجالِ عندك؟ أو خبرًا لاسم شرط، نحو: أيُّهم يقمْ أقمْ معه.

وثمة مواضع يجب فيها مخالفة الأصل، فيكون الخبر فيها مُقدَّمًا والمبتدأ مؤخَّرًا، منها: أنْ يكون الخبر اسم استفهام، نحو: كيف أنت؟[2]

قال سيبويه في باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسدَّه: «وذلك قولك:... وأين زيد، وكيف عبدُ الله، وما أشبه ذلك. فمعنى أين، في أيِّ مكان، وكيف، على أيَّة حالةٍ. وهذا لا يكون إلا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنها من حروف[3] الاستفهام»[4]

وقال ابن السرَّاج: «فأمَّا قولك: كيف أنت، وأين أنت، وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء، فـ(أنت، وزيد) مرتفعان بالابتداء، و(كيف، وأين) خبران، فالمعنى في: كيف أنت، على أيِّ حالٍ أنت، وفي: أين أنت، في أيِّ مكانٍ، **ولكنَّ الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام**»[5]

---

(1) انظر: كشف المشكل في النحو ص214.

(2) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد 1/ 220-223.

(3) أشار المحقق إلى أنه يعني من كلمات الاستفهام، وهي أسماء لا حروف، وإنما قصد بالحرف هنا الكلمة كما هو دأبه في الكتاب.

(4) كتاب سيبويه 2/ 128.

(5) الأصول 1/ 60.

إنَّ هذين النصَّين المتقدمين تاريخيًّا يؤكدان أنَّ النحاة في تناولهم للقضايا النحوية كانوا واعين بأنَّ صدر الكلام هو موضع المعنى الذي يُبنى الكلام عليه رغم اختلاف عبارات النحويين في التعبير عن ذلك؛ إذ إنَّ من الملاحظ أنَّ هذين النصين يوضِّحان قيمة ما جاء به الرضي، حيث كانت الفكرة عند المتقدمين منثورة في ثنايا تحليلهم النحوي، **ويبرز فضله في اعتماد تلك الحدوس التي وجدت عند من قبله مبدأً نظريًّا من مبادئ النظرية النحوية العربية.**

ثم في زمن متأخر عن زمن سيبويه يلحظ أنَّ ثمة وضوحًا وتدقيقًا في التعبير عن الفكرة ذاتها في هذه المسألة، فقد قال ابن الحاجب: «وإنما كانت مقدَّمةً -يقصد أسماء الاستفهام الواقعة أخبارًا-؛ لأنه قسمٌ من أقسام الكلام، وكلُّ باب من أبواب الكلام فالقياس أن يتقدَّم أوَّله ما يدل عليه، كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجي والعرض والتنبيه والدعاء والنداء»[1]

يلاحظ في نصِّ ابن الحاجب وعيه بأهميَّة صدر الكلام في كونه موضعًا للقوة المقصودة للقول في كل كلام، كما أنه واعٍ بأنَّ نحو: همزة الاستفهام، وإنْ الشرطية، ونحوهما واسماتٌ لقوى القول، وعبَّر عن ذلك بقوله: فالقياس أن يتقدَّم أوله ما يدلُّ عليه.

وقد علل الرضيُّ وجوب الصدارة للألفاظ الدالة على المعاني في معرضِ شرحه لقول ابن الحاجب في وجوب تقديم المبتدأ: إذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام، مثل: من أبوك؟ بقوله: «**وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يُغيِّر معنى الكلام مرتبةُ الصدر؛ لأن السامع يبني الكلامَ الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّزَ أن يجيء بعده ما يغيِّره لم يدرِ السامع إذا سمِع بذلك المغيِّر، أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوَّش لذلك ذهنه**»[2]

يوضِّح الرضي في هذا النص أنَّ من المعاني ما تكون موسومةً لفظًا، كالشرط، والاستفهام، والنفي، ونحوها. ومنها ما تكون غير موسومةٍ بلفظ؛ حيث ذكر أنَّ هذه الألفاظ الدالة على المعاني لو لم تتقدم الكلام لحمل الكلام على أصله في المعنى مما

(1) الإيضاح في شرح المفصل 1/ 192.
(2) شرح الرضي 1/ 256، 257.

لا يكون موسومًا بلفظ، فما لا يتقدمه واسمٌ من الواسمات اللفظية يكون معناه مبنيًّا على الأصل، وهو عمل الإثبات غير المؤكَّد.

ويُلحظ أنَّ الجملة التي يدرسها نحاة العربية لا بد أن تكون مبنية على معنى من معاني الكلام، حيث استعمل الرضيُّ مصطلح (بناء الكلام على معنى من المعاني) للدلالة على ذلك، وقد عبَّر غيره من النحاة عن الفكرة نفسها بمصطلحات أخرى، كاستعمال ابن يعيش مصطلح (عقد الكلام على معنى من المعاني) -كما سبق إيضاحه-، وتُعاد هذه المفاهيم إلى ما وضَّحته الدراسة في بداية هذا الفصل من تدقيق لمفهوم الإسناد عند النحويين، والتفريق بين مصطلحي الكلام، والجملة.

## المطلب الثالث: علاقة معاني الكلام بالتأويل النحوي:

### أولاً: أثر معاني الكلام في تأويل ما خالف أصل مفهوم الصدارة:

تدخل لام الابتداء على الجملة الاسمية لإفادة معنى التوكيد فيها، نحو: لزيدٌ منطلقٌ، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[يوسف:8]، ومن ذلك قول امرئ القيس:

لَيومٌ بـذات الطلح عند مُحَجَّرٍ أحـبُّ إلينا من ليالٍ على وَقَـرْ[1]

وهذه اللام مانعةٌ من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ لأنَّها لازمةٌ لصدر الكلام في الأصل؛ لإفادتها معنى من المعاني التي يُبنى الكلام عليها وهو التوكيد في الجملة التي تدخلُ اللامُ عليها.[2]

وقد ورد عن العرب شواهد مسموعة قد خولف فيها هذا الأصل من غير قياسٍ بدخول لام الابتداء على الخبر، نحو قول الشاعر:

أمُّ الحُليسِ لعجوزٌ شَـهْـرَبَـهْ تَرْضى من اللحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَه[3]

---

(1) بيت من الطويل، ورواية الديوان: ص99

ليالٍ بذات الطلح عند محجَّر أحبُّ إلينا من ليالٍ على أُقُر

أقر: اسم موضع. انظر: الصحاح 3/ 141. وهو في: اللامات ص71 .

(2) انظر: كتاب اللامات للزجاجي ص78، 157.

(3) مضى تخريجه.

إنَّ هذا الشاهد، وغيره مخالف لما تأصَّل عند النحاة بدءًا من سيبويه حين قال: «**فهذه اللام -يعني اللام في نحو: أشهدُ لعبدُ الله خيرٌ من زيد- لا تكون إلا في الابتداء**»[1]

وقال الرضيُّ عن هذه المسألة: «وقد شذَّ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرَّدًا من (إنَّ)»[2]، ثم أورد الشاهد السالف، وعقَّب عليه بقوله: «وقدَّر بعضهم: لهي عجوزٌ؛ لتكون في التقدير داخلةً على المبتدأ»[3]

وقد ضعَّفَ ابنُ مالك، وغيره هذا الوجه؛ لأنَّ مصحوب لام الابتداء مؤكَّدٌ بها، وحذف المؤكَّد منافٍ لتوكيده.[4]

وذكر النحاة وجوهًا أخرى في تأويل تلك الشواهد، منها:

أنَّ اللام مقحمةٌ بين المبتدأ والخبر[5]، فتكون اللام محكومًا بزيادتها عندهم.

أنه محمولٌ على الضرورة الشعرية.[6]

وإنَّما أوَّل النحويون هذا الشاهد، وأمثاله؛ لأنه يخالف مبدأ الصدارة في العربية الذي افترضوه بعد استقراء المدونة العربية، وقد بيَّنه الرضيُّ بقوله: «**كلُّ ما يغيِّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفًا فمرتبته الصدر**»[7]

إذ إنَّ هذا المبدأ قد انتقض في الظاهر بدخول (لام الابتداء) الدالة على معنى التوكيد على ما هو خبرٌ في الظاهر؛ لذلك لجأ النحاة إلى تأويل ذلك بأحد الوجوه المنقولة عنهم آنفًا؛ للحفاظ على سلامة مبدأ الصدارة في العربية.

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في تأويل ما تنافرت معانيه في الظاهر:**

في العربيَّة ضميرٌ يتقدَّم الجملة، مُفَسَّرٌ بها، عائدٌ على مذكورٍ بعدَه في الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:1]، وسمَّاه البصريون ضمير الشأن،

(1) كتاب سيبويه 3/ 147.
(2) شرح الرضي 4/ 359.
(3) شرح الرضي 4/ 359.
(4) انظر: شرح التسهيل 1/ 299، التذييل والتكميل 3/ 341.
(5) انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص279، الأصول في النحو 1/ 274.
(6) انظر: سر صناعة الإعراب 1/ 378.
(7) شرح الرضي 4/ 336.

والقصة، باعتبار معناه؛ لأنَّ معناه الشأن، والقصَّة، وسمَّاه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنَّه عائدٌ على غير المذكور أولًا، ولكن على ما يفسِّرُهُ بعده.[1]

ويأتي المتكلمُ بهذا الضمير إذا قصد أن يستعظم السامعُ حديثَه، فيفتتحه بهذا الضمير قبل البدء فيه، فهو مدلول به على فخامة مدلول الجملة بعده؛ لذلك لم يجز البصريون حذف بعض الجملة التي تفسره بعده؛ لأن ذلك منافٍ لعظمة مدلولها.[2]

قال الرضي: «**والقصدُ بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيمُ الأمر، وتفخيمُ الشأنِ**؛ فعلى هذا لا بدَّ أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئًا عظيمًا يُعتنى به، فلا يقال –مثلاً–: هو الذباب يطيرُ»[3]

يجعل النحاة هذا النوع من الضمائر عملاً لغويًّا في مقام نموذجيٍّ، هو التعظيم، ويُستمدُّ ذلك من اصطلاحهم في تسميته بضمير الشأن، أو من تدقيق الرضيِّ لنوع الجملة التي تأتي بعده مُفسِّرةً له، ويتضح ذلك بالمثال، فحين يقول المتكلم:

الجيشُ قادمٌ.

**يكون العمل اللغوي المؤدَّى بهذا الكلام هو الإثبات.**

ثم حين يقول:

هو الجيشُ قادمٌ.

**يكون العمل اللغوي المؤدَّى بهذا الكلام هو تعظيم الشأن، وليس الإثبات**؛ لأن المتكلم قد جاء به ليستعظم السامع حديثه، ويسمي النحاة هذا الضمير بضمير الشأن، **وهو عملٌ لغويٌّ غير أساسيٍّ؛ لأنه فرع على معنى الإثبات.**

والأصل في هذا الضمير ألَّا يُحْذَفَ؛ لعدم الدليل عليه؛ حيث إنَّ الخبرَ مستقِلٌّ ليس فيه ضميرٌ رابطٌ، والمبتدأ لا يُحذف إلا مع قرينةٍ دالَّةٍ عليه تُجوِّزُهُ، فلا يصحُّ أن تقول: إنَّ زيدٌ ذاهِبٌ، على معنى: إنَّه زيدٌ ذاهبٌ.

---

(1) انظر: الإيضاح في شرح المفصَّل 1/ 471، 472.

(2) انظر: شرح التسهيل 1/ 163.

(3) انظر: شرح الرضي 2/ 465.

وأجازوا حذفه منصوبًا على ضعف، وبعضهم خَصَّ ذلك بالشِّعْرِ[1]، ومُجَوِّزُ حذفه منصوبًا صيرورته بالنصب في صورة الفضلات، مع دلالة الكلام عليه، نحو قول الشاعر:

إنَّ مـنْ يـدخـلِ الكنيسة يومًا  يـلْـقَ فيها جـآذرًا وظـبـاءَ[2]

وقد ألجأهم إلى تقديره، وادعاء حذفه في الكلام كون نواسخ الابتداء لا تدخل على كلم المجازاة؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية؛ حيث إنَّ النواسخ مؤثِّرةٌ معنًى في الجملة، وما يؤثِّر في الجملة معنًى لا يدخل على جملة مصدَّرَةٍ بلازم التصدُّر -كما دقق ذلك الرضي-.[3]

قال سيبويه: «هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يُجازى بها بمنزلة (الذي)، وذلك قولك: إنَّ منْ يأتيني آتيه... وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا؛ لأنَّك أعملت (كان، وإنَّ)، ولم يَسُغ لك أن تدع (كان) وأشباهه معلقةً لا تعملها في شيء؛ فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه، ألا ترى أنك لو جئت بـ(إنْ، ومتى) تريد: إنَّ إنْ، وإنَّ متى، كان محالاً، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون ها هنا بـ(مَنْ، وما، وأيٍّ)، فإن شغلتَ هذه الحروف بشيءٍ جازيتَ، فمن ذلك قولك: إنَّه منْ يأتِنا نأتِه»[4]

وهذا المنع عائدٌ إلى مراعاة النحويين للمعنى الذي تُبنى عليه الجملة؛ حيث إنَّ الشرط معنى من المعاني التي يُبنى عليها الكلام؛ ولذلك لزم التصدير في الجملة تطبيقًا لمبدأ الصدارة في العربية، حيث إن صدر الكلام هو موضعَ القوة المقصودة بالقول، كما أنَّ نواسخ الابتداء دلائل على المعاني التي يقصدها المتكلم من تمنٍّ، وترجٍّ، وتشبيهٍ، ونحوها؛ ولذلك لزمت التصدير في الجملة أيضًا، وبناءً على ذلك يمتنع اجتماع معنيين من معاني الكلام الأساسية في جملةٍ واحدة؛ لئلَّا يقع التناقض في الكلام -كما سبق بيانه-، فقدَّر النحاةُ فيما وردَ من ذلك عن العرب ضميرَ الشأنِ بعد ناسخ الابتداء حفاظًا على سلامة المعنى في الجملة، وعدم تنافره. وحرصًا كذلك على وحدةِ العمل اللغوي

(1) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش 3/ 114.

(2) بيت من الخفيف، منسوب للأخطل، ولم أجده في ديوانه، وهو في: شرح المفصل لابن يعيش 3/ 115 ، أمالي ابن الحاجب 1/ 158 ، الخزانة 1/ 457 .

(3) انظر: شرح الرضي 1/ 270، 2/ 468.

(4) كتاب سيبويه 3/ 71، 72.

فيها، فنكون حينئذٍ بعد تقدير النحاة لضمير الشأن أمام جملتين، جملةٍ كبرى، وجملة صغرى –حسب تقسيم ابن هشام–.[1]

فيلحظ أنَّ النحاة اهتموا بمعاني الكلام من خلال اعتنائهم بضبط التوليفات التي يجوز ائتلاف بعضها مع بعض، والتي لا يجوز ذلك بتنافر معانيها، عنايةً تُناظِر ضبطَهم للتوليفات المتآلفة، واللاحنة بين أقسام الكلم.

**ويتجلى ذلك الاهتمام في هذه المسألة –مثلاً– في إجازتهم اجتماع عملين لغويين (التوكيد، والتعظيم) من خلال اجتماع (إنَّ، وضمير الشأن)؛ لأنَّ هذين العملين اللغويين غير متنافرين، بخلاف اجتماع (إنَّ، وأداة الشرط) لما بين هذين العملين من تنافر لا يخفى.**

(1) انظر: مغني اللبيب 2/ 42.

## حوصلة الفصل الثالث:

ينتهي هذا الفصل إلى أنَّ لمصطلح (الجملة) دلالاتٍ متفاوتةً في التراث النحوي، حيث إنَّ بعض النحويين يساويه بمصطلح (الكلام)، وبعضهم قد فرَّق بينهما بجعل (الكلام) مشترَطًا فيه استقلاله بمعنى من معاني الكلام؛ فيكون مصطلح (الكلام) بهذا المفهوم نظيرًا لمفهوم العمل اللغوي في النظرية التداولية.

كما أنَّ النحويين قد ضبطوا أنواع الجمل من خلال عنايتِهم بمفهوم الإسناد الذي جعلوه خيطًا ناظمًا يستوعب كافة مستويات الإنجاز اللغوي، واهتمامِهم بالتراكيب الإسنادية الممكنة في العربية، وردِّ ما خالفها في الظاهر بمجيئه على صورة بعض التراكيب اللاحنة في مستوى الإنجاز إلى أحد الصور الإسنادية المثالية بضرْبٍ من التأويل، وتبدو قيمة ذلك العمل عند النحويين من خلال تمثيله بمستويين من مستويات الدراسة اللغوية اعتمدهما العالم اللساني (دي سوسير)، هما: اللسان، والكلام.

وانتهى الفصل إلى أنَّ النحويين قد افترضوا معاني لائقة بنوعي الجملة؛ الاسمية، والفعلية، فالخبر معنى يليق بالجملة الاسمية في أصل الوضع؛ لأنه معنى واقع ثابت في ذهن المتكلم يلائم الاسم الدالَّ على الثبوت والدوام، وأما الطلب فمعنى يليق بالجملة الفعلية في أصل الوضع؛ لأنه معنى طارئ غير مستقر يلائم الفعل الدالَّ على التجدد والحدوث.

وقد يتخلَّف هذا الأصل بدلالة بعض الجمل الاسمية -مثلاً- على بعض المعاني الطلبية، كالتمني، والترجي، ونحوهما من المعاني المختصة بالجملة الفعلية في أصل الوضع؛ لتخلُّف بعض خصائص الجملة الاسمية فيها، ككون المبتدأ نكرةً، فتبتعد بذلك عن خصائص الجملة الاسمية التي يكون مكونها الأول معرفة في الأصل، وتقترب من خصائص الجملة الفعلية بأخذها خصيصة من خصائصها؛ لأن الأفعال

نكراتٌ عند النحويين -كما اتضح سلفًا في هذه الدراسة-، نحو: سلامٌ عليك، الدالِّ على معنى الدعاء، وهذا المعنى في الأصل من معاني الجملة الفعلية، ولكن دُلَّ عليه بالجملة الاسمية؛ لوجه من الشذوذ فيه بعَّده عن خصائص الجملة الاسمية، وقرَّبه من خصائص الجملة الفعلية، وذلك مجيء مبتدئه نكرةً.

وقد تجلَّت عناية النحويين بضبط أنواع الجمل أيضًا في محاولتهم دفع الخلط بين أنواعها من خلال استحضارهم بعض مبادئ معاني الكلام للفصل بين وظيفتي المبتدأ، والفاعل، وبيان أثرها في تدعيم بعض الأقوال والحجج النحوية.

وقد أوضح الفصل أن العلاقة بين معاني الكلام ونظام العوامل علاقة وثيقة من خلال بيان دلائل تلك العوامل، ومقاصد النحويين في القول بعامليتها داحضًا بذلك بعض أقوال المحدثين التي طعنت في هذا النظام بحجة أن اعتناءهم به قد كان سببًا في ضعف عنايتهم بمعاني الكلام.

كما أنَّ العلاقة الوثيقة بينهما تتجلى في الربط بين معنى الكلام والعمل النحوي الذي يسود الجملة؛ فإن كان الكلام مبنيًّا على معنى القسم -مثلاً- تبعه سيادة العمل النحوي الملائم للقسم لكافةَ مكوناتِ الجملة.

وأثبت الفصل أنَّ الجملة عند النحويين مكونة من ثلاثة محلات إعرابية أساسية: ركني الإسناد، وموضع المعنى الذي يبنى عليه الكلام، ويجب لهذا الموضع التصدر في الكلام. وقد يكون موسومًا بحرف في البنية المنجزة، كما في (ليت) الدالة على معنى التمني، وقد لا يكون كذلك، كما في قول النحويين بعامل الابتداء الذي يمثِّل أدنى درجات الإخبار، وهو الإثبات.

وتمثِّل هذه المحلات الإعرابية التي درسها النحاة نظيرًا لتقسيم (سيرل) للعمل القولي إلى: قوة مقصودة بالقول، ومضمون قضوي؛ إذ إنَّ ركني الإسناد يمثلان نظيرين للمضمون القضوي عند (سيرل)، وأما موضع المعنى الذي يبنى عليه الكلام فيمثِّل نظيرًا للقوة المقصودة بالقول عنده. ولكنَّ وجه الاختلاف بينهما أنَّ التداوليين الذين ينطلقون من خصائص الألسنة الأوربية قد افترضوا لكلِّ كلام فعلاً إنشائيًّا يتصدره؛ ليدل على معناه، في حين أنَّ العربية تَسِمُ هذا الموضع في الأصل بالحرف، ويتضح ذلك بالجدول الآتي:

| تجريد المحلات الإعرابية عند النحويين | | تجريد العمل القولي عند (سيرل) | |
|---|---|---|---|
| واسم معنى الجملة (يكون حرفًا في الأصل) | ركنا الإسناد | القوة المقصودة بالقول (يكون فعلاً إنشائيًّا في الأصل) | المضمون القضوي |

وقد جعل النحاة معنيي التوكيد، والتعظيم فرعين على معنى الإثبات، بخلاف: ليت، ولعلَّ، وكأنَّ، اللاتي تزيل معنى الابتداء.

وقد كان لمعاني الكلام أثر في ضبط مكونات الجملة الاسمية، حيث إنَّ الجملة النحوية لا تُدرس إلا بعد عقدها على معنى من معاني الكلام؛ لذلك اشترط البصريون سبقَ الوصف الرافع لمكتفى به بما يدل على معنى من معاني الكلام.

وقد حرص النحويون على عدم تنافر معاني الكلام باجتماع معنيين من معانيه غير متوائمين، كاجتماع (لام الابتداء، ولعلَّ) -مثلاً-؛ مما يدلُّ على سلطة معاني الكلام في إجازة بعض تراكيب الجملة الاسمية، ومنع بعضها الآخر.

وقد فرَّق المحققون من النحاة بين وظيفة المبتدأ في بعض التراكيب المختلفة، حيث لم يساووا بين نحو: محمدٌ قائمٌ، ومحمدٌ اضربه؛ إذ إنَّ المبتدأ في الجملة الثانية مقارب لمنزلة النداء بكونه تنبيهًا للمخاطب إلى موضوع الخطاب، ثم يكون المعنى المزجَّى بهذه الجملة مستفادًا من الخبر.

وقد تعددت واسمات المعاني عند النحاة؛ إذ الأصل أن تكون بالحرف المصدر به الكلام، وقد يتخلف هذا الأصل فيُدلُّ على المعنى بالهيأة التركيبية للجملة، حيث يكون دخول الفاء في خبر المبتدأ واسمًا لمعنى الشرط في تلك الجملة.

وقد كان لمعاني الكلام أثرٌ ظاهرٌ في الرتبة بين مكونات الجملة الاسمية من خلال مراعاة المبادئ المنظمة لمعاني الكلام في العربية، وقد فسَّر ذلك بعض القضايا التي ألحَّ عليها النحاة دون أن تجد تفسيرًا يدعمها، كقضايا الصدارة لبعض الألفاظ في العربية، ومنع أن يعمل ما قبل أداة الاستفهام فيما بعدها، ونحوها.

وقد فسَّرت مبادئ معاني الكلام بعض تأويلات النحاة لبعض الشواهد المحتج بها عندهم من خلال بيان أوجه مخالفتها لتلك المبادئ، وتوضيح وجاهة تلك التأويلات من خلال حرص النحاة على المحافظة على سلامة تلك المبادئ.

## الفصل الرابع

# علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية

### توطئة

يتضمن هذا الفصل مبحثين:

**المبحث الأول**: يدرس علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية البسيطة، والمركبة، وفيه ثلاثة مطالب: الأول: خُصِّصَ لمناقشة علاقة معاني الكلام بنظام العوامل في الجملة الفعلية، حيث يتناول أثر معاني الكلام في تحديد العمل النحوي الذي يسود الجملة من خلال النظر في آراء النحاة في إعمال بعض العوامل، أو إهمالها، ثم يدرس أثر معاني الكلام في تدقيق العامل الـمُـقدَّر عند النحاة في أسلوبي: النداء، والتحذير.

الثاني: يهتمُّ بجملة من القضايا المختصة بالجملة الفعلية البسيطة؛ حيث يبدأ بمناقشة أثر معاني الكلام في تدقيق وظيفة النداء داخل العملية التخاطبية من خلال النظر في آراء النحاة فيه، وتدقيقهم لوظيفته داخل الكلام، ثم يتناول أثر معاني الكلام في تدقيق وظائف بعض الأفعال داخل الجملة الفعلية من خلال النظر في تحليلات النحاة لـ: أفعال المدح، والأفعال في بابي (أعطيت، وظننت)، ثم يدرس أثر معاني الكلام في تدقيق حدود بعض وظائف الجملة الفعلية من خلال التأمل في حدِّ الفاعل عند النحاة والنظر في مدى استحضارهم لمبادئ معاني الكلام لضبطه ومحاولةِ دحض ما قد يقدح في سلامته.

الثالث: يهتم بجملة من القضايا المختصة بالجملة الفعلية المركبة؛ حيث يبدأ ببيان علاقة معاني الكلام بضبط مكونات الجملة الفعلية المركبة من خلال بيان أثرها في طلب المشاكلة في المعنى بين مكوناتها، ثم دراسة أثر معاني الكلام في إجازة بعض صور الجملة الفعلية المركبة ومنع بعضها الآخر، ثم تنتقل الدراسة في هذا المطلب

إلى بيان علاقة معاني الكلام بتفسير بعض ظواهر الجملة الفعلية المركبة من خلال النظر في أثرها في تعليل دخول الفاء في جواب الشرط، ثم دراسة أثر معاني الكلام في تفسير ظواهر (الإعمال، والإلغاء، والتعليق) في أفعال القلوب، وإنما أُدرج هذا النوع من الأفعال في الفصل الـمُختصِّ بمناقشة قضايا الجملة الفعلية رغم أنها في حقيقتها مخالفة لطبيعة الأفعال الحقيقية اتِّباعًا لتبويب الرضيِّ الذي جعلها في قسم الأفعال في كتابه، وستستبين ماهية هذه الأفعال في موضعها من الفصل إن شاء الله.

**المبحث الثاني**: يدرس علاقة معاني الكلام بظواهر الجملة الفعلية اطرادًا وشذوذًا، وفيه مطلبان:

الأول: يبين علاقة معاني الكلام بالرتبة بين مكونات الجملة الفعلية من خلال دراسة أثرها في تحديد الرتبة بين أداة الشرط وجوابه، ثم دراسة أثرها في تحديد رتبة المفعول إذا اتصلت بالفعل نون التوكيد.

الثاني: يناقش علاقة معاني الكلام بتعليل بعض الظواهر المخالفة للأصل في الجملة الفعلية، حيث يبدأ ببيان أثرها في تعليل مجيء بعض المصادر مرفوعة، ثم يدرس أثر معاني الكلام في تعليل اختصاص ظاهرة الترخيم بأسلوب النداء، ثم يُختَمُ المطلب بمناقشة أثر معاني الكلام في تعليل وجوب حذف عامل الـمُـحذَّر منه الـمُـكرَّر.

## المبحث الأول

# علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية البسيطة، والمركبة

### المطلب الأول: علاقة معاني الكلام بنظام العوامل في الجملة الفعلية:

**أولاً: أثر معاني الكلام في تحديد العمل النحوي السائد للجملة الفعلية:**

تتعدد العوامل الداخلة على للجملة الفعلية، وتختلف الحالات التي تتشكل من خلالها بعض العوامل بين الإعمال، والإهمال. فما الضابط الذي اتكأ عليه النحويون في تحديد العامل السائد للجملة الفعلية، وما علاقته بمعاني الكلام؟

للإجابة عن هذا التساؤل تتناول الدراسة في هذه القضية آراء النحاة في إعمال العامل (إذن)، وإهماله مبيِّنةً علاقة ذلك بمبادئ معاني الكلام في النظرية النحوية العربية.

تدخل (إذن) على الجملة الفعلية حرفَ جوابٍ وجزاءٍ، كقولك لمن قال: أزورُكَ غدًا، إذن أُكرمَكَ؛ حيث إنَّك أجبته، وجعلت إكرامك جزاءَ زيارتِه.[1]

وقد حملها الفارسي على معنى الجواب والجزاء معًا في غالب الاستعمالات؛ إذ قد تتمحض عنده للجواب في بعض الاستعمالات، نحو قولك -لمن قال: أحبُّكَ-: إذن أظنُّك صادقًا، حيث إنك أجبته، ولا يُتصوَّر هنا الجزاء، وإلى ذلك ذهب الرضي.[2]

(1) انظر: مجيب النِّدا في شرح قطر الندى ص113.

(2) انظر: شرح الرضي 4/ 41، ارتشاف الضرب 4/ 1654.

وينصب الفعل بعدها[1] إذا كانت جوابًا، وكانت مبتدأةً[2]، **فمتى اعتمد الفعل على ما قبلها بطل النصب**، نحو: أنا إذًا[3] أكرمُك؛ لأنَّ (إذن) لم يوضع للعمل في الفعل ألبتة حتى لا يجوز إبطال عمله كما كان ذلك في (لن)؛ لأنها تقع حيث لا يكون عمل، كقولك: أنا إذًا فاعلٌ كذا، فلمَّا اعتمد الفعل بعدها على المبتدأ قبلها صار المبتدأ أولى به لكونه خبرًا عنه؛ فأبطل عملها.[4]

وقال الرضي: «وإنما اشترط في نصب الفعل ألا يتوسط (إذن)، بل يتصدر؛ **لأنَّ نصب الفعل** -على ما قلنا- **لغرض التنصيص على معنى الشرط في (إذن)، والشرط مرتبته الصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، فمن ثمة تقول: والله إنْ أتيتني لأضربنَّك، فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضعف معنى الشرط لم يراعَ ذلك بنصب الفعل بعده**»[5]

يعيد الرضيُّ حالتي المضارع بعد (إذن) -رفعه ونصبه- إلى المعنى المراد في تلك الجملة مُفسِّرًا أقوال من قبله في اشتراط الصدارة للإعمال؛ إذ النصب دليل على الخروج من معنى الإخبار إلى معنى الشرط، وقد نصَّ على ذلك أبو عليٍّ الفارسيُّ بقوله: «وإذا وقعت -يعني (إذن)- على فعل الحال ألغيت أيضًا؛ لأنَّ أخواتها لا يعملن في فعل الحال، وذلك أنْ يُتحدَّث بحديث فتقول: إذًا أظنُّك كاذبًا، وأنت تُخبر أنك في حال الظنِّ»[6]

فيكون الرفع ملائمًا للمعنى الواجب، وأما النصب فملائمٌ للمعنى غير الواجب.

**ويُرتِّبُ الرضيُّ بعقليته التجريدية الأصولية معنى الشرط في درجات متفاوتة حسب توغله في ذلك المعنى؛ إذ يجعل التركيب الـمُـصدَّر بـ(إذن) دالًّا على معنى الشرط، ولكنَّه في درجة لا يرقى في قوته وتوغله في معنى الشرط إلى تركيب**

---

(1) من العلماء من ذهب إلى أنَّ (إذن) ناصبةٌ للمضارع بنفسها، ومنهم من ذهب إلى أنَّ المضارع بعدها منصوب بـ(أنْ) المضمرة. انظر: همع الهوامع 4/ 104.

(2) انظر: كتاب سيبويه 3/ 12.

(3) اختلف النحاة في رسم (إذن) على أقوال، منها: أن تكون بالألف دائمًا. والثاني: أن تكون بالنون دائمًا. والثالث: أن تكون بالنون عند إعمالها، وبالألف عند إلغائها. انظر: حاشية الصبان 4/ 206.

(4) انظر: المقتصد 2/ 1054.

(5) شرح الرضي 4/ 44.

(6) الإيضاح ص242.

**مُصدَّر بـ(إنْ) الشرطية، ويفرِّق بينهما بمصطلحين طريفين لهذين التركيبين: معنى الشرطية الأصلية، ومعنى الشرطية العارضة.**

وبناءً على ذلك فقد جعل النحاة لـ(إذنْ) ثلاثةَ أحوالٍ، هي:

**الأول: أن تدخل على الفعل مبتدأةً**، وهنا يجب إعمالها، نحو قولك: -لمن قال: أنا أزورك- إذن أكرمَكَ.

**الثاني: أن يكون ما قبلها واوًا أو فاءً**، نحو: زيد يقوم وإذن يذهب، وهنا يجوز فيها وجهان:

1. الإعمال: إذا جُعل العاطف لعطف جملة على أخرى؛ فتكون الواو كالمستأنفة، وصار في حكم ابتداء كلام؛ فينتصب ما بعد (إذن).
2. الإلغاء: إذا جعل العاطف لعطف جملة (وإذن يذهب) على جملة الخبر (يقوم) ارتفع المضارع بعد (إذن)؛ لأن ما عطف على شيء صار واقعًا موقعه، فكأنك قلت: زيدٌ إذن يذهب، فيكون ما بعد (إذن) قد اعتمد على ما قبلها، وهو المبتدأ.

**الثالث: أن تكون متوسطة معتمدًا ما بعدها على ما قبلها**، أو كان الفعل فعل حال غير مستقبل، نحو: أنا إذًا أكرمُك، فهنا يُرفع المضارع بعدها؛ لأن الفعل اعتمد على المبتدأ.[1]

ولا ينتصب الفعل بعدها إذا كانت للحال؛ لأنها إن كانت كذلك خرجت من حروف النصب؛ حيث إنما معناهن ما لم يقع.[2]

يُلحظ أنَّ ثمة مستوى تجريديًّا قد بوَّب النحاة من خلاله معاني الكلام، حيث إنهم قد ردوا تلك المعاني المختلفة إلى ثنائية ما وقع، وما لم يقع، -أو الواجب، وغير الواجب- جاعلين الرفع هو الحالة الإعرابية الملائمة للمعاني الواجبة، والنصب والجزم هما الحالتين الإعرابيتين الملائمتين للمعاني غير الواجبة.

وقد ألحَّ النحاة على أن (إذن) إنما تعمل إذا كان الكلام معتمدًا عليها، فإن لم يكن كذلك، فإنها لا تعمل، نحو: إنْ تأتني إذًا آتِك، ونحو: أنا إذًا آتيك، ونحو: والله إذن لا

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 7/ 16.
(2) انظر: المقتضب 2/ 13.

أفعلُ؛ لأن الكلام في الجمل السابقة معتمدٌ على غيرها، قال الشاعر:

لَئِنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثْلِها وأَمْكَنَني مِنْها إِذَنْ لا أُقيلُها[1]

فرفع المضارع بعد (إذن)؛ لأن الكلام معتمد على القسم المقدر في أول الكلام، فالمعنى: والله لئن.... [2]

واعتماد الكلام عليها من حيث المعنى له ارتباطٌ بوقوعها في صدارة الكلام؛ إذ إنَّ صدرَ كلِّ كلامٍ هو موضع القوة المقصودة بالقول له، فلما وقعت الأداة في صدر الكلام أصبح المعنى مبنيًّا على ما تدلُّ عليه تلك الأداة.

ولو قلت: إذن والله لا أفعل، لنصبت الفعل بعدها؛ لأن الكلام مبنيٌّ على (إذن) بمقتضى وقوعها في صدارة الكلام، و(والله) لا يعمل شيئًا.[3]

إنَّ هذه الأحكام التي فصَّلها النحاة تؤكد ثلاثة أمور:

- الأول: أنَّ النحاة كانوا واعين بأهمية الصدر القولي في الكشف عن معنى الكلام الذي يُبنى عليه من خلال وسمه بأحد الحروف التي تكون لها هذه الوظيفة في الأصل؛ حيث إنَّ المصَّدر في الكلام من الألفاظ الدالة على المعاني هو الـمُـعتمد عليه في المعنى.
- الثاني: أنَّ ثمة ربطًا بين العمل النحوي، والمعنى الذي يُبنى عليه الكلام، فمتى كان الكلام معتمدًا على (إذن)، وأفادت معنى الجزاء فيه نُصِبَ المضارع بعدها، ومتى كان الكلام معتمدًا على غيرها رُفِعَ المضارع بعدها؛ فالعلاقة إذًا قائمة بين العمل النحوي والمعنى المراد في الجملة.
- الثالث: أنَّ الرفع في الأصل يكون للمعاني الواجبة، وأما النصب، والجزم فيكونان في الأصل للمعاني غير الواجبة، وقد يخالَف هذان الأصلان؛ لعلة من العلل، ولذلك نظيرٌ في النظرية النحوية العربية يتمثل في ثنائية الإعراب والبناء

(1) بيت من الطويل، لكُثيِّر عزَّة، وهو في: ديوانه ص305 ، كتاب سيبويه 3/ 15 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص158 ، مغني اللبيب 1/ 43 . ومعنى (لا أقيلها): لا أفسخها، من الإقالة في البيع، وهو: الفسخ. انظر: الصحاح 6/ 86 .

(2) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 315.

(3) انظر: كتاب سيبويه 3/ 13.

على سبيل المثال، حيث إنَّ بعض الوحدات اللغوية تكون مبنية، والأصل فيها الإعراب.

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في تدقيق العامل المُقدَّر في أسلوب النداء:**

ذهب كثيرٌ من النحاة إلى أنَّ المنادى منصوب، أو في موضع اسم منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، الـمُـقدَّر بـ(أدعو، أو أنادي)[1]، وقد مضى تفصيل هذا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وبعد النظر في أقوال النحاة في الفعل الـمُـقدَّر في عمل النداء يُلحظ أنَّ فيها استشكالاً بإلباس هذا التركيب في علاقته بالخارج، حيث إنَّ تقدير الفعل المضارع ناصبًا للمنادى موهمٌ بخبريّة التركيب، وقد نبَّه إليه السيرافيُّ بقوله: «وقد ذكروا -يعني النحويين- أنَّ ما يُقدَّرُ ناصبًا هو (أدعو، أو أنادي)، **ولكنَّ ذلك على جهة التمثيل، والتقريب؛ لأنهم أجمعوا أنَّ النداء ليس بخبر**»[2]

ونبَّه إليه ابن هشام أيضًا بقوله: «وليس نصب المنادى بها -يعني (يا) النداء- ولا بأخواتها أحرفًا، ولا بهنَّ أسماءً لـ(أدعو) متحملة لضمير الفاعل خلافًا لزاعمي ذلك[3]، بل بـ(أدعو) محذوفًا لزومًا، وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء، و(أدعو) خبر، سهْوٌ منه، **بل (أدعو) المقدَّر إنشاء كـ(بعتُ، وأقسمْتُ)**»[4]

ولذلك حاول المبرِّدُ دفعَ هذا الإيهام؛ لأنه كان واعيًا به، حيث نصَّ على أنَّك توقع بهذا الأسلوب فعلاً، وتنشئ به عمل النداء، قائلاً: «اعلم أنك إذا دعوت مضافًا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدَ اللهِ، لأنَّ (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد، **لا أنَّك تُخبِر أنَّك تفعلُ، ولكنْ بها وقع أنك أوقعت فعلاً، فإذا قلت: يا عبدَ الله، فقد وقع دعاؤك بـ(عبد الله)**»[5]

وتتجلى إضافة الرضيُّ في هذه المسألة في كونه قد تنبَّه لذلك الإشكال محاولاً تدقيق هذه المسألة؛ لرفع هذا التوهم مُتَّبعًا في ذلك أصلاً منهجيًّا ذكره في كتابه، وهو أن

---

(1) انظر: كتاب سيبويه 2/ 182، المقتضب 4/ 202، المفصل ص61، التسهيل ص179.

(2) انظر: هامش كتاب سيبويه 1/ 304 (طبعة بولاق)، 2/ 182 (تحقيق: عبد السلام هارون)، ولم أجد باب النداء في نسختي شرح السيرافي المطبوعة (طبعة دار الكتب والوثائق القومية، وطبعة دار الكتب العلمية).

(3) صاحب هذا الرأي هو أبو علي الفارسي الذي يرى أن (يا) النداء اسم فعل. انظر: شرح الرضي 1/ 346

(4) مغني اللبيب 2/ 36.

(5) المقتضب 4/ 202.

**أكثر ما يستعمل من أمثلة الفعل في الإنشاء هو لفظ الماضي**، نحو: بعت[1]، فقال: «وما أُورد هاهنا إلزامًا من أنَّ الفعلَ لو كان مقدَّرًا، أو كان (يا) عوضًا منه لكان جملةً خبريَّة غيرُ لازم؛ لأنَّ الفعل مقصودٌ به الإنشاء، **فالأولى أن يقدَّر بلفظ الماضي، أي: دعوتُ، أو ناديتُ؛ لأنَّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئُها بلفظ الماضي**»[2]

فالرضي من خلال هذا التدقيق يفصل بين مستويين في المعنى:

- الأول: معنى الصيغة: وهو المعنى الأول الوضعي الذي تدلُّ عليه صيغة الكلمة.
- الثاني: المعنى المقامي: وهو المعنى الثاني الذي يرتبط بمستعمل اللغة.

**كما أنَّ الرضي في هذا النص يخالف مَنْ قبله في تقدير الفعل الناصب للمنادى، حيث إنه قدَّره بلفظ الماضي؛ ليتواءم مع المبدأ الذي افترضه، وقد أُشير إليه آنفًا.**

وعند تأمل نصِّ الرضيِّ يلحظ أنَّ تدقيقه يكشف عن استيعابٍ للمسألة يمنحها ضبطًا منهجيًّا في جانبها النحوي حين يجعل الإنشاء في الأفعال أصله أن يكون بلفظ الماضي، ثمَّ يقدِّر الفعل في النداء بهذا اللفظ؛ ليكون قرينةً أقوى للدلالة على الإنشاء من جعل الفعل بصيغة المضارع الذي يجعل ثمة لبسًا مُحتملاً في ضبط قصد المتكلم بقوله من حيث الإخبار، أو الإنشاء.

**وليس هذا الرأي الذي ذهب إليه الرضيُّ -أعني افتراض أنَّ لفظ الماضي أكثر ما يُستعمل من أمثلة الفعل في الإنشاء- بِدْعًا من القول؛ إذ قد وقفت الدراسة على أصول ذلك الرأي في كتاب سيبويه**، حيث قال في نحو: سلامٌ عليك، وويلٌ لك: «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّ أنَّك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك، **ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى**، كما أنَّ (حسبُك) فيها معنى النهي، **وكما أنَّ (رحمةُ الله عليه) فيه معنى (رحِمَه الله)**»[3]

يتَّضح من هذا النص أن سيبويه يجعل معنى الإنشاء في صيغة الماضي أصلاً من الأصول في العربية؛ لأنه يُنظِّر الجملة الاسمية التي فيها معنى الطلب (رحمةُ الله عليه) بالجملة الفعلية المبدوءة بفعل ماضٍ (رحِمَهُ اللهُ).

---

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 11.

(2) شرح الرضي 1/ 346.

(3) كتاب سيبويه 1/ 330.

**ثالثًا: أثر معاني الكلام في تدقيق العامل المُقدَّر في أسلوب التحذير:**

التحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروهٍ؛ ليجتنبه.[1]

والمحذَّر منه يكون معمولاً منصوبًا لعاملٍ محذوفٍ، مثل: الأسدَ، وإياك والأسدَ، ونحوهما.

واصطلاح النحاة في تسمية هذا الأسلوب يكاد يكون مُتَّفقًا عليه -أعني تسميتهم إياه بالتحذير-، ولكنَّ للرضي تدقيقًا في هذا الاصطلاح قال فيه: «سُمِّي اللفظ الـمُـحذَّر به من نحو: إياك والأسد، ونحو: الأسدَ الأسدَ، تحذيرًا، **مع أنَّه ليس بتحذيرٍ، بل هو آلةُ التحذير**»[2]

يقيم الرضيُّ فصلاً منهجيًّا يُمكن أن طرده، واعتماده في الأبواب النحوية الأخرى؛ إذ يفصل بين الصيغة اللغوية والعمل الحاصل بها، أو المعنى الـمُـزجَّى بها، فأداة التحذير وآلته هي تلك الصيغة التي نتلفظ بها حين نقول: الأسدَ الأسدَ، وأما التحذير نفسُه فهو ذلك العمل الذي يُنشئه المتكلم بتلك الجملة، فالفصل واضحٌ وصريح بين صيغة التحذير، ومعناه الـمُزجَّى بها.

ويُمكن اعتماد هذا الفصل المنهجي في أبواب أخرى من النحو، كأنْ يُفصَل بين الاستفهام وآلته، أو يُفصل بين النداء وآلته، فإذا استقام ذلك أصبحت اللغةُ مجموعةً من الصيغ التي تتحقق بها الأعمال المختلفة من: إخبار، وأمر، ونهي، وتحذير، ونحوها.[3]

ويُقدِّرُ بعضُ النحاة للمحذَّر منه عاملاً ناصبًا، في نحو: إياك والأسدَ، تقديره: اتَّقِ نفسَك والأسدَ.[4]

وقد ذهب ابن الحاجب إلى هذا الرأي بقوله: «التحذير: وهو معمولٌ بتقدير (اتَّقِ) تحذيرًا ممَّا بعده، أو ذكر المحذَّرِ منه مكرَّرًا، نحو: إياك والأسد، وإياك وأنْ تحذف، والطَّريقَ الطَّريقَ»[5]

واعترض الرضيُّ على هذا التَّقدير؛ لأنَّ فيه بعض السماجة من حيث المعنى؛ حيث

---

(1) انظر: أوضح المسالك 4/ 70.

(2) شرح الرضي 1/ 479.

(3) انظر: أصول تحليل الخطاب 2/ 846.

(4) انظر: المقتضب 3/ 212، المفصل ص70.

(5) شرح الرضي 1/ 479.

إنَّ المعنى يصير: اتَّقِ نفسك من الأسد، ولا يُقال: اتقيت زيدًا من الأسد، أيْ: نحَّيتَهُ. بل **يُقدِّرُ الرضيُّ للمعمول فعلاً آخر تقديره (نحِّ، أو بعِّدْ)؛ ليكون أقرب إلى المعنى المراد.**[1]

وإلى قريبٍ من هذا المعنى أشار سيبويهِ بقوله: «ولا يجوز أن تُضمرَ -في نحو: الطريقَ الطريقَ- (تنحَّ عن الطريقِ)؛ لأنَّ الجارَّ لا يُضمر... **ولكنَّك إنْ أضمرتَ أضمرتَ ما هو في معناه مما يَصِلُ بغير حرفِ إضافةٍ**»[2]

يُلحَظُ أنَّ الرضي يُحاول أن يوائم بين تفسير المعنى الذي تؤديه الجملة وتقدير الإعراب الذي لا يخالف الصورة الإعرابية التي نطقت بها العرب، وعند تأمل هذا التدقيق يُلحظُ أنَّ الرضيَّ يفصل بين معنى الصيغة والمعنى المعجمي لها؛ إذ إنَّ في كلا التقديرين -أعني تقدير: اتَّقِ، وتقدير: نحِّ أو بعِّد- دلالة الصيغة على الطلب؛ لأنَّ كليهما فعلُ أمرٍ، وكليهما متعدٍّ إلى مفعول، ولكنَّ المعنى المزجَّى بهذه الجملة يتطلَّبُ أحد الفعلين دون الآخر مراعاةً للمعنى المراد بتلك الجملة. فالاتفاق بين الفعلين في معنى الصيغة، والتفاوت بينهما في المعنى المعجمي مراعاةً للمعنى الـمُـزجَّى بتلك الجملة، وهو التحذير.

وقد وضع ابن جني في خصائصه بابًا سمَّاه «**بابٌ في التفسير على المعنى دون اللفظ**»[3]، نبَّهَ فيه إلى نحو هذه الأغلاط التي يقع فيها بعض النحاة مُرجِعًا تلك الأقوال المستشنعة إلى تعلُّقِ القائلين بها بالظواهر، دون البحث عن سرِّ معانيها، ومعاقد أغراضها، نحو قولهم: أهلَكَ والليلَ، فإذا فسَّروه قالوا: أراد: الحق أهلك قبل الليل، وهذا هو تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، فإنَّهُ على: الحقْ أهلك وسابقِ الليلَ.[4]

وقد ورد التحذير للمتكلم: إياي والشرَّ، ومنه قول عمر بن الخطاب t: «إيَّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب»[5]

وقد ورد التحذير أيضًا للغائب، نحو قولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا

(1) انظر: شرح الرضي 1/ 480.
(2) كتاب سيبويه 1/ 254.
(3) الخصائص 3/ 263.
(4) انظر: الخصائص 3/ 263.
(5) ورد هذا الشاهد في كتاب سيبويه 1/ 274، ونسبه إلى عمرَ t الرضيُّ، وابنُ هشام. انظر: شرح الرضي 1/ 481، أوضح المسالك 4/ 72.

الشوابَّ»[1]، وقد أشار ابن مالك إلى هذين الأسلوبين بقوله:[2]

وشـــذَّ إيـــايَ، وإيَّـــاهُ أشـــذّ وعنْ سبيلِ القصدِ مَنْ قاسَ اِنْتَبَذْ

فحقُّ التحذير أن يكون للمخاطب لا للمتكلِّم، أو الغائب[3] مراعاةً لحقيقته التخاطبيَّة، فلا يُتصوَّرُ أن المتكلم يحذِّر نفسه من أمر، أو يغريها به، إلا على ضربٍ من التأويل، بالخروج عن المعنى الأصلي المقصود له.

والتقدير في نحو: إياي والشرَّ، عند سيبويه (لِأَتَّقِ، أو لِأَحْذَرْ)[4]، **وقد علَّقَ الرضيُّ على هذا التقدير بصيرورته حينئذٍ أسلوبَ تَحَذُّرٍ لا أسلوبَ تحذيرٍ.**[5]

وهذا الرأي امتداد لدقة الرضي في استعمال المصطلحات المناسبة للأساليب النحوية بما تُزجِّيها من معانٍ وأعمالٍ لُغويَّةٍ؛ إذ إنَّ (التَّفْعِيل) مصدرُ (فَعَّلَ)، وأما (التَّفَعُّل) مصدرُ (تَفَعَّلَ)، فإن قلت: إياك والأسدَ، فإنما تكون قد حذَّرْتَ المخاطب بهذا اللفظ، وإن قلت: إياي والشرَّ، ثم قدَّرتَ ما قدَّرهُ سيبويه، فإنما تكون قد تحذَّرْتَ، أي: أدخلتَ نفسَك في التحذير، كما نقول: تعلَّمَ فلانٌ تعلُّمًا، إذ فعلَ ذلك بنفسه، قال ابن السراج: «وإذا أراد الرجل أن يُدخِلَ نفسَهُ في أمرٍ حتى يُضاف إليه، يقول: تفعَّلَ، نحو: تشجَّعَ... »[6] في حين نقول: علَّمَ فلانٌ فلانًا، إذا أفاد ذلك من غيره.

## المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية البسيطة:

### أولاً: أثر معاني الكلام في تدقيق وظيفة النداء داخل العملية التخاطبية:

اختلف النحاة في تصنيف الأبواب والقضايا النحوية على مذاهبَ مختلفةٍ، من تلك المذاهب تصنيفها من خلال مراعاة العمل النحوي؛ حيث يُبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، وهذا تصنيف شائعٌ في التراث النحوي قد سلكه ابن الحاجب في (الكافية)، وقبله الزمخشري في (المفصَّل)، وغيرهما؛ لذلك يُجعل باب

(1) قول لأحد العرب سمعه عنه الخليل بن أحمد، وأورده سيبويه في الكتاب 1/ 279.
(2) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص48.
(3) انظر: شرح ابن عقيل 2/ 275.
(4) انظر: كتاب سيبويه 1/ 274.
(5) انظر: شرح الرضي 1/ 481.
(6) الأصول في النحو 3/ 122.

النداء أحيانًا تابعًا لباب المفعول به؛ لأن النحاة قدروا لنصبه فعلاً محذوفًا -كما مضى بيانه في الفصل الثالث-.

ويترك هذا المنهج في التصنيف في نفس الـمُـطَّلِع على طريقتهم والمتتبع لها حكمًا أوليًّا بأنَّ النحاة لا يميزون بين عمل النداء وغيره من التراكيب الداخلة في باب المفعول به؛ لأنهم لا يكادون يفردونه في التصنيف بما يميِّزُ دوره في الكلام، فكأنهم يُساوون بين التركيبين الآتيين من حيث الوظيفة داخل العملية التخاطبية:

- يا راكبَ السيارةِ.
- ركبَ زيدٌ السيارةَ.

لأنَّ هذين التركيبين في تصنيف بعض النحاة للأبواب النحوية داخلان في باب المفعول به مستقلان تركيبيًّا كلُّ واحدٍ منهما داخل في دائرة الجملة الفعلية، وقد صرَّح بذلك الرضي في قوله: «وعلى المذهبين -يقصد مذهبي سيبويه والمبرد في تقدير عامل المنادى- فـ(يا زيدُ) جملة»[1]

وقال ابن هشام: «الجملة في نحو: يا عبدَ اللهِ... فعلية؛ لأنَّ صدورها في الأصل أفعال»[2]

ولكنَّ المتأمِّل في آراء النحاة وأقوالهم في عمل النداء يجد أنَّ لهم تدقيقًا وبيانًا لمنزلته في الكلام، وعلاقته ببقية الوحدات داخل الكلام.

النداء بنيةٌ مستقلِّةٌ بذاتها يتمُّ بها الكلام[3]، غيرُ مساويةٍ للبنى اللغوية التي صنَّفها النحاة في دائرة الجمل الفعلية رغم أنَّ النحاة قد صنفوا عمل النداء ضمنها[4]، فلا مساواة بين تركيبين من قبيل: يا زيدُ، وضربَ زيدٌ عمرًا، في الوظيفة التي تؤديها كل جملة رغم المساواة بينهما في نوع الجملة -كما تبيَّن قبلُ-.

وقد تحدث سيبويه عن النداء مجيزًا فيه من الحذف والتصرف ما لا يجيزه في غيره قائلاً: «وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، **ولأن أول الكلام أبدًا النداء**، إلا أن

(1) شرح الرضي 1/ 346.

(2) مغني اللبيب 2/ 39.

(3) قال ابن جني: «إذا قلت: يا عبد الله، تم الكلام بها، وبمنصوب بعدها» الخصائص 2/ 279.

(4) قال ابن هشام: «الجملة في نحو: يا عبد الله... فعلية؛ لأن صدورها في الأصل أفعال» مغني اللبيب 2/ 39.

تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فلمَّا كثُر وكان الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفًا؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم»[1]

وقال المبرِّد: «**وإنما حقُّ النداء أن تعطف به المخاطب عليك، ثم تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه إليه**»[2]

وقال الرضي عند حديثه عن الترخيم: «إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره؛ لكثرته، **ولكون المقصود في النداء هو المنادى له**، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاءُ إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا»[3]

وقال في موضع آخر: «وذلك لما قدَّمنا من أنَّ **النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودًا بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له**»[4]

إنَّ هذه النصوص تكشف عن وعي النحاة بوظيفة النداء في الكلام، وتدقيق معناه؛ حيث جعلوه ممهِّدًا لمعاني الكلام الأساسية دون أن يكون قسيمًا لها؛ لأنه إنما يُطلب لتحقيق غرض آخر، فهو كلام ليس مقصودًا بذاته –حسب تعبير الرضي–.

إنَّ النداء بهذا التدقيق عند سيبويهِ، والمبرد، والرضيِّ ذو دور غيرِ رئيسٍ قياسًا بدور المنادى له، وهو الإخبار، أو الأمر، أو الاستخبار، ونحوها من المعاني الرئيسة المقصودة في الكلام.[5]

ومن خلال تحليل سيبويه للنداء يكون في كلِّ كلام موضعٌ للنداء قد يكون موسومًا، وقد يكون شاغرًا حسب المقام الذي يُلقى فيه القولُ؛ واستنادًا إلى إمكان الاستغناء عن النداء إذا كان المخاطب مقبلاً على المتكلم يكون النداء عنصرًا نحويًّا خارجًا عن مضمون الكلام؛ لأنَّ حذفه حالة إقبال المخاطب لا يغيِّر من معنى الكلام الأساسي.

ويُلحظ أن النحاة يفترضون تعذُّرَ استقامة الكلام الذي عماده النداء وحده؛ لكون الكلام المقتصر عليه كلامًا لا مضمونَ له، فيبقى بذلك الكلام فارغًا غير مفيدٍ.[6]

---

(1) كتاب سيبويه 2/ 208.
(2) المقتضب 3/ 298.
(3) شرح الرضي 1/ 393.
(4) شرح الرضي 1/ 407.
(5) انظر: أصول تحليل الخطاب 2/ 681 – 683.
(6) انظر: أصول تحليل الخطاب 2/ 686.

فالنحوُ العربيُّ إذًا في دراسته للكلام يدرس بنيةً خطابيَّةً مكوَّنةً من جملتين:

| المثال | جملة النداء (يمكن أن يُستغنى عنها حسب المقام) | مضمون الكلام (إخبار، أو استخبار، أو... ) |
|---|---|---|
| يا محمدُ أقبلْ | يا محمَّدُ | أَقْبِلْ (أمر) |
| يا سائق السيارة المركبةُ أمامك | يا سائقَ السيارةِ | المَرْكبةُ أمامَك (إخبار) |
| لا تُهِنِ الضعيفَ | ---- | لا تُهِنِ الضعيفَ (نهي) |

وهاتان الجملتان مستقلَّتان نحويًّا من حيث الشكل، ولكنَّهما مرتبطتان معنويًّا؛ لأن الأولى قد جيء بها لطلب إقبال المخاطب إلى المتكلم، فكأنها جملة ممهِّدَةٌ للجملة التي تليها. ثم تأتي الجملة الثانية التي تحمل مضمون الكلام المراد إبلاغه، وهذه الجملة تكون مبنيَّة على معنى من معاني الكلام.

وقد ارتبط أسلوب النداء بمفهوم (الإيقاع) عند بعض النحويين المتقدمين، حيث قال المبرد: «اعلم أنَّك إذا دعوت مضافًا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله، لأنَّ (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد، **لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك أوقعت فعلاً**، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بـ(عبد الله)»[1]

يلحظ أنَّ أسلوب النداء كان يمثِّل الأنموذج للإنشاء باعتباره إيقاعًا. ثم أخذ (الإيقاع) في عصور متأخرة مفهومًا آخر، حيث قال الرضي: «والإنشائية إما: طلبية، أو إيقاعية بالاستقراء؛ وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها... **وأما الإيقاعية، نحو: بعت، وطلقت**، فإن المتكلم بها لا ينظر أيضًا إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها، وهو مناف لقصد وقت الوقوع»[2]

(1) المقتضب 4/ 202.

(2) شرح الرضي 2/ 40.

يُقسِّم الرضيُّ الإنشاء إلى: طلب، وإيقاع، وأحسِبُ أنَّ الرضيَّ هو أولُ من استعملَ مفهوم (الإنشاء الإيقاعي)؛ ليجعله قسمًا من أقسام الإنشاء، وقسيمًا للإنشاء الطلبي.

وقال ابن هشام: «انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء. وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا؛ فإن احتملهما فهو الخبر، نحو: قام زيد، وما قام زيد، وإن لم يحتملهما فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا؛ فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو: اضرب، ولا تضرب، وهل جاءك زيد؟ **وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: أنت حرٌّ، وقولك لمن أوجب لك النكاح: قبلتُ هذا النكاح**»[1]

يشير ابن هشام إلى رأي بعض اللغويين في قسمة الكلام، حيث إن القسمة عندهم ثلاثية جاعلين مفهوم الإيقاع قسمًا مستقلًّا أطلق عليه اسم الإنشاء.

وهذا التدقيق لمفهوم الإيقاع عند الرضي، وابن هشام يزحزح باب النداء عن تمثيل الإنشاء بمفهومه الإيقاعي؛ لينحصر مفهوم الإيقاع عندهم في العقود دون غيرها بدليل تمثيلهما للمفهوم بتلك الألفاظ.

ثم يجدِّدُ بعد ذلك ابن هشام رأيه في مفهوم الإيقاع بقوله: «وهذا التقسيم -يعني القسمة الثلاثية- تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافُه، وأنَّ الكلامَ ينقسم إلى خبر، وإنشاء فقط، وأنَّ الطلب من أقسام الإنشاء، وأنَّ مدلول (قم) حاصلٌ عند التلفظ به لا يتأخر عنه، **وإنما يتأخر عنه الامتثال**، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولـمَّـا اختص هذا النوع بأنَّ إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سُمِّي إنشاءً»[2]

يُعمِّمُ ابن هشام في هذا النص مفهوم (الإيقاع) على سائر أعمال الطلب منطلقًا في ذلك من فصله بين المدلول، والامتثال. ونأخذ مثال الأمر لإيضاح رأيه، فحين نقول: قُمْ، فإنَّ معناه إيقاع الأمر بالقيام، وهو ما سمَّاه ابن هشام مدلول اللفظ، ويقصر هذا المدلول على عمل المتكلم المتمثل في طلب القيام، وأما القيام من قبل المخاطب فيسميه ابن هشام الامتثال.[3]

وهذا المفهوم -أعني مفهوم (الامتثال)- عند ابن هشام يناظِر مفهومَ (التأثير بالقول) في نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين، وسيرل).

---

(1) شرح شذور الذهب ص57.

(2) شرح شذور الذهب ص58.

(3) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص252-253.

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في تدقيق وظائف بعض الأفعال داخل الجملة الفعلية:**

**أ- أفعال المدح والذم:**

أفرد النحاة (نعم، وبئس) ببابٍ مستقلٍّ رغم أنهما يندرجان في قائمة الأفعال[1]؛ لأنَّ لهما أحكامًا ليست لغيرهما من الأفعال.[2]

من تلك الأحكام التي ينفرد بهما هذا الفعلان عن غيرهما من الأفعال أنهما قد وُضعا لإنشاء المدح والذم، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ[3]، وأما الأفعال في الأصل فليس لها هذه الوظيفة، فحين نقول: جاء زيدٌ، فإنَّ الكلام خبريٌّ قد بُني معناه على الإثبات، وعلاقته بالعالم الخارجي أنَّه يصفُ واقعةً حدثت فيه؛ لذلك يصدق عليه معيار الصدق، والكذب.

وللرضيِّ نصٌّ بديعٌ في الكشف عن حقيقة هذا النوع من الأفعال، قال فيه: «إذا قلتَ: نعم الرجلُ زيدٌ، فإنما تُنشئ المدح، وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودًا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودًا مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرًا، بلى، تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الموجودة خارجًا، ولو كان إخبارًا صرفًا عن جودته خارجًا لدخله التصديق، والتكذيب، فقول الأعرابي لمن بشَّره بمولود، وقال، نعم المولودة: والله ما هي بنعم الولد، ليس تكذيبًا له في المدح؛ إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأنَّ الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلةٍ، **فهو إنشاءٌ جزؤه الخبر**، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في (كم) الخبرية، وفي رُبَّ. هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الأشياء للإنشاء، ومع هذا كلِّه فلي فيه نظر؛ **إذ يطَّردُ ذلك في جميع الأخبار؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضل من عمرو، ولا ريب في كونه خبرًا، لم يمكن أن تكذِّب في التفضيل**، ويقال لك: إنك لم تُفضِّل، **بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت: زيد قائم، وهو خبر بلاشك، لا يدخله التصديق، والتكذيب من حيث الإخبار؛ إذ لا يقال أنَّك**[4] **أخبرت، أو لم تُخبر؛ لأنك أوجدت بهذا**

---

(1) في تحديد نوعهما خلاف مشهور؛ إذ ذهب البصريون، والكسائي إلى فعليتهما، وذهب الكوفيون إلى اسميتهما. انظر الخلاف في: الإنصاف 1/ 81، التذييل والتكميل 10/ 69.

(2) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 598.

(3) انظر: ارتشاف الضرب 4/ 2041.

(4) هكذا وردت في نسخة الكتاب المحققة، وفتح همزة إن بعد القول له وجه، إذا قُصِدَ بالقول معنى الظن. انظر: كتاب سيبويه 3/ 142.

**اللفظ الإخبارَ، بل يدخلانه من حيث القيام، فيقال: إنَّ القيام حاصل، أو ليس بحاصلٍ،** فكذا قوله: ليس بنعم المولودة، بيان أنَّ النعميَّة، أي: الجودة المحكوم بثبوتها خارجًا ليست بثابتة، وكذا في التعجب، وفي (كم)، وفي (رُبَّ)»[1]

يجعل الرضيُّ بقوله: «وليس المدح موجودًا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودًا مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرًا» الإنشاءَ حدثًا مقاميًّا يقترن إيقاعُه بعملية التلفظ به؛ لأنَّ مَنْ قال: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، قد أوقع عمل المدح بلحظة تلفظه بهذا القول دون أن يكون هذا العمل اللغوي موجودًا في أحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل).

ثم يدقِّقُ الرضيُّ هذه المسألة جاعلاً في كلِّ معنى من معاني الكلام خبرًا كان، أو إنشاءً وجهًا من وجوه الإنشاء، وقد نصَّ عليه بقوله: «فهو إنشاءٌ جزؤه الخبر»

ومتابعة هذا القول إلى مداه يصل في النهاية إلى إلغاء الحدود والفوارق بين ثنائية الإنشاء والخبر؛ لأنه قولٌ يساوي بين كلِّ الأقوال بجعلها مكونة من مكونين: إنشائيٍّ، وخبريٍّ؛ فحين يقال: هذا محمدٌ، يكون في هذا الإثبات وجهًا ومن وجوه الإنشاء الذي لا يمكن أنْ يدخله التصديق والتكذيب، فلا يمكن أن يقال للمتكلم: إنك لم تخبرْ. بل يدخله التصديق والتكذيب في كون هذا محمدًا، أو لا في الواقع. ويطرد هذا التدقيقَ الرضيُّ في مظاهر القول المبنية على معنى من معاني الكلام جميعها.

وحين يقال: نعم الرجل زيدٌ، لا تكون ثنائية التصديق والتكذيب واقعة على المتكلم في إنشائه عمل المدح، بل هو إثبات للجودة التي حكمت بوجودها للممدوح في الخارج.

يُلحظ من هذا التدقيق أنَّ الرضيَّ قد جعل ثنائية التصديق والتكذيب متوجِّهةً للمضمون القضوي، وليس للقوة المقصودة بالقول –حسب مفاهيم (سيرل)–. فهو يفترض أنَّ في الكلام شيئين:

- الأول: مُتعلِّقٌ بقصد المتكلم من خلال إنشائه لمعنى من المعاني.
- الثاني: مضمون الكلام.

فثنائية التكذيب، والتصديق لا يمكن أن تكون في الكلام متوجِّهةً إلى حكم المتكلم

(1) شرح الرضي 4/ 237.

الذي قصده بقوله سواء كان إخبارًا، أو مدحًا، أو تعجُّبًا، أو غيرهما. وقول الرضيِّ هذا وعي منه **بشرط الإخلاص عند (سيرل)**؛ إذ يفترض أنَّه مُتحقِّقٌ في كلِّ كلام من خلال نفيه كذبَ المتكلم في تفضيله، أو إخباره، أو مدحه.

ولكنَّ معيار الصدق، أو الكذب يكون مُتوجِّهًا إلى مضمون الكلام.

فحين يقال: جاء زيدٌ، لا يمكن أن نتساءل، أو نختلف في حصول إخبار المتكلم من عدمه، ولكن ذلك يكون في وجود المجيء في الخارج من عدمه. وهذا التدقيق يمكن طرده على أنواع الكلام جميعها.

ويُلحظ أيضًا في نصِّ الرضيِّ اعتماد مفهوم القصد في التفريق بين معنى الخبر، والإنشاء؛ إذ ألحَّ عليه في نحو قوله: «وليس المدح موجودًا في الخارج **مقصودًا** مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرًا، بلى، **تقصدُ** بهذا الكلام مدحه على جودته الموجودة خارجًا»[1]

وهذا المعيار -أعني قصد المتكلم- معيار تداوليٌّ صرف يخالف بعض المعايير المعتمدة عند بعض العلماء السابقين له؛ حيث كانوا يعتمدون في التفريق بين الخبر، والإنشاء على أساس التصور المنطقي وحده، فالتمييز عندهم كان بمعيار الصدق، والكذب، أو النسبة الخارجية.

وهذا الأخذ بمفهوم القصدية يمثِّل نقطةَ التقاءٍ بين التراث النحوي و(أوستين، وسيرل) وغيرهم من التداوليين المعاصرين.[2]

وهذا معتمدٌ اعتمادًا صريحًا عند الرضي في تحليله لأقوال عدَّها إنشائيةً، نحو: أنت حرٌّ، وبعت، رغم أن لها الشكل النحوي الخبري، وقد جعل القرينة التمييزية الناجعة لهذا النوع من الجمل هو قصد المتكلم وزمن الحال؛ إذ لم يقصد أن يطابق اللفظُ الخارجَ، وهذا مستوى من التحليل يبرهن على وجود الأفق التداولي في التفكير النحوي.

**ب- الأفعال في بابي (أعطيت، وظننت):**

تدخل أفعال القلوب على الجملة الاسميَّة بعد استيفاء فاعلها فتنصب جزأيها مفعولين لها، نحو: ظننتُ محمَّدًا حاضرًا.

---

(1) شرح الرضي 4/ 238.

(2) انظر: التداولية عند العلماء العرب ص68.

وينصِبُ الفعلان (أعطى، وكسا) مفعولين ليس أصلهما المبتدأ، والخبر، نحو: أعطيت زيدًا كتابًا، وكسوت الفقير ثوبًا.[1]

وممَّا افترق فيه هذان النوعان من الأفعال رغم اتفاقهما في التعدي إلى مفعولين جوازُ الاقتصار على أحد مفعولي باب (أعطى) دون الآخر، أو حذفهما معًا، بخلاف أفعال القلوب التي لا يجوز فيها ذلك.[2]

وعلل سيبويه ذلك بقوله: «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا **أنَّك إنَّما أردتَ أن تُبيِّنَ ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأول يقينًا كان، أو شكًّا**، وذكرتَ الأولَ لتُعلِمَ الذي تُضيفُ إليه ما استقرَّ له عندك مَنْ هو. فإنما ذكرتَ (ظننتُ) ونحوه؛ لتجعل خبر المفعول الأول يقينًا، أو شكًّا، ولم تُرد أن تجعلَ الأولَ فيه الشك، أو تقيم عليه في اليقين»[3]

يُلحظ في هذا النصِّ أنَّ سيبويه واعٍ بحقيقة هذه الأفعال؛ إذ يُصنِّفُها في درجة مغايرة عن الأفعال الأخرى، فالفعل القلبيُّ مختلف عن الأفعال الأخرى؛ لأنه يدخل على جملة تامَّة أصلها المبتدأ والخبر؛ ليُبيِّن به المتكلِّمُ ما استقرَّ عنده من حال ما أصله مبتدأ.

ولإدراك ذلك تحاول هذه الدراسة أن تقف على طبيعة هذا النوع من الأفعال في التراث النحوي من خلال الوقوف عند بعض النصوص التي تناولتها، فقد قال سيبويه مبيِّنًا حقيقتها: «**ولكنَّه فعلٌ بمنزلة (ليس) يجيء لمعنى، وإنما يدلُّ على ما في علمك**»[4]

وقال أيضًا: «وإنما افترقت (حسبت) وأخواتها، والأفعال الأخر؛ **لأنَّ (حسبت) وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ، ومبنيٍّ عليه؛ لتجعل الحديث شكًّا، أو علمًا... والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ، والأسماء مبنيَّة عليها**»[5]

وقال الرضيُّ مبيِّنًا وظيفة هذه الأفعال بعد دخولها على الجملة الاسمية أنَّها تدخل: «**لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه**، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد... أي: حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادرٌ عنه»

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل 1/ 380، 413، شرح الأشموني 2/ 33، 81.
(2) انظر: الغرة في شرح اللمع 1/ 213 وما بعدها.
(3) كتاب سيبويه 1/ 40.
(4) كتاب سيبويه 2/ 314.
(5) كتاب سيبويه 2/ 368.

يُلحظ أن النحاة لم يجعلوا هذه الأفعال بمنزلة (جاء، وضرب) ونحوهما من حيث وظيفتُها في التراكيب النحوية؛ فأفعال القلوب قد صُنِّفتْ من حيث الدلالةُ النحويةُ تصنيفًا مقاربًا للنواسخ النحوية، وهذا سيبويه في النقل السالف عنه يشبهها بـ(ليس)، وفي موضع آخر **يجعلها بمنزلة (إنَّ) وأخواتها**[1]؛ لأنَّها أفعال تدخل على جملٍ تامَّةٍ، فتفيدها معنى لم يكن فيها.

فعند تأمُّلِ جملتين من قبيل:

- ظننتُ محمدًا قائمًا.
- قام محمدٌ.

يُلحظ أن الجملة الأولى فيها إسنادان؛ الإسناد الأول (ظننت)، والإسناد الآخر (محمدًا قائمًا)، وقد دخل الإسناد الأول ليفيد في الإسناد الثاني معنى لم يكن فيه، وهو معنى الشك.

فالإسناد الأصليُّ في الجملة الأولى هو الإسناد الثاني، وهو ما يُسمَّى بمفاهيم المناطقة (الحملَ، أو القضيةَ المنطقيةَ المراد تبليغها)، ثم دخل الإسناد الأول ليُعبَّر به عن موقف المتكلم. فيكون الإسناد الأول موضعًا لبيان قصد المتكلم من علمٍ، أو شكٍّ.

وأما الجملة الثانية فالفعل داخلها عنصر من عناصر الإسناد فيها، ولم يُؤتَ به لبيان قصد المتكلم، بل هو مكوِّنٌ من مكونات المضمون القضوي للجملة، وأما قوتها المقصودة بالقول فهي غيرُ ظاهرة؛ لأنَّ الإثبات في العربية لا يُوسمُ بحرفٍ –وقد مضى بيانه–.

والفرق بين أفعال القلوب، وغيرها من الحروف المنشئة لمعاني الكلام في الجملة أنَّ أفعال القلوب يتوجَّهُ فيها الشك، أو العلم إلى المتكلم، في حين أن التوكيد في: إنَّ محمدًا قائمٌ، متوجِّهٌ إلى مضمون الجملة؛ فالإحالة في (الظن) على اعتقاد المتكلم، وأما في (التوكيد) فعلى معنى الجملة.

ويترتب عن حقيقة هذا النوع من الأفعال بيان آراء النحاة في مسألة حذف مفعوليها، والنظر في مدى ملاءمة هذا الحكم لتدقيقهم في ماهيَّة تلك الأفعال، قال الرضي: «اعلم أنَّ حذف المفعولين معًا في باب (أعطيت) يجوز بلا قرينة دالَّةٍ على تعيُّنهما، فتحذفهما نسيًا منسيًّا، تقول: فلانٌ يُعطي، ويكسو؛ إذ يُستفاد من مثله فائدة دون ذكر المفعولين،

(1) انظر: كتاب سيبويه 2/ 368.

بخلاف مفعولي باب (علمتُ، وظننتُ)، فإنَّك لا تحذفهما معًا نسيًا منسيًّا، **فلا تقول: علمت، ولا: ظننت؛ لعدم الفائدة؛ لأنه من المعلوم أنَّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علمٍ، أو ظنٍّ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين**»[1]

وقد اختُلف في فهم رأي سيبويه في هذه المسألة؛ إذ إنَّ منهم من فهم من قوله: «وأما: ظننتُ ذاك، فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك قد تقول: ظننت، فتقتصر، كما تقول: ذهبت، ثم تُعمله في الظنِّ، كما تُعمل (ذهبت) في الذهاب، فذاك هاهنا هو الظن، كأنَّك قلت: ظننتُ ذاك الظنَّ»[2] إجازتَه حذف مفعولي باب (ظننت).[3]

ومنهم من فهم من عبارة سيبويه المنع، كابن مالك[4]، وابن هشام.[5]

والرأي الذي تميل إليه هذه الدراسة موافقةُ ما ذهب إليه مانعو حذفِ معمولي باب (ظننت)؛ لأن هذه الأفعال في حقيقتها هي المعنى الذي يُعقد عليه الكلام، وهو ما كان مدلولاً عليه بنصِّي سيبويه، والرضي السابقين، وهو ما يُفهم من نصٍّ لابن الدهان، قال فيه: «لأنها -يعني (ظنَّ وأخواتها)- **إنَّما تُؤثِّرُ المعنى فيهما جميعًا** -يعني المبتدأ، والخبر- **كالنفي، والاستفهام**؛ لأنَّك إذا قلت: ظننتُ زيدًا قائمًا، فليس الظنُّ مما يقع على (زيد)؛ لأنه معلوم، ولا هو واقع على قيامٍ مُطلقٍ؛ لأنه لا فائدة فيه، وإنما هو على قيامٍ متعلِّقٍ بـ(زيدٍ)»[6]

فابن الدهان في هذا النصِّ يُصرِّح بأنَّ وظيفةَ هذا النوع من الأفعال وَسْمُ موضعِ القوةِ المقصودة بالقول في كلِّ جملة، فهي بمثابة (الرابطة) التي تكون في كلِّ علاقة إسنادية، أي: المعنى الذي يُعقد عليه الكلام، ويُلحظ ذلك واضحًا في تشبيهه هذه الأفعالَ بالنفي، والاستفهام، وهما معنيان من المعاني التي يُعقد عليهما الكلام.

وأما تمثيلُ سيبويه في نصِّه الموهمُ إجازته حذفهما فليس من باب الحذف دون قرينة، وهذا المعنى هو ما نبَّه عليه الرضي بقوله: فتحذفهما نسيًا منسيًّا، فالحذف في تمثيل سيبويه: ظننتُ ذاك، للقرينة الدالة عليه في ذلك المقام النموذجي، فكأنك قلت:

---

(1) شرح الرضي 4/ 154.
(2) كتاب سيبويه 1/ 40.
(3) ممن فهم هذا الفهم ابنُ الدَّهان. انظر رأيه في: الغرة 1/ 215.
(4) انظر: شرح التسهيل 2/ 74.
(5) انظر: أوضح المسالك 2/ 64.
(6) الغرة 1/ 225.

ظننت ذاك الظنَّ -يعني الظن المعهود بين المتكلم والمخاطب-، وقدَّر الرضي في قولهم: «مَنْ يسمعْ يَخَلْ» معمولين يُقدَّران بـ: يخَلْ مسموعه صادقًا.

**ثالثًا: أثر معاني الكلام في تدقيق حدود بعض وظائف الجملة الفعلية:**

كان النحو العربي في بداياته نحوًا وصفيًّا يحرص على وصف الظاهرة اللغوية دون اهتمام واسع ببعض القضايا المنطقيَّة، كالحدِّ النحويِّ، من خلال الحرص على سلامته بشموله كل المعطيات المراد دخولها فيه، وامتناعه عن دخول كلِّ ما ليس منه.

وهذا ما يظهر جليًّا واضحًا في (كتاب سيبويه)، وبعض المؤلفات التي جاءت بعده، كـ(المقتضب)، و(أصول ابن السرَّاج)؛ فعند التأمُّل في طريقة تناولهم لباب الفاعل يلحظ أنهم لم يهتموا بوضع حدٍّ جامع مانع له، إذ إنَّ سيبويه اكتفى في بيان حقيقته بذكر أمثلته، فقال: «فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله، فقولك: ذهب زيدٌ، وجلس عمرٌو»[1].

ولم يزِدْ عليه المبرِّد شيئًا غير أنه أورد ما قد يُشكل من تسمية (زيدٍ) فاعلاً في نحو: لم يقم زيدٌ، وسيقوم زيدٌ، دون أن يكون في الحقيقة قد فعل شيئًا، ثم أجاب عنه[2]، وهذا ما قد احترز منه بعض النحاة الذين حدُّوا الفاعل فيما بعد.

وجاء بعده ابن السراج الذي قسَّم الفاعل إلى قسمين؛ ليدخل ما قد يُشكل في هذا الباب: فاعلٍ حقيقيٍّ، نحو: قام محمدٌ، وفاعلٍ غيرِ حقيقيٍّ، نحو: مات زيدٌ.[3]

ثم يظهر حدُّ الفاعل مع أبي عليٍّ الفارسي في بدايات الاهتمام بالحدِّ النحوي، حيث قال في باب الفاعل: «وصفته: أن يُسندَ الفعلُ إليه مقدَّمًا عليه... وبهذا المعنى الذي ذكرتُ ارتفعَ الفاعل لا بأنه أحدثَ شيئًا على الحقيقة، ولهذا يرتفع في النفي إذا قلت: لم يخرجْ زيدٌ، كما يرتفع في الإيجاب، وكذلك: أيقوم زيدٌ»[4]

فكان ثمة إشكالٌ في أذهان النحاة في ارتفاع الفاعل في نحو: لم يخرجْ زيدٌ؛ لأن المصطلح المستعمل للتعبير عن هذه الوظيفة النحوية يوهم بوجوب كونه فاعلاً للفعل

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 33.

(2) قال المبرد مجيبًا عن ذلك: «إنَّ النفي إنما يكون على جهة ما كان موجبًا، فإنما أعلمت السامع مَن الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً» المقتضب 1/ 8.

(3) انظر: الأصول 1/ 72-74.

(4) الإيضاح ص101.

في الحقيقة، وهذا ما قد حاول الفارسيُّ، وغيره دحضه بالاتكاء على العلاقة الإسنادية المجردة؛ ليدخل في وظيفة الفاعل هذا المثال، وأشباهه.

وقد أعاد كثير من النحاة الفاعلَ إلى هذا المعنى وإن اختلفت عباراتهم في التعبير عنه.[1]

ويدور النحويون حول هذا المعنى مما يدلُّ على اهتمامهم بالفاعل الوظيفي داخل الجملة الواحدة، دون أن يُشترط فيه كونه فاعلاً في المعنى، فـ«الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمرٌ لفظيٌّ»[2]

وبعد تأمُّلِ نصٍّ للرضيِّ قال فيه: «**النفيُ فرعُ الإثباتِ فجرى مجراه، وأُلـحِـقَ به**»[3]

يُلحظ أنه قد دقَّقَ دلالة هذين المعنيين اللذين يُبنى الكلام عليهما، وأجاد في إيجاد مبدأ يعتمد على معاني الكلام في العربية ليرفع الإشكال في هذه القضية، فلم يجعل النفي عملاً لغويًّا أساسيًّا، بل جعله فرعًا على معنى رئيس، هو الإثبات؛ ولذلك يرتفع الفاعل في الجملة المثبتة، والمنفية على حدٍّ سواء، والفرق بينهما يكون في القوة المقصودة بالقول في كلتا الجملتين؛ إذ الإثبات لا يوسمُ بحرف يدلُّ عليه، في حين أنَّ النفي في العربية يكون موسومًا بحرفٍ دالٍّ عليه للتمييز بين المعنى الحقيقي للفاعل الذي له وجود في الخارج، والمعنى الصناعي له.

وقد كان النحويون مهتمين بإدخال الفاعل الصناعي في الحدِّ، نحو: مات الرجلُ، وما قام محمَّدٌ، وهل سافر عمرٌو؟

ثم مع الرضي يُلحظ تطورٌ في ضبط حدِّ الفاعل؛ حيث أدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي، نحو: بِعْتُ؛ لذلك قيل في حدِّه: ما أُسند إليه، ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه.[4]

إنَّ هذا التدقيق الذي وضعه الرضيُّ في حدِّ الفاعل يكشف للباحث النزعة التداولية في تحليلات الرضي النحوية؛ حيث إن تمثيله للفاعل في الجملة الإنشائية بنحو: بعتُ، دليلٌ على مراعاته الجانب الاستعمالي في اللغة عند التحليل النحوي؛ لأن الجملةَ نفسَها ذات شكل خبري، ولو اقتُصر في الدراسة النحوية على دراسة الوحدات اللغوية

(1) انظر: اللمع في العربية ص79، المفصَّل ص44.
(2) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 74.
(3) شرح الرضي 1/ 297.
(4) انظر: شرح الرضي 1/ 185.

داخل النظام اللغوي وحده لما تبيَّنَ أنَّ لهذه الجملة وجهين مختلفين، ولكنَّ الرضيَّ بحدوسه التداولية أدرك أنَّ هذه الجملة قد تكون في جانب الاستعمال اللغوي جملةً خبريةً، وقد تكون جملةً إنشائيةً، وذلك في مقامين نموذجيين مختلفين.

## المطلب الثالث: علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية المركبة:

### أولاً: علاقة معاني الكلام بضبط مكونات الجملة الفعلية المركبة:

### أ- أثر معاني الكلام في طلب المشاكلة في المعنى بين مكونات الجملة الفعلية المركبة:

ذهب كثير من النحاة إلى أنَّ الفعل الداخل على (أن) المشددة، أو المخففة يجب أن يكون مشاكلاً لها في التحقيق، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[النور:25] وقوله سبحانه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه:89] فإن لم يكن كذلك فيكون الفعل داخلاً على (أنْ) الناصبة للمضارع، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء:82]، وأما ما فيه وجهان كـ(ظن، وحسب، وخال) فيجوز دخوله عليهما، وقد ورد قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[المائدة:71] بالوجهين رفعِ المضارع، ونصبه[1]؛ فأما الرفع فعلى أنَّ (أنْ) هي المخففة من الثقيلة، وخبرها محذوف، و(حسبوا) بمعنى علموا، وأما النصب فعلى أنَّ (أنْ) هي الناصبة للفعل، و(حسبوا) بمعنى الشك.[2]

وذلك لأنَّ أفعال العلم واليقين وما جرى مجراهما تختص بـ(أن) الناصبة للأسماء؛ لأنها بمنزلة (إنَّ) في التوكيد والإيجاب، وما اختص بالإيجاب لا يدخل عليه ما ينقض دلالته على الإيجاب من الأفعال، كـ: رجوتُ، ونحوه. وأما (أنْ) الناصبة للمضارع فلا تدخل على موضعِ يقينٍ وإيجابٍ.[3]

يُلحظ أن المراعاة في تحليل النحاة لهذا التركيب ترتكز على المعاني التي يبنى

---

(1) قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر بالنصب، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي بالرفع. انظر: السبعة لابن مجاهد ص247.

(2) انظر: الإيضاح ص129، المفصل ص303، التبيان في إعراب القرآن 1/ 452.

(3) انظر: كتاب سيبويه 3/ 166، شرح السيرافي 11/ 110.

الكلام عليها؛ فبين أفعال اليقين ودلالة (أنَّ) على التوكيد مشاكلةٌ ظاهرة؛ لذلك جاز دخول الفعل عليها.

وأما لو أُدخل على ذاك الفعل ما ينقض دلالته على الإيجاب؛ لأصبح المتكلم بذلك قد نقض بآخرِ كلامه أوَّلَه؛ لأنَّ المعاني حينئذٍ ستكون متنافرة.

وقد فصل بعض النحاة بين (أنْ) المخففة من الثقيلة، و(أنْ) الناصبة للمضارع، حيث إنَّ المخففة من الثقيلة تكون للمعاني الثابتة، وأما الناصبة للمضارع فلا تكون ثابتةً، إنما تقع مطلوبةً، أو متوقَّعةً؛ لذلك جاز أن تقول: قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك، إذا أردتَ إثبات هذا في ظنك كما أثبتَّه في علمك، وأنك قد أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم، فكأنك قلت: قد حسبتُ أنَّهُ لا يقولُ ذاك؛ حيث جرى الظن هاهنا مجرى اليقين؛ لأنه نفيه.

وجاز أيضًا أن تقول: حسبتُ أن لا تفعلَ ذاك، إذا جعلتها بمنزلة (خشيتُ، وخفتُ)؛ فلا تريد أن تخبر أنك تظن شيئًا قد ثبت عندك، إنما تجعلها كقولك: أرجو، وأطمع، وعسى؛ حيث إنك لا توجب إذا ذكرت أحدها.[1]

وللرضي رأيٌ في هذه المسألة مخالفٌ لرأي الجمهور، حيث قال عن رأيهم: «وفيه نظرٌ؛ لقوله:

وَدِدْتُ –وَما تُغْنِي الـوَدَادَةُ– أَنَّنِي  بِما في ضَمِيرِ الحَاجِبِيَّةِ عَالِمُ[2]

وفي نهج البلاغة: (وددت أنَّ أخي فلانًا كان حاضرًا)، وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: أتمنى أنك تقوم، لكان كالمتضاد، قال: لأن التمني يدل على توقع القيام، و(أنَّ) تدل على ثبوت خبرها وتحققه.[3] **وذلك لأنَّا لا نسلم أن (أنَّ) دال على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن خبره مبَالَغٌ فيه مؤكَّدٌ؛ فيصح أن يثبت هذا المؤكد،** نحو قولك: تحقق أنك قائم، وأن ينفى، نحو قولك: لم يثبت أن زيدًا قائم، وأنا

(1) انظر: كتاب سيبويه 3/ 166، المقتضب 1/ 49.

(2) بيت من الطويل، لكثيِّر عزَّة، وهو في: ديوانه ص245 ، المبهج لابن جني ص113 ، الصاحبي ص303، الخزانة 8/ 383 . ويقصد الشاعر بـ(الحاجبيَّة) محبوبته (عزَّة) نسبةً إلى جدِّها حاجب بن غِفَار. انظر: مختصر تاريخ دمشق 20/ 186.

(3) ذكر ابن الحاجب هذا الرأي في: الإيضاح في شرح المفصل 2/ 193.

شاكٌّ في أنه قائم، ولو كان بين معنى التمني ومعنى (أنَّ) تنافيًا، أو كالتنافي لم يجز: ليت أنك قائم»[1]

يُدقِّق الرضي دلالة (أنَّ) في الكلام، ويراجع بذلك أحكام بعض النحويين المترتبة عليه في هذه المسألة، حيث يجعل (أنَّ) دالةً على مبالغة المتكلم في الخبر وتأكيده له، وليست تدلُّ على وقوع الخبر، فمعناها عند الرضيِّ يحيل على ظنِّ المتكلم في الخبر؛ لذلك جاز أن يؤكد تحققه، أو أنْ يُنفى.

وبمفاهيم (سيرل) تُدقَّقُ هذه المسألة حيث إنَّ الكلام مبنيٌّ على ما صُدِّرَ به من ألفاظٍ دالَّةٍ عليه، فحين يقال: ليتَ أنَّك قائمٌ، يكون الكلام مبنيًّا على معنى التمني؛ لأنه يشغل موضع القوة المقصودة بالقول، ولا يصح أنْ نجعل المعنى متناقضًا لاجتماع (ليت، وأنَّ)؛ لأنَّ (أنَّ) واقعة في مضمون الجملة القضوي، وهذا نلمحه في قول الرضيِّ عنها: «و(أنَّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مُضافًا إلى اسمها، فمعنى: بلغني أنَّ زيدًا قائمٌ: بلغني قيامُ زيدٍ»[2]

وهي عند النحاة في هذا التركيب شاغلةٌ وظيفة الفاعل؛ فدلَّ ذلك على أنها في حيِّز المضمون القضوي للجملة، وليست داخلة في حيِّز القوة المقصودة بالقول لها؛ فلا تنافر بين اجتماعهما في معنى الكلام إذا قيل: ليت أنك قائم.

**ب-: أثر معاني الكلام في إجازة بعض صور الجملة الفعلية المركبة، ومنع بعضها الآخر:**

يجوز في العربية وقوع الحال جملة؛ فعليةً كانت، أو اسميةً، نحو: أقبل محمد يركض، وجاء زيدٌ وهو مبتسمٌ، فجملتا: يركض، وهو مبتسم، واقعتان في محل نصب على الحاليَّة.

وقد اختلف النحاة في بعض صور هذه الجمل المصدرة بفعل ماضٍ، أو مضارع؛ حيث ذهب البصريون عدا الأخفش إلى عدم جواز وقوع الماضي حالاً إذا لم تكن معه (قد)، فلا نقول: جاء زيد ركب؛ لأن الحال إما مقارنة، وإما منتظرة، والماضي منقطع عن زمن العامل، وليس بهيأة في ذلك الزمان، و(قد) تقربه من الحال. وأجاز ذلك

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 31.

(2) شرح الرضي 4/ 341.

الكوفيون[1] والأخفش مستدلين بالنقل، كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:90]، وبالقياس؛ حيث إنَّ كل ما جاز كونه صفة للنكرة، نحو: مررت برجلٍ قاعدٍ، جاز أن يكون حالاً من المعرفة، نحو: مررت بالرجل قاعدًا، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: مررت برجل قعد، فينبغي أن يجوز وقوعه حالاً من المعرفة، نحو: مررت بالرجل قعد، ووافقهم على ذلك أبو حيان؛ لكثرة الشواهد الواردة في ذلك.[2]

وقد حكم المبرد على شواهد مجيء جملة الحال فعلاً ماضيًا غير مسبوق بـ(قد) بالقبح؛ لأنَّ الحال لما أنت فيه، والفعل الماضي لما مضى؛ فلا يقع في معنى الحال، وقد خرَّج آية النساء السابقة على معنى الدعاء، كما تقول: لُعنوا قُطعت أيديهم، وهو من الله إيجابٌ عليهم.[3]

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الشواهدَ التي قد جاء فيها الماضي غيرَ مسبوقٍ بـ(قد) محذوفٌ منها حرفُ المعنى حذفًا مطَّردًا رغم عدم وجود ما يدلُّ عليها في اللفظ.[4]

وأمَّا الرضيُّ فقد وافق مذهب المانعين مُدقِّقًا هذا الحكم بقوله: «ويُشترط في المضارع الواقع حالاً خلوُّه من حرف الاستقبال، كالسين، ولن، ونحوهما؛ وذلك أن الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدل عليه المضارع وإن تباينا حقيقةً؛ لأن في قولك: اضربْ زيدًا غدًا يركبُ، لفظ (يركب) حالٌ بأحد المعنيين، غير حال بالآخر؛ لأنه ليس في زمان المتكلم، لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة، أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال؛ لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن

---

(1) إطلاق نسبة هذا الرأي للكوفيين فيه نظر؛ لأنَّ الفراء أحد أهم علماء المدرسة الكوفية في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾[البقرة:28]، يُقدِّر (قد) قبل الجملة الحالية، فالتقدير عنده: وقد كنتم أمواتًا، ثم قال: ولولا (قد) لم يجز هذا في الكلام. وهذا الرأي يوافق فيه أهل البصرة، ويخالف رأي الكوفيين. انظر: معاني القرآن 1/ 24.

(2) انظر: المقتضب 4/ 123، الإنصاف 1/ 205، اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 293، التذييل والتكميل 9/ 188.

(3) انظر: المقتضب 4/ 124، وقد شكَّكَ المبرد بهذه القراءة، وزعم أن القراءة الصحيحة هي: «أو جاؤكم حَصِرَةً صدورهم»، وهذه قراءة شاذة قرأ بها يعقوب، والحسن. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص83.

(4) انظر: الإغفال 1/ 62، كتاب الشعر ص55.

التناقض هاهنا حقيقيًّا، **ولمثله التزموا (قد) إما ظاهرة، أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً، مع أن حاليته بالنظر إلى عامله**، ولفظة (قد) تُقرِّب الماضي من حال المتكلم فقط، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: جاء زيد العام الأول وقد ركب، فالمجيء بلفظ (قد) هاهنا؛ لظاهر الحالية، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك»[1]

بعد التأمّل في هذه الآراء يحسُن الوقوف عند بعض النصوص الـمُستطرفة، حيث أظهر الرضيُّ بنصِّه جانبًا مُهمًّا من جوانب الدراسات التداولية من خلال الفصل والتمييز بين بناء اللغة، واستعمالها، بقوله: «التزموا (قد) إما ظاهرة، أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً مع أنَّ حاليَّته بالنظر إلى عامله» حيث يجعل عدم التناقض زمانيًّا مطلوبًا بين الحال وعامله؛ إذ النظر يكون بين الحال والعامل، وليس زمان التكلم، ولكنَّ منعَ مجيء الماضي حالاً إذا لم يُسبق بـ(قد) مراعاةٌ لظاهر الحاليَّة دون أنْ يوافق رأي كثير من النحويين المانعين بجعل ذلك مستلزمٌ للتناقض الذي دحضه الرضيُّ بتمييزه المنهجي بين زمن الفعل، وزمن التلفظ بالفعل.

وقد وجد هذا التمييز في التراث النحوي منذ مؤلفاته الأولى، حيث قال السيرافي في شرح الكتاب مُدقِّقًا زمن الفعل: «اعلم أنَّ سيبويه يقسم الفعل إلى ثلاثة أزمنة: ماضٍ، ومستقبل، وكائن في وقت النطق. وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي... إن طعن طاعن في هذا فقال: أخبرونا عن الحال الكائن، أوقع وكان... فالجواب: أن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان؛ أحدهما: الزمان الذي قد وُجد فيه، وزمان ثانٍ يُخبر أنه قد وُجد وحدث وكان، ونحو ذلك. فالزمان الذي يقال: وجد الفعل فيه وحدث غير زمان وجوده، **فكلُّ فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض**، والفعل المستقبل هو الفعل الذي يُحدَّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله... وبقي قسم ثالث، وهو الفعل الذي يكون زمن الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده، وهو الذي قال سيبويه: وما هو كائن لم ينقطع»[2]

إنَّ إدراك قيمة هذه النصوص رهين الوقوف على أهمِّ منعطفات المسار اللساني؛ لأنها نصوص قد لا يمكن اختبار قيمتها إذا قُرئتْ قراءة تراثية مستقلة تُزيح الوقوف

(1) شرح الرضي 2/ 43، 44.
(2) 1/ 58.

على مستجدات البحث اللساني. لقد لفت اللساني الفرنسي (بنفينيست) النظر إلى أنَّ ثمة عالمين متمايزين في الدراسة اللسانية يجب التفريق بينهما، هما: القول، والكلام؛ حيث إنَّ الكلام هو الوقائع اللغوية التي ينطلق منها الدارس لوضع قواعد اللسان، وتسمى (شروط استعمال الأبنية)، وأما القول فهو التحريك للغة بمقتضى عمل استخدام فردي.[1]

فزمن الفعل أحد الظواهر في اللغة التي لا يُمكن أن تُضبط خصائصه ضمن النظام اللغوي في حدِّ ذاته.

**ثانيًا: علاقة معاني الكلام بتفسير بعض ظواهر الجملة الفعلية المركبة:**

**أ- أثر معاني الكلام في تعليل دخول الفاء في جواب الشرط:**

أطال النحاة، وتعمقوا في تحليل أسلوب الشرط، وبيان أحكامه، رغم عدم إفرادهم إياه بباب مستقل في كثير من المؤلفات النحوية؛ إذ كان يُدرس ضمنًا تحت أبواب مختلفة؛ لأنَّ له تشكلاتٍ مختلفةً تجعله يُدرس في بعض المواضع في باب المبتدأ والخبر في أساليب من قبيل: الذي يأتيني فله درهم -كما مرَّ في الفصل الثالث-، وفي بعض المواضع يُدرس ضمن الجملة الفعلية لا سيما إذا كان التركيب موسومًا في موضع القوة المقصودة بالقول بأداة من أدواته، نحو: (إنْ) الشرطية.

وما يسوِّغُ إدراج هذه القضية في باب الجملة الفعلية رغم أنَّ هذا الأسلوب متداخل في تفاصيله بين الجملتين؛ الفعلية، والاسمية أنَّ الشرط من المعاني اللائقة بالفعل -كما نصَّ الرضيُّ على ذلك-.[2]

أدواتُ الشرط كلماتٌ عواملُ في الأصل، وُضِعَتْ لتدلَّ على التعليق بين جملتين، والحكم بسببية الأولى، ومسببية الثانية[3]؛ لذلك لا يكون الشرط جملةً طلبيَّةً، ولا إنشائيَّةً؛ إذ إنَّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، إما في الماضي، نحو: لو جئتني أكرمتك، أو في المستقبل، نحو: إن زرتني أكرمتك. وأما الجزاء فجاز وقوعه جملة طلبية، أو إنشائية؛ لأنه ليس شيئًا مفروضًا، بل هو مُترتِّبٌ على أمر

(1) إطلالات على التفكير اللساني والدلالي في النصف الثاني من القرن العشرين 2/ 551.

(2) قال في شرح الكافية: «ولا شكَّ أنَّ التحضيض، والعرض، والاستفهام، والنفي، والشرط، والنهي، والتمني معانٍ تليق بالفعل» 1/ 470.

(3) انظرْ: شرح التسهيل لابن مالك 4/ 66.

مفروض، فيجوز على ذلك أن نقول: إنْ لقيتَ زيدًا فأكرمه، وإن دخلت الدار فأنت حرٌّ.[1]

وقد وُضع لجملة الشرط قيود دلاليَّة لا يُشترط توافرها في جملة الجزاء مراعين في ذلك مواءمة كل جملة للوظيفة التي تؤديها داخل التركيب الشرطيِّ؛ لأن الشرط في حقيقته تعليقُ حصولِ ما ليس بحاصلٍ على حصولِ غيرِه[2]، فلا يستقيم أن نجعل الإنشاء شرطًا وهو يُقصد به طلب شيء، أو إيقاعه.

وقد وُضع هذا القيد لأن الشرط معنى، والإنشاء معنى آخر، وبينهما من التنافر ما لا يخفى؛ فكيف نُعلِّقُ حصولَ شيءٍ على إنشاءٍ لا يصدق فيه أنه خبرٌ؟

وبناءً عليه يكون سبقُ بعض الجمل التي تكون في استعمالات محددة إنشاءً إيقاعيًّا، نحو: بعتُ، واشتريتُ، بأداة من أدوات الشرط دليلاً على عدم دخولها في دائرة الجمل الإنشائية؛ لأنَّ الشرط بهذا التدقيق الذي ألحَّ عليه النحاة يُعدُّ قرينةً دالَّةً على عدم دخولها في دائرة الإنشاء.

ولا بدَّ لجملتي الشرط من ترابط أجزائها، ويتحقق هذا الربط بإحدى ثلاث وسائل:

1. الجزم.
2. أو الفاء.
3. أو إذا.[3]

قال سيبويه: «واعلم أنَّه لا يكون جوابُ الجزاء إلا بفعلٍ، أو بالفاء»[4]

يكون الربط بين الجملتين في الأصل بجزم الجواب؛ لأن الجواب يكون في الأصل مستقبلاً؛ لأنه شيء مضمون فعله إذا فُعِل الشرط؛ فإذا جاء على غير الأصل وجب اقترانه بما يُعلِمُ ارتباطه بالشرط؛ إذ الجزم وحده متى وُجِدَ دليلٌ على أن جملة الجواب تابعةٌ للشرط، وغيرُ منقطعةٍ عنه فلم تفتقر إلى الفاء[5]؛ لذلك ذكر الرضيُّ أنَّ الربط بالفاء يكون حيث لا يستقيم جعل الجواب شرطًا[6]، وتوجد أصول هذا الرأي عند سيبويه

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 109.
(2) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 4/ 75.
(3) انظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ص276.
(4) كتاب سيبويه 3/ 63.
(5) انظر: شرح السيرافي 10/ 76، المقتصد 2/ 1044، شرح التسهيل لابن مالك 4/ 76.
(6) انظر: شرح الرضي 4/ 110.

حين منع نحو قولهم: إنْ تأتني أنا كريمٌ، إلا في ضرورة الشعر معلِّلاً ذلك بقوله: «**من قِبَل أنَّ: أنا كريمٌ، يكون كلامًا مبتدأً**»[1]

ولأبي الفتح عثمان بن جني تدقيق بديع في علة دخول الفاء في جواب الشرط، حيث ذهب إلى أن الفاء دخلت فيه توصُّلاً إلى المجازاة بالجملة الجائز ابتداءُ الكلام بها؛ لأنه لولا الفاء لما ارتبط آخر الكلام بأوله؛ إذ الشرط والجزاء لا يصحَّان إلا بالأفعال؛ لأنه عقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره؛ فالفاء في نحو: إن يحضر زيدٌ فهو الفائز، قرينةٌ تدلُّ على أن ما بعدها خارجٌ عمَّا عُهِدَ عنه في الكلام من وجوده مبتدأً غيرَ معقودٍ بما قبله.[2]

وذكر الرضي أنَّ اختيار الفاء؛ لمناسبتها للجزاء معنًى؛ لأن معناها التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، قال المبرد: «تقول: إنْ تأتني آتك، وإن تأتني فلك درهم. هذا وجه الجزاء، وموضعه، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿**إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ**﴾[الأنفال:38]، فالأصلُ الفعل، والفاء داخلةٌ عليه؛ لأنها تؤدي معناه؛ لأنها لا تقع إلَّا ومعنى الجزاء فيها موجود، يقول الرجل: قد أعطيتك درهمًا، فتقول: فقد أعطيتك دينارًا، أي: من أجل ذاك»[3]

كما أنَّ في لفظها خفَّةً، وأما (إذا) فاستعمالها قبل الاسمية أقلُّ من الفاء؛ لثقل لفظها، وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء؛ وذلك لتأويله بأن وجودَ الشرط مُفاجئٌ لوجود الجزاء، ومتهجِّم عليه.[4]

ونقل الرضي عن ابن الحاجب تدقيقًا لدخول الفاء في الجزاء، واستحسنه، وهو أن الفاء إنما تدخل إذا لم تُؤثِّر الأداة في الجزاء معنى، كأن تخلصه للاستقبال إن كان مضارعًا، وقلبه إليه إن كان ماضيًا؛ فبذلك تدخل على المضارع المصدَّر بـ(سوف)، أو السين، أو (لن)؛ لأنه متمحض للاستقبال بدون أداة الشرط، وكذا في الإنشائية؛ لتجردها عن الزمان، وفي الطلبية؛ لتمحضها للاستقبال، وتدخل على الماضي الباقي على معناه، وذلك إذا كان مُصدَّرًا بـ(قد) ظاهرةً، أو مقدَّرةً؛ لأنه حينئذٍ يتمحض للماضي؛ إذ إن (قد) تدخل لتحقيق مضمون ما دخلت عليه.[5]

---

(1) كتاب سيبويه 3/ 64.

(2) انظر: سر صناعة الإعراب 1/ 253.

(3) المقتضب 2/ 59.

(4) انظر: شرح الرضي 4/ 110.

(5) انظر: شرح الرضي 4/ 114.

**تكشف هذه الآراء أنَّ النحاة قد اشترطوا الربط بين جملتي الشرط واسمًا على هذا المعنى المراد، ويتحقق هذا الربط في الأصل بالجزم، فإنْ لم يمكن ذلك فبدخول الفاء في جملة الجواب. فكأنهم قد جعلوا من الجزم، ودخول الفاء على جملة الجواب في التركيب الشرطي واسمات للقوة المقصودة بالقول.**

**ب- أثر معاني الكلام في تفسير ظواهر (الإلغاء، والتعليق) في أفعال القلوب:**

في العربية أفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل، وقد قسَّمها النحاة بحسب معناها الذي تفيده في الخبر إلى قسمين:

الأول: ما يُفيد منها الخبر يقينًا، ومنها: رأى -إذا لم ترد إدراك البصر-، وعلم، ووجد -إذا لم ترد وجدان الضالة-.

الثاني: ما يُفيد منها رجحان وقوعٍ، ومنها: خال، وظنَّ، وحسِب، وزعم. [1]

ومنهم من جعل (زعم) قسمًا مستقلًّا؛ لأنه محتمل للعلم والشك.[2]

وهذه الأفعال الناصبة لمفعولين قسيمة لنحو: أعطى، وكسا، وأمثالهما؛ لأنَّ كلا النوعين متفقان في التعدي إلى مفعولين. ويختلفان في أمرين:

الأول: أنَّ (أعطى، وكسا) وأمثالهما مما يجوز فيهما الاقتصار على مفعول واحد، نحو: كسوت بكرًا، وأما أفعال القلوب فلا يجوز فيها ذلك.[3]

الثاني: أن أفعال القلوب يجوز فيها تعليق العمل وإلغاؤه، وأما (أعطى) ونحوها فلا يجوز فيها ذلك. [4]

ولأفعال القلوب ثلاث حالاتٍ، هي: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

**1- أثر معاني الكلام في تفسير ظاهرة إلغاء أفعال القلوب عن العمل:**

يُقصد بالإلغاء إبطالُ العمل لفظًا ومعنى مع جواز الإعمال؛ لبقائها على أصلها، ويُقصد بالتعليق إبطالُ العمل لفظًا لا معنى لمانع منع من إعمالها، فالجملة مع التعليق

---

(1) انظر: شرح الدروس في النحو لابن الدهان ص165، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح 3/ 947، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي 1/ 244.

(2) انظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص145.

(3) انظر: الإيضاح ص154، اللمع ص106.

(4) انظر: المقدمة الجزولية في النحو ص79.

في تأويل المصدر مفعولاً للفعل المعلق كما كان قبل التعليق؛ لذا جاز عطف جملة منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل.[1]

ويكون الإلغاء في حالة توسط الفعل بين المبتدأ والخبر، أو تأخره عنهما، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ ظننتُ، قال الشاعر:

أَبِالأراجيزِ يا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُني وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ[2]

حيث توسط الفعل مع فاعله (خلت) بين الخبر المقدم (في الأراجيز) والمبتدأ المؤخر (اللؤم)، وقد ألغي الفعل عن العمل؛ فظهر ارتفاع المبتدأ المؤخر.[3]

وهذا مبنيٌّ على مقدِّمة ضبط بها الرضيُّ اختلاف هذه الأحكام، وهي أنَّ الجمل التي تدخل عليها الأفعال لا تخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أو لا، فالأولى هي الجمل الواقعة بعد أفعال القول، نحو: قلتُ: زيدٌ ضاربٌ، فهذه لا يعمل الفعل فيها؛ لأن القصد حكاية اللفظ، فوجب مراعاة المحكي.

وأما الثانية -أي الجمل المقصود منها معناها دون لفظها- **فلا بدَّ أن يعمل الفعل في جزأيها؛ لتعلق معناه بمضمونهما**، فإن كان الفعل مما يقتضي مفعولاً نصبنا جزأي الجملة؛ لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي، وأولهما ما يُضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي؛ إذ معنى: علمت زيدًا قائمًا، علمت قيام زيد، فإعراب جزأي الجملة إعراب الاسم الواحد، أي: ذلك المفعول الحقيقي؛ لذلك جاز دخول (أنَّ) الجاعلة للجزأين في تقدير جزء واحد على جزأي الجملة.[4]

يلحظ أنَّ الرضي يجعل العمل النحوي مرتبطًا بتعلق مضمون جزأي الجملة بمعنى الفعل؛ لذلك قال المبرد: «**فالذي تلغيه لا يكون مُقدَّمًا**، إنما يكون في أضعاف الكلام؛

---

(1) انظر: أسرار النحو ص245، حاشية الصبان على شرح الأشموني 2/ 26.

(2) بيت من البسيط، مختلفٌ في قائله، وهو في: كتاب سيبويه 1/ 120 ، اللمع في العربية ص108 ، الخزانة 1/ 257 . توعدني، من: الإيعاد: وهو التخويف والتهديد، وأما الوعد إذا أُطلق فإنه يختص بالخير، وقد كانت العرب تعدُّ إخلاف الوعد مذمة، وعدم فعل الإيعاد مكرمة، قال شاعرهم:

وإنِّي وإنْ أوعدتُه أو وعدته لَمُخلِفُ إيعادي، ومُنجِزُ موعدي.

انظر: تاج العروس 9/ 113 .

(3) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 7/ 85، التصريح بمضمون التوضيح 1/ 370.

(4) انظر: شرح الرضي 4/ 147-149.

ألا ترى أنك لا تقول: ظننتُ زيدٌ منطلِقٌ؛ **لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك**»[1]

لقد بُنِيَ هذا الحكم على مبدأين راسخين في العربية:

- **أنَّ نصب أفعال القلوب لجزأي الجملة مرتبط بتعلق مضمونهما بمعنى تلك الأفعال**؛ فمتى بني الكلام على معنى من معاني تلك الأفعال ساد الجملة ما يستحقه ذلك الفعل من العمل النحوي، وقد ذكر السهيلي أن حقَّ هذه الأفعال أن تكون غير عاملة؛ إذ لا تأثير لها في الاسم، ولكنَّهم أرادوا تشبُّثَ الفعل بالجملة التي هي الحديث؛ كي لا يُتوهم الانقطاع بين المبتدأ وما قبله، وهم بإدخال الفعل على الجملة يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم أو مظنون.[2]
- أنَّ صدر الكلام هو موضع القوة المقصودة بالقول.

فلما وقعت (ظنَّ) في صدر الكلام أصبح الكلام مبنيًّا على الشك، فصار من حقِّ الجملة أن يُنصب جزآها؛ لأن مضمونهما تعلَّق بمعنى الفعل؛ لبناء معنى الكلام عليه بسبب وقوعه في صدارة الكلام.

وأجاز بعض النحاة إلغاء الفعل القلبي المتقدم، نحو: أظنُّ زيدٌ قائمٌ؛ لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدم الفعل أو تأخر، وهو أن متعلَّقه له إعراب مستقل قبل دخوله فجعل بعد دخوله على أصله، وجُعل هو يفيد معناه خاصة، وهذا حاصل تقدم أو تأخر، وإنما كثر إعماله مقدمًا؛ لأن المقتضي إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر.[3]

وقد رُدَّ هذا الرأي عند جماعة من النحاة[4]، وهو الـمُـختار في هذه الدراسة من ثلاثة وجوه:

- أنَّ استدلال المجيزين لإلغائه مُقدَّمًا استدلال منطقيٌّ لا يستند إلى المعنى رغم أن أغلب أحكام بابَ أفعالِ القلوبِ مبنية على المعنى ومراعاته بين المتكلم والمخاطب.

(1) المقتضب 2/ 11.

(2) انظر: نتائج الفكر ص262.

(3) انظر: الإيضاح في شرح المفصل 2/ 68، همع الهوامع 2/ 229.

(4) انظر: المقتضب 2/ 11، الأصول 1/ 181، الإيضاح ص130، المقتصد 1/ 496.

- أنَّ القول بوجوب إعمال الفعل مقدمًا قولٌ يوافق مبدأ راسخًا في العربية، أنَّ صدر الكلام هو موضع القوة المقصودة بالقول، حيث إن الكلام لو صُدِّرَ بـ(ظنَّ) لكان حمل معناه على غير الشك مخالفًا لهذا المبدأ، قال المجاشعي موضِّحًا امتناع إلغاء الظن إذا تقدم بـ: «**أنك لما قدمته آذنت بالشك واعتمدت عليه**، وكذلك العلم إذا قدمته فقد آذنت باليقين واعتمدت عليه، **ولما اعتمدت على الفعل وجب إعماله**، ولأنك إذا ألغيت ترفع بالابتداء، ولا يصح أن يعمل الابتداء مع وجود العامل اللفظي في موضعه... »[1]

يتكئ المجاشعي إضافة إلى حفاظه على مبدأ كون صدر الكلام هو موضع القوة المقصودة بالقول في رفضه إلغاء فعل الظن المتقدم على حقيقة عامل الابتداء؛ إذ الابتداء معنى من المعاني التي يُبنى عليها الكلام، فهو أدنى درجات الإخبار -كما سبق بيانه-؛ وبهذا يتنافر الكلام باجتماع معنيين متناقضين في أوله.

- تكون الجملة إذا أُلغي الفعل جملةً معترضةً لا محلَّ لها من الإعراب، نحو: زيدٌ أظنُّ قائمٌ، فجملة (أظن) معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب[2]؛ إذ إنَّ هذا التركيب مكوَّنٌ من جملتين مستقلتين أحدهما مستقلة بين متلازمين.

وهذا التحليل مُنتفٍ إذا ألغينا الفعل القلبي في صدارة الكلام؛ إذ لا تكون الجملة حينئذٍ معترضة بين متلازمين.

وأما إذا توسط الفعل القلبي أو تأخر، جاز فيه الإلغاء والإعمال، قال سيبويه: «**وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى... وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين**، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: منْ يقول ذاك تدري، فأخَّر ما لم يعمل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري»[3]

يحدس سيبويه في هذا التحليل بأن صدر الكلام هو موضع القوة المقصودة بالقول؛ حيث ذكر أن الكلام يمضي على اليقين -يقصد عامل الابتداء- إذا تأخر الفعل الدال

(1) شرح عيون الإعراب ص146.
(2) انظر: مغني اللبيب 2/ 50.
(3) كتاب سيبويه 1/ 119، 120.

على الشك؛ لأن الكلام بني معناه على اليقين بعدم ابتدائه بأحد الأفعال الدالة على الشك.

وبين جملة الإعمال بتقدم الفعل وجملة الإلغاء بتوسطه، أو تأخره فرق في المعنى الذي يقصده المتكلم؛ حيث إن الإلغاء مقارب لباب الحكاية؛ لأن الجملة مستقلة قد عمل بعضها في بعض قبل دخول الفعل القلبي، ولذلك لم يعمل الفعل في جزأيها؛ إذ الجملة الأساسية دالة على اليقين؛ لبنائها عليه، ثم أُضعف هذا الحكم بالجملة المعترضة التي بُنيت على الشك؛ إذ هو مستأثر بقوة مقصودة بالقول مستقلة قد تكون أحيانًا مباينة للقوة المقصودة بالقول في الجملة الأساسية، وتكمن وظيفة هذه الجملة المعترضة بإضعاف القوة المقصودة بالقول الأساسية، أو تقويتها، فحين نقول: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، نكون أمام جملتين:

- الجملة الأساسية: زيدٌ قائمٌ، وهي جملة إخبارية مبنية على اليقين.
- الجملة المعترضة: ظننتُ، وهي جملة مبنية على الشك.

والقوة المقصودة بالقول في الجملة الأولى المتمثلة في الإخبار قد أُضعفت بدخول الجملة المعترضة بين ركنيها من خلال قوتها المقصودة بالقول المتمثلة في الشك[1]، وهذا التحليل عالة على نصِّ سيبويه الـمُـشار إليه آنفًا.

**وقد لفت الرضيُّ الانتباه إلى أنَّ توكيد الفعل الملغى بمصدر قبيحٌ؛ لأن التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي.**[2]

ويدلُّ ذلك على عناية الرضيِّ باتِّساقِ الكلام، وعدم تناقضه، وتنافره من حيث المعنى؛ لأنَّ توكيد الفعل الملغى مخالف لوظيفة الجملة المعترضة التي تُضعف القوة المقصودة بالقول للجملة الأساسية، وهي الإخبار؛ حيث إنَّ توكيد فعل الجملة المعترضة بالمصدر مُمَكِّنٌ للشك ومُقرِّرٌ له، وهو ما ينافي دلالة الجملة الأساسية المبنية على الإخبار.[3]

وأما إذا تأخر الفعل القلبي فالإعمال فيه جائز، وكلمَّا طال الكلام وتأخر الفعلُ ضعُفَ

(1) انظر: الجملة المركبة في اللغة العربية لـ د.أحمد المتوكل 39-45.

(2) انظر: شرح الرضي 4/ 158.

(3) انظر: أفعال القلوب – مقاربة تداولية – لـ د.منصور علي عبد السميع ص33.

الإعمالُ، فالإعمال في نحو: زيدًا منطلقًا أظنُّ، أضعف من الإعمال في نحو: زيدًا أظنُّ منطلقًا؛ لأنَّ الأصل أن يكون الفعل مبتدأً إذا عَمِلَ[1]، قال سيبويه: «فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدَّمَ، أو أخَّر، كما قال: زيدًا رأيت، ورأيت زيدًا»[2]

فالمتكلِّم إذا عقد كلامه على الشكِّ أعملَ الفعلَ وإن كانت متأخِّرةً رتبتُهُ في البنية المنجزة؛ لأن فعل الشكِّ مقدَّمٌ في نيَّةِ المتكلم وقصدِه. ووجه الطرافة في هذا التحليل عند سيبويه وعيه بأهميَّة صدر الكلام في تحديد معنى الجملة وإن خولف ذلك في البنية المنجزة؛ إذ إن العمل النحوي في هذه الأفعال مرتبط بالمعنى الذي يقصد المتكلم عقد الكلام عليه، فحفاظًا على هذا المبدأ قال: **إن المتكلم قد ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك**.

يُلحظ إذًا أنَّ الفرق بين حالتي الإعمال، والإلغاء لا يكون له أثرٌ في البنية المنجزة في غير العلامات الإعرابية، ولكن في النية –حسب تعبير سيبويه–، أو في البنية العميقة –حسب تعبير تشومسكي– نجد أنَّ ثمة فروقًا بين الحالتين، والبنية العميقة للجملة التي ألمح إليها سيبويه تمثِّل مستوى في غاية التجريد تنتظم فيها المحلات الإعرابية مواقعها من الجملة وإن خولف ذلك في البنية المنجزة، وقد عبَّر عنها سيبويه في نصِّه السالف بأنَّ المتكلم قد ابتدأ كلامه بالشك **في نيَّتِه**، ويعبِّر عنها أحيانًا بقوله: «وهذا تمثيل ولا يتكلم به»[3]

ويتبيَّن الفرق بين الإعمال والإلغاء من خلال المثالين الآتيين:

- زيدًا أظنُّ قائمًا.
- زيدٌ أظنُّ قائمٌ.

يلحظ أن المثال الأول قد عمل فيه الظن، وأما المثال الثاني فلم يعمل فيه، والمثالان مختلفان في البنية العميقة رغم شبه اتفاقهما في البنية المنجزة؛ حيث إن المثال الأول الذي قد أُعمل فيه الظن يتكون من:

موضع القوة المقصودة بالقول المتكون من: (فعل وفاعل –أظنُّ–) + موضع المضمون القضوي المتكون من: ما كان مبتدأ وخبرًا (زيدًا قائمًا).

---

(1) انظر: شرح السيرافي 3/ 235.

(2) كتاب سيبويه 1/ 120.

(3) كتاب سيبويه 1/ 83، 312، 375.

وأما المثال الثاني الذي قد أُلغي فيه الظن فيتكون من:

موضع القوة المقصودة بالقول (أثبت)[1] + موضع المضمون القضوي المتكون من: مبتدأ + خبر + ظرف (زيدٌ قائمٌ في ظني).

وهذا ما عبَّر عنه الرضيُّ بقوله: «ولا شكَّ أنَّ معنى الفعل الـمُـلغى معنى الظرف، فنحو: زيدٌ قائمٌ ظننت، بمعنى: زيدٌ قائمٌ في ظنِّي»[2]

وقد استشعر الرضي المخالفة اللفظية في البنية المنجزة للمثال الأول (زيدًا أظنُّ قائمًا) لمبدأ الصدارة في العربية بإعمال المتوسط مُحاولاً تسويغ هذا التركيب بقوله: «**وأما الأفعال، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها وإنْ أَثَّرتْ في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر؛ إجراءً لها مجرى سائر الأفعال**»[3]

يردُّ الرضيُّ هذه المخالفة إلى مبادئ العربية في معاني الكلام من خلال ملاحظة أصلين من الأصول المعتبرة في العربية:

- أنَّ صدر الكلام هو الموضع الذي توسم به معاني الجمل.
- أنَّ إنشاء المعاني يكون في الأصل بالحروف.

بذلك لم تلزم تلك الأفعال الصدارة في الكلام رغم تأثيرها في معنى الجملة؛ لأنها خالفت الأصل الذي تُنشأ به المعاني بحكم انتمائها للأفعال، وليس الحروف؛ **فلما كانت فرعًا في إنشاء المعاني في الجمل جاز فيها مخالفة الأصل الآخر، وهو الصدارة في الكلام.**

**2- أثر معاني الكلام في تفسير ظاهرة تعليق أفعال القلوب عن العمل:**

من الأحكام التي تطرأ على هذه الأفعال في التراكيب النحوية التعليقُ عن العمل، وهو إبطالُ الفعل عن العمل لفظًا لا محلًّا على سبيل الوجوب[4]، وقد جعل ابن يعيش التعليق ضربًا من الإلغاء، غير أنَّ التعليق إبطال للعمل لفظًا لا تقديرًا، بخلاف الإلغاء

(1) سبق أن أشير في هذه الدراسة إلى معنى الإثبات في العربية غير موسومٍ لفظًا في البنية المنجزة، وهذا ما وضَّحهُ النحاة عند حديثهم عن عامل الابتداء.

(2) شرح الرضي 4/ 156.

(3) شرح الرضي 4/ 336.

(4) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 2/ 88.

المبطل للعمل لفظًا وتقديرًا، فكل تعليق إلغاء، وليس كلُّ إلغاءٍ تعليقًا.[1]

وتُعلَّق هذه الأفعال عن العمل إذا وليها حرف من الحروف التي لها الصدارة في الكلام، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، وعلمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو؟[2]

ولعلَّ من الملائم قبل عرض أقوال النحويين في هذه المسألة الإشارة إلى أنَّ بعض المحدثين قد انتقد منهج النحويين في دراستهم لهذا الباب؛ إذ يرى د.عبد الرحمن أيوب أنَّ النحو العربي قد شابته العلل المنطقية، ومن ذلك تعليلهم للتعليق بوجود ما له الصدارة قبل أول الاسمين، ولو كان الاسمان مفعولين لتناقض ذلك مع صدارة الكلمة السابقة عليهما، حيث سيكون الاسمان من مكملات الفعل فيكون موضعهما متأخرًا عنه، وبالتالي يتأخر موضع الكلمة السابقة عليهما، فلا تكون ذات صدارة، ثم يتساءل: هل يحكم النحاة هذا المنطق في استنباط قواعد اللغة، أم يحكمون الواقع اللغوي الذي لا يلتزم بهذا النوع من التفكير المنطقي؟[3]

فهل تتواءم رؤية د.عبد الرحمن أيوب مع أقوال النحاة، وتحليلاتهم لهذه الظاهرة؟

لقد وضع سيبويه في كتابه بابًا قال فيه: «هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيرِه؛ لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأً لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك. وهو قولك: قد علمتُ أعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ... فإنما أدخلت هذه الأشياء[4] على قولك: أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو، وأيُّهم أبوك؛ لما احتجت إليه من المعاني... ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾[الكهف:12] ومن ذلك: قد علمتُ لعبدُ اللهِ خيرٌ منك، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنها إنما هي لام الابتداء، **وإنما أَدخلتَ عليه (علمتُ)؛ لتؤكِّدَ وتجعله يقينًا قد علمتَهُ، ولا تحيلَ على علم غيرك**. كما أنك إذا قلت: قد علمتُ أزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيُّهما ثَمَّ، وأردت أن تُسوِّي علمَ المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو»[5]

يُلحظ في هذا النص أن سيبويه أبعدُ ما يكون عن التعليلات المنطقية غير الملائمة

---

(1) انظر: شرح المفصل 7/ 86.

(2) انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح 3/ 960.

(3) انظر: دراسات نقدية في النحو العربي ص224.

(4) يعني إدخال (علمت، وظننت) ونحوهما. انظر: شرح السيرافي 4/ 229.

(5) كتاب سيبويه 1/ 235، 236.

لروح العربية وطبيعتها؛ حيث إنه يتناول أحكام هذا الباب مراعيًا المعنى المستفاد من كلِّ جملة عند استعمالها، فهو يرى أن (علمتُ) الـمُـعلَّقةَ عن العمل في نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، تمثِّلُ زيادةً في توكيدِ القوةِ المقصودة بالقول للجملة الأساسية وتقويتِها؛ لأن الجملة الأساسية: لزيدٌ قائمٌ، مبنية على التوكيد، فجيء بالفعل (علمتُ) قبلها؛ «**لتؤكِّدَ وتجعله يقينًا قد علمتَهُ، ولا تحيلَ على علم غيرك**»؛ لأن الجملة الأساسيَّة المؤكَّدة بلام الابتداء (لزيدٌ قائمٌ) يُحتمل فيها أن يكون التوكيد ناشئًا من علم المتكلم، أو من علم غيره، فلما أدخل المتكلم (علمتُ) نصَّ بذلك على أن التوكيد ناشئٌ من علمه.

كما «أنك إذا قلت مستفهمًا (أزيدٌ ثمَّ أم عمرٌو) فأنت لا تدري واحدًا منهما بعينه، فعلمك بـ(زيد) كعلمك بـ(عمرو)، **فإذا قلت: قد علمتُ أزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو، فقد دريتَ واحدًا منهما بعينه، ولم تُخبر به المخاطب، فعِلْمُ المخاطب به كعِلْمِهِ بـ(عمرو)، وقد أحللت المخاطب محلَّك حين كنت مستفهمًا**»[6]

وقد ذهب الرضيُّ إلى هذا الرأي –أعني أنَّ التعليق قد يفيد الإبهام على المخاطب حين يكون للمتكلم داعٍ في ذلك– مدقِّقًا دلالة أداة الاستفهام التالية لـ(علمت) ونحوها، حين نقول: علمتُ أيُّهم قامَ، بأنها لا تفيد استفهام المتكلم؛ للزوم التناقض في المعنى؛ حيث إنَّ (علمتُ) مفيدٌ أنَّ القائل عارفٌ بنسبة القيام إلى القائم المعيَّن؛ لأنَّ العلم واقع على مضمون الجملة، ولو كان (أي) لاستفهام المتكلم لكان دالًّا على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه؛ لأن: أيهم قام، استفهام عن مشكوك فيه، هو انتساب القيام إلى معين، ربما يعرفه الشاك بأنه زيد، أو غيره، فيكون المشكوك فيه هو النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهذا تناقض، ثم **ذهب إلى أنَّ الأداة تكون إذًا لمجرَّدِ الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم، والمعنى: عرفتُ المشكوك فيه الذي يُستفهم عنه.**[7]

تخلص الدراسة إذًا إلى أنَّ دراسة النحويين لظاهرة التعليق تستند إلى جانب المعنى المراد مع مراعاة الجانب التداولي فيه، ولم يكن للحجج المنطقية أثرٌ في تلك التحليلات لاسيما في مصنفات كثير من المحققين من النحاة، كسيبويه، والرضي، وغيرهما.

(6) شرح السيرافي 4/ 230.

(7) انظر: شرح الرضي 4/ 164.

## المبحث الثالث

# علاقة معاني الكلام بظواهر الجملة الفعلية اطرادًا وشذوذًا

### المطلب الأول: علاقة معاني الكلام بالرتبة بين مكونات الجملة الفعلية:

**أولاً: أثر معاني الكلام في تحديد الرتبة بين أداة الشرط، وجوابه:**

منع النحاة أن يعمل ما قبل أداة الشرط فيما بعدها؛ لأنها أدوات لها الصدارة في الكلام[1]، وقد صرَّح ابن السراج بهذا الرأي حين قال: «وأيَّهم تضربْ أضربْ، تنصب (أيهم) بـ(تضرب)؛ لأن المعنى: إن تضرب أيًّا ما منهم أضرب، ولكن لا يجوز أن تقدم (تضرب) على (أي)؛ لأن هذه الأسماء إذا كانت جزاءً، أو استفهامًا فلها صدور الكلام، كما كان للحروف التي وقعت مواقعها»[2]

وهذا هو رأي البصريين، وأما الكسائي ومن تابعه فلا يشترطون الصدارة لأداة الشرط، بدليل إجازتهم تقديم معمول فعل الشرط، أو الجواب على الأداة، نحو: خيرًا إنْ تفعلْ يُثِبْكَ الله، اتِّباعًا لرأيهم بأنَّ رتبة الجزاء قبل رتبة الأداة في الأصل، نحو: أضربُ إن تضربْ، ولكنَّه لما أُخِّرَ انجزم الجزاء بالجوار، بدليل قول الشاعر:

يـا أَقْـــرَعُ بـنَ حـابـسٍ يـا أقـرعُ  إنَّـكَ إنْ يُصرعْ أخـوك تُـصْـرَعُ[3]

(1) انظر: كتاب سيبويه 1/ 132، شرح الرضي 4/ 98.

(2) الأصول 2/ 159.

(3) بيت من الرجز، نُسب لجرير بن عبد الله البَجَلي، وقيل: إنه لعمرو بن خُثارم البجلي، وهو في: كتاب سيبويه 3/ 67، المقتضب 2/ 72 ، الخزانة 8/ 20 .

فلولا أنه في تقدير التقديم لما جاز أن يكون مرفوعًا، ولوجب أن يكون مجزومًا.[1]

ويُبنى على هذا الحكم مسائل أخرى، منها:

هل يجوز أنْ تتقدم جملة الجواب على أداة الشرط، وفعله؟

قال سيبويه: «وتقول: آتي من يأتيني، وأقولُ ما تقولُ، وأعطيك أيَّها تشاءُ. **هذا وجه الكلام، وأحسنه؛ وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرفَ الجزاء إذا جزم ما بعده**، فلما قبُحَ ذلك حملوه على (الذي)»[2]

وقد دقَّقَ السيرافيُّ هذا الحكم؛ حيث ذكر أن (منْ، وما، وأيهم) إنما يُجازى بها إذا كانت مبتدأةً في اللفظ، غير واقع عليها عامل خافض ولا غيره.[3]

واختار الرضيُّ هذا الرأي -أعني منع تقدم الجواب على الأداة وفعلها- محتجًّا لذلك بحجة منطقيَّة، حيث ذكر أن قول الكوفيين بأن مرتبة الجزاء قبل الأداة مردودٌ؛ لأن الجزاء من حيث المعنى لازمٌ، ومرتبة اللازم بعد الملزوم.[4]

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المتقدم جوابٌ حقيقةً واقعٌ في موقعه، وإنما جُزِمَ إذا تأخَّر عن الشرط مراعاةً للجوار[5]، وقد اختار هذا الرأي -أعني جعل المتقدم هو الجواب حقيقةً- بعضُ الباحثين معللين ذلك بأن منطق اللغة يفرض هذا الرأي، وإنما قُدِّم الجواب لغايات بلاغية أسلوبية لا تغير من حقيقة التركيب النحوي.[6]

ولم يرتضِ البصريون رأي الكوفيين مُدقِّقين هذه الاستعمالات التي يتقدم فيها الجزاء على أداة الشرط، حيث قال ابن السراج: «وإنما يستعمل هذا على جهتين: **إما أن يضطر إليه الشاعر** فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير، **وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه**، فتقول: أجيئك، فيعدك بذلك على كل حال، **ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب، فتقول: إنْ جئتني**، ويستغنى عن الجواب بما قدَّم، فيشبه الاستثناء»[7]

---

(1) انظر: الإنصاف 2/ 511، شرح الرضي 4/ 98، همع الهوامع 4/ 332.

(2) كتاب سيبويه 3/ 70.

(3) انظر: شرح السيرافي 10/ 81.

(4) انظر: شرح الرضي 4/ 97.

(5) انظر: الإنصاف 2/ 511، شرح الرضي 4/ 98.

(6) انظر: الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية لـ د.عبد السلام المسدي، ود.محمد الطرابلسي ص18.

(7) الأصول في النحو 2/ 187.

يجعل ابن السراج هذه التراكيب في تحليله النحوي لها مُركَّبة، وليست ببسيطةٍ؛ إذ إنها مكونة من جملتين مستقلَّتين نحويًّا مرتبطتين معنويًّا: جملةٍ خبريةٍ ليس فيها شرط، ثم جملة أخرى شرطية، فحين نقول: أجيئك إن جئتني، **نكون أمام جملتين:**

**الأولى: جملة خبرية مثبتة غير موسومة بحرف؛** لأن الإثبات في العربية -كما سبق بيانُهُ- لا يكون موسومًا بحرف، فكأنه قال: أُثبت مجيئي.

**الثانية: جملة شرطية موسومةٍ بواسمٍ دالٍّ على الشرط،** وهو أحد أحرفه (إنْ)، وهذه الجملة تُعتبر قيدًا على الجملة الإثباتيةً الأولى، وقد حُذفَ منها جملة الجواب اكتفاءً بما دلَّ عليها قبلُ، وهو الجملة الإثباتية السابقة عليها، والحذف اختصارًا كثيرٌ في العربية إذا وُجِدَ ما يدلُّ عليه، وله تجليات مختلفة في أبواب النحو المختلفة.[1]

وتختار الدراسة بعد النظر في القولين، وتأمُّلهما قولَ سيبويه، ومَنْ وافقه استنادًا إلى المبادئ المعتمدة في هذه الدراسة -رغم أنَّ لقول الكوفيين وجه سيُشار إليه في نهاية بحث المسألة-، حيث إنَّ صدر الكلام في العربية هو موضع القوة المقصودة بالقول في كل جملة -وقد بُيِّنَ ذلك فيما سبق-، وبمقتضى ذلك يكون رأي البصريين أقرب للصواب؛ لأن تقدم ما هو جواب في المعنى قادح في هذا الأصل؛ لتأخر واسم القوة المقصودة بالقول عن موضعه في الجملة، وهو صدرها؛ فتخرج بذلك الجملة عن كونها شرطية، وهذا ما كان يحدس به النحويون، حيث قال الرضيُّ: «**للشرط صدر الكلام**»[2]

وقال سيبويه: «**وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرفَ الجزاء إذا جزم ما بعده**»[3] مراعيًا في هذا القول أهميَّة الصدر القولي في بيان المعنى الذي تُبنى عليه الجملة، ووعيًا منه أيضًا بالعلاقة الوثيقة بين العمل النحوي ومعنى الكلام؛ إذ إنَّ سيادة العمل النحوي لأجزاء الجملة دليلٌ على بنائها في المعنى على ما تدلُّ عليه تلك الأداة، ومثله أيضًا في الوعي بالعلاقة بين العمل النحوي ومعنى الكلام احتجاج الرضيِّ في ردِّ رأي الكوفيين بقوله:

---

(1) من ذلك: حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف الفعل، وحذف الفاعل، ونحوها من العُمَدِ في الجملة العربية إذا دلَّ عليها دليل، نحو قولك: محمدٌ، جوابًا لمن سألك: من هذا؟ وقولك: اليومَ، لمن سألك: متى جئتَ؟

(2) انظر: شرح الرضي 4/ 98.

(3) كتاب سيبويه 3/ 70.

«**لأنَّه لو كان هو الجواب** -يعني الكلام المتقدم على أداة الشرط في نحو: أضربُ إنْ ضربتني- **للزم جزمه، وللزم الفاء** في نحو: أنت مكرمٌ إن أكرمتني»[1]

والفرق بين كون معنى الكلام مبنيًّا عليها، أو مبنيًّا على غيرها إعمالُها من عدمه؛ حيث إن الإعمال دليل على أنَّ الكلام أصله مبنيٌّ على الشرط، وهذا ما نصَّ عليه السيرافي حين قال: «**إنما يُجازى بها إذا كانت مُبتدأة في اللفظ**»[2]

فعدم الصدارة دليل على بناء معنى الكلام على غيرها، كبنائه على الإثبات في نحو: أجيئُك إن جئتني؛ ولذلك لم يجازَ بها، فرُفِعَ المضارع، ولم تعمل فيه، قال الزمخشري: «**ونحو قولك: آتيك إن تأتني، وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما تقدَّم فيه جزاءً مقدَّمًا، ولكن كلامًا واردًا على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف**»[3]

كما أنَّ الأخذ برأي الكوفيين مُوقِعٌ في لبسٍ قد أشار إليه الرضيُّ في معرض تعليله وجوب صدارة الحرف الـمُـغيِّر معنى الكلام قائلاً: «**لأن السامع يبني الكلام الذي لم يُصَدَّر بالمغيَّر على أصله، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لما سيجيء بعده من الكلام؛ فيتشوش لذلك ذهنه؟**»

في حين أن اعتماد مبدأ العربية في جعل الصدارة لأداة الشرط يجعل الكلام بعيدًا عن هذا اللبس؛ إذ إن معنى الكلام سيكون موضَّحًا بما صُدِّر به من دلائل عليه.

وهذا الترجيح لا يمنح الباحثَ الحقَّ في إهمال الإشارة إلى وجاهة قول الكوفيين؛ إذ إنَّ الرضيَّ قد نصَّ على أنَّ جملة الشرط قيدٌ في الجزاء[4]، فجملة الجزاء عنده كلامٌ، وأما جملة الشرط فليست كلامًا، وإنما جملةٌ داخلةٌ في حيِّز جملة الجزاء. فكأنَّ جملة الشرط بمنزلة المفاعيل باعتبارها قيدًا من قيود جملة الجواب.

ولكنَّ الإلحاح من الكوفيين على بقاء موضع جملة الشرط متأخرًا في الكلام غير مسلَّم لهم، وإنما منزلتها الصدارة في الكلام -كما سبق بيانه-، **ويمكن أنْ تُسوَّغَ**

(1) شرح الرضي 4/ 98.
(2) شرح السيرافي 10/ 81.
(3) المفصل ص328.
(4) انظر: شرح الرضي 1/ 33.

**صدارته رغم كونه بمنزلة المفاعيل بأنَّ ذلك قد جاء وفاءً لمبدأ الصدارة في العربية؛ لأنَّ الكلام قد بُني على معنى الشرط.**

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في تحديد رتبة المفعول إذا اتصلت نون التوكيد بالفعل:**

تميَّزتِ اللغة العربية بخصائصَ غيرِ موجودةٍ في كثيرٍ من اللغاتِ الأخرى، منها: ظاهرة الإعراب التي أكسبت مستعمليها حريَّة التقديم، والتأخير، ونحوها من الظواهر الشائعة في العربية؛ لأن العربية تميل إلى الاختصار متى أُمِنَ اللبسُ بين مستعمليها.

من ذلك تجويز التقديم، والتأخيرِ بين الفاعل، والمفعول، فيجوز أن نقول: ضربَ زيدٌ عمرًا، وضرب عمرًا زيدٌ، إلا إن وقع لبسٌ بذلك، نحو: ضرب موسى عيسى، فحينئذٍ يُحتكم في تحديد الفاعل، والمفعول إلى الرتبة؛ فما قُدِّمَ هو الفاعل، وما أُخِّرَ هو المفعول، وإن قيل: أكلَ كُمَّثْرى يحيى، جاز تقديم المفعول على الفاعل؛ لعدم اللبس في تحديد كلٍّ من الفاعل، والمفعول؛ فالدلالة المعجميَّة لكلتا المفردتين كفيلة بإيضاح كلٍّ منهما.[1]

ومن ذلك الرتبة بين المفعول، والفعل، فيصحُّ أن يقال: ضربتُ زيدًا، وزيدًا ضربتُ، فيجوز أن يكون الفعل مقدَّمًا على المفعول، كما يجوز أن يكون مؤخَّرًا عنه، وفي نحو: مَنْ أكرمت؟ وكم طالبٍ رأيت، يكون المفعول مُقدَّمًا على عامله في كلا المثالين.[2]

ولكنْ ثمةَ مواضعُ لا يجوز فيها تأخيرُ رتبة الفعل، وتقديمُ غيره عليه مراعاةً للتناسب الدلالي في الجملة، وعدم تنافره، من ذلك مجيءُ الفعلِ متصلةً به نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة، نحو: اضربَنَّ زيدًا، فلا يجوز في هذا المثال تقديم المفعول على الفعل؛ **لأنَّ في تقديم المنصوب على الفعل إيحاءً ظاهريًّا بعدم أهميَّةِ الفعل؛ إذ في تقديم الشيء دليلٌ على أهميته، والاعتناء به، وفي تأخير ما أصله التصدير دليلٌ آكدُ على عدم أهميته، والعناية به، فنكون حينئذٍ أمام أمرين متناقضين في الظاهر:**

- لحاق نون التوكيد للفعل، وأداة التوكيد اللاحقة للفعل مؤذنة بكونه مُهمًّا.
- تأخير الفعل عن مرتبته الأصليَّة، وهي الصدارة، وفي ذلك إيحاء بعدم أهميته، والعناية به.[3]

---

(1) انظر: الخصائص 1/ 36.

(2) انظر: شرح المقرب لابن النحاس 1/ 186.

(3) انظر: شرح الرضي 1/ 337.

لذلك منع النحاة أن يُؤخَّرَ الفعلُ مع اتصال نون التوكيد به؛ للتنافر الظاهر بين معنى التوكيد المدلول عليه بالنون المتصلة بالفعل، ورتبةِ التأخير.

ولسيبويه نصٌّ يؤكِّد فيه مبدأ تقديم العرب لما اهتموا به، قال فيه: «**كأنهم -يعني العرب- إنما يُقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهُمْ ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ويَعْنِيانهم**»[1]

فكأنَّ النحاة قد اكتشفوا أن للعناية بالشيء عند العرب عدةَ دلائل، منها ما يُستدلُّ عليه من خلال الرتبة بين مكونات الجملة، فما قُدِّمَ هو الـمُـهتمُّ به من قبل المتكلم.

ومنها ما يُستدلُّ عليه من خلال اللواحق للفعل، كنون التوكيد اللاحقة للفعل؛ لذلك امتنع اتصال نون التوكيد بالفعل مع تأخيره في الرتبة؛ لما بين هذين الأمرين من تناقض في الظاهر، إذ كلاهما -أعني التصدير، ونون التوكيد- من دلائل العناية بالشيء عند العرب، والاهتمام به، فلم يسُغْ حينئذٍ الجمع بين نون التوكيد وتأخير الفعل.

## المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بتعليل بعض ظواهر الجملة الفعلية المخالفة للأصل:

### أولاً: أثر معاني الكلام في تعليل مجيء بعض المصادر مرفوعةً:

ذهب كثير من النحاة إلى عدم جواز حذف عامل المصدر المؤكِّد لعامله؛ لأنه قد جِيء به لتقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف منافٍ لذلك[2]؛ لأنَّ من لوازم التوكيد بقاءَ المؤكَّدِ، وعدمَ حذفه؛ إذ هو غرضُ التوكيد، ومقصودُه.

وقد يأتي المصدر منصوبًا بعاملٍ محذوف وجوبًا؛ إذ جُعِلَ المصدر بدلاً من اللفظ بذلك العامل؛ لأنهم استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل[3]، قال سيبويه: «إنما ينتصب هذا، وما أشبهه -يعني قولهم: سقيًا، ورعيًا- **إذا ذُكِرَ مذكورٌ فدعوتَ له، أو عليه على إضمار الفعل**، كأنَّك قلت: سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيًا... وأما ذكرهم (لك) بعد (سقيًا)، فإنما هو ليُبيِّنوا المعنيَّ به بالدعاء»[4]

(1) كتاب سيبويه 1/ 34.
(2) انظر: شرح الأشموني 2/ 202.
(3) انظر: شرح المفصل 1/ 114.
(4) كتاب سيبويه 1/ 312.

وقال الرضيُّ في تعليل هذا الحذف: «وإنما حُذف الفعل مع هذا الضابط -وهو أن يكون الفاعل أو المفعول مذكورًا بعد المصدر مضافًا إليه، أو بحرف الجر-؛ لأنَّ حقَّ الفاعل، والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به، **فاستُحسِنَ حذف الفعل في بعض المواضع إما إبانةً لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوعٌ للحدوث، والتجدد، أي: الفعل**، في نحو: حمدًا لك، وشكرًا لك... **أو لكون الكلام مما يُستحسن الفراغ منه بالسرعة**، نحو: لبيك، وسعديك، ودواليك»[1]

يكشف هذان النصان عن مستوى التحليل في عصرين مختلفين لكلٍّ منهما منهج مختلفٌ عن الآخر؛ إذ إنَّ سيبويه كان مهتمًا بثنائية الواجب، وغير الواجب؛ لذلك نجده قد خرَّجَ النصب على معنى الدعاء، وهو معنى من المعاني التي تُختزل في دائرة المعاني غير الواجبة، فجعل بذلك رابطًا بين معنى الدعاء، وحالة النصب الإعرابية.

وأما الرضيُّ فاستحضر في تحليله معايير تداولية؛ إذ إن نحو: لبَّيك، لها استعمالٌ خاصٌّ بها في اللغة؛ لأنها تُقال في مقام الاستجابة للداعي، فمن كمال الاحترام والتقدير لمن دعاك المبادرةُ في تلبية ندائه، وهذا يتحقق في مظاهر، منها: أن تحذف العامل، وتذكر المقصود، وتقتصر عليه؛ لأن الكلام قيل في مقام يُستحسن الفراغ منه بسرعة.

**ولا يُعتبر هذا الاختلاف اختلافَ تضادٍّ، بل هو اختلافُ تنوّعٍ**؛ لأنَّه نظرٌ في المسألة من زاويتين مختلفتين، وسيتبيَّن في مناقشة القضية أنها يَصُبَّان في مصبٍّ واحدٍ.

وقد وردت شواهد جاءت المصادر فيها مرفوعةً، نحو: سلامٌ عليك، وقد قال ابن يعيش في نحو قولهم -لمن سُئل: كيف أصبحت؟-: حمدٌ لله وثناءٌ عليه: «**والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره**»[2]

فكأنَّ ابن يعيش قد وجد في هذه الشواهد شذوذًا، ومخالفةً لسنن العربية في كون معنى الدعاء مُؤدًّى في الأصل بالأفعال، وستُبيِّنُ هذه الدراسة آراء النحاة، وتحليلاتهم في هذه القضية.

لقد دقَّقَ سيبويه معنى الجملة في حالة نصب المصدر، ورفعه؛ إذ النصب لائقٌ بالدعاء؛ لأنه من جملة المعاني غير الواجبة، وأما الرفع فيكون محمولاً على الإخبار، فكأنه أمر قد ثبت، واستدل على ذلك بقول الله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾

(1) شرح الرضي 1/ 306.

(2) شرح المفصل 1/ 114.

[يوسف:18]، وبقول الشاعر:

يشكو إلـيَّ جملي طـولَ السُّرَى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى[1]

فقد ذكر أنَّ النصب في البيت أكثر وأجود؛ لأنَّه يأمرُه. وأما الآية فهي إخبارُ يعقوبَ -عليه السلام- بصبرٍ حاصلٍ فيه، أو تُخبرنا بأنه سيكون فيه عند فقدان يوسف -عليه السلام-، أي: فأمري صبرٌ جميلٌ.[2]

وذكر السيرافي في قول حسان:

أهاجيتُمُ حـسَّـانَ عند ذَكـائِـهِ فَغَيٌّ لأولادِ الحِماسِ طويلُ[3]

أنه دعاءٌ منه، ورُفِعَ كما يُرفعُ -رحمةُ الله عليه- وفيه معنى الدعاء.[4]

وقال الرضيُّ: «**ولمثل هذا المعنى -أعني زيادة المبالغة في الدوام- رفعوا بعض المصادر المنصوبة** التي قدَّمنا أن فاعلها، ومفعولها يبين بالإضافة، أو حرف الجر بعد حذف الفعل **لزومًا تبيينًا لمعنى الدوام**»[5]

وقد نصَّ على أنَّ **الرفع في قولهم: سلامٌ عليك، قصدًا إلى دوام نزول سلام الله تعالى على المدعوِّ له.**[6]

يجعل الرضيُّ الرفعَ في هذه المصادر لمعنى زيادة المبالغة في الدوام، وهذا معنى زائدٌ على المعنى الذي ذكره في مجيء المصادر منصوبة محذوفة العامل؛ إذ حذف العامل حينئذٍ لإبانة معنى الدوام بحذف ما هو دالٌّ على التجدد، والحدوث، وهو الفعل.

وهذا المعنى -أعني زيادة المبالغة في الدوام- لا يختلف مع قول سيبويه، ومن وافقه في العبارة، كالمبرد[7]، وابن يعيش[8]؛ لأنَّ المتكلم متى أرادَ بقوله معنى زيادةِ

---

(1) بيت من الرجز، منسوب للـمُـلبِد بن حرملة، وهو في: الجمل في النحو للخليل ص175، شرح أبيات سيبويه للسيرافي 1/ 317 ، شرح الأشموني 1/ 296 .

(2) انظر: كتاب سيبويه 1/ 321، شرح السيرافي 5/ 94.

(3) بيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص358 ، كتاب سيبويه 1/ 314 ، اللامات ص134 ، النكت 1/ 493 . الذكاء: انتهاء السن واجتماع العقل. الغي: الضلال. الحماس: بطن من بني الحارث بن كعب.

(4) انظر: شرح السيرافي 5/ 84.

(5) شرح الرضي 1/ 316.

(6) انظر: شرح الرضي 1/ 236.

(7) انظر: المقتضب 3/ 220.

(8) انظر: شرح المفصل 1/ 114.

المبالغة في الدوام أجرى قوله مُجرى ما قد ثبت، واستقرَّ، ويتأتى ذلك برفع المصدر.

فيكون كلُّ تحليلٍ بهذا التأويل مكملاً للآخر؛ **لأن المتكلم حينئذٍ يكون قد أجرى القولَ الطلبيَّ مُجرى ما قد ثبت واستقرَّ؛ ليصل بذلك إلى زيادة المبالغة في المعنى الذي يقصده.**

**ويلحظ أنَّ هذه المصادر المرفوعة المراد بها معنى الدعاء، ونحوه من المعاني اللائقة بالفعل قد جاءت نكراتٍ**، ويستقيم ذلك في مبادئ هذه الدراسة، ويتَّسقُ مع تنظير النحويين في مواضع مختلفة من التراث النحوي؛ **حيث إنَّ الأفعال نكراتٌ** -كما سبق بيانه في الفصل الثاني-، **وقد دلَّت تلك الجمل المبدوءة بمصادرَ مرفوعةٍ على معانٍ تُؤدَّى في الأصل بالأفعال، كالدعاء، ونحوه؛ لأنَّ تلك المصادر قد جاءت نكرات، فحصل بذلك تقارب بينها وبين الفعل، وساغ بذلك دلالتها على معانٍ لائقة بالفعل.**

ويُلحظ من خلال تحليل الرضي ومن سبقه أن النحاة كانوا مهتمين ببيان المعاني الـمُـزجَّاة بكل جملة حتى إنهم قد دققوا تفاصيل كل معنى من المعاني؛ إذ إنَّ بعض الأقوال تكون مُتَّحدةً في أصل المعنى مُختلفةً في قوة كل جملة في التعبير عنه، نحو:

1. اصبرْ صبرًا جميلاً.
2. صبرًا جميلاً.
3. صبرٌ جميلٌ.

يُلحظ أن المثالين الأولين مبنيٌّ معناهما على الأمر، ولكن قوة هذا المعنى تختلف بين جملة، وأخرى؛ لأنَّ قولك: **اصبرْ صبرًا جميلاً، قد دلَّ المصدر فيه على نوع الأمر الذي قد دلَّ عليه الفعلُ**؛ إذ العربية قد جعلت صدر الكلام هو موضع القوة المقصودة بالقول، وهذا الموضع -أعني صدر الكلام- قد وُسم بفعل، وللفعل معنى التجدد والحدوث.

**وأما قولك: صبرًا جميلاً، فالمصدر لم يأتِ مبيِّنًا للنوع، بل جاء دالًّا على معنى الطلب، وقد حُذف الفعل في هذا الاستعمال إبانةً لقصد الدوام، واللزوم** بحذف ما هو موضوع للتجدد والحدوث، **فيكون هذا القول آكدَ في معنى الطلب من القول الذي ذُكِرَ فيه الفعل**؛ لأنَّ المصدر أقوى وأثبت من معنى الفعل.[1]

(1) انظر: معاني النحو لـ د.فاضل السامرائي 2/ 146.

**وأما قولك: صبرٌ جميلٌ، فإنه أدومُ منهما، وأثبت؛ لأنَّ الرفع دلالة على المعاني الواجبة التي قد استقرت، وثبتت عند المتكلم، فيكون قد جعل الطلب الذي أراده أمرًا قد ثبت، واستقرَّ، ووقع؛ ليصل بذلك إلى زيادة في معنى المبالغة في اللزوم، والدوام.**

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في تعليل اختصاص ظاهرة الترخيم بأسلوب النداء:**

الترخيمُ مأخوذٌ من قولهم: صوتٌ رخيمٌ، إذا كان ليِّنًا ضعيفًا، قال ذو الرمة يصف امرأة بعذوبة المنطق، ولين الكلام:

لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ، ومنطقٌ رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ، ولا نَزْرُ[1]

والترخيم ضَعْفٌ في الاسم، ونَقْصٌ له عن تمام الصوت.

وهو في اصطلاح النحويين: حذفٌ في آخر الاسم المنادى، إما على جهة التمام، أو على جهة النقصان؛ إذ إنَّ الترخيم قد يأتي على لغة من ينتظر عودة المحذوف، فتقول مناديًا رجلاً اسمه (حارث): يا حارِ، ببقاء الحركة على صورتها قبل الحذف، وقد يأتي على لغة من لا ينتظر عودته، فيُعامل معاملة المنادى المستقل، فتقول: يا حارُ.[2]

ومن ذلك قول النبي ﷺ: «يا عائشُ، يا عائشُ، هذا جبريلُ يُقرئكِ السلامَ»[3]

ومنه قول امرئ القيس:

أَفاطِمَ، مَهْلاً بَعْضَ هذا التَّدَلُّلِ وإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي[4]

فالمنادى في الأصل (عائشة، وفاطمة)، ثم رُخِّما بحذف آخرهما وقد جُعلت حركة البناء على ما صار آخرًا في الحديث من المنادى على لغة من لا ينتظر عودة المحذوف، وأما الشاعر فقد أبقى حركة ما قبله على أصلها على لغة من ينتظر عودته.

وقد جِيءَ بهذا الحذف للتخفيف؛ لذلك منع البصريون ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف؛ لأنَّ ما كانت هذه حاله فهو في غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف.

---

(1) بيت من الطويل، وهو في ديوانه 1/ 577 . رخيم الحواشي: ليِّن نواحي الكلام. الهراء: الكلام الكثير دون فائدة. النزر: القليل.

(2) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/ 19، المنهاج في شرح جمل الزجاجي 1/ 572.

(3) صحيح مسلم 7/ 139 (بابٌ في فضل عائشة -رضي الله عنها-).

(4) بيت من الطويل، من معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه ص32 ، الجنى الداني ص35 ، أوضح المسالك 4/ 62 ، الخزانة 11/ 222 .

ولأنَّ الترخيم ضربٌ من التخفيف والاختصار فقد جُعِل مختصًّا بالنداء دون غيره من أنواع الكلام؛ لأنَّ النداءَ بابُ تغييرٍ، فقد عرض فيه حذف الإعراب والتنوين، وذلك لكثرة النداء في كلامهم؛ إذ إنَّ النداءَ هو أوَّلُ الكلام أبدًا؛ لأن المتكلم محتاج إليه في كلِّ كلام يخاطب به إنسانًا؛ ليعطفه على الاستماع منه أمره، ونهيه، وإخباره، وغير ذلك. كما أنه جُعِلَ داخلاً على المعارف؛ لأنها مثبتةٌ مقصودٌ إليها مبيَّنةٌ من غيرها، وأما النكرات فشائعة غيرُ معلوم واحدها؛ فلذلك لم يجز الترخيم فيها[1]؛ **لأنَّ بين الحذف اختصارًا والشيوع، وعدم البَيان تنافرًا لا يخفى.**

وقال الرضيُّ في تعليل هذا الحذف في العربية: «إنما كثُر الترخيم في المنادى دون غيره؛ لكثرته، **ولكون المقصود في النداء هو الـمُـنادى له، فقُصِدَ بسرعةِ الفراغ من النداء الإفضاءُ إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا**»[2]

يكشف الرضيُّ في هذا النصِّ عن منزلة أسلوب النداء في الكلام؛ إذ عدَّه أسلوبًا غيرَ مقصودٍ لذاته في الكلام، بل هو ممهِّدٌ لما يأتي بعده مقصودًا من معاني الكلام الأساسية، كالإخبار، أو الاستخبار، أو الأمر، أو النهي، ونحوها من المعاني التي يقصدها المتكلم.

فلما كانت هذه هي وظيفة النداء في الكلام جُعل فيه هذا النوع من الحذف دون غيره؛ لأنَّ المتكلم يريد الوصولَ إلى مقصوده بتزجية المعنى الذي يريده من خلال سرعة الفراغ من النداء بهذا الحذف.

**وهذا تعليلٌ عميقٌ قد استند فيه الرضيُّ إلى الوظيفة الخطابية التي يؤديها أسلوب النداء في الكلام، وهو رأيٌ لم يُسبق إليه -فيما اطَّلعتُ عليه-؛ إذ إنَّ كثيرًا من التعليلات التي قِيلت في هذا الحذف كانت تذهب إلى التخفيف، وهذا تعليل أخذ به الرضيُّ، ودقَّقَهُ ببيان وجه اختصاص هذا التخفيف في أسلوب النداء دون غيره، وهو ما لم يُسبَقْ إليه رغم أنَّ سيبويه بعبقريته قد كشف عن حقيقة أسلوب النداء بجعله أولَ الكلام أبدًا.**[3]

---

(1) انظر: كتاب سيبويه 2/ 208، 239، المقتضب 4/ 264، شرح السيرافي 8/ 53.
وقد ورد (صاحب) في النداء مرخَّمًا رغم كونه نكرةً؛ لكثرة استعماله في النداء، قال الشاعر:
يا صاحِ يا ذا الضامرُ العنسِ والرَّحْلِ ذي الأنساعِ والحِلْسِ
انظر: كتاب سيبويه 2/ 256، المقتصد 2/ 791.

(2) شرح الرضي 1/ 393.

(3) انظر: كتاب سيبويه 2/ 208.

**ثالثًا: أثر معاني الكلام في تعليل وجوب حذف عامل المحذَّر منه المكرر:**

يُضمرُ العامل في أسلوب التحذير إضمارًا جائزًا، وواجبًا؛ حيث يكون الإضمار جائزًا إذا كان التحذير بغير (إيَّا) مع غير العطف، أو التكرار، وحينئذٍ يجوز الإظهار، والإضمار، نحو: رأسَك، والأسدَ، وإن شئت قلت: قِ رأسَك، واحذرِ الأسدَ، بإظهار العامل فيهما.[1]

وأجاز بعض النحويين على قُبْحِ ظهورَ العامل مع المحذَّرِ منه المكرر، فيجوز عندهم أن يُقال: احذرِ الأسدَ الأسدَ، وإياك إياك احذرْ؛ لأنَّ تكرير المعمول للتأكيد لا يُوجب حذف العامل، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾[الفجر:21]. [2]

وهذا الرأي –أعني تجويز ظهور العامل مع المحذَّرِ منه المكرَّرِ– هو اختيار سيبويه، حيث قال في باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل **المستعملِ إظهارُه** إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل: «وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ... وإن شاء أظهرَ في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال:... لا توطئ الصبيَّ، واحذر الجدارَ، ولا تقرب الأسدَ»[3]

وعبارة المبرِّدِ دالَّةٌ على أنَّهُ يرى أنَّ إظهار الفعل إذا كررت هو الأصل، أو هو مساوٍ للحذف؛ لأنَّه قال: «وقد يحذفُ الفعلُ في التكرير، وفي العطفِ»[4]

**ويُستبط هذا الحكم في قول المبرد من استعماله (قد) داخلةً على المضارع، حيث إنها حينئذٍ تُفيد معنى التقليل في الفعل، أو جواز وقوعه، وجواز عدمه.**[5]

وهذان النصَّان المنقولان عن سيبويه، والمبرد دالَّان على عدم تحقيقِ بعض المتأخرين لبعض نصوص القدماء، وآرائهم؛ إذ كانت عبارات بعضهم تدلُّ على عدم شيوع القول القائل بجواز إظهار الفعل مع المحذَّرِ منه المكرَّرِ، وتقبيحهم إياه. وقد وصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مخالفة له في مصدرين من أقدم مصادر التراث النحوي، وأكثرها قيمة.

---

(1) انظر: المفصَّل ص71، توضيح المقاصد 3/ 1154.

(2) انظر: المقدمة الجزولية في النحو ص272، شرح الرضي 1/ 481، همع الهوامع 3/ 24.

(3) كتاب سيبويه 1/ 253.

(4) المقتضب 3/ 215.

(5) انظر: معاني الحروف للرماني ص99.

وهذا القول -أعني جواز إظهار الفعل مع المحذَّر منه المكرر- غيرُ مرضيٍّ عند السيرافي؛ فقد ذكر أنَّ الإظهار لا يحسُنُ إذا كررت، ويحسن إذا لم تُكرِّرْ؛ لأنهم إذا كرروا جعلوا أحد الاسمين كالفعل، والآخر كالمفعول؛ فكأنهم جعلوا (أخاك) الأولى في قولهم: أخاك أخاك، بمعنى (الزم)؛ فلم يحسن أن تدخل (الزم) على ما قد جُعل بمنزلة (الزم).[1]

وإلى هذا الحكمِ، والتعليلِ ذهب أبو البركات الأنباري، وابنُ يعيشَ، وغيرُهما.[2]

وللرضيُّ تدقيق بديع في هذه المسألة حيث قال: «وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم -يعني المحذَّرَ منه المكرَّر- نحو: احذر الأسد الأسد، وإياك إياك احذر، نظرًا إلى أنَّ تكرير المعمول للتأكيد لا يُوجبُ حذف العامل، كقوله تعالى: ﴿دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾[الفجر:21]، ومنعه الآخرون، وهو الأولى؛ لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذَّرِ منه، ولا نقول: إنَّ كلَّ معمولٍ مكرر موجبٌ لحذف عامله. **وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كونُ تكريره دالًّا على مقاربة المحذر منه للمحذَّرِ بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره، ولا يتَّسعُ لذكر العامل مع هذا المكرر**، وإذا لم يُكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقًا»[3]

إنَّ الطرافة في هذا النصِّ ليست نابعة من اختيار الرضي في المسألة، وقوةِ الرأْيِ الآخذِ به نحويًّا رغم وجاهته، وقوة حجَّته فيها. إنما وجه الطرافة فيه هذا المسلكُ الذي اتبعه الرضيُّ في تقوية هذا الحكم الذي اختاره بتعليلٍ ينظر إلى اللغة من جانب الاستعمال؛ إذ يلحظ في تعليله للرأي الذي اختاره نظره إلى الجملة في مجال استعمالها؛ لأنه لا يمكن التفريق بين حذف الفعل في جمل من قبيل: الأسدَ، أو: الأسدَ الأسدَ.

فما ذهب إليه السيرافيُّ، وابنُ يعيشَ في تعليل جواز الإضمار في الأولى، ومنعه في الثانية أمرٌ غيرُ مُسلَّم به، فلا تكاد تُقنعُ القارئ بمدى ملاءمتها للظاهرة الموصوفة؛ لأنها علَّةٌ منطقيَّة مبنيَّة على افتراضات غير دقيقة.

وأما الرضيُّ فيلحظ أنه قد علَّلَ منع ظهور الفعل مع المحذَّر منه المكرر بمراعاة

(1) انظر: شرح السيرافي 5/ 22.

(2) انظر: أسرار العربية ص168، شرح المفصل 2/ 28، التصريح بمضمون التوضيح 2/ 277، همع الهوامع 3/ 24.

(3) شرح الرضي 1/ 481.

الجانب الاستعمالي للغة؛ لأنَّ عمل التحذير ليس كعمل الإخبار –مثلاً–، إذ إنَّ التحذير يُلقى في مقامٍ محدَّد يكون فيه المحذَّرُ قد أوشك على الوقوع في المحذَّرِ منه؛ فلا سعةَ في الوقت للمحذِّرِ في أن يذكر الفعل في ذلك المقام.

وهذا ما يُستعمل في لغتنا التخاطبيَّة هذا اليوم؛ إذ تقول لسائق السيارة الذي اعترضته سيارة أخرى فجأةً: السيارةَ السيارةَ، بتكرير المحذَّرِ منه؛ لتوكيد معنى التحذير في نفس المحذَّر، ودون أن تذكر الفعل؛ لقرب وقوع المحذَّر منه في ذلك المقام، فلا يتَّسعُ الوقت لذكره، بخلاف قولك لسائق السيارة إذا أقبلت سيارة من بعيد: انتبه للسيارةِ، ظنًّا منك أنه لم ينتبه لها؛ لبعدها، فتذكر الفعل دون أنْ تكرِّرَ المحذَّر منه؛ لأن الوقت متَّسِعٌ لهذا في ذلك المقام.

## حوصلة الفصل الرابع

ينتهي هذا الفصل إلى ترسيخ العلاقة بين المعنى الذي يُبنى عليه الكلام والعمل النحوي الذي يسود مكونات الجملة؛ إذ إنَّ ثمة ارتباطًا بين نصب المضارع بعد (إذن) والتنصيص على معنى الشرط، ويتأتى العمل لـ(إذن) إذا وقعت مبتدأة في الكلام، وهذا وعي من النحويين بأهمية الصدر القولي الذي اعتمدته نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين، وسيرل).

وقد أثبت هذا الفصل أنَّ الرضيَّ ذو عقلية أصولية تهتم بالتجريد؛ إذ إنَّ إضافته تتجلى في اعتماد الأحكام النحوية المنثورة في كتب المتقدمين أصولاً منهجيَّة عامة في النظرية النحوية، من ذلك افتراضه أن الإنشاء في الأفعال يكون في الأغلب بلفظ الماضي، ثم قدَّر الفعل في أسلوب النداء بـ(ناديت) مخالفًا في ذلك آراء كثير ممن قبله الذين يقدرون (أنادي)؛ ليتواءم ذلك مع المبدأ العام الذي قد افترضه.

كما أنَّ النحاة كانوا أوفياء لمنهجهم التجريدي في التصنيف؛ حيث لم تكن معاني الكلام عندهم في درجة واحدة، بل رُتِّبتْ حسب وظيفتها في العملية التخاطبية؛ إذ جعلوا النداء معنى غير رئيس لا مضمون له وحده تتمثل وظيفته في كونه مُمهِّدًا للمعاني التي يقصدها المتكلم من إخبار، أو استخبار، ونحوهما في جملة مستقلة تليه.

فالنحوُ العربيُّ في دراسته للكلام يدرس بنيةً خطابيَّةً مكوَّنةً من جملتين مستقلتين نحويًّا من حيث الشكل مرتبطتين معنويًّا:

وقد جعل النحاة معنى النفي فرعًا على معنى الإثبات، وفُرِّق بينهما في وظيفة الفاعل داخل الجملة الفعلية بجعل النفي موسومًا بحرف دالٍّ عليه يمكِّن من التمييز بين المعنى الحقيقي للفاعل الذي له وجود في الخارج، والمعنى الصناعي له.

| المثال | جملة النداء (يمكن أن يُستغنى عنها حسب المقام) | مضمون الكلام (إخبار، أو استخبار، أو... ) |
|---|---|---|
| يا محمدُ أقبلْ | يا محمَّدُ | أَقْبِلْ (أمر) |
| يا سائق السيارة المركبةُ أمامك | يا سائقَ السيارةِ | المَرْكبةُ أمامَك (إخبار) |
| لا تُهِنِ الضعيفَ | ---- | لا تُهِنِ الضعيفَ (نهي) |

وقد جعل الرضيُّ في كل كلام مظهرًا من مظاهر الإنشاء لا يدخله التصديق والتكذيب؛ إذ إنَّ التصديق والتكذيب حسب تدقيقه يكون داخلاً فيما سمَّاه (سيرل) المضمون القضوي للجملة، وأما القوة المقصودة بالقول المتعلقة بقصد المتكلم فلا تدخلها تلك الثنائية، وهذا وعي منه بشرط الإخلاص عند (سيرل).

ولم تكن الأفعال في تحليلات النحاة في درجة واحدة في التصنيف، حيث جعلوا أفعال القلوب مختلفة عن الأفعال المتوغلة في بابها، نحو: ضرب، وذهب؛ إذ إنَّ أفعال القلوب قد جُعلت في دراستهم في درجة مقاربة لنواسخ الابتداء؛ لأنها تشغل موضع القوة المقصودة بالقول في الكلام.

وقد حدس النحاة بأنَّ ثمة وحداتٍ لغويةً لا يمكن ضبطها ضمن النظام اللغوي في حدِّ ذاته، حيث إنهم ألحُّوا على أن هناك فرقًا بين زمان الفعل، وزمان التكلم بالفعل.

وقد أثبت هذا الفصل العلاقة الوثيقة بين مبادئ معاني الكلام وظواهر الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب؛ إذ إنَّ تأخر الفعل القلبي عن صدارة الكلام مُضعفٍ له في العمل؛ لأن الكلام قد بني على غيره استنادًا إلى أثر صدر الكلام في الكشف عن المعنى الذي قد بُنِيَ عليه.

كما أنَّ الدراسة أوضحت بأنَّ دراسة النحويين لظاهرة التعليق مرتبطة بمعاني الكلام من خلال الوقوف على المعنى المستفاد من كل جملة في حالاتها المختلفة.

وقد استطرفت الدراسة فصل الرضيِّ بين الصيغة اللغوية والمعنى المزجى بها في

قوله: «سُمِّي اللفظ الـمُـحذَّر به من نحو: إياك والأسد، ونحو: الأسدَ الأسدَ، تحذيرًا، مع أنَّه ليس بتحذيرٍ، بل هو آلةُ التحذير»[1]

واتكأ النحويون على مبادئ معاني الكلام لتعليل بعض الظواهر المخالفة للأصل في الجملة الفعلية؛ إذ إنَّ المتكلم يطلب زيادة المبالغة في دوام الحدث بمجيئه ببعض المصادر مرفوعة في أول الكلام، نحو: سلامٌ عليك، رغم أنَّ لها معنى لائقًا بالفعل، وقد تأتى ذلك بتقاربها مع الفعل من خلال مجيء المبتدأ فيها نكرة، والأفعال نكرات -كما تبيَّن في الفصل الثاني-.

كما أن لمبادئ معاني الكلام دورًا في تعليل اختصاص ظاهرة الترخيم بعمل النداء، حيث إنَّ النداء غير مقصود لذاته، بل المقصود هو المنادى له؛ لذلك قُصد الوصول إلى المراد بسرعة الفراغ من النداء من خلال حذف بعض حروفه تخفيفًا.

(1) شرح الرضي 1/ 479.

# الفصل الخامس
# علاقة معاني الكلام بالعلاقات بين الجمل

## توطئة

يحاول هذا الفصل بيان منهج نحاة العربية في دراسة الجمل داخل التراكيب من خلال النظر في إجراءات تقطيعهم للنصِّ اللغويِّ، ومدى عنايتهم بمعاني الكلام عند مباشرتهم ذلك لاسيما أنَّ نقدًا قد وُجِّه للتراث النحوي مفاده أنَّ النحويين قد اعتمدوا في ذلك على الوجه الصناعي النحوي، وأهملوا جانب المعنى؛ إذ قال أحد الباحثين: «وبما أنَّ الجملة الاستئنافية رصيدها الأوفر علم البيان كان شأن العناية بها أقلَّ أيضًا، ولعلَّ نظرةَ استقراءٍ على كتب المعربين، ومصنفات المؤلفين في مجال القواعد، وتيسير النحو، والتطبيقات الإعرابية لَتبرزُ عناية المعربين بأوجه الإعراب الصناعي دون المعنوي، وخاصةً حين يهتمون بإعراب الجمل، فهم يكتفون بقولهم: جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. أما ما غرضها؟ وما وظيفتها في سياق الكلام؟ فمما أهمل في غالب هذه الكتب»[1]

وما من شكٍّ في أنَّ هذه الآراءَ ما هي إلا أصداءٌ لتلك السهام التي وجهها إبراهيم مصطفى للنحو العربي حين رماه بأنه علم قُصِرَ البحث فيه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خصيصة من خصائصه، وهي الإعراب، والبناء، دون اهتمام بما ينبغي أن يتناوله هذا العلم، وهو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل؛ حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدِّي معناها، وأنَّ النحويين قد رسموا لهذا العلم طريقًا لفظيَّةً، فأجازوا وجوهًا من الإعراب في الكلام

(1) من أسرار الجمل الاستئنافية ص19.

دون إشارة إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى، وتصويره.[1]

**ويتضمن هذا الفصل مبحثين:**

**المبحث الأول**: يدرس علاقة معاني الكلام بالجمل المقطوعة عمَّا قبلها، وفيه مطالب ثلاثة:

أولها: يبيِّن أثر معاني الكلام في تفسير ظاهرة القطع في النعت.

ثانيها: يناقش أثر معاني الكلام في منع النحويين حملَ بعض الجمل على ما قبلها من خلال إيضاح أثرها في:

- تفسير ظاهرة ابتداء الكلام بعد (أمَّا).
- تفسير منعِ النحويين عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها.

ثالثها: يدرس أثر معاني الكلام في توجيه الحكم النحوي في بعض المسائل الخلافية من خلال بيان أثرها في:

- توجيه بعض الآيات القرآنية الواقعة في سياق المقاولة.
- توجيه بعض الشواهد الشعرية المشكلة.
- تحديد وظيفة بعض الأدوات داخل التراكيب.
- دفع الحكم بوحدة الجملة على بعض التراكيب.

**المبحث الثاني**: يبين علاقة معاني الكلام بتعدد وجوه العلاقة بين بعض الجمل، ويتضمن مباحث أربعة:

أولها: يناقش أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد (حتى).

ثانيها: يتناول أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد (الفاء).

ثالثها: يدرس أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد الطلب.

رابعها: يبين أثر معاني الكلام في اختلاف الحكم الإعرابي للمعطوف على أسماء الحروف المشبهة بالفعل.

---

(1) انظر: إحياء النحو ص1، 8.

## المبحث الأول

# علاقة معاني الكلام بالجمل المقطوعة عمَّا قبلها:

## المطلب الأول: أثر معاني الكلام في تفسير ظاهرة القطع في النعت:

قال ابن مالك:[1]

يتبع في الإعراب الأسماءَ الأُوَلْ نعتٌ، وتوكيدٌ، وعطفٌ، وبدلْ

فالنعت: تابعٌ متمٌّ ما سبقْ بوسمه، أو وسم ما به اعتلقْ

يكونُ النعتُ في الأصل تابعًا في الإعراب لما سبقه، مُتِمًّا معنى ذلك الاسم السابق بالنسبة إلى فهم السامع، فإذا قلت: مررت بزيدٍ، فإن كان (زيد) معروفًا لدى السامع فقد تمَّ المعنى، وإن لم يكن معروفًا عنده فهو ناقصٌ حتى تقول مميزًا إياه بذكر إحدى خصائصه: النجار، أو الخياط، أو القرشيّ، وقد يكون أحيانًا مُحتاجًا إلى أكثر من نعتٍ ليتمَّ ويظهر معناه للسامع.[2]

وذكر بعض النحاة أنَّ المنعوت إذا كان معلومًا بدون النعت جاز في نعته وجهان: الإتباع، والقطع.

والقطع في النعت هو أن ترفعه بجعله خبرًا لمبتدأ مضمر تقديره (هو)، أو تنصبه بجعله مفعولاً لفعل مقدَّرٍ تقديره (أمدح، أو أذم) أو نحوهما.[3]

---

(1) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص40.

(2) انظر: المقاصد الشافية 4/ 611.

(3) انظر: أوضح المسالك 3/ 284، التصريح بمضمون التوضيح 2/ 123.

وقد ذكر بعض المتأخرين من النحاة أن القطع في النعت يكون إذا تعدد العامل، نحو: مررتُ بزيدٍ ولقيت عمرًا الكريمان، أو الكريمين، ونحو: أقبل زيدٌ وأدبر محمدٌ العاقلان، فيجب في هذه الأمثلة الرفع بإضمار مبتدأ، أو النصب بتقدير فعل يلائم المعنى.[1]

ولعلَّ هذا التفسير لظاهرة (القطع في النعت) لا يُبرز جانب المعنى؛ لأنه قد اتَّجه إلى (العامل النحوي) دون إيضاح لأثر ذلك في بناء معنى الكلام.

وتحاول الدراسة أن تنطلق من نصوص القدماء؛ للوصول إلى تفسير يبرز علاقة معاني الكلام بهذه الظاهرة اللغوية، ويُجلِّي أثرها في تحليل النحويين للظاهرة.

قال سيبويه: «وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسمَ[2] إذا كان صفةً له **أنَّ الصفة تمام الاسم**، ألا ترى أنَّ قولك: مررتُ بزيدٍ الأحمرِ، كقولك: مررتُ بزيدٍ، وذلك أنَّك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررت بزيدٍ، وأنت تريد (الأحمر)، وهو لا يُعرف حتى تقول: الأحمر، **لم يكنْ تمَّ الاسمُ، فهو يجري منعوتًا مجرى مررت بزيد**، إذا كان يُعرف وحده، فصار الأحمر كأنه من صفته»[3]

وقال أيضًا: «فأمَّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ، **فصار النعت مجرورًا مثلَ المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد**. وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ، ولكنَّك أردتَ الواحدَ من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ»[4]

يجعل سيبويه من وظيفة الصفة بيانَ ما يجهله المخاطب من أوصاف ما قصده المتكلم، فهي من الاسم الموصوف بمنزلة الاسم الواحد، «**فهما -أي: النعت والمنعوت- من جهة التركيب يحققان معنى نحويًّا واحدًا، ومن جهة الدلالة يفيدان ما لا يفيده كل واحدٍ منهما بمفرده**»[5]

---

(1) انظر: شفاء العليل 2/ 756، همع الهوامع 5/ 180.

(2) يتحدث سيبويه هنا عن حذف الهاء في موضع الصفة، نحو: مررتُ برجلٍ أكرمتُ، أي: أكرمته، فلا يصح أن ننصب الاسم المتقدم بالفعل الذي بعده فنقول: رجلاً أكرمت.

(3) كتاب سيبويه 1/ 88.

(4) كتاب سيبويه 1/ 422.

(5) الوصفية -مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية- لـ د.رفيق بن حمودة ص565.

وهما معًا يحيلان مرجعيًّا على شيء واحد؛ لأن الموصوف في نحو: جاء محمدٌ العالمُ، قد أحال على ذاتٍ لها صفات مختلفة، قد ذكر المتكلم أحدها؛ لحاجته إلى ذلك ليُفْهِمَ مخاطبه ما أراد، وهذه الجملة لو حُذفت منها الصفة وأَخبر المتكلم بها مخاطبًا آخر غيرَ محتاجٍ إلى الصفة لعلمه بالموصوف فإنها تحيل أيضًا إلى المرجع نفسه رغم كونه مستغنيًا عن الصفة.

فالنعت إذا تبعَ المنعوتَ في الإعراب يكون واقعًا في المحل الواقع فيه منعوته من الجملة، فحين نقول: جاء محمدٌ، يكون الفاعل هنا مفردًا. وحين نقول: جاء محمدٌ العالمُ، يكون الفاعل حينئذٍ مركَّبًا وصفيًّا، إذ النعت واقع في حيِّز الفاعل وقد جيء به لرفع اللبس لدى المخاطب بذكر خصيصة من خصائص الفاعل (محمد).

أمَّا النعت المقطوع فالعدول في العلامة الإعرابية عن المنعوت يكون على إرادة معنى المدح، أو الذم، أو نحوهما، حيث نصَّ الرضي على **أنَّ النعت يكون لمجرد الثناء، والترحم إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم، كما في البسملة**؛ إذ لا شريك لله –سبحانه– في لفظ الجلالة، **أو كان مما له شريك فيه، ولكن المخاطب قد عرف المنعوت قبل وصفه** وإن كان له شركاء في ذلك الاسم. **وقد منع الرضيُّ القطع إذا لم يتضمن النعت معنى المدح، أو الذم، أو الترحم.**[1]

ومن الشواهد المحمولة عند النحاة على المدح، أو الذم، أو نحوهما، قول الله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ٤﴾[المَسَد:4]

فنصبُ (حمالةَ الحطب) في الآية يكون بفعل لا يظهر، تقديره: أذم، أو نحوه.[2]

وقد وجد هذا التفسير لظاهرة القطع في النعت في مؤلفات النحو المتقدمة، حيث نقل سيبويه عن شيخه الخليل ذلك بقوله: «زعم الخليل أنَّ نصب هذا –يعني النعت المقطوع عن منعوته بالنصب– على أنك **لم ترد أن تُحدِّث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمتَ، فجعله ثناءً وتعظيمًا، ونصبه على الفعل،**

(1) انظر: شرح الرضي 2/ 288–322.
(2) انظر: شرح الرضي 1/ 434.

كأنه قال: أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، **ولكنَّه فعلٌ لا يُستعمل إظهاره**»[1]

وذكر ابن جني أنَّ القياس يجوز في بعض المواضع دون أنْ يرد به السماع، نحو قول الله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾[الفاتحة:1]، فالسنة المأخوذ بها في الآية إتباعُ الصفتين إعرابَ لفظ الجلالة، **والقياس يبيح فيها -وإن لم يكن سبيل إلى استعماله- ما لا شكَّ في حسنه، كرفع الصفتين، أو نصبهما على المدح؛ ذلك أن الله تعالى إذا وُصِف -سبحانه- فليس الغرض من ذلك تعريفه**؛ لأن هذا الاسم لا شكَّ فيه فيكون محتاجًا إلى وصفٍ لتخليصه؛ لأنه الاسم الذي لا يُشارك فيه على وجه؛ **لذلك لم تجئ الصفة لتخليصه، بل للثناء عليه، وإذا كان ثناءً فالعدول عن إعراب الأول أولى به.**[2]

يلحظ بعد عرض آراء النحاة في تفسير تبعية النعت لمنعوته، وقطعه عنه أنَّ فيها عُمقًا يمكن بيان قيمته بقراءته قراءة تفيد من مبادئ (سيرل)؛ إذ **إنَّ ربط النحاة بين قطع النعت، ومعنى المدح، أو الذم دليلٌ على أنَّ لمعاني الكلام أثرًا في تقطيع النصِّ اللغويِّ إلى جمل من خلال قصد المتكلم في المعنى المراد مراعيًا في ذلك المبادئ النحوية لمعاني الكلام؛ إذ إنَّ كل جملةٍ تكون مبنيَّة على معنى من معاني الكلام، فحين يقال: أقبل محمدٌ الكبيرُ، فإنَّا بالإتباع نكون أمام معنى واحدٍ من معاني الكلام، وهو معنى (الإثبات) الذي ساد الجملة، وتسلط على أجزائها**، ويبدو ذلك جليًّا في قول المبرد: «النعتُ إنَّما يرتفع بما يرتفع به المنعوت»[3]

فالتسلط من حيث العملُ دالٌّ على دخوله تحت سيادة ذلك المعنى للجملة، وعدم استقلاله بمعنى آخر من معاني الكلام، والمبرد يقصد في نصه النعت التابع لمنعوته، فيكون النعت هنا قد جيء به لتوضيح المنعوت، وهو في المثال السالف يشغل في الجملة محلَّ الفاعل؛ لأن الفاعل هنا مركبٌ وصفيٌّ، وهما معًا -أعني طرفي هذا التركيب الوصفي- يحيلان على شيء واحد، وهو ذات محمد؛ لأننا في الأول ذكرناه باسمه المحيل إليه، ثم زدناه توضيحًا بذكر إحدى خصائصه.

(1) كتاب سيبويه 2/ 66.

(2) انظر: الخصائص 1/ 399، 400.

(3) المقتضب 4/ 315.

**وأما حين نقول: جاء زيدٌ الكريمَ، فإنَّنا بالقطع نكون قد جئنا بجملة جديدة ليُدلَّ بها على معنى آخرَ من معاني الكلام غير المعنى الأول، وهو معنى المدح، فيكون معنى الإثبات غير متسلِّطٍ على النعت، بل نحن هنا أمام معنيين من معاني الكلام، هما الإثبات المستفاد من قولنا: أقبل زيدٌ، ومعنى المدح المستفاد من قولنا: الكريمَ، مع تقدير ناصبٍ له، نحو: أمدحُ**. وقد أوضح ابن مالك هذه الفكرة بقوله بعد أنْ مثَّل للنعت المقطوع بعدة أمثلة: «فهذه، ونحوها من النعوت المقطوعة؛ للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها لك فيها النصب بفعل ملتزمٍ إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره، **وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح، فجعلوا إضمار الناصب أمارة على ذلك**، كما فعلوا في النداء؛ **إذ لو أظهر الناصب لخفي معنى الإنشاء**، وتُوُهِّمَ كونه خبرًا مستأنف المعنى، فلمَّا التُزِمَ الإضمار في النصب التُزِمَ أيضًا في الرفع؛ ليجري الوجهان على سنن واحد»[1]

يلحظ أن ابن مالك في هذا النص يجعل الحذف اللازم للعامل واسمًا على المعنى الـمُـزجَّى بتلك الجمل من مدحٍ، أو ذمٍّ، أو نحوهما.

**المطلب الثاني: أثر معاني الكلام في منع حَمْلِ بعضِ الجمل على ما قبلها:**

**أولاً: أثر معاني الكلام في تفسير ظاهرة ابتداء الكلام بعد (أمَّا):**

تأتي (أمَّا) في العربية على وجوه مختلفة، أهمها:

الأول: أن تكونَ حرفًا متضمِّنًا معنى الجزاء، ودليل ذلك لزوم الفاء بعدها، نحو قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[الضُّحى:9].

الثاني: أن تكون حرفَ تفصيلٍ، نحو قولك: جاءني إخوتك، فأما زيد فأكرمته، وأما عمرو فأعرضت عنه، وهذا غالبُ حالها، ويمكن أن تأتي لغير ذلك، نحو: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ.[2]

وقد منع النحاة أنْ يُحمل ما بعد (أمَّا) على ما قبلها، قال سيبويه: «**(أمَّا) و(إذا) يُقطع**

(1) شرح التسهيل 1/ 287.

(2) انظر: حروف المعاني ص64، معاني الحروف ص129، مغني اللبيب 1/ 78.

**بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء... ولا يُحمل بواحدٍ منهما آخِرٌ على أوَّلَ كما يُحمل بـ(ثم، والفاء)»**[1]

وقال ابن الشجري: «**وهي** -يعني (أما)- **حرف وضع لتفصيل الجمل، وقطع ما قبله عما بعده في العمل**»[2]

وقال الرضيُّ: «**(أمَّا) من الحروف التي يُبتدأ بعدها الكلام، ويُستأنف**»[3]

ولانفصال ما بعد (أمَّا) عمَّا قبلها قال الخليل عن كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت بعد (أمَّا): هذا جيِّدٌ.[4]

فلِمَ منع النحويون أن يكون الكلام بعد (أمَّا) محمولاً على ما قبلها من الكلام؟

قال سيبويه: «**وأما (أمَّا) ففيها معنى الجزاء**، كأنه يقول: عبدُ اللهِ مهما يكنْ من أمره فمنطلقٌ، **ألا ترى أن الفاء لازمةٌ لها أبدًا**»[5]

فهذه الفاء الواقعة بعد (أمَّا) واقعةٌ في جواب الشرط، ولا يصح أن تكونَ عاطفة؛ لدخولها على خبر المبتدأ، وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ. ولا يجوز أن تكون زائدة؛ لأن الكلام لا يستغني عنها في السعة؛ فلم يبق إذًا إلا أن تكون جزاءً.[6]

وذهب الزمخشري **إلى أنَّ (أمَّا) في الكلام تعطيه فضلَ توكيدٍ، فحين تقول: زيدٌ ذاهبٌ، تكون قد أثبتَّ ذهاب زيدٍ وأخبرت عنه، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه ذاهبٌ لا محالةَ، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب**، وعضد قوله بما فسر به سيبويه هذا التركيب، حيث إن المعنى عنده: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، فهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيانِ كونه توكيدًا، وأن فيه معنى الشرط.[7]

وقد دقَّق الرضيُّ دلالة (أمَّا) على الشرط بقوله: «هي حرفٌ بمعنى (إنْ) وجب حذف

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 95.
(2) أمالي ابن الشجري 2/ 8.
(3) شرح الرضي 1/ 454.
(4) انظر: كتاب سيبويه 3/ 137.
(5) كتاب سيبويه 4/ 235.
(6) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 7.
(7) انظر: الكشاف 1/ 145.

شرطها؛ لكثرة استعمالها في الكلام... وأيضًا حذف ذلك -يعني شرطها- وجوبًا؛ لغرضٍ معنويٍّ؛ وذلك **أنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام**. تفسير ذلك أنَّ أصل: أمَّا زيدٌ فقائمٌ: أمَّا يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ، يعني: إن يكن -أي إن يقع- في الدنيا شيء يقع قيام زيد، **فهذا جزمٌ بوقوع قيامه وقطعٌ به... ثم لمَّا كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزومَ القيام لزيد حُذِفَ الملزوم الذي هو الشرط... وأقيم ملزوم القيام وهو (زيدٌ) مقامَ ذلك الملزوم**... فقد تبيَّن أنه حصل لهم من حذف الشرط، وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان: أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، والثاني: قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم»[1]

**يتبيَّنُ إذًا أنَّ الجملة الواقعة بعد (أمَّا) دالةٌ على الجزم بوقوع ما قبلها، وتوكيده** رغم أنَّ بنيتها العميقة عند النحويين ذات تركيب شرطيٍّ، **وقد استطاع الرضيُّ بحدوسه التداولية تفسير ما حدث في التركيب الأصل من حذف ونيابة بين مكوناته إلى أنْ وصل إلى ذلك التركيب الذي نطقت به العرب**؛ حيث استند إلى قصد المتكلم في تفسير ذلك التركيب جاعلاً البناء النحوي للجملة قرينةً دالَّة على معنى التوكيد لما قبله الذي يقصده المتكلم رغم مخالفته في ذلك التركيب الشرطي الأصل.

**وقد دعمت مبادئ (سيرل) في نظرية الأعمال اللغوية هذا الرأي** -أعني دلالة التركيب الشرطي على معنى التوكيد-، ومنحته متانةً، وقبولاً علميًّا؛ **إذ إنَّ (سيرل) قد اعتمد نظريًّا التفريق بين الأعمال اللغوية المباشرة، وغير المباشرة**؛ إذ قد يكون التركيب في سياق من السياقات دالًّا على معنى مخالفٍ للمعنى النحوي المباشر.

إنَّ إلحاح الرضيِّ، وغيره من النحويين على استقلال التركيب الواقع بعد (أمَّا)، وانفصاله عمَّا قبله **عائدٌ إلى اعتمادهم الإجرائي في تقطيع النصِّ اللغوي على مبادئ معاني الكلام؛ إذ إنَّ استقلال التركيب عمَّا قبله رهينُ عدم تسلُّطِ معنى الجملة التي قبله عليه بدلالته على معنى مستقلٍّ جديدٍ من معاني الكلام**، ويمكن تبيُّنُ هذا من خلال الجدول الآتي:

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 467.

| المثال | تفرقَ القوم؛ أما زيدٌ فذهب إلى بيته، وأما بكر فسافر | | |
|---|---|---|---|
| عدد الجمل في التركيب | تفرَّقَ القومُ + أمَّا زيدٌ فذهب إلى بيته + أما بكرٌ فسافر | | |
| تحليل النحويين للتركيب | ما بعد (أمَّا) مستقلٌّ عمَّا قبلها؛ لأن (أمَّا) يُستأنف ما بعدها من الكلام | | |
| أثر معاني الكلام | التركيب | تفرق القوم | أما زيد فذهب إلى بيته، وأما بكر فسافر |
| | معنى الكلام | معنى الإثبات | معنى التوكيد لما قبلها |
| | تفسير التقسيم | ما بعد (أمَّا) جملتين قد عُطِفَ بينهما بالواو، ولم تستقلَّ الثانية عن الأولى -كما في الجملتين قبل (أمَّا) وبعدها-؛ لذلك شُرِّك بينهما في معنى التوكيد | |

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في تفسير منع النحويين عملَ ما بعد (إلا) فيما قبلها:**

تأتي (إلا) في العربية على وجوه قد اختلف النحاة في بعضها، منها:[1]

- الوجه الأول: أن تكون حرف استثناء، وهذا هو الأصل ومعناها المشهور، نحو: قام القوم إلا زيدًا.
- الوجه الثاني: أن تكون بمعنى (غير)؛ فيوصف بها وبتاليها، نحو قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء:22].
- الوجه الثالث: أن تكون عاطفة بمعنى الواو، وهذا المعنى ذكره الفراء، والأخفش، وغيرهما، وجعلوا منه قول الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾[البقرة:150]، أي: ولا الذين ظلموا.

(1) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص510-520، مغني اللبيب 1/ 92-95.

**وقد ذكر النحاة أن ما بعد (إلَّا) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها**، فلا يصح أن تقول: ما أنا زيدًا إلا ضاربٌ، إذا أردتَ: ما أنا إلا ضاربٌ زيدًا[1]، وحكى ابن هشام الإجماع في هذه المسألة.[2]

وقال الرضيُّ في تفسير هذا الحكم: «**ما بعد (إلا) من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى؛ لأنَّ قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، بمعنى: ما جاءني غير زيد، وجاءني زيد**، فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان واحدة، فالأولى ألا يتوغل المعمول في حيِّز الأجنبي عن عامله»[3]

وقال في نصٍّ آخر: «ما بعد (إلا) من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صُيِّرت الجملتان في صورة جملة قصدًا للاختصار؛ **فاقتصر على عمل ما قبل (إلا) فيما يليها فقط، ولم يجوَّز عمله فيما بعد ذلك على الأصح -كما ذكرنا-، فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها؟!**»[4]

يكون التركيب الوارد فيه الاستثناء في حقيقته مكونًا من جملتين؛ الأولى منهما مثبتةً، أو منفيَّة، والثانية مخالفة للأولى في الإثبات، أو النفي، وقد صرَّح النحاة بهذه الحقيقة بدءًا من سيبويه حين قال متحدِّثًا عن استعمالات (إلَّا): «**والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله**»[5]

فحين نقول: أقبل القومُ إلا رئيسَهم، يكون الكلام مكوَّنًا من جملتين؛ الأولى منهما قد بنيت على معنى الإثبات، والثانية منهما -أعني (إلَّا) وما بعدها- قد بُنيت على معنى النفي، فكأن المتكلم قد قال: أثبت إقبال القوم، وأنفي إقبال رئيسهم.

**ولهذا الاستقلال الذي حدس به الرضي للجملة الواقعة بعد (إلَّا) تجليات في التراث النحوي تتمثل في قضية العامل في المستثنى**؛ إذ إنَّ المبردَ قد ذهب إلى أنَّ (إلَّا)

(1) انظر: الأصول 1/ 284، اللباب 1/ 311.
(2) انظر: مغني اللبيب 2/ 246.
(3) شرح الرضي 1/ 194.
(4) شرح الرضي 1/ 443.
(5) كتاب سيبويه 2/ 309.

قد جاءت بدلاً من الفعل (لا أعني[1] زيدًا، وأستثني)، أو نحوهما.[2]

**ويظهر أنَّ ارتباط العمل النحوي بالمعنى الذي تدلُّ عليه كل جملة هو ما دعا المبرد، ومن وافقه من النحويين إلى افتراض أنَّ حرف الاستثناء قد جاء بدلاً من الفعل (أستثني)؛ لأنَّ المعنى فيما بعد أداة الاستثناء مخالفٌ لمعنى الجملة قبلها إذا كان الاستثناء موجبًا؛ لذلك رفض أصحاب هذا القول ما اختاره بعض النحاة في هذه المسألة في جعلهم العامل هو الفعل المتقدِّم[3]؛ لأنَّ العمل النحوي مرتبط بالمعنى الذي تُبنى عليه الجملة، فلذلك امتنع عند النحويين أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد[4]؛ لأن اختلاف العامل موجبٌ لاختلاف المعنى، فامتنع ذلك لامتناع اجتماعِ معنيي النفي، والإثبات في حالة واحدة، وفي وقت واحد، فلا يليق أن يكون المعنيان مختلفين، والعامل واحدًا، وذلك للمحافظة على وحدة العمل اللغوي في كلِّ جملة.**

## المطلب الثالث: أثر معاني الكلام في توجيه الحكم النحوي في بعض المسائل الخلافية:

### أولاً: أثر معاني الكلام في توجيه بعض الآيات القرآنية الواقعة في سياق المقاولة:

تأتي (ماذا) في العربية على وجوهٍ مختلفةٍ، منها:

- أن تكون (ما) استفهاميَّةً، و(ذا) اسمَ إشارةٍ، نحو: ما ذا التواني؟
- أن تكون (ما) استفهاميَّةً، و(ذا) اسمًا موصولاً، نحو: ماذا صنعتَ؟ لافتقار (ذا) للجملة بعده.
- أن تكون (ما) استفهاميَّةً، و(ذا) زائدةً، نحو: ماذا هو؟

وهذا عائد إلى المعنى المراد من الجملة؛ إذ قد يصح أن نجعل (ذا) موصولةً، وزائدةً

---

(1) ورد الفعل في النسخة التي حققها محمد عبد الخالق عضيمة –رحمه الله– غير منفيٍّ بـ(لا)، حيث قال: «فلما قلت: إلا زيدًا، كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني زيدًا، وأستثني فيمن جاء زيدًا»، وهذا معنى غير مقصود، وما أورده ابن جني في سر الصناعة (1/ 146) يؤيد هذا؛ لأنه نقل رأي المبرد، وأورد الفعل منفيًّا بـ(لا).

(2) انظر: المقتضب 4/ 390.

(3) انظر: أسرار العربية ص201.

(4) انظر: شرح الرضي 2/ 168.

في مثالٍ واحدٍ، مع اختلاف التركيب النحوي، والمعنى فيها.[1]

وقد فصَّلَ سيبويهِ القول في استعمالات (ماذا)، والأوجه التي تكون عليها جواباتها؛ فقد **جعل تعدد وجوه الإعراب في جوابات (ماذا) عائدٌ إلى مراعاة حال المخاطب، والمتكلم**، فالجواب يكون على كلام المخاطب، فـ(ماذا) في قول الله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾[النحل:30]، تكون اسمًا واحدًا جيء به للاستفهام؛ لأنَّ نصبَ الجواب دليل على تقدير الفعل، أي: أنزل خيرًا، وقد قاس سيبويه تركُّبَ هاتين الأداتين تركُّبَ الاسم الواحد على (إنَّما)، فهي مركبة من (إنَّ، وما).

ولو جعلت (ذا) موصولاً لكان الرفع هو الوجه في الجواب، أي: تبتدئ كلامك بالاسم لأنه هو المسؤول عنه.

وجاز نصب الجواب إذا جعلنا (ذا) موصولة، كما يقال: صالحٌ، في جواب من قال: كيف أصبحت؟ حيث رُفع على الاستئناف بتقدير: أنا صالحٌ. والوجه حمل الجواب على ما يوجبه إعراب السؤال.[2]

وذكر الرضي أنَّ قول الله تعالى: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ **ليس بجواب** لقوله -عزَّ وجلَّ- للكفار: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل:24]

وقد بنى الرضي هذا الحكم على مراعاة المعنى المراد من الآية رغم أن الشكل النحويَّ يحتمل كلا الوجهين؛ **إذ لو كان جوابًا له لأصبح المعنى: هو أساطيرُ الأولين، أي: الذي أنزله ربُّنا أساطيرُ الأولين، والكفار غيرُ مُقِرِّين بالإنزال.**

**وعلى ذلك يكون كلامًا مستأنفًا، أي: ليس ما تدَّعون إنزاله مُنزلاً، بل هو أساطير الأولين.**[3]

**وفي الآية قراءة أخرى بالنصب** بجعل (ماذا) اسم استفهام، والمسؤول عنه (أنزل)، **فيكون تقدير الجواب: أنزلَ أساطيرَ الأولين، على سبيل الاستهزاء والسخرية.**[4]

وأما قول الله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾[النحل:30]، فالنصب تصريحٌ

(1) انظر: شرح الرضي 3/ 64، مغني اللبيب 1/ 314.
(2) انظر: كتاب سيبويه 2/ 416، شرح السيرافي 9/ 161.
(3) انظر: شرح الرضي 3/ 66.
(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن 2/ 793، البحر المحيط 6/ 519.

ونصٌّ بأنَّ الفعل (أنزل) مُقدَّرٌ؛ ليكون الجواب مُخالفًا لجواب الكفار، بخلاف الرفع الذي يكون محتملاً وجهين:

إما الرفع على استئناف الكلام كما في جواب الكفار، وإما الرفع على تقدير الموصول المذكور في السؤالِ مُبتدأً،[1] ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[البقرة:219]، في قراءة أبي عمرو بالرفع.[2]

يعتمد الرضيُّ في تقطيعه للجمل في هذه الآيات القرآنية المقام الذي قد وردت فيه كلُّ آية؛ ليكون تحليله النحوي متوائمًا في معناه مع ذلك المقام، حيث أشار إلى أن الرفع نحويًّا يكون محتملاً لوجهين: إما استئناف الكلام، وإما جعله خبرًا عن الموصول في السؤال. ولكنَّه اختار في آية النحل أحد الوجهين، ولم يجز الوجه الآخر رغم صحته نحويًّا، استنادًا إلى المعنى الذي تؤديه الجملة إذا أُعتبرت (ذا) موصولاً في الجملة؛ لأن الجواب سيكون للموصول مع صلته، والجملة حينئذٍ تكون مُقِرَّةً بأن القرآن مُنزلٌ من الله في اعتقاد الكافرين؛ لأن تقدير المبتدأ سيكون للموصول مع صلته، أي: الذي أنزل ربكم أساطير الأولين، وهذا معنى غير مرادٍ؛ لأن الكفار لا يقرون بأنَّه منزل من الله.

في حين أنَّ اعتبار الجملة استئنافيَّة يُخرج من هذا الإشكال، حيث إنَّ التقدير سيكون: ليس ما تدعون إنزاله منزلاً بل هو أساطير الأولين.

واستئناف الجملة في اصطلاح النحويين مفيدٌ انقطاعها عمَّا قبلها[3]، بخلاف جعلها جوابًا للسؤال قبلها المفيد اعتقاد الكافرين بأن القرآن منزل من الله.

وفي تأويل النحاة للقراءة الواردة بنصب (أساطير) **بالتهكم والاستهزاء والسخرية**، بخلاف نصب (خير) في الآية الأخرى **دليل على استحضار النحاة في تحليلاتهم معاييرَ من خارج النظام اللغوي؛ لأنَّهم بذلك يستندون على الجانب التداولي في كلتا الآيتين؛ حيث إنَّ الآية الأولى فيها جوابُ الكفار، وأما الآية الثانية ففيها جواب المتقين.**

**وتأويلهم لقراءة النصب بالتهكم استنادًا إلى مراعاة الاستعمال اللغوي يمثِّل نظيرًا للأعمال اللغوية غير المباشرة؛ إذ الشكل النحوي للآية له دلالة الإخبار، ولكنَّه لم يحمل**

(1) انظر: شرح الرضي 3/ 66.

(2) انظر: السبعة لابن مجاهد ص182.

(3) انظر: مغني اللبيب 2/ 45.

**عليه، ولم يُكتفَ به في التحليل النحوي، بل اعتُمد في تفسير معنى الآية على مراعاة الاستعمال اللغوي لهذه الآية؛ فلذلك حمل المعنى على السخرية والاستهزاء.**

**ثانيًا: أثر معاني الكلام في توجيه بعض الشواهد الشعرية المُشكلة:**

قد يتنازعُ العملَ النحويَّ عاملان في معمول واحد؛ إذ قد يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوبٌ لكلٍّ منهما من حيث المعنى[1]، نحو قول الله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[الكهف:96].

وقد اختلف النحويون في المختار من إعمال أحد العاملين في هذا الباب على قولين مشهورين:

**القول الأول**: أنَّ إعمال العامل الأول أولى؛ لقوة الابتداء به، ولهذا القول شواهد تعضده عند أصحابه، منها قول امرئ القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني، ولم أطلب قليلٌ من المال[2]

حيث أعمل الشاعر الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلٌ) وذلك لم يروه أحد. وهذا رأي الكوفيين، وأبي عليٍّ الفارسي.[3]

**القول الثاني**: أنَّ إعمال العامل الثاني أولى؛ لقربه من معموله، ولهذا القول عند أصحابه شواهد تعضده، منها قول الله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[الحاقة:19]، فأُعمل العامل الثاني (اقرءوا)؛ إذ لو أُعمل العامل الأول لقيل: اقرءوه. وهذا قول البصريين.[4]

ولم يرتضِ البصريون استدلال الكوفيين ببيت امرئ القيس الآنف الذكر؛ لأنه غير داخل عندهم في باب التنازع؛ **إذ إنَّ امرأ القيس قد رفع (قليلٌ) بـ(كفاني)، ولم ينصبه بـ(أطلب)؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما المطلوب عنده الـمُـلْك، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى، فإنما الشاعر أراد: لو سعيت لمنزلة دنيئة**

---

(1) انظر: أوضح المسالك 2/ 164.

(2) بيت من الطويل، في ديوانه ص139 ، وهو في: الإنصاف 1/ 71 ، شرح الرضي 1/ 213 ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1/ 38 .

(3) انظر: الإيضاح ص104.

(4) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 71-74، التصريح بمضمون التوضيح 1/ 483.

**كفاني قليل من المال، ولم أطلب الـمُـلْك**؛ لأنه قال في البيت الثاني:

ولكنَّما أسـعـى لمجدٍ مـؤثَّـلٍ وقد يدرك المجدَ المؤثَّلَ أمثالي[1]

**فلو نصب (قليلٌ) بجعله العمل لـ(أطلب) لاستحال المعنى؛ لأنه سيكون حينئذٍ: لو سعيت لمعيشة دنيئة لم أطلب قليلاً من المال.**[2]

وقد عرض الرضيُّ رأي الكوفيين واستدلالهم بهذا البيت، وقد ردَّ عليه مبتدئًا بمقدمة بنى عليها حكمه، وهي أنَّ **(لو) نافيةٌ لشرطها، وجزائها؛ فإن كانا مثبتين اقتضى ذلك انتفاءهما، نحو: لو كان لي مال لحججتُ، فالمال والحجُّ منتفيان، وإن كانا منفيين اقتضى ذلك ثبوتهما؛ لأن نفي النفي إثبات، نحو: لو لم تزرني لم أكرمك، فالزيارة والإكرام مثبتان، وإن كان أحدهما منفيًّا والآخر مثبتًا اقتضى ذلك ثبوت المنفي، وانتفاء المثبت، نحو: لو لم تزرني لغضبت منك، فالزيارة مثبتة، والغضب مُنْتَفٍ.**

فاستنادًا إلى هذه المقدمة يكون شاهد الكوفيين غيرَ داخلٍ في باب التنازع؛ لأنَّ جملة (أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة) واقعةٌ شرطًا لـ(لو)، وجملة (كفاني) واقعةٌ جزاءً لها، و(قليلٌ) فاعلٌ لـ(كفاني)، ولا يصح أن نجيز احتمال وقوعه مفعولاً لـ(أطلب)؛ لفساد المعنى بذلك؛ للزوم التناقض بكون التقدير حينئذٍ: كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب قليلاً من المال، ولكنَّ الرضي وجَّه الشاهد على أحد وجهين:

- جعل الفعل (أطلب) موجَّهًا إلى المجد المحذوف المدلول عليه بالبيت الثاني المذكور آنفًا، فيصير المعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقل ما يُعاش به من المال لكنت أكتفي بذلك؛ لأنه قد حصل لي ذلك، ولم أكن أطلب المجد.
- جعل المفعول محذوفًا نسيًا، كما في قوله تعالى: ﴿يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة:245]، فيصير المعنى: لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي، ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان، ولكني أسعى لتحصيل مجد مؤصل مُدَّخَرٌ لنفسي ولعقبي يرجع إليه عند التفاخر.

ثم ذكر أن الكوفي قد يعترض بأن فساد المعنى وتناقضه كائن في البيت إذا جعلنا الواو في (ولم أطلب) للعطف، ونحن نجعلها للحال، وقد بيَّن ابن الحاجب مذهبهم

---

(1) سبق تخريج البيت الذي قبله. المؤثَّل: الأصيل الشريف القديم. انظر: الصحاح 4/ 1620 .

(2) انظر: كتاب سيبويه 1/ 79، المقتضب 4/ 76، شرح السيرافي 3/ 95.

هذا بأنَّهم يجعلون الواو للحال؛ فلم يلزم حينئذٍ أن يكون الطلب مثبتًا، بل يجب أن يكون منفيًّا على ظاهره، فكأنه قال: لو كنت ساعيًا لأدنى معيشة لكفاني القليل غير طالبٍ له، فيكون بذلك الفعلان موجَّهين إلى معمول واحد.[1]

وردَّ الرضي على ذلك بأنَّ حملَ الواو على العطف أرجحُ من حملها على الحاليَّة؛ لأن واو العطف أكثر من واو الحال، والاحتجاج إنما يكون بدليل لا يدخله الاحتمال، أو على الأقل بما ترجَّحَ في ذلك الدليل، لا بما كان مرجوحًا.[2] وضعَّف ابن هشام رأي الكوفيين ومن وافقهم؛ لأن الجملة الحالية ستكون قيدًا لجملة الجواب، حيث إنَّ انتفاء كفاية القليل مقيَّدةٌ بعدم طلبه له، وهذا المعنى غير مقصود لدى الشاعر.[3]

**وعلى رأي البصريين ومن وافقهم يكون قد تعيَّن جعلُ الواوِ استئنافيَّةً**[4]؛ ليستقيم المعنى الذي أراده الشاعر دون إخلال به، أو إدخال معنى في هذا البيت غير مقصود لدى الشاعر، **فعلى هذا التقدير يكون المعنى: فلو أن سعيي لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب المجد، والملك**. وهذا المعنى الأقرب لمراد الشاعر لا سيما وأن البيت الذي يليه يعضده ويسنده؛ **فيخرج هذا الشاهد بهذا التقدير من باب التنازع؛ لأن جعل الواو استئنافيَّة يقطع الارتباط بين الجملتين، ويلزم منه عدم دخوله في باب التنازع.**

ويُلحظ عند تأمل آراء النحاة في تقطيع هذا الشاهد الشعري إلى جمل أنَّ مراعاة معاني الكلام هو الأساس الـمُعتمد إجرائيًّا في توجيه هذا الشاهد نحويًّا؛ إذ إنَّ تحليلاتهم الطويلة في بيان نوع الواو في الشاهد لتدلُّ على مدى المنزلة التي كانت لمعاني الكلام في كتبهم، وآرائهم، ومدى حضورها في حسم الخلافات النحوية التي كانت بينهم.

فالآراء المختلفة التي عرضها النحاة في تقطيع البيت الشعري سواء الكوفيين الذين يجعلون الواو عاطفة، أو حالية، أو البصريين الذين يجعلون الواو استئنافية يمكن تمثيلها بمبادئ (سيرل) في الجدول الآتي:

---

(1) انظر: الإيضاح 1/ 170.

(2) انظر: شرح الرضي 1/ 212، 213.

(3) انظر: مغني اللبيب 2/ 167.

(4) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 2/ 1058.

**أولاً: رأي الكوفيين:**

| الشاهد | لو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال | |
|---|---|---|
| الجمل الأصلية | واحدة | |
| تجزئة الجملة وفق مبادئ (سيرل) | قوة مقصودة بالقول | مضمون قضوي |
| | لو (شرطية) | شرطها (أن ما أسعى) + جزاؤها (كفاني)+ قيدٌ معنويٌّ على جملة الجزاء (ولم أطلب) إذا جعلت الواو حالية |
| النتيجة | يكون الشاهد كلُّه إذا افترضنا أن الواو حاليَّة، أو عاطفة واقعًا في حيِّز (لو)، وهذا ما رفضه البصريون، ومن وافقهم استنادًا إلى المعنى. | |

**ثانيًا: رأي البصريين:**

| الشاهد | لو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال | | | |
|---|---|---|---|---|
| الجمل الأصلية | اثنتان | | | |
| تجزئة الجمل وفق مبادئ (سيرل) | الجملة الأولى | | الجملة الثانية | |
| | لو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال | | لم أطلب (استتر الفاعل، وحذف المفعول لوجود ما يدلُّ عليه) | |
| | قوة مقصودة بالقول | مضمون قضوي | قوة مقصودة بالقول | مضمون قضوي |
| | لو | أنَّ ما أسعى... | لم | أطلب... |
| النتيجة | يكون الشاهد مكوَّنًا من كلامين منفصلين بعضهما عن بعض؛ لأنَّ كلَّ كلامٍ منهما مبنيٌّ على معنى مستقلٍّ من معاني الكلام. | | | |

**ثالثًا: أثر معاني الكلام في تحديد وظيفة بعض الأدوات داخل التراكيب:**

للواو في العربية استعمالات مختلفة، أهمها:

- أن تكون عاطفة: نحو: قام زيدٌ وعمرٌو.
- أن تكون حاليَّة، وهذه الواو يمثِّلها سيبويه بـ(إذ)، نحو قول الله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[آل عمران:154]، أي: يغشى طائفة منكم وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال.[1]
- أن تكون بمعنى (مع)، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ.
- أن تكون قَسَمًا، نحو: والله لأحضرنَّ.
- أن تكون استئنافية، نحو قول الله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[الحج:5]. [2]

وقد اختلف النحاة في نوع الواو الداخلة على أداة الشرط المدلول على جوابها بما تقدمها، نحو: أُكرمُه وإن شتمني، ونحو: اطلبوا العلم ولو بالصين.[3]

**ذهب الرضيُّ إلى أنِ الواو اعتراضية، والجملة الاعتراضية عنده: هي ما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلِّقًا به معنى، مُستأنفًا لفظًا على طريق الالتفات، وقد تجيء بعد تمام الكلام. ويكون جواب الشرط في التركيب محلِّ الاختلاف مدلولَ الكلامِ قبلها.**

**ثم نَقَلَ الرضيُّ عن الجَنَزِيِّ رأيَه بأنَّ الواو للعطف،** والمعطوف عليه محذوف، وهو ضدُّ الشرط المذكور، فالتقدير عنده في نحو: زيدٌ بخيلٌ وإنْ كان غنيًّا، زيدٌ إنْ لم يكن غنيًّا وإن كان غنيًّا فهو بخيل.

واعترض الرضي على هذا الرأي بكون ذلك مُلزِمًا المتكلم أن يأتي بالفاء في الاختيار، فتقول: زيدٌ وإن كان غنيًّا فبخيلٌ؛ لأنَّ الشرط لا يُلغى بين المبتدأ والخبر اختيارًا. وهذا ما جعل الرضيَّ يذهب إلى أن الجملة اعتراضية؛ لأن الاعتراضية تفصل بين أيِّ جزأين من الكلام كانا إذا لم يكن أحدهما حرفًا.[4]

---

(1) انظر: كتاب سيبويه 1/ 90.

(2) انظر: حروف المعاني للزجاجي ص36، معاني الحروف للرماني ص59، مغني اللبيب 2/ 17.

(3) ذكر البزَّار أنه لا يصح نسبة هذا القول للنبي r. انظر: البحر الزخار 1/ 164.

(4) انظر: شرح الرضي 4/ 98، 99.

**وذهب الزركشيُّ إلى أنَّ الواو حاليَّة**، وأنَّ الشرط غيرُ محتاجٍ للجواب، وأما إنْ أجيب الشرط فتكون الواو عنده عاطفةً، نحو: أحسنْ إلى زيدٍ وإن كَفَرَك فلا تترك الإحسان إليه، ولو كانت الواو للحال لم يكن هناك جواب، وقد علَّل ذلك بما ذكره ابن جني أنَّ الحال فضلة، والأصل في الفضلات أن تكون مفرداتٍ؛ فلما كان كذلك لم يُجَب الشرط إذا وقع موقع الحال؛ لأنه لو أجيب صار جملة، والحال في الأصل أن يكون مفردًا، والشرط وإن كان جملة فإنه يجري مُجرى الآحاد؛ لاحتياجه للجواب احتياجَ المبتدأ للخبر[1]، ونسب الرضي هذا القول للزمخشري.[2]

**وذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أنَّ ما بعد الواو ليس جملةً شرطيَّةً، بل عبارةٌ شرطيَّةٌ قيديَّةٌ**[3]، والواو قد جاءت للربط بين العبارة الشرطية والكلام السابق؛ لأنه لا انسجام بين الدلالات، ثم فرَّق بين نوعين من التراكيب:

- أعط الفقير درهمًا إنْ سألك.
- أعط الفقير درهمًا وإنْ شتمك.

فالتركيب الأول قد قُيِّدَ فيه الإعطاء بالسؤال، وأما الثاني فإنه جارٍ رغم وجود الشرط؛ لذلك عبَّر عن معنى التركيب الثاني بـــ: أعط الفقير درهمًا رغم شتيمته لك. ثم اقترح الباحث أن تسمى هذه الواوُ الواوَ الرغمية، بعد رفضه جعلها حاليَّة؛ لكونه تقديرًا يؤول إلى فهم بعيد عن روح التركيب، ورفضه أيضًا جعل الجملة اعتراضية؛ لعدم بيانه معناها.[4]

ولا يسلم ما ذهب إليه الباحث من النقد؛ لأنه قد وقع فيما نقد به النحاة القدماء من بُعْدٍ عن المعنى المراد بهذا التركيب، فهو قد بنى نقده وحكمه على مقدمةٍ، يساوي فيها هذا التركيب بتركيب آخر من حيث المعنى، وهو: أعط الفقير درهمًا رغم شتيمته لك. **وهذا أمرٌ غيرُ مسلَّمٍ به.**

**لأنَّ هذا الأسلوب يدلُّ على وقوع الشيء**، وهذا ما يلحظ بعد تتبع استعمالاتها، ومن

---

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن 2/ 367.

(2) انظر: شرح الرضي 4/ 99.

(3) يُفرِّقُ الباحث بين الجملة الشرطية والعبارة الشرطية؛ إذ إنَّ بعض التراكيب النحوية الشرطية التي حكم عليها بعض النحاة بحذف جوابها، ثم تقديره، مثل مثالنا السالف، قد سماها الباحث عباراتٍ شرطيةً، وليست جملاً شرطيَّة عنده؛ لأنها جاءت لأداء وظيفةٍ محددة جعلت العلاقة بين جزأي الجملة –كالمبتدأ والخبر– مقيدة بشرط؛ لأن العبارة جاءت لتقييد جملة قبلها، ولم تأتِ لتكون لها جزاءً. انظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب لـــ د.إبراهيم الشمسان ص356.

(4) انظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ص358.

الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

كـان عبدُ المجيد سَـمَّ الأعـادي ملءَ عين الصديق رَغْمَ الحسودِ[1]

ومن ذلك أيضًا:

فبِتْنا على رَغْـمِ الحسُودِ وبيننا حديثٌ كمِثْل المسك شِيبَتْ به الخمرُ[2]

يلحظ في هذه الشواهد أنَّ العرب تستعمل هذا الأسلوب قاصدةً به أنَّ ما بعد (رَغْمَ) حاصل.

في حين أنَّ التركيبَ الآخرَ مدارَ المسألةِ لا يُفيد هذا المعنى، ومنه قول النبي ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا، وإن استُعمِلَ عليكم عبدٌ حبشيٌّ كأنَّ رأسه زبيبةٌ**»[3]

فما بعد أداة الشرط غيرُ واقعٍ في الحال، **بل جيء به على عادة العرب في توكيد المعاني**؛ إذ إنَّ المتكلم يقول هذا على سبيل توكيد المعنى الذي أراده في نفس المخاطب.

**يتضح إذًا أنَّ بين التركيب محلِّ الخلاف في صورته الـمُـنجزة وبين التقدير والتأويل الذي اجتهد فيه الباحث اختلافًا في المعنى**؛ لأن تأويله لا يصل بنا إلى المعنى المراد من التركيب محلِّ الاختلاف.

**وتميل الدراسة إلى ترجيح ما ذهب إليه الرضيُّ**؛ لأنَّ المعنى المراد من ذلك القول لا يخالفه، فالمتكلم حين يقول: أكرم ضيفك وإن شتمك، يكون قد أراد تبليغ المخاطب أمره بإكرام الضيف، ثم أراد أن يؤكد هذا المعنى في نفس مخاطبه، فاستعمل الجملة الشرطية المستقلة عن الجملة التي قبلها، وهذه الجملة اعتراضية قد جيء بها لتوكيد المعنى في نفس المخاطب، ويمكن تبيُّن ذلك في التمثيل الجدولي الآتي:

| المثال | أَكْرِمْ ضيفك وإنْ شتمك |
|---|---|
| الجمل فيه | جملة طلبية (أكرِمْ.. ) + تركيب شرطي قد حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه (إنْ شتمك.. ) |
| أثره في المعنى | معنى الأمر الـمُـزجَّى بالجملة الطلبية + توكيد هذا المعنى في نفس المخاطب الـمُـزجَّى بالتركيب الشرطي |

(1) بيت من الخفيف، أورده المبردُ منسوبًا لابن مناذر. انظر: الكامل 3/ 1427 .

(2) بيت من الطويل، أورده أبو علي القالي في أماليه. انظر: 1/ 84 .

(3) أورده البخاري في باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن في معصية الله. 6/ 2612.

وما يؤكِّدُ أنَّ الجملة شرطية قد حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه قولُ النبي لحذيفة بعد سؤاله إياه: ما أصنع إن أدركتُ الأئمة الذين لا يهتدون بهديك؟: «**تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع**»[1]

فظهور الجواب في هذا الحديث دليل على صحة ما ذهب إليه الرضي أنَّ جواب الشرط مدلول عليه بما قبله.

وعند تأمل قول الرضي في جعل الجملة اعتراضيَّة يُلحظ أن قوله جديرٌ بالتأمُّل والنظر؛ إذ إنَّه متوائم مع أقوال النحاة قبله، فقد ذكر ابن جني أن **الاعتراض جارٍ عند العرب مجرى التوكيد**؛ لذلك لا يُستنكر عندهم أن يعترض به بين المتلازمين، كالفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره. وذكر أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترَض به بين بعضه وبعض. ثم ذكر أن الاعتراض في شعر العرب، ومنثورها كثير وحسن، ودالٌّ على فصاحة المتكلم.[2]

وذكر ابن هشام من جملة الأمور التي تميِّز الجملة الاعتراضية من الجملة الحالية مجيءَ الجملة مُصدَّرةً بدليل استقبالٍ، كالشرط، نحو قول الله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[محمد:22].[3]

**إنَّ إلحاح الرضيِّ على استقلال التركيب الشرطي بجعل الجملة اعتراضية حدسٌ منه بمفاهيم (سيرل) الذي يجعل لكلِّ جملة مستقلة عملاً لغويًّا مؤدًّى بواسطتها؛ إذ إنَّ الرضي قد استحضر مبادئ معاني الكلام في تقطيعه النحوي لهذا التركيب من خلال رفضه عطف التركيب الشرطي على ما قبله، أو إدخاله في حيِّز التركيب الذي يسبقه بجعل الواو حالية؛ إذ إنَّ ذلك يستلزم دخوله في حيِّز معنى الكلام الذي يسبقه. بل ألحَّ على أنَّ التركيب مستقلٌّ نحويًّا؛ ليصل إلى كونه دالاً على معنى التوكيد.**

**رابعًا: أثر معاني الكلام في دفع الحكم بوحدة الجملة على بعض التراكيب:**

يأتي عامل المفعول به في العربية ظاهرًا، نحو: قرأتُ الكتابَ، ويأتي محذوفًا حذفًا جائزًا؛ لقيام قرينةٍ تدلُّ عليه، نحو: زيدًا، لمن قال: منْ أضربُ؟

(1) صحيح مسلم 6/ 20.

(2) انظر: الخصائص 1/ 336-342.

(3) انظر: مغني اللبيب 2/ 60.

ويأتي العامل في مواضع يكون الحذف فيها واجبًا، نحو قول الله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[النساء:171]، ونحو: انتهِ أمرًا قاصدًا.

وليس هذا التفسير -أعني افتراض أنَّ العامل محذوف وجوبًا- بمتَّفقٍ عليه عند النحاة؛ إذ إن النحاة مختلفون في هذه الشواهد؛ فالفراء يرى أن (خيرًا) متصلٌ بالأول، ومن جملته، ويجعله صفةً لمصدر محذوف، كأنه قال: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم.[1]

وذهب الكسائي إلى أنَّ التقدير: انتهوا يكنْ خيرًا لكم، وذلك غير مرضيٍّ عند بعض النحاة؛ لأن الجواب لا يضمر دون دليل يدلُّ عليه، و(كان) لا يُقدَّرُ قياسًا، فلا يصح أن نقول: عبدَ اللهِ المقتول، أي: كنْ ذلك، ولا أن تقول: اتَّقِ الله محسنًا، أي: تكنْ.[2]

وأما الخليل، وسيبويه، ومن وافقهما فيرون أنَّ (خيرًا، وأمرًا) منصوبان بعامل محذوف وجوبًا، تقديره: انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم، وانتهِ وائتِ أمرًا قاصدًا.

وليس لهذا الحذف ضابط يضبطه، ويحصره، بل مردُّه إلى السماع؛ لكثرة الاستعمال حتى صار كالمثل في كلام العرب فيما ورد مسموعًا عنهم؛ فالحذف يكون إذًا للتخفيف، وإنما كان سماعيًّا لعدم وجود ضابط يُعرف به علة الحذف، وإنما كان تعداد اللغويين لها، وإكثار النحاة من أمثلتها؛ ليقوم مقام الضابط لها.

وقد دلَّ على وجوب الحذف كثرةُ استعمالِ هذا المعنى، ولم يرد هذا المعنى مع ظهور الفعل وعدم إضماره؛ فلما لم يقع ذلك فيما نُقِل لنا مما يُحتجُّ به دلَّ على أنَّ إضمارَه واجبٌ.[3]

يكون الاختلاف إذًا في هذه المسألة بين النحويين في تقطيع هذه التراكيب المحتجِّ بها؛ إذ إنَّ التركيب عند الخليل، وسيبويه، ومن وافقهما مكوَّنٌ من جملتين اثنتين، لكلٍّ جملةٍ منهما قوةٌ مقصودةٌ بالقول مستقلةٌ، ومضمونٌ قضويٌّ مستقلٌّ، فيكون بذلك المنصوبُ (خيرًا) غيرَ داخلٍ في جملة الكلام الأول، في حين أنَّ تقدير الفراء الذي يجعل المنصوب صفةً لمصدرٍ محذوف، يجعل المنصوب بذلك داخلاً في جملة الكلام الأول؛ فيكون واقعًا في حيِّز معنى الكلام الأول.

---

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/ 28.

(2) انظر: المقتضب 3/ 283، شرح الرضي 1/ 340.

(3) انظر: كتاب سيبويه 1/ 280، شرح الوافية نظم الكافية ص186-190، شرح الرضي 1/ 340.

قال الرضي معلِّلاً تقدير عامل غير العامل الأول في تلك الشواهد: «**وقرينة (ائت) في هذه المواضع أنَّك نهيت في الأول عن شيء ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمر به؛ فيجب أنْ ينتصب بـ(ائت، أو اقصد، أو ما يفيد هذا المعنى)**»[1]

والرضي في هذا التعليل عالة على سيبويه الذي قال بعد إيراده أمثلة من هذا القبيل: «وإنما نصبت خيرًا لك، وأوسعَ لك؛ **لأنَّك حين قلت: انتهِ، فأنت تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في آخر**. وقال الخليل: كأنك تحمله على هذا المعنى، كأنك قلت: انتهِ وادخلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبته؛ **لأنك قد عرفتَ أنك إذا قلت له: انتهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخر؛ فلذلك انتصب**، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنه محمول على أمر حين قال له: انتهِ، فصار بدلاً من قوله: ائت خيرًا لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك... **ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيرًا له، ولا أأنتهي خيرًا لي؛ لأنك إذا نهيت فأنت تُزجِّيه إلى أمر، وإذا أخبرت، أو استفهمت فأنت لست تريد شيئًا من ذلك، إنما تُعلِمُ خبرًا**[2]**، أو تسترشدُ مُخبرًا... والخير والشر لا يكون محمولًا على (ينتهي) وشبهه**، لا تستطيع أنْ تقول: انتهيتُ خيرًا، كما تقول: قد أصبتُ خيرا»[3]

وذكر الأخفش أنَّ هذا يكون في الأمر، والنهي خاصة، ولا يكون في الخبر، وقد روى عن العرب نصبهم هذا في الخبر، كقولهم: آتي البيتَ خيرًا لي، وأتركه خيرًا لي، ثم قال: «**وهو على ما فسرت لك في الأمر، والنهي**»[4]

يلحظ إذًا أنَّ التركيب عند الفراء مكوَّنٌ من جملة واحدة؛ إذ إنَّ (خيرًا) في الآية الكريمة واقعٌ في حيِّز الجملة الـمُـبتدأ بها.

وأما التركيب عند الخليل، وسيبويه، والرضي فمكوَّن من جملتين؛ إذ إنَّ (خيرًا) غير داخل في حيز الكلام الـمُـبتدأ به، وذلك لوقوعه معمولاً لفعل مُقدَّر.

ويؤول هذا التحليل إلى تقطيع الجمل في النص على النحو الآتي:

---

(1) شرح الرضي 1/ 340.

(2) وردت في تحقيق عبد السلام هارون (خيرًا)، وما أثبتُّه هو الصحيح، وهو كذلك في طبعة بولاق. انظر: 1/ 146 من طبعة بولاق.

(3) كتاب سيبويه 1/ 283-289.

(4) معاني القرآن 1/ 270.

<table>
<tr><td>المثال</td><td colspan="4">ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ</td></tr>
<tr><td rowspan="4">تقطيعه عند سيبويه ومن وافقه</td><td colspan="4">تركيب مركب مكوَّنٌ من جملتين (انتهوا + خيرًا لكم)</td></tr>
<tr><td colspan="2">الجملة الأولى</td><td colspan="2">الجملة الثانية</td></tr>
<tr><td>قوة مقصودة بالقول</td><td>مضمون قضوي</td><td>قوة مقصودة بالقول</td><td>مضمون قضوي</td></tr>
<tr><td>الأمر (مدلولٌ عليه تصريفيًّا)</td><td>انتهاء القوم عن التثليث</td><td>الأمر بالإتيان (فعل مقدَّر)</td><td>إتيان الخير</td></tr>
<tr><td>تقطيعه عند الفراء</td><td colspan="4">تركيب مكوَّنٌ من جملة واحدة؛ إذ إنَّ (خيرًا) داخل في حيِّز معنى الكلام الأول</td></tr>
</table>

وقد كان النحويون يعوِّلون على معنى الكلام في تحديد العلاقات بين مكونات هذا التركيب؛ إذ إنَّ الرضيَّ قد قال معللاً تقدير العامل الناصب: « **أنَّك نهيت في الأول عن شيء ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمرُ به**»

يقتضي تحليل الرضي في هذا النص حدسه بالارتباط الوثيق بين العمل النحوي، ومعنى الكلام؛ لأنَّ في نصب (خير) في الشاهد القرآني بالعامل الأول، وإدخاله في حيز الكلام الأول اقتضاءً لدخوله في معنى النهي المدلول عليه معجميًّا بالكلام الأول؛ لذلك قدَّر النحويون عاملاً آخر يفصله عن معنى الكلام الأول، ويدخله في معنى الأمر اللائق بالمعنى المراد.

كما أنَّ في نصوصهم مراعاة لدلالة الاقتضاء في بعض الأقوال، حيث نقل سيبويه عن الخليل قوله في تعليل انتصاب الاسم بعامل مقدر: «**لأنك قد عرفتَ أنك إذا قلت له: انتهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخر؛ فلذلك انتصب**»

## المبحث الثاني

# علاقة معاني الكلام بتعدد وجوه العلاقة بين بعض الجمل

### المطلب الأول: أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد (حتى):

تأتي (حتى) لأحد معانٍ ثلاثة:

- انتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:91]
- التعليل، نحو: أسلمْ حتى تدخلَ الجنةَ.
- بمعنى (إلا) في الاستثناء، وهو أقلُّها، نحو قول الشاعر:

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً حتى تجودَ، وما لديكَ قليلُ[1]

وهذا معنى غير متفق عليه عند النحاة.[2]

وتدخل (حتى) على الفعل المضارع؛ فإما أن ينتصب الفعل المضارع بإضمار (أن) بعدها، وإما أن يرتفع، نحو: سرتُ حتى أدخلَها، ويجوز أن يرفع فتقول: سرتُ حتى

(1) بيت من الكامل، للمقنع الكندي، وهو في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2/ 1734 ، الجنى الداني ص555 ، مغني اللبيب 1/ 146 ، الخزانة 3/ 370 .

(2) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص555، مغني اللبيب 1/ 143، شرح مغني اللبيب للدماميني 2/ 640.

أدخلُها، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:214]، حيث قُرئت هذه الآية على وجهين: نصبِ الفعل المضارع (يقول)، ورفعِهِ.[1]

وللنحاة في تحليل هذين الوجهين -أعني نصب المضارع بعد (حتى) ورفعه- آراءٌ لا تخلو من طرافة، وقيمة علميَّة؛ لما فيها من استحضار لجانب المعنى، فقد وضع سيبويه بابًا في كتابه، قال فيه: «**هذا باب الرفع فيما اتَّصل بالأوَّل كاتصاله بالفاء، وما انتصب لأنه غاية**»[2]

وقد جعل سيبويه نصبَ الفعل بعد (حتى) على وجهين:

- الأول: **أن يجعل الدخول غايةً لمسيره، في نحو: سرتُ حتى أدخلَها**، أي: سرت إلى أن أدخلَها.
- الثاني: **أن يجعل السير كائنًا، والدخول غيرَ كائنٍ**، فتكون بذلك مثل (كي) في كون **ما بعدها مُسبَّبٌ عمَّا قبلها**، وذلك قولك: كلَّمتُهُ حتى يأمرَ لي بشيءٍ.

وأما رفع المضارع بعدها فيكون على وجهين أيضًا:

- **أن يجعل الدخول متَّصلٌ بالسير** كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرتُ فأدخلُها، **فـ(حتى) تكون بمنزلة (إذا)** وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنها لم تجئ على معنى (إلى أن)، ولا معنى (كي).
- **أن يجعل السير قد كان، ويكون الدخول الآن**، نحو: لقد سرتُ حتى أدخلُها ما أُمنعُ، أي: حتى أنِّي الآن أدخلُها كيفما شئت. كقول حسان بن ثابت:

يُغشَونَ حتَّى لا تَـهِـرُّ كلابُهم  لا يَسألون عن السوادِ المقبلِ[3]

لأنَّ المقام الذي قيل فيه هذا البيت مقام مدحٍ، فغرض الشاعر تقرير كرم ممدوحيه؛ فلم يجز لذلك النصب؛ لأن الشاعر لو نصب الفعل لجعله غاية للغشيان، وذلك

---

(1) انظر: معاني الحروف ص119. وقد قرأ نافع وحده بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، وكان الكسائي يقرأ بالرفع دهرًا، ثم رجع إلى النصب. انظر: السبعة لابن مجاهد ص181.

(2) كتاب سيبويه 3/ 20.

(3) بيت من الكامل، وهو في: ديوانه ص309 ، كتاب سيبويه 3/ 19 ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص158 ، مغني اللبيب 1/ 149 .

يتنافى مع المعنى الذي أراده الشاعر.[1]

ومن ذلك أيضًا قولهم: سرتُ حتى يعلمُ الله أنِّي كالٌّ، فالفعل هاهنا منقطع عن الأول.[2]

وعند التأمل في تحليل الرضيِّ للحالات الإعرابية للمضارع بعد (حتى) يُلحظ أنه يعوِّل تعويلاً صريحًا على **مفهوم قصد المتكلم**، ويتجلى ذلك في قوله: «ثم إذا أردنا أن نُبيِّن متى يرفع المضارع بعد (حتى) ومتى ينصب، **قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم؛ فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إمَّا في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجبَ رفعُ المضارع** سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين، نحو: إنَّ زيدًا سار حتى يدخلُها... هذا كلُّه في رفع ما بعد (حتى)، **وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجبَ النصب، وكذا يجب النصب إن لم يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة، ولا عدم حصوله فيها، بل قصد كونه مترقبًا مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم** سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة، أو عرض مانع من حصوله»[3]

تبدو طرافة هذا النص في كون الرضيِّ قد **اعتمد بصفة صريحة مفهوم القصد** في تحديد مفاهيم نحوية أساسية في تقطيع النص اللغوي، بخلاف كثير من النحويين قبله الذين ورد مفهوم القصد عندهم في ثنايا تحليلاتهم النحوية فحسب.

ويبني الرضيُّ حكمَه النحويَّ في رفع المضارع، ونصبه على ثنائية الواجب، وغير الواجب التي وُجدت عند سيبويه من خلال **افتراض أن الرفع حالةٌ إعرابية ملائمة للمعاني الواجبة، وأما النصب والجزم فحالاتٌ إعرابية ملائمة للمعاني غير الواجبة،** ويلحظ هذا في قوله: «فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) **إمَّا في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجبَ رفعُ المضارع**...وإن قصد المتكلم أنَّ **مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمن الإخبار**

(1) انظر: الدلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع. د.منصور عبد السميع ص14.

(2) انظر: كتاب سيبويه 3/ 17-19.

(3) شرح الرضي 4/ 57-59.

**وجب النصب**، وكذا يجب النصب إن لم يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة، ولا عدم حصوله فيها، **بل قصد كونه مترقبًا مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم** سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة، أو عرض مانع من حصوله»[1]

يربط الرضيُّ بين رفع المضارع، وقصد المتكلم الحكم بحصول مصدر الفعل الواقع بعد (حتى)؛ إذ إنَّ الحكم بحصول الشيء معنى من المعاني الواجبة، والرفع هو الحالة الإعرابية اللائقة بالمعاني الواجبة، في حين أنَّ الشيء غير الثابت، ومنه ما سيقع في المستقبل هو معنى من المعاني غير الواجبة، والنصب حالة من الحالات الإعرابية اللائقة بتلك المعاني.

ولكون زمن المضارع هو الحد الفاصل بين حالتي رفع المضارع، ونصبه يدقق الرضي هذا الزمن الذي تدلُّ عليه صيغة المضارع؛ إذ **يفصل الرضيُّ بين زمن الفعل** بالنظر إلى ما قبله، **وزمن التلفظ بالفعل**، ويتجلى ذلك في قوله: «**ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقّبًا، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد (حتى) مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها**، كالدخول بالنظر إلى السير، فإنَّ الدخول كان عند السير مترقبًا بلا ريب، فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الإخبار ماضيًا، أو حالاً، أو مستقبلاً»[2]

**وقد ذكر ابن هشام أنَّ المضارع بعد (حتى) إن كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم وجبَ النصب، وإن كان مستقبلاً بالنظر إلى الجملة قبلها جاز فيها الوجهان**، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:214]، حيث قُرئت بالوجهين؛ إذ إنَّ قولهم مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا[3]، «**فمن رفع فعلى أنَّ الإخبار بوقوع شيئين أحدهما الزلزال، والآخر القول، والخبر الأول على وجه الحقيقة، والثاني على حكاية الحال**، والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث هو تسبب القول عن الزلزال، **ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد، وهو الزلزال، وبأن شيئًا**

(1) شرح الرضي 4/ 57-59.
(2) شرح الرضي 4/ 56.
(3) انظر: مغني اللبيب 1/ 146.

**آخر كان مترقبًا وقوعه عند حصول الزلزال، وهو القول، وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع**، وإن كان وقوعه ثابتًا في نفس الأمر، لكنَّ ثبوته من شيء آخر لا من هذه القراءة، والشيء الآخر قراءة الرفع؛ لأن القراءتين كالآيتين»[1]

ثم يذكر الرضي في تحليله جملةً من الأفكار التي تؤيد ما أُشير إليه آنفًا في فهم نصِّه، حيث ذكر **أنَّ شرط الرفع كونُ الفعل الأول موجَبًا**، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتى)؛ **فلذلك حمل تجويز النحاة لنحو: أيُّهم سارَ حتى يدخلُها، على أن الاستفهام عن السائر لا السير**؛ إذ السير محكوم بحصوله غير مستفهم عنه، **في حين أنه لا يجوز رفع المضارع في نحو: أسرتَ حتى تدخلُها؛ لأنك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول، فكيف تحكم بحصول الدخول.**

ويتبع هذا الاختلاف في علامة إعراب الفعل المضارع في كلا المعنيين اختلافًا في العلاقة بين الجملتين –أعني الجملة الواقعة قبل (حتى)، والجملة الواقعة بعدها–، إذ إنَّ (حتى) في حالة نصب المضارع بعدها تكون جارةً بمعنى (إلى)، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:91]، أو بمعنى (كي)، نحو: لأتوبنَّ حتى أدخلَ الجنةَ، إذا أراد المتكلم جعل دخول الجنة غايةً للتوبة، **فالجملة الثانية حينئذٍ متعلِّقةٌ بما قبلها؛ لأنَّ (حتى) جارةٌ، ومجرورها هو المصدر المؤول من (أنْ) الناصبة للمضارع المقدرة بعدها مع الفعل المضارع.**[2]

**وأما إذا رُفع المضارع بعدها فإنَّ (حتى) تكون حرفَ ابتداءٍ غيرَ عاملٍ، فتكون الجملة الواقعة بعد (حتى) جملةً مستأنفةً مستقلَّةً في المعنى عن الجملة الواقعة قبلها غيرَ متعلِّقةٍ بها من حيث الإعراب.**[3] ويتضح ذلك في الجدول الآتي:

(1) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 1/ 287.

(2) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 4/ 24.

(3) انظر: شرح السيرافي 10/ 13، شرح الرضي 4/ 59، رصف المباني ص257.

<table>
<tr><td>المثال</td><td colspan="4">لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ</td></tr>
<tr><td>عدد الجمل</td><td colspan="4">جملتان (لن نبرح... ، يرجع... ) غير منفصلتين؛<br>لأن الثانية واقعةٌ في حيِّز الكلام الأول.</td></tr>
<tr><td rowspan="2">مبادئ (سيرل)</td><td colspan="2">قوة مقصودة بالقول</td><td colspan="2">مضمون قضوي</td></tr>
<tr><td colspan="2">النفي (لن)</td><td colspan="2">فعل + فاعل مستتر + جارٌّ ومجرور + حال + مفعول فيه (جملة)</td></tr>
<tr><td>المثال</td><td colspan="4">يُغشونَ حتى لا تهرُّ كلابهم</td></tr>
<tr><td>عدد الجمل</td><td colspan="4">جملتان (يُغشون، لا تهرُّ... ) منفصلتان؛ إذ إنَّ لكلٍّ واحدة منهما معنى مستقلاً من معاني الكلام</td></tr>
<tr><td rowspan="3">مبادئ (سيرل)</td><td colspan="2">الجملة الأولى</td><td colspan="2">الجملة الثانية</td></tr>
<tr><td>قوة مقصودة بالقول</td><td>مضمون قضوي</td><td>قوة مقصودة بالقول</td><td>مضمون قضوي</td></tr>
<tr><td>الإثبات (غير موسوم بحرف في العربية)</td><td>غشيةُ الناس</td><td>النفي (لا)</td><td>هرُّ الكلاب</td></tr>
</table>

## المطلب الثاني: أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد (الفاء):

يقع الفعل المضارع بعد الفاء، إذا كان مسبوقًا بأمرٍ صريح، نحو: اضرب زيدًا فيستقيمَ، أو بنفي، نحو: لن تقومَ فتضربَ زيدًا، أو بنهيٍ، نحو قول الله تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ﴾[طه:61]، أو باستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾[الأعراف:53]، أو بغيرها من أنواع الطلب، كالتحضيض، والعرض ونحوهما؛ فينتصب على خلاف بين العلماء في

ناصبه[1]، ويجوز الرفع في المضارع بعدها، فتقول: ألا تنزلُ فتصيبُ خيرًا.[2]

وقد لخَّص سيبويه تلك الحالات بقوله: «اعلم أنَّ ما انتصبَ في باب الفاء ينتصب بإضمار (أنْ)، **وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعلَ الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ، أو مبنيٍّ على مبتدأ**، أو موضع اسم مما سوى ذلك»[3]

وقد أعاد سيبويه حالات رفع المضارع، ونصبه إلى ثنائية الواجب، وغير الواجب؛ حيث ذكر أنَّ المضارع في قولهم: حسبتُهُ شتمني فأثب عليه، يجوز أن يكون منصوبًا إذا لم يكن الوثوب واقعًا، والمعنى حينئذٍ: أنْ لو شتمني لوثبتُ عليه.

**وإذا كان الوثوب واقعًا فلا يجوز غيرُ الرفعِ؛ لأن هذا بمنزلة قولك: ألستَ قد فعلتَ فأفعلُ.**

فلا تضمر (أنْ) بعد الفاء المتلوَّة بالمضارع في الواجب، نحو: إنه عندنا فيحدثُنا، وسوف آتيه فأحدِّثُه، فليس فيه إلا **الرفع على أحد وجهين:**

- الأول: التشريك بينه وبين الأول.
- **الثاني: جعل المضارع بعد الفاء منقطعًا عمَّا قبله.**

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾[البقرة:102]

**فارتفع المضارع؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون؛ فليست الفاء بعاطفةٍ (تعلمون) على ما قبله، إنما الكلام مستأنف مخبرٌ به، والفاء لعطف جملة على جملة.**

---

(1) اختلف النحويون في ناصب المضارع الواقع بعد الفاء، أو الواو على أقوال، أشهرها:
- القول الأول: ما ذهب البصريون إلى أنه منتصب بإضمار (أنْ) وجوبًا بعد الفاء أو الواو.
- القول الثاني: ما ذهب الكسائي ومن وافقه إلى أن النصب بالفاء والواو.
- القول الثالث: ما ذهب الفراء ومن وافقه إلى أن النصب بالخلاف. انظر: ارتشاف الضرب 4/ 1668.

(2) انظر: شرح التسهيل 4/ 27-38.

(3) كتاب سيبويه 3/ 28.

ويجوز النصب في الواجب في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

سـأتْـركُ مـنـزلـي لبني تمِيم وأَلـحـقُ بالحِجازِ فأسْتريحا[1]

**وهو ضعيف في الكلام.**

وسأل سيبويهِ يونسَ عن معنى قوله: ما أتيتني فأحدثُك، وائتني فأحدثُك، فقال له: أي: ما أتيتني فأنا أحدثُك، وائتني فأنا صاحب هذا.

فإنما تضمر (أنْ) وينصب الفعل إذا أُريد معنى الغاية.[2]

وذكر الرضيُّ أنَّ **صرفَ ما بعد الفاء من الرفع إلى النصب لقصد التنصيص على كون الفاء سببيةً**، لأنَّ المضارع المرفوع بلا قرينة تُخلِّصه للحال، أو الاستقبال ظاهرٌ في معنى الحال، فلو أُبقي مرفوعًا لحُمل على أنَّ الفاء لعطف جملة حاليَّة الفعل على الجملة التي قبل الفاء، **فصرفه إلى النصب تنصيص على عدم العطف**؛ لأنَّ المضارع حينئذٍ يكون منصوبًا بـ(أنْ) المضمرة، وهو مفرد، **وتقدير (أنْ) مخلِّصٌ المضارعَ للاستقبال اللائقِ بالجزائية، فيكون النصب دافعًا لكون الفاء للعطف، ومقوِّيًا لجانب الجزاء**، فيكون ما بعد الفاء مصدرًا مؤولاً مبتدأ محذوفَ الخبرِ، وهذا المصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرًا، فالتقدير في: زرني فأكرمَك، ليكن منك زيارة فإكرام مني.[3]

يلحظ في أقوال سيبويه، والرضيِّ مراعاتهم لقصد المتكلم في تعدد الوجوه الإعرابية للمضارع بعد (الفاء)؛ إذ إنَّ هذا التنوع الإعرابي مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بمعاني الكلام من خلال افتراض أنَّ **النصب حالة إعرابية لائقة بالمعاني غير الواجبة؛ لذلك انتصب المضارع بعد الفاء للنصِّ على كون الفاء سببيَّةً؛ لجعل ذلك مقوِّيًا لدلالة الجزاء في الجملة**. وترتب عن ذلك وجوب كون الجملة قبل الفاء غير واقعة؛ لتتواءم معاني الكلام في النص بمجيء جملتين يصح الارتباط بينهما معنويًّا بمجيء الأولى منهما سببًا للثانية، وهذا ما لا يتأتى في السعة إذا كانت الجملة الأولى واقعةً؛ لأنها تباعدت ببنائها على معنى اليقين عن احتياجها إلى جملة بعدها تكون جزاءً؛ لأن الجملة المثبتة

---

(1) بيت من الوافر، نسبه العيني للمغيرة بن حنين التميمي، وهو في: كتاب سيبويه 3/ 39، الأصول في النحو 2/ 182، شرح الشواهد للعيني 2/ 300 .

(2) انظر: كتاب سيبويه 3/ 28-41.

(3) انظر: شرح الرضي 4/ 67.

أبعدُ ما تكون حينئذٍ عن معنى الطلب المقتضي لجملة بعده.

وبيَّن السيرافي وظيفة الفاء في تلك التراكيب، فالأصل فيها أن تكون عاطفة، والعطف بها على وجهين:

- الأول: **عطف ظاهر**: وذلك حين تعطف ما بعدها على ما قبلها؛ **فيدخل في إعرابه، وظاهر معناه**، نحو: زيدٌ يأتيك فيحدثُك، وأريد أن تأتيَني فتحدثَني، وإن يأتِك زيد فيحدثْك تحسنْ إليه.
- الثاني: **عطف متأوَّل**: وذلك حين يكون ما قبل الفاء غير موجب، ويكون معلقًا بما بعد الفاء شرطًا.[1]

يتضح إذًا أنَّ العلاقة بين الجملتين في حالة رفع المضارع في نحو: ليتك تأتيني وتحدثُني، على أحد وجهين:

- الأول: الرفع على عطف الفعل الثاني على الفعل الأول، فيكون داخلاً معه في الإعراب ومعنى الكلام -كما نصَّ السيرافي-.
- الثاني: الرفع على استئناف الكلام، فتكون الجملة الثانية مستقلة في المعنى عمَّا قبلها منفصلة عنها.

**وأمَّا نصب المضارع بعد الفاء في نحو: زرني فأكرمَك، فيعدُّه الرضيُّ واسمًا على الارتباط المعنويِّ بين الجملتين الأولى، والثانية من خلال تقارب هذا التركيب المكون من جملتين من التركيب الشرطي**؛ إذ إنَّ تحقق الجملة الأولى سببٌ لوقوع الجملة الثانية؛ لذلك يمثِّل سيبويه هذا التركيب بتركيب شرطيٍّ: لو زرتني لأكرمتك.

**وتستطرف الدراسة بعد تأمل تحليلات الرضي لهذه المسألة مناقشته لتلك القضايا مستحضرًا في اختلافِ الأحكام الإعرابية قصدَ المتكلم، ومراعيًا واسماتٍ متنوعةً تدل عليه**؛ إذ لم يجعل الشكل النحوي وحده هو الفيصل في تحديد نوع العلاقة بين المفردات، أو الجمل، من ذلك أنه أعطى جملاً لم تُوسمْ بحرف نفْيٍ حكمَ النفي؛ لدلالتها عليه مُعجميًّا، نحو: قلَّما تلقاني فتكرمَني؛ فانتصب المضارع بعدها لأنَّ هذه

(1) انظر: شرح السيرافي 10/ 34.

الجمل تستعمل بمعنى النفي الصرف.[1]

ويُعوِّلُ تعويلاً صريحًا على قصد المتكلم **مُقِرًّا بسُلطةِ المقام في تحديد معنى الكلام، وبيانِه** من خلال قوله: «وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقًا بالنفي، أي: منصوبَ الجواب، نحو: كأنك والٍ علينا فتشتمَنا، أي: لست بوالٍ، **أمَّا إن قصدتَ بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك**»[2]

ومن خلال قوله في نصٍّ آخرَ: «**إذا كان الأمر صريحًا، نحو: ائتني فأشكرَك، فلا كلام في صحته، وأما إذا لم يكن صريحًا، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر**، نحو: اتقى الله امرؤ.. وفعلَ خيرًا فيثابَ عليه، وحسبك الكلام فينامَ الناس... **فالكسائيُّ يُجري جميع ذلك مُجرى صريح الأمر**»[3]

**إذ يناظر هذا التحليلُ** الذي يقرُّ فيه الرضيُّ بدلالة التركيب النحوي المفيد للتشبيه على معنى النفي، ودلالة التركيب الخبريِّ نحويًّا على معنى الأمر **تمييزَ (سيرل) بين الأعمال اللغوية المباشرة، والأعمال اللغوية غير المباشرة** من خلال اقتضاء دلالة تركيب على معنى النفي، أو الأمر رغم وسمه بأداة التشبيه، أو كونه ذا شكل خبريٍّ نحويًّا إلقاءه في مقام نموذجيٍّ دالٍّ على ذلك المعنى، رغم أنَّ للرضيِّ تدقيقًا في رأي الكسائي يتَّضحُ في المطلب القادم.

ويتعامل الرضيُّ مع اللغة على أنها أداة تخاطبية بين متكلم، ومخاطب يستعين مستعملها بالشكل النحوي لعناصرها لإيصال المعنى المراد لذلك المخاطب، فمتى كان ثمة قرائن موصلةٌ للمعنى مغنيةٌ عن بعض الأدوات النحوية أمكن الاستغناء عن تلك الأدوات اكتفاءً بتلك القرائن المقامية الكافية لإيصال المعنى المراد للمخاطب، وتتجلى تلك الرؤية في قوله بعد إيراد بعض الشواهد التي وقع فيها المضارع مرفوعًا رغم إرادة معنى النصب: «جاز لك ألا تصرف في المواضع المذكورة إلى النصب **اعتمادًا على ظهور المعنى**»[4]

---

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 64.
(2) شرح الرضي 4/ 65.
(3) شرح الرضي 4/ 64.
(4) شرح الرضي 4/ 67.

## المطلب الثالث: أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد الطلب:

قد تسقط فاء السببية من المضارع المنصوب بعدها، فيجوز في المضارع حينئذٍ إذا سقطت الفاء في غير النفي وجهان:

- **الأول: الجزم**، نحو: لا تعصِ الله تنلْ رضاه.
- **الثاني: الرفع**، نحو: زُرْني أزورُك.[1]

**وقد ساوى سيبويه بين انجزام هذا الجواب وانجزام جواب (إنْ) الشرطية؛** لأنهم جعلوه مُعلَّقًا بالأول غير مستغنٍ عنه، وذلك **لأن المتكلم قد أراد الجزاء.**

**وأجاز سيبويهِ في هذه الأمثلة الرفعَ إذا** لم يجعل المتكلمُ المضارعَ مُعلَّقًا بالأول، إنما **أراد أن يبتدئه**، ويجعل الأول مستغنيًا عنه، نحو: ائتني آتيك، فكأنه قال: ائتني أنا آتيك.[2]

وقد استحضر الرضي مبادئ معاني الكلام في تعليل إخراج المضارع المنفي؛ إذ إنَّ **النفي خبرٌ محضٌ، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر؛** لأن كلَّ كلامٍ لا بُدَّ فيه من حامل للمتكلم به عليه، وحامله على الكلام الخبري إفادةُ المخاطب بمضمونه، وأما الكلام الطلبي فحامله كونُ المطلوب مقصودًا للمتكلم إما لذاته، وإما لغيره؛ إذ قد يتوقف غيرُه على حصول الطلب، وهذا هو معنى الشرط.

وأما الخبر فإنما يحمله المخاطب على أن المتكلم قد قصد إفادته بمضمونه.[3]

بناءً على هذا التدقيق نفترض أنَّ **للإخبار وجهين:**

- **إخبارًا إيجابيًّا**، وهو الإثبات، نحو: حضر محمدٌ.
- **إخبارًا سلبيًّا**، وهو النفي، نحو: ما حضرَ محمدٌ.

وقد توسَّع النحويون في تفصيل الحالات الإعرابية للمضارع الواقع بعد الطلب، وبيان العلاقات بين أفراد التركيب؛ إذ قد ذكر الرضيُّ أنَّ للمضارع في ذلك السياق حالتين إعرابيتين:

---

(1) انظر: تسهيل الفوائد ص232.

(2) انظر: كتاب سيبويه 3/ 94-96.

(3) انظر: شرح الرضي 4/ 116.

- **الحالة الإعرابية الأولى: الرفع**: إذا قصد المتكلم أحد ثلاثة أمور:
- **استئناف الكلام**: فيكون الفعل الواقع بعد الطلب مقطوعًا عمَّا قبله، ومن ذلك قول الشاعر:

وقـال رائـدُهـم: أَرْسُـوا نُزاوِلُها فكلُّ حتفِ امرئٍ يجري بمقدارِ[1]

فرفع نزاولها على معنى: نحن نزاولها؛ لأنه لم يجعل هذا محمولاً على الشرط. فالتركيب إذًا مكوَّنٌ من كلامين مستقلين؛ بُنيَ الأول منهما على معنى الأمر، وبُنيَ الثاني على معنى الإثبات.

- **الوصف**: فيكون الفعل واقعًا في حيِّز وظيفةٍ نحويَّةٍ، وإنما جيء به لوصف نكرة تسبقه، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾[مريم:5،6]، فالتركيب مكوَّن إذًا من كلام واحد قد بني على معنى الأمر المفيد في هذا السياق للدعاء، وقد وقع الفعل في حيِّز وظيفة المفعول داخل الكلام نفسه.
- **الحال**: فيكون الفعل شاغلاً وظيفة الحال داخل الكلام، فهي جملة صغرى داخل الجملة الكبرى –حسب تقسيم ابن هشام–، نحو قول الله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأنعام:91]، فالتركيب إذًا مكوَّنٌ من كلام واحد قد بُنيَ على معنى الأمر، وقد وقع الفعل في حيِّز الكلام الأول شاغلاً إحدى وظائفه النحوية، وهي الحال.
- **الحالة الإعرابية الثانية: الجزم**: إذا قصد المتكلم التنصيص على السببية بجعل الجملة الثانية مسببة عن الأولى، نحو: ذاكرْ تنجحْ؛ إذ إنَّ المذاكرة في هذا التركيب سبب للنجاح.

**وثمة مواضع يكون فيها الرفع واجبًا، نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلُك؛ لأن الجزم موجب لإضمار الشرط**، ويكون المعنى على هذا: إن لا تدنُ من الأسد يأكلْك، وهذا محال؛ لأن تباعده يصيرُ سببًا لأكله، وهذا المعنى غيرُ مقصودٍ قطعًا.[2]

---

(1) بيت من البسيط، منسوب للأخطل، ولم أجده في ديوانه، وهو في: كتاب سيبويه 3/ 96 ، المفصل ص254 ، الخزانة 9/ 87 . والمعنى: قال زعيمهم: أقيموا نزاول الحرب، أي: نقاتل.

(2) انظر: شرح الرضي 4/ 118–120.

**يلحظ أنَّ انصراف الحالة الإعرابية للفعل من الرفع إلى الجزم واسمٌ للارتباط المعنوي بين الجملتين بكون الجملة الأولى سببًا للجملة للثانية**، ويأتي ذلك مصادِقًا لافتراض أن الرفع هو الحالة الإعرابية الملائمة للمعاني الواجبة، وافتراض أن الجزم أحد الحالات الإعرابية الملائمة للمعاني غير الواجبة.

**وقد أجاز الرضي جزم الجواب المسبوق بأمرٍ مدلول عليه بالخبر**، نحو: اتقى الله امرؤٌ وفعلَ خيرًا يُثبْ عليه، وجُعِل منه قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾[الصف:10، 11، 12]

حيث جُعِل المضارع المجزوم (يغفر) واقعًا جوابًا لـ(تؤمنون) لأنه بمعنى (آمنوا)، وليس بجواب (هل أدلكم) لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة.[1]

وذهب السيرافي إلى أنَّ الجملة جواب لـ(هل)، وجملة (تؤمنون) تفسير للتجارة، **والاستفهام هنا في معنى الأمر**؛ لأن المراد أمرهم وحثُّهم على ما يُنجيهم، كما يقال: هل أنت ساكت، بمعنى: اسكت.[2]

**وقد فرَّق الرضيُّ بين جزمِ الفعل، ونصبِه بعد الطلب المدلول عليه بالخبر**؛ إذ أجاز الأول، ومنع الثاني مخالفًا الكسائي بذلك؛ إذ لا يُكتفى عنده في نصب المضارع بالطلب المدلول عليه بالخبر، بل لابدَّ من صريح الأمر؛ لأن الفاء قد يبقى فيها معنى السببية مع ارتفاع المضارع بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾[المرسلات:36]، ومع الرفع تكون دلالة الفاء على السببية محتملة، بخلاف النصب الذي يكون معنى السببية نصًّا فيها، فلمَّا كانت المسألة كذلك وجب سبق المضارع بصريح الطلب؛ ليكون مُقوِّيًا للسببية إن ضعفت دلالة الفاء عليه بارتفاع الفعل بعدها، بخلاف الجزم؛ لأنه نصٌّ في السببية، فلا يضعف معناها مع عدم صريح الأمر.[3]

يأخذ الرضي بمنهج السلمية في التصنيف؛ إذ يجعل دلالة الفاء على معنى السببية

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 119.
(2) انظر: شرح السيرافي 10/ 124.
(3) انظر: شرح الرضي 4/ 118.

في حالة الرفع أقلَّ رتبةً من دلالتها عليه في حالة النصب؛ لذلك وجبَ سبق المضارع المسبوق بالفاء بصريح الأمر؛ ليكون مقوِّيًا لمعنى السببية فيها إن وقع المضارع حينئذٍ مرفوعًا.

**ويُستطرف من هذا التحليل وعي النحويين إجرائيًّا بالفرق بين البناء اللغوي المجرد، والإنجاز الفردي الواقع في مقام نموذجيٍّ**، ويتجلى ذلك في إقرارهم بدلالة الطلب في تراكيب خبرية، أو استفهامية في بنائها النحوي. وباعتماد هذا التفريق نظريًّا بنى (سيرل) تقسيمه للأعمال اللغوية إلى:

- أعمال لغوية مباشرة.
- أعمال لغوية غير مباشرة.

## المطلب الرابع: أثر معاني الكلام في اختلاف الحكم الإعرابي للمعطوف على اسم أحد الحروف المشبهة بالفعل:

قال ابن مالك في الألفيَّة:

وجـائـزٌ رفـعُـك معطوفًا على ... منصوبِ (إنَّ) بعد أن تستكملا

وأُلحقتْ بـــ(إنَّ) (لكنَّ) و(أنْ) ... مـن دون ليت ولـعـلَّ وكـــأنْ[1]

أجاز النحاة مراعاة اللفظ في العطف على اسم (إنَّ) مطلقًا، سواء كان مجيء المعطوف قبل ورود الخبر، أو بعده، نحو: إنَّ زيدًا وعمرًا في الدار، وإنَّ زيدًا في الدار وعمرًا.

وأما مراعاة موضع اسم (إنَّ)[2] في العطف فأجازوه أيضًا بلا خلاف إذا جاء

(1) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص20 .

(2) اختلفت عبارة النحاة في ذلك بين من يقول: العطف على موضع اسم (إنَّ)، ومن يقول: العطف على موضع (إنَّ) مع اسمها، وذكر الرضي أن الأول كأنه نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعًا قبل دخول (إنَّ)، ودخولها عليه كلا دخول؛ فبقي مرفوعًا محلًّا؛ لأن (إنَّ) كاللام في: لَزيدٌ، وأما الثاني فكأنه نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوعَ المحل لكان وحده مبتدأً، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم، واسمها غير مجرد، ثم ذكر أن الأولى أن يقال: العطف على موضع اسم (إنَّ). انظر: شرح الرضي 4/ 350.

المعطوف بعد ورود الخبر، ومنه قول جرير:

إنَّ الـخـلافـةَ، والـنُّـبُـوَّةَ فيهُمُ والمكرُماتُ، وسـادةٌ أطْـهـارُ[1]

وذهب كثير من النحويين إلى أنَّ الرفع هنا على الابتداء واستئناف جملة معطوفة على أخرى، ومنهم من ذهب إلى أنه من باب عطف المفردات؛ حيث عطف على موضع اسم (إنَّ)، وهذا وجه حسن عند سيبويه؛ لأن معنى: إنَّ زيدًا منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، و(إنَّ) دخلت للتوكيد.[2]

وذهب بعضهم في تأويل ذلك إلى أنَّه من قبيل العطف على التوهم[3]، نحو قول الشاعر:

بَدَا لي أنَّني لَسْتُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كـانَ جائِيَا[4]

وأما إذا جاء المعطوف قبل ورود الخبر فلم يجز البصريون فيه إلا النصب، نحو: إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان؛ لئلَّا يعمل عاملان (إنَّ، وعامل الابتداء) في معمول واحد (قائمان).

وأما الفرَّاء فأجاز ذلك إذا كان اسم (إنَّ) اسم لا يظهر عليه الإعراب، نحو: إنَّك وزيدٌ قائمان.

وأجاز الكسائي الرفع مطلقًا سواءٌ ظهر في المعطوف الإعرابُ، أو لم يظهر.[5]

**وأما الرضيُّ فيلحظ أنه قد استحضر مبادئ معاني الكلام في تعليل ما ذهب إليه في الحكم؛ إذ ذكر أنَّ العطف على محل اسم (إنَّ، ولكنَّ) جائزٌ؛ لأنَّ معنى الابتداء معهما لم يزُل؛ حيث إنَّ الاستدراك في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده؛ إذ هو حفظ الكلام السابق نفيًا كان أو، إثباتًا عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بـ(لكنَّ)،**

---

(1) بيت من الكامل، نُسب في (كتاب سيبويه) لجرير. انظر: 2/ 145 ، ونسبه أيضًا إليه الزمخشري. انظر: المفصل ص300 ، ولم أجده في ديوانه. ونُسب للفرزدق في كتاب (الجمل في النحو) المنسوب للخليل. انظر: ص155، ويظهر لي أن النسبة هناك ليست من صاحب الكتاب، بل هي من الناسخ؛ لأنه قال: «وقال آخر، وهو الفرزدق» إذ لو كانت من المؤلف لقال: وقال الفرزدق.

(2) انظر: كتاب سيبويه 2/ 144، التذييل والتكميل 5/ 184-193.

(3) انظر: المقاصد الشافية 2/ 369.

(4) بيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، وهو في: ديوانه ص165 ، كتاب سيبويه 1/ 165 ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1/ 72 ، شرح المفصل لابن يعيش 2/ 52 .

(5) انظر: معاني القرآن 1/ 310، 311، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص341.

فبقولك: ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قائم، تكون قد حفظت فيه عدم القيام عمَّا تُوهِّم من دخول (عمرو) فيه.[1]

وسيبويه قد قال في شأنهما: «ولكنَّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ)»[2]

**وأما العطف على اسم (ليت، ولعل، وكأن) بالرفع فقد نَصَرَ الرضيُّ رأيَ العلماء الذين منعوا مذهب الفراء المجيز العطف عليها بالرفع؛ حيث إنَّ اسمها قد خرج عن معنى الابتداء بما أوردت فيه الحروف من المعاني الـمُـغيِّرة لمعنى الابتداء.**[3]

وما ذهب إليه الرضي، ومن وافقهم هو رأي سيبويه قبلهم حيث قال: «**واعلم أن (لعلَّ، وكأنَّ، وليت) ثلاثتهن يجوز فيهنَّ جميع ما جاز في (إنَّ) إلا أنه لا يُرفع بعدهن شيء على الابتداء... ولم تكن (ليت) واجبةً، ولا (لعل)، ولا (كأنَّ)؛ فقبح عندهم أن يُدخلوا الواجب في موضع التمني، فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إنَّ**»[4]

يلحظ أنَّ الرضي، وسيبويه قبله، ومن وافقهما في الرأي قد اعتمدوا على مبادئ معاني الكلام في أحكامهما؛ إذ إنَّ (لكنَّ) مؤكدة للكلام قبلها؛ لأنَّك إذا قلت: ما حضرَ زيدٌ لكنَّ خالدًا حاضرٌ، تكون قد أكَّدت بالجملة المبدوءة بـ(لكنَّ) مضمون النفي في الكلام الأول؛ لأنك أثبتَّ الإسناد إلى غيره في ذلك الاستدراك.

وأمَّا (إنَّ) فإنها دالة على معنى التوكيد، **وهو معنى في العربية غير رئيس**؛ لأنه فرع على الإثبات، قال الرضي: «**معنى التأكيدِ تقويةُ الثابت**»[5]؛ لذلك أجاز العطف على اسمه بالرفع؛ لأن معنى الابتداء لم يتغيَّر، بخلاف دخول (ليت، أو لعل، أو كأنَّ) المغيرات لمعنى الابتداء إلى التمني، والترجي، والتشبيه.

فكأنهم جعلوا المعاني التي تدلُّ عليها (إنَّ، ولكنَّ) أعمالاً لغويَّةً غير أساسيَّةٍ؛ لأنَّ التوكيد، والاستدراك -بتأويل الرضيِّ له- لا يُغيِّران معنى الكلام الذي بُنيت عليه الجملة الاسميَّة إذا لم يدخل عليه ناسخ، بل هي مقويةٌ لهذا المعنى، وتوكيد له، بخلاف (كأنَّ، وليت، ولعلَّ) التي تُغيِّر معنى الكلام.

---

(1) انظر: شرح الرضي 4/ 353.
(2) كتاب سيبويه 2/ 145.
(3) انظر: شرح الرضي 4/ 353.
(4) كتاب سيبويه 2/ 146.
(5) شرح الرضي 1/ 325.

وقد نصَّ السيرافي على ذلك في قوله في مسألة العطف على أسماء (ليت، ولعلَّ، وكأنَّ): «**حَمْلُ المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يُغيِّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجِّي؛ فلذلك لم يحملوه على الابتداء**»[1]

لذلك ندرك أن الابتداء معنى يُبنى عليه الكلام، وليس مجردَ تعرٍّ عن العوامل اللفظية، وهذا يؤكد صحة التفسير لعامل الابتداء فيما سبق تحليله في الفصل الثالث من هذه الدراسة، ويعطينا ثقة بقرب الفهم لقصد النحاة في هذا التعبير.

كما يؤكِّد لنا أنَّ النحاة كانوا واعين ومدركين لحقيقة النواسخ من خلال النظر إليها ومعاملتها على أنها آلاتٌ يُعبِّر بها المتكلم عن المعاني التي يقصدها في الكلام، وينشئ بها أعمالاً لغويَّة متنوِّعة، حيث قال السيرافي: «**يُغيِّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي**»[2]

بعد هذا العرض لآراء النحويين في المسألة يلحظ أنَّ سيبويه، والرضي يجيزان العطف على اسم (إنَّ، ولكنَّ) بالرفع، بخلاف اسم (ليت، ولعلَّ، وكأنَّ)، ويوضح الجدول الآتي العلاقات النحوية الجائزة بين تلك التراكيب حسب تدقيقهم:

| المثال | ليت محمدًا حاضرٌ وزيدٌ | إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ |
|---|---|---|
| الوجوه الجائزة في تقطيع التركيب | **لا يجوز فيه إلا اعتبار الواو استئنافية** | **يجوز فيه اعتبار الواو عاطفة (عمرو) على (زيد)، ويجوز اعتبار الواو استنافية** |
| التعليل | **لأنَّ معنى الكلام قد تغيَّر من الابتداء إلى التمني** | **لأنَّ التوكيد لا يغيِّر معنى الابتداء، بل هو فرع عليه** |

(1) شرح السيرافي 2/ 474.

(2) شرح السيرافي 2/ 474.

## حوصلة الفصل الخامس

ينتهي هذا الفصل إلى المحققين من النحاة قد درسوا النصوص اللغوية، وبيَّنوا العلاقات بينها مستحضرين مبادئ معاني الكلام المختلفة، ومراعين مقاصد المتكلم، وظروف إلقاء القول.

فقد كان النحويون يعتمدون الجملة الدالة على معنى من معاني الكلام وحدةً كبرى للجملة في التحليل النحوي؛ فما دلَّ على معنى من معاني الكلام من الجمل حُكِمَ باستقلاله النحوي، وانفصاله عمَّا قبله.

ويناظر هذا المنهج في دراسة الجملة ما عدَّله (سيرل) في موضوع علم اللسانيات؛ إذ ذهب إلى أنَّ الموضوع الحقيقي لعلم اللسانيات يجب أن يكون (مفهوم العمل اللغوي)، وليس (الجملة) كما كان سائدًا عند البنيويين.

ووثَّق الفصل رسوخ العلاقة بين العمل النحوي ومعنى الكلام في أذهان النحويين؛ إذ إن الاستقلال في العمل النحوي لجملة من الجمل يتبعه استقلال في المعنى المزجى بتلك الجملة، ومن تجليات ذلك في التراث النحوي:

- إلحاح الرضي على أنَّ العدول في العلامة الإعرابية للنعت المقطوع، وتقدير عامل آخر فيه يتبعه تزجية معنى جديد مخالف لمعنى الكلام قبله، وهو إرادة معنى المدح، أو الذم أو نحوهما. ويكون الحذف الواجب للعامل في تلك الظاهرة واسمًا على المعنى المزجّى بتلك الجملة.
- تعليل النحويين لابتداء الكلام، واستقلاله بعد (أمَّا) بكونه دالاً على معنى جديد؛ إذ إنَّه مؤكِّدٌ لما قبله، وجازمٌ بوقوعه.
- رفضُ المحققين من النحاة أن يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها؛ لأنَّهما مختلفان من حيث المعنى، فلا يسوغ إذًا أن يتسلط عاملٌ إلا على ما يقع في حيِّز معناه.

وقد اعتمد النحويون مفهوم القصد في تحليلاتهم، ويبرز فضل الرضيِّ في هذا الجانب في تصريحه باعتماد هذا المفهوم معيارًا رئيسًا في بيان العلاقات المتنوعة بين الجمل، ولذلك تجليات كثيرة في الوجوه الإعرابية المختلفة للفعل المضارع الواقع بعد (حتى، أو الفاء، أو الطلب)، وتؤول الحالات الإعرابية للمضارع في أقصى حالاتها التجريدية من حيث المعنى إلى ثنائية الواجب، وغير الواجب من خلال افتراض أنَّ الرفعَ حالةٌ إعرابيةٌ ملائمةٌ للمعاني الواجبة، والنصبَ، والجزمَ حالتان إعرابيتان ملائمتان للمعاني غير الواجبة.

ويكشف اعتماد النحويين مفهوم القصد في تحليلاتهم النحوية عن مراعاتِهم للمقام، ونَظَرِهم للغة في حالة استعمالها، واعتمادهم هذه المفاهيم وحدةً أساسيةً في التحليل النحوي، ويُبيِّنُ هذا الموقف فَضْلَ ما كان عند النحويين على ما جاء به (بلومفيلد)[1]؛ إذ إنَّ النظر في القابلية التركيبية وحدها كما عند (بلومفيلد) غيرُ كافٍ في تقطيع النصِّ اللغوي تقطيعًا خاليًا من الخطأ؛ لأنَّ ثمة احتمالاتٍ تركيبيةً جائزةً، ولكن يمنع منها قصد المتكلم الذي يقطع الجملة عمَّا قبلها رغم جواز تعليقها بما قبلها تركيبيًّا؛ لذلك فإنَّ النحويين قد تجاوزوا المعيار الشكلي إلى النظر في دلالة المقام من خلال مراعاة قصد المتكلم، وحال المخاطب.[2]

ويصرح الجرجاني بذلك في قوله: «**وممَّا هو أصل في هذا الباب أنَّك قد ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حالُ ما يُعطف ويُقرنُ إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها تركُ العطف لأمرٍ عرضَ فيها صارت به أجنبيَّةً مما قبلها**»[3]

وقد انتهى الفصل إلى أنَّ النحويين قد كانوا يفرقون إجرائيًّا بين مستويي: اللسان، والكلام، عند (دي سوسير) وهو تمييز أقره (سيرل)، وأخذ به[4]، حيث إنَّ إطلاق الرضي مصطلح (الأمر غير الصريح) على نحو: **اتقى الله امرؤ وفعل خيرًا** فيثابَ عليه، دالٌّ على أنَّ هذا التركيب غير مفيدٍ الأمرَ في أصلِ وضعه، كما يدلُّ عليه قولك: اذهبْ؛ لأنَّه

(1) يُعرِّف (بلومفيلد) الجملة بأنها: تركيبٌ لغويٌّ لا يندرج ضمن مركَّبٍ أوسعَ منه. انظر: دور المقام في التحليل النحوي ص11.

(2) انظر: دور المقام في التحليل النحوي ص19.

(3) دلائل الإعجاز ص231.

(4) انظر: اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها، لـ د.شكري المبخوت ص29، ضمن ندوة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة: الاسترسال في الظاهرة اللغوية. 2002م.

تركيبٌ دالٌّ على الخبر في معناه اللغويّ، ولكنه اكتسب دلالة الأمر في مستوى آخر، وهو المستوى الإنجازي من خلال مراعاة استعمال هذا القول في مقام نموذجيٍّ محدد، وقد عبَّر الرضي عن ذلك بوصفه هذا التركيب أنه أمرٌ مدلولٌ عليه بالخبر. وينبني على ذلك تفريق (سيرل) بين الأعمال اللغوية المباشرة، والأعمال اللغوية غير المباشرة؛ إذ قد ميَّز (سيرل) بين معنى الجملة، ومعنى قول المتكلم بقوله: «في الأعمال اللغوية غير المباشرة يبلغ المتكلم إلى السامع أكثر مما يقوله في الحال من خلال التعويل على ما يتقاسمانه من معلومات مشتركة خلفية لغوية، وغير لغوية... »[1]

وتجب الإشارة إلى أنَّ ما عُرض في الفصل الرابع عن آراء النحويين في تدقيق وظيفة أسلوب النداء داخل العملية التخاطبية دليلٌ على أنَّ لمعاني الكلام أثرًا في ترتيب المعاني داخل النصِّ، وإنما أُهمل ذكره في هذا الفصل؛ لأنه قد مضى عرضه في الفصل السابق، فلا حاجة إلى إعادته، وإنما يُكتفى بالتنبيه إليه في نتائج الفصل.

(1) نظرية الأعمال اللغوية ص102.

# خاتمة

## النتائج

في خاتمة العمل تنتهي الدراسة إلى جملة من النتائج العلمية التي وصلت إليها، من أهمها:

- اعتمد النحويون على مبدأ سُلَّمية التصنيف في تحديدهم لأقسام الكلم الثلاثة؛ لضبط شتات ظواهره؛ إذ إنَّ لكل قسم خصائص أصلية، فمتى اكتملت تلك الخصائص في وحدة من الوحدات اللغوية دخلت بموجبها في التصنيف في ذلك القسم، ومتى وجدت بعض تلك الخصائص في وحدة من الوحدات أخذت بموجب ذلك شيئًا من خصائص ذلك القسم دون أن تدخل فيه، وتجليات ذلك في التراث النحوي مصطلحات من قبيل: الأفعال الناقصة، ومتمكّن غير أمكن، ونحوهما.
- بمفاهيم (سيرل) يشغل الاسمُ، والفعلُ في العربية موضعَ المضمون القضوي للجملة في الأصل، وأما الحرف فيشغل موضع القوة المقصودة بالقول؛ لأنَّ إنشاء المعاني في الأصل يكون في العربية بالحرف.
- شيوع الوحدة اللغوية، وإبهامها يُقرِّبها من الحرفيَّة، وأما تعرُّفها، وتخصصها فيقرِّبها من الاسمية؛ لذلك اشترط النحويون في الموصول الدالِّ على معنى الشرط في التركيب الاسمي أن يكون عامًّا، وشائعًا؛ لأنَّ خروجه من معنى الإخبار إلى معنى الشرط هو تباعد عن الاسمية، وتقارب من الحرفية. وأما الأفعال فنكراتٌ؛ لذلك خولف أصل كون المبتدأ بمجيء بعض المبتدآت نكراتٍ، نحو: سلامٌ عليك؛ لأنَّ معنى الدعاء الـمُـزجَّى بهذه الجملة لائق بالفعل؛ لذلك جاء المبتدأ نكرة؛ لأنه أقرب إلى الفعلية من النكرة.

- يُناظر مفهوم (الكلام) في التراث النحوي العربي -بتدقيق الرضي الذي جعله مفهومًا يُطلق على كلِّ جملة استقلّت بمعنى من معاني الكلام- مفهومَ (العمل اللغوي) عند (أوستين، وسيرل).
- جعل النحويون الخبرَ معنًى لائقًا بالجملة الاسمية في أصل الوضع؛ لأنَّه معنى واقع ثابت في ذهن المتكلم يلائم الاسم الدالَّ على الثبوت والدوام، وأما الطلب فمعنى لائق بالجملة الفعلية في أصل الوضع؛ لأنه معنى طارئ غير مستقر يلائم الفعل الدال على التجدد والحدوث.
- بين نظام العوامل في العربية ومبادئ معاني الكلام ارتباطٌ وثيقٌ؛ إذ إنَّ سيادة العمل النحوي للشرط -مثلاً- في إحدى الجمل رهينُ بناء معناها عليه من خلال تحقق ذلك وفق مبادئ معاني الكلام في العربية بوقوع أداة الشرط في صدارة الكلام.
- تجريد المحلات الإعرابية للجملة عند النحويين مكونة من ثلاثة محلات إعرابية أساسيّة؛ ركني الإسناد، وموضع المعنى الذي يبنى عليه الكلام. وهذا نظيرٌ لتقسيم (سيرل) للعمل القولي إلى: قوة مقصودة بالقول، ومضمون قضوي، ولكنَّ الاختلاف بينهما أن التداوليين الذين ينطلقون من خصائص الألسنة الأوربية قد افترضوا لكل كلام فعلاً إنشائيًّا يتصدره؛ ليدلَّ على معناه، وأما النحويون الذين ينطلقون من خصائص اللغة العربية فقد افترضوا أنَّ الحرف هو واسم المعنى في الأصل، ويتضح ذلك في الجدول الآتي:

| تجريد المحلات الإعرابية عند النحويين | | تجريد العمل القولي عند (سيرل) | |
|---|---|---|---|
| واسم معنى الجملة (يكون حرفًا في الأصل، وتجب له الصدارة) | ركنا الإسناد | القوة المقصودة بالقول (يكون فعلاً إنشائيًّا في الأصل، وتجب له الصدارة) | المضمون القضوي |

- تكون المعاني في الأصل موسومةً بحرف، أو نحوه في البنية المنجزة، نحو: (ليت) الدالة على معنى التمني، و(كأنَّ) الدالة على معنى التشبيه، وقد تأتي غير

موسومة بلفظ في البنية المنجزة، كما في قول النحويين بعامل الابتداء الواسم لمعنى الإثبات.

- معنى التوكيد في العربية معنى غير رئيس، بل هو فرعٌ على الإثبات؛ لذلك جاز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع؛ لأن معنى الابتداء لم يزُلْ من الجملة.
- الرضيُّ ذو عقلية أصولية تهتم بتجريد المفاهيم، واعتمادها مبادئ نظرية في النحو العربي؛ إذ تبدو إضافته في اعتماد الأحكام النحوية المنثورة في كتب المتقدمين أصولاً منهجيَّة عامَّة في النظرية النحوية العربية، من ذلك: افتراضه أنَّ الإنشاء في العربية يكون بواسطة الحرف في الأصل، وافتراضه أنَّ الإنشاء في الأفعال يكون في الأغلب بلفظ الماضي، واعتماده الصدارة لكلِّ ما كان حرفًا، وغيَّر معنى الكلام، وجعله مشابهة الفعل للحرف بلزوم معنى الإنشاء مُلزمةٌ إعطاءه حكم الحرف في عدم التصرف.
- تعددت واسمات المعاني في العربية؛ إذ إنَّ الأصل فيها أن يُوسم المعنى بالحرف، ولكنَّ هذا الأصل قد يتخلَّف بتدخِّل قرائن أخرى دالة على معنى الكلام، من تلك الواسمات:
  - الهيأة التركيبية للجملة، نحو: دخول الفاء في خبر المبتدأ واسمًا لمعنى الشرط.
  - الجمود التركيبي للجملة، نحو: جمود بناء جملة التعجب؛ للدلالة على هذا المعنى.
  - الصيغة الصرفية، نحو: تقدير الرضي لعامل النداء بصيغة الفعل الماضي؛ ليكون قرينة دالة على معنى الإنشاء؛ لأن معنى الإنشاء في الأفعال يكون في الأصل بصيغة الماضي.
  - البناء، نحو: بناء اسم (لا) النافية للجنس للدلالة على معنى استغراق النفي.
  - الحذف، نحو: حذف عامل النعت المقطوع وجوبًا للدلالة على معنى المدح، أو الذم، أو الترحم.
- النحو العربي في دراسته للكلام يدرس بنية خطابية مكونة من جملتين مستقلتين نحويًّا من حيث الشكل، مرتبطتين معنويًّا، ويتضح ذلك في الجدول الآتي:

| المثال | جملة النداء (يمكن أن يُستغنى عنها حسب المقام) | مضمون الكلام (إخبار، أو استخبار، أو... ) |
|---|---|---|
| يا محمدُ أقبلْ | يا محمَّدُ | أَقْبِلْ (أمر) |
| يا سائق السيارة المركبةُ أمامك | يا سائقَ السيارةِ | المَرْكبةُ أمامَك (إخبار) |
| لا تُهِنِ الضعيفَ | ---- | لا تُهِنِ الضعيفَ (نهي) |

- معنى النفي فرع على معنى الإثبات، وقد فُرِّق بينهما في وظيفة الفاعل داخل الجملة الفعلية بجعل النفي موسومًا بحرف دالٍّ عليه يمكِّن من التمييز بين الفاعل الحقيقي الذي له وجود في الخارج، والفاعل الصناعي.
- جعل الرضي في كل كلام مظهرًا من مظاهر الإنشاء لا يدخله التصديق والتكذيب؛ إذ إنَّ التصديق والتكذيب حسب تدقيقه يكون داخلاً فيما سمَّاه (سيرل) المضمون القضوي للجملة، وأما القوة المقصودة بالقول المتعلقة بقصد المتكلم فلا تدخلها تلك الثنائية، وهذا وعي من الرضي بشرط الإخلاص عند (سيرل).
- أفعال القلوب تشغل في الجملة العربية موضع القوة المقصودة بالقول حسب مفاهيم (سيرل)، وقد كان النحويون واعين بحقيقتها بدليل أن سيبويه جعلها في درجة مقاربة لنواسخ الابتداء.
- اعتمد النحويون الجملة الدالة على معنى من معاني الكلام وحدةً كبرى للجملة في التحليل النحوي؛ فما دلَّ على معنى من معاني الكلام من الجمل حُكِمَ باستقلاله النحوي، وانفصاله عمَّا قبله. ويناظر هذا المنهج في دراسة الجملة ما عدَّله (سيرل) في موضوع علم اللسانيات؛ إذ ذهب إلى أنَّ الموضوع الحقيقي لعلم اللسانيات يجب أن يكون (مفهوم العمل اللغوي)، وليس (الجملة) كما كان سائدًا عند البنيويين.
- يوجد في التراث النحوي العربي كثيرٌ مما يناظر ما اعتمدته اللسانيات الحديثة من مبادئ في وصف الألسنة البشرية وإن اختلفت بعض مظاهر تلك المبادئ بين التراث واللسانيات تبعًا لاختلاف الألسنة التي يصدر عنها نحاة العربية،

واللسانيون؛ إذ إنَّ للألسنة خصائص مشتركة، كما أن لكلِّ لسان خصوصية يتميز بها عن غيره، ولكنَّ الفضل للسانيين يتجلى في اعتماد تلك المبادئ أصولاً نظريَّة عامَّة صالحة للألسنة البشرية. في حين أنَّ النحويين كانوا يراعون تلك المبادئ في ممارستهم الإجرائية في دراسة العربية دون أنْ يصرحوا بها في كتبهم. ويُفهم ذلك بمراعاة أهداف الدراسة عند كلِّ فريق؛ إذ إنَّ النحويين كانوا يطمحون إلى وصف نظام العربية وصفًا يلائمها دون أن يكون من أهدافهم وضعُ مبادئَ صالحةٍ لوصف الألسنة البشرية، وهو ما كان يبحث عنه اللسانيون.

## التوصيات

يوصي الباحث بعد النتائج التي وصل إليها في دراسته بإعادة عرض الأبواب النحوية، وترتيبها وفق مبادئ معاني الكلام؛ إذ إنَّ من نتائج مراعاة معاني الكلام في تبويب المادة النحوية تصنيفَ أفعال القلوب في الجملة الاسمية، وليس الفعلية؛ لأن وظائف هذه الأفعال مقاربة لوظائف نواسخ الجملة الاسمية؛ إذ إنها تشغل موضع القوة المقصودة بالقول في الجملة، وليست كالأفعال المتوغلة في باب الفعلية التي تشغل موضعًا في المضمون القضوي للجملة.

كما أنَّ مبادئ معاني الكلام قادرة على تفسير ظواهر في العربية مختلفة، كالإعراب، والبناء، والتصرف، والجمود، والتعريف، والتنكير، ونحوها؛ لذلك يمكن أن تُعرض هذه القضايا وفق منظومة معاني الكلام في العربية.

**والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.**

## الفهارس الفنية

# ثبت المصادر والمراجع

### أ- المصادر والمراجع المطبوعة:


1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: د.طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العلمية، بيروت، ط:الأولى، 1407 هـ، 1987 م.
2. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: لـ د.محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الثانية، 1432 هـ، 2011 م.
3. إحياء النحو: لإبراهيم مصطفى، القاهرة، ط: الثانية، 1413 هـ، 1992م.
4. ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، 1418 هـ، 1998 م.
5. الأساليب الإنشائية في النحو العربي: لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، 1399 هـ، 1979 م.
6. الاسترسال في الظاهرة اللغوية: ندوة قسم العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، أشرف على جمع النصوص ونشرها: د.الهادي الجطلاوي، د.صالح الماجري، و د.عز الدين مجدوب، ط: الأولى، 2004 م.
7. الاستلزام الحواري في التداول اللساني: للعياشي أدراوي، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط: الأولى، 1432 هـ، 2011 م.
8. أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

9. أسرار النحو: لابن كمال باشا، تحقيق: د.أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط: الثانية، 1422 هـ، 2002 م.
10. الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: لـ د.إدريس مقبول، جدارا للكتاب العالمي، وعالم الكتب الحديث، عمَّان، 2007 م.
11. الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط: الثالثة، 1423 هـ، 2003 م.
12. الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط: الثالثة، 1964 م.
13. الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، 1408 هـ، 1988 م.
14. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: لمحمد الشاوش، جامعة منوبة، ط: الأولى، 1421 هـ، 2001 م.
15. إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: مختارات معربة بإشراف وتنسيق: أ.د.عز الدين مجدوب، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، قرطاج، ط: الأولى، 2012 م.
16. إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1409 هـ، 1988 م.
17. الإعراب عن قواعد الإعراب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عماد العبادي، مثنى المشهداني، دار الفكر، عمَّان، ط: الأولى، 1430 هـ، 2009 م.
18. الإغفال: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي، 1424 هـ، 2003 م.
19. أفعال القلوب –مقاربة تداولية–: لـ د.منصور عبد السميع، بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، الإصدارة الثامنة عشرة الملحقة بالعدد السابع والخمسين، 2007 م.
20. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: لـ د.فاضل الساقي، مكتبة

الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، 1429 هـ، 2008 م.
21. ألفية ابن مالك في النحو والصرف: لابن مالك الأندلسي، دار القلم، بيروت، ط: الأولى، 1404 هـ، 1984 م.
22. أمالي ابن الشجري، تحقيق: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
23. أمالي أبي علي القالي، عني بترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط: الثانية، 1344 هـ، 1926 م.
24. أمثال العرب: للمفضل الضبي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط: الثانية، 1403 هـ، 1983 م.
25. الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة -دراسة نحوية تداولية-: لـ د.خالد ميلاد، جامعة منوبة.
26. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى، 1424 هـ، 2003 م.
27. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1426 هـ، 2005 م.
28. الإيضاح: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، 1429 هـ، 2008 م.
29. الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982 م.
30. الإيضاح في علل النحو: للزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: السادسة، 1416 هـ، 1996 م.
31. البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري الشافعي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، 1409 هـ، 1988 م.
32. البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.

33. البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391 هـ.
34. البعد التداولي عند سيبويه: لـ أ.مقبول إدريس، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، العدد الأول، المجلد الثالث والثلاثون، يوليو-سبتمبر 2004 م.
35. البيان والتبيين: للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
36. تاج العروس من جواهر القاموس: للزَّبِيدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الهداية.
37. التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.
38. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: الأولى، 1421 هـ، 2000 م.
39. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: لابن الوردي، تحقيق: د.عبد الله الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، 1429 هـ، 2008 م.
40. تحقيقات فلسفية: لـ(لودفيك فتنغشتاين)، ترجمة: عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط: الأولى، 2007 م.
41. التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد: لصلاح إسماعيل عبد الحق، دار التنوير، بيروت، ط: الأولى، 1993 م.
42. التداوليات -علم استعمال اللغة-: لعدد من الباحثين، إعداد وتقديم: د.حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط: الأولى، 1432 هـ، 2011م.
43. التداولية: لـ(جورج يول)، ترجمة: د.قصي العتابي، الدار العربية، بيروت، ط: الأولى، 1431 هـ، 2010 م.
44. التداولية -علم جديد في التواصل-: لـ(آن روبول، وجاك موشلار)، ترجمة: د.سيف الدين دغفوس، ود.محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط: الأولى، 2003 م.
45. التداولية عند العلماء العرب -دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في

التراث اللساني العربي-: لـ د.مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط: الأولى، 2005 م.

46. التداولية من (أوستين) إلى (غوفمان): لـ(فيليب بلانشيه)، ترجمة: صابر الحباشة، وعبد الرزاق الجمايعي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط: الأولى، 2012 م.

47. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، 1418 هـ، 1997 م.

48. ترشيح العلل في شرح الجمل: للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: عادل العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، 1419 هـ، 1998 م.

49. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1381 هـ، 1967 م.

50. التصريح بمضمون التوضيح: لخالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، 1427 هـ، 2006 م.

51. التعريف والتنكير في النحو العربي -دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعرابًا وبناءً-: لـ د.أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق.

52. التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط: الأولى، 1410 هـ، 1990 م.

53. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد.

54. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: عدد من الأساتيذ، دار السلام، القاهرة، ط: الأولى، 1428 هـ، 2007 م.

55. تنبيه الطلبة على معاني الألفية: لسعيد السوسي، تحقيق: د.خالد العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ط: الأولى، 1429 هـ، 2008 م.

56. التواصل والحجاج: لـ د.طه عبد الرحمن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

57. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي، تحقيق: د.عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: الأولى، 1422 هـ، 2001م.
58. التوطئة: لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د.يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، 1401 هـ، 1981 م.
59. الجامع الصحيح المختصر: للبخاري، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت.
60. الجملة الشرطية عند النحاة العرب: لأبي أوس الشمسان، ط: الأولى، 1401هـ، 1981 م.
61. الجملة المركبة في اللغة العربية: لأحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، ط: الأولى، 1988م.
62. الجمل في النحو: للخليل بن أحمد، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط: الخامسة، 1416 هـ، 1995 م.
63. الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: علي بن توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط: الأولى، 1404 هـ، 1984 م.
64. جمهرة الأمثال: للعسكري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط: الثانية، 1988 م.
65. الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الثانية، 1403 هـ، 1983 م.
66. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، القاهرة، ط: الثانية، 1426هـ، 2005 م.
67. حاشية الصبان على شرح الأشموني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
68. حروف المعاني: للزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط: الأولى، 1404 هـ، 1984 م.
69. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمد عبد الله بن محمد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت.

70. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الرابعة، 1427 هـ، 2006 م.
71. الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، 1999 م.
72. دائرة الأعمال اللغوية: لـ د.شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: الأولى، 2010 م.
73. دراسات في اللسانيات العربية: لـ د.عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَّان، ط: الأولى، 1424 هـ، 2004 م.
74. دراسات نقدية في النحو العربي: لـ د.عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت.
75. دروس في الألسنية العامة: لـ(فردينان دي سوسير)، ترجمة: صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب.
76. دلائل الإعجاز: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط: الثالثة، 1413 هـ، 1992 م.
77. الـدلالات الموجهة لإعـراب الفعل المضارع –صورة لتضامن التعبير والمضمون–: لـ د.منصور عبد السميع، بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة المنوفية، العدد الحادي والخمسون، أكتوبر 2002 م.
78. دور الكلمة في اللغة: لـ(ستيفن أولمان)، ترجمة: د.كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ط: الثانية عشرة، 1997 م.
79. ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت.
80. ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، 1414 هـ، 1994 م.
81. ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، 2008 م.
82. ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية، 1425 هـ، 2004 م.

83. ديوان جميل بثينة، دار بيروت، بيروت، 1402هـ، 1982م.
84. ديوان الحماسة: لأبي تمام الطائي، تحقيق: د.عبد الله عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1401هـ، 1981م.
85. ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د.عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط: الأولى، 1402 هـ، 1982م.
86. ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ط1، 1427هـ، 2006م.
87. ديوان كثيِّر عزَّة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1391هـ، 1971م.
88. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، 1386هـ، 1966م.
89. الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط: الثالثة.
90. رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي، تحقيق: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: الثالثة، 1423 هـ، 2002 م.
91. السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط: الثانية، 1400 هـ.
92. سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، 1405 هـ، 1985 م.
93. السفر الأول من شرح كتاب سيبويه: لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار البطليوسي، تحقيق: د.معيض العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، ط: الأولى، 1419 هـ، 1998 م.
94. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1426 هـ، 2005 م.
95. شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د.محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط: الأولى، 1432 هـ، 2011 م.
96. شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية، 1430 هـ، 2009 م.

97. شرح أبيات مغني اللبيب: للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1398هـ، 1980م.

98. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

99. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

100. شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، و د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى، 1410 هـ، 1990 م.

101. شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور، تحقيق: د.صاحب أبو جناح.

102. شرح جمل الزجاجي: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.علي محسن عيسى، عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية، 1406 هـ، 1986 م.

103. شرح الجمل في النحو: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية، عمَّان، دار ابن حزم، بيروت، ط: العاشرة، 1432هـ، 2011 م.

104. شرح الدروس في النحو: لابن الدهان، تحقيق: د.جزاء المصاورة، دار أسامة، عمَّان، ط: الأولى، 2010 م.

105. شرح ديوان حسان بن ثابت: لعبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، 1347 هـ، 1929 م.

106. شرح ديوان الحماسة: للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، 1411هـ، 1991م.

107. شرح ديوان المثقب العبدي، تحقيق: د.حسن حمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1996 م.

108. شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398 هـ، 1978 م.

109. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط: الأولى، 1421 هـ، 2000 م.

110. شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، 1395 هـ، 1975م.

111. شرح شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1426 هـ، 2005 م.

112. شرح شواهد المغني: للسيوطي، لجنة إحياء التراث العربي.

113. شرح عيون الإعراب: للمجاشعي، تحقيق: د.عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الأولى، 1428 هـ، 2007 م.

114. شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ط: الأولى، 1427 هـ، 2006 م.

115. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، و د.محمود فهمي حجازي، و د.محمد هاشم عبد الدايم، وغيرهم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: الثانية، 1429 هـ، 2008 م.

116. شرح اللمع: لابن الخباز، تحقيق: فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط: الأولى، 2010 م.

117. شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

118. شرح المقرب: لابن النحاس الحلبي، تحقيق: د.خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان، ط: الأولى، 1426 هـ، 2005 م.

119. شرح مغني اللبيب: للدماميني، تحقيق: د.عبد الحافظ العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الأولى، 1429 هـ، 2008 م.

120. شرح المكودي على الألفية، تحقيق: أحمد عوض أبو الشباب، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط: الأولى، 1422 هـ، 2002 م.

121. شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط: الأولى، 1393 هـ، 1973 م.

122. شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة الآداب، النجف، 1981 م.

123. الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية: لـ د.عبد السلام المسدي، و د.محمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، 1985 م.
124. شعر الأخطل: صنعة: السُّكري، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1391هـ، 1971 م.
125. شعر زهير بن أبي سلمى: صنعة: الأعلم الشنتمري، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1390هـ، 1970م.
126. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: للسلسيلي، تحقيق: د.عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط: الأولى، 1406 هـ، 1986 م.
127. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
128. الصحاح –تاج اللغة وصحاح العربية–: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة، 1990 م.
129. صحيح مسلم، دار الجيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
130. ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: لـ د.المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب، منوبة، 2004 م.
131. عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لابن مالك، تحقيق: أحمد المغيني، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط: الأولى، 1430 هـ، 2009 م.
132. عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم: لابن هطيل اليمني، تحقيق: د.شريف النجار، دار عمار، عمَّان، ط: الأولى، 1428 هـ، 2008م.
133. الغرة في شرح اللمع: لابن الدهان، تحقيق: د.فريد الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط: الأولى، 1432 هـ، 2011 م.
134. فلسفة العلم في القرن العشرين: لـ(دونالد جيليز)، ترجمة: د.حسين علي، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط: الأولى، 2009 م.
135. الفوائد المحررة في شرح مسوغات الابتداء بالنكرة: للشيخ إسماعيل الجراحي العجلوني ت1162 هـ، تحقيق: أ.د.حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، ط: الثانية، 1431 هـ، 2010م.

136. في اللسانيات العامة: د.مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: الأولى، 2010 م.
137. في النحو العربي –نقد وتوجيه–: لـ د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط: الثانية، 1406 هـ، 1986 م.
138. القاموس الموسوعي للتداولية: لـ(جاك موشلر، وآن ريبول)، ترجمة: عدد من الأساتذة والباحثين بإشراف د.عز الدين مجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010 م.
139. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق: د.فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، 1422 هـ، 2001 م.
140. الكامل: للمبرد، تحقيق: د.محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، 1418 هـ، 1997 م.
141. كتاب الأمثال: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د.عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.
142. كتاب الشعر: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، 1408 هـ، 1988 م.
143. كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط: الأولى.
144. كتاب سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، 1316 هـ.
145. كتاب اللامات: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط: الثانية، 1412 هـ، 1992 م.
146. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
147. كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د.هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمَّان، ط: الأولى، 1423 هـ، 2002 م.
148. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.
149. اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار

طليمات، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، 1416 هـ، 1995 م.
150. لسان العرب: لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط: الأولى.
151. اللسانيات –اتجاهاتها وقضاياها الراهنة–: لـ د.نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط: الأولى، 1430 هـ، 2009 م.
152. اللسانيات التوليدية –من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة–: لـ د.مصطفى غلفان ومشاركة: د.حافظ إسماعيلي، ود.محمد الملاخ، عالم الكتب الحديث، إربد، ط: الأولى، 1431 هـ، 2010 م.
153. لسانيات الخطاب –الأسلوبية والتلفظ والتداولية–: بحوث غربية ترجمها: صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية، ط: الأولى، 2010 م.
154. اللغة بين المعيارية والوصفية: لـ د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط: الرابعة، 1427 هـ، 2006 م.
155. اللغة العربية معناها ومبناها: لـ د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط: السادسة، 1430 هـ، 2009 م.
156. اللغة والكلام في التراث النحوي العربي: لـ د.محمد بن سعيد الغامدي، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، المجلد 34، العدد الثالث، يناير/ مارس عام 2006م.
157. اللمع في العربية: لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية، 1405 هـ، 1985 م.
158. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: لابن جني، تحقيق: مروان العطية، وشيخ الراشد، دار الهجرة، دمشق، ط: الأولى، 1408 هـ، 1988 م.
159. المجتبى من السنن: للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الثانية، 1406 هـ، 1986 م.
160. مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى: للفاكهي، تحقيق: د.مؤمن البدارين، الدار العثمانية، عمَّان، ط: الأولى، 1429 هـ، 2008 م.
161. المحصول في شرح الفصول: لابن إياز، تحقيق: د.شريف النجار، دار عمار، عمَّان، ط: الأولى، 1431 هـ، 2010 م.

162. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر: لمحمد بن مكرم المعروف بابن منظور، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، 1404 هـ، 1984 م.

163. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، اعتنى به: براجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

164. المرتجل: لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ، 1972م.

165. المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د.محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الثانية، 1422هـ، 2001 م.

166. المصطلح النحوي -نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري-: لـ د.عوض القوزي، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، الرياض، ط: الأولى، 1401 هـ، 1981 م.

167. معاني الحروف: للرماني، تحقيق: د.عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط: الثالثة، 1404 هـ، 1984 م.

168. معاني النحو: لـ د.فاضل السامرائي، دار الفكر، عمَّان، ط: الرابعة، 1430 هـ، 2009 م.

169. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

170. المفصل في علم العربية: للزمخشري، تحقيق: د.فخر صالح قدارة، دار عمَّار، عمَّان، ط: الأولى، 1425 هـ، 2004 م.

171. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، و د.عبد المجيد قطامش، و د.عياد الثبيتي، و د.سليمان العايد، و د.محمد إبراهيم البنا، و د.السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، 1428 هـ، 2007 م.

172. المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982 م.

173. المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
174. المقدمة الجزولية في النحو: للجزولي، تحقيق: د.شعبان عبد الوهاب محمد، 1988 م.
175. مقومات الجملة العربية: لـ د.علي أبوالمكارم، دار غريب، القاهرة، 1432 هـ، 2011 م.
176. من أسرار الجمل الاستئنافية –دراسة لغوية قرآنية–: لـ د.أيمن عبد الرزاق الشوا، دار الغوثاني، دمشق، ط: الأولى، 1430 هـ، 2009 م.
177. المنطق الوضعي: لـ د.زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط: الرابعة، 1965 م.
178. المنهاج في شرح جمل الزجاجي: ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: د.هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، 1430 هـ، 2009 م.
179. المنوال النحوي العربي –قراءة لسانية جديدة–: لـ د.عز الدين مجدوب، دار محمد علي الحامي، تونس، ط: الأولى، 1998 م.
180. الموفقي في النحو: لابن كيسان، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، 1395 هـ، 1975 م.
181. نتائج الفكر: للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1412 هـ، 1992 م.
182. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: لمحمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، ط: الأولى.
183. نظرية أفعال الكلام العامة: لـ(جون أوستين)، ترجمة: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، المغرب، ط: الثانية، 2008 م.
184. نظرية الأعمال اللغوية: لـ د.شكري المبخوت، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط: الأولى، 2008 م.
185. نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب: لطالب سيد هاشم الطبطبائي، مطبوعات جامعة الكويت، 1994 م.
186. نظرية العامل في النحو العربي –دراسة تأصيلية وتركيبية–: لـ د.مصطفى بن

حمزة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط: الأولى، 1425 هـ، 2004 م.
187. نظرية العلامات عند جماعة (فيينا) -(رودولف كارناب) نموذجًا-: لـ د.محمد عبد الرحمن جابري، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: الأولى، 2010 م.
188. نظرية المعنى في فلسفة (بول جرايس): لـ د. صلاح إسماعيل، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2005 م.
189. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1420 هـ، 1999 م.
190. النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د.محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط: الأولى، 1401 هـ، 1981 م.
191. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421 هـ، 2001 م.
192. الوصفية -مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية-: لرفيق بن حمودة، دار محمد علي، صفاقس، ط: الأولى، 2004 م.

## ب- المراجع غير المنشورة:

1. الأعمال اللغوية المتحققة بالفعل بالاعتماد على نماذج من القرآن: لـ أ.نجاح بن هنية، رسالة ماجستير أنجزت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة تحت إشراف أ.د.عز الدين المجدوب في السنة الجامعية 2007-2006م.
2. أفعال القلوب بين التركيب والدلالة: لـ أ.هاجر السبع، رسالة ماجستير أنجزت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة تحت إشراف أ.د.عز الدين المجدوب في السنة الجامعية 2007-2006م.
3. أنظار تداولية في تحليلات الرضي النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب: لـ أ.فريال بطاينة، رسالة ماجستير أنجزت في كلية الآداب بجامعة اليرموك تحت إشراف أ.د.فيصل بن إبراهيم صفا عام 2010 م.

## فهرس المحتويات

**الإهداء** ..... 5
**التعريف بالعمل** ..... 7
**مقدمة** ..... 9
**مدخل: التعريف بمصطلح (معاني الكلام):** ..... 13
**الفصل الأول :المدخل النظري** ..... 17
**توطئة** ..... 17
**المبحث الأول :تعريف التداولية، ومهامها** ..... 19
المطلب الأول: تعريف التداولية ..... 19
المطلب الثاني: مهام التداولية ..... 20
المبحث الثاني: رواد التداولية ..... 27
المطلب الأول: إسهام علم الاجتماع مع (ريناتش) ..... 28
المطلب الثاني: إسهام الدراسة اللغوية مع (غاردنر) ..... 30
أولاً: تمييز (غاردنر) بين المسند والمسند إليه في مستوى الخطاب: ..... 30
ثانيًا: أنماط الجمل عند (غاردنر): ..... 31
المطلب الثالث: إسهام علم الفلسفة مع (شارل موريس، ولودفيق فتنغشتاين): ..... 32
أولاً: إسهام (شارل موريس): ..... 32
ثانيًا: إسهام (لودفيق فتنغشتاين): ..... 33
أ- الظروف الفلسفية التي نشأت في كنفها آراء (فتنغشتاين): ..... 33
ب- المرحلة الأولى لـ(فتنغشتاين): الرسالة المنطقية الفلسفية: ..... 34
ج- المرحلة الثانية لـ(فتنغشتاين): تأسيسه لفلسفة الكلام العادي: ..... 35
**المبحث الثالث: نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين)، و(سيرل)** ..... 37
المطلب الأول: نظرية الأعمال اللغوية عند (أوستين): ..... 37

أولاً: تمييز (أوستين) بين الأقوال الوصفية، والأقوال الإنشائية: .....38
ثانيًا: تمييز (أوستين) بين الإنشاءات الأولية، والإنشاءات الصريحة: .....40
ثالثًا: تقسيم (أوستين) للعمل القولي: .....41
رابعًا: تصنيف (أوستين) للأعمال اللغوية: .....42
المطلب الثاني: نظرية الأعمال اللغوية عند (سيرل): .....43
أولاً: تقسيم (سيرل) للعمل القولي: .....45
ثانيًا: مبدأ الإبانة والتنصيص عند (سيرل): .....46
ثالثًا: تمييز (سيرل) بين القواعد المعيارية والقواعد التكوينية: .....47
رابعًا: إعادة (سيرل) للنظر في الدلالة غير الطبيعية: .....48
خامسًا: مقاييس تصنيف الأعمال اللغوية عند (سيرل): .....49
سادسًا: تصنيف الأعمال اللغوية عند (سيرل): .....50
سابعًا: تمييز (سيرل) بين الأعمال اللغوية المباشرة وغير المباشرة: .....51
**المبحث الرابع: اتجاهات التداولية وأثرها في البحث اللساني، والبحوث النحوية**....53
المطلب الأول: اتجاهات التداولية: .....53
الاتجاه الأول: النظريات الخطية: .....53
الاتجاه الثاني: النظريات المدمجة: .....54
المطلب الثاني: أثر التداولية في البحث اللساني: .....55
المطلب الثالث: أثر التداولية في البحوث النحوية: .....56
**حوصلة الفصل الأول** .....63
**الفصل الثاني: علاقة معاني الكلام بأقسام الكلم، وخصائصها** .....65
**توطئة** .....65
**المبحث الأول: علاقة معاني الكلام بتعريف أقسام الكلم الثلاثة** .....67
المطلب الأول: تعريف الاسم، وخصائصه: .....68
المطلب الثاني: تعريف الفعل، وخصائصه: .....69
المطلب الثالث: تعريف الحرف، وخصائصه: .....70
**المبحث الثاني: أثر معاني الكلام في ضبط أقسام الكلم**: .....75
المطلب الأول: أثر معاني الكلام في تدعيم حدِّ الاسم: .....76
المطلب الثاني: أثر معاني الكلام في أقسام الفعل، وتدعيم حدِّه: .....81

أولاً: أثر معاني الكلام في أقسام الفعل: .....81
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تدعيم حدِّ الفعل: .....84
المطلب الثالث: أثر معاني الكلام في تدعيم حدِّ الحرف: .....86
**المبحث الثالث: علاقة معاني الكلام بضبط خصائص أقسام الكلم** .....89
المطلب الأول: علاقة معاني الكلام بالإعراب والبناء: .....89
أولاً: أثر معاني الكلام في تعليل مخالفة بعض الوحدات اللغوية للأصل: .....89
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تدقيق الشبه بين بعض الوحدات اللغوية: .....91
المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بالتصرف والجمود: .....93
المطلب الثالث: علاقة معاني الكلام بالتعريف والتنكير: .....97
المطلب الرابع: علاقة معاني الكلام بتحديد الوظائف النحوية: .....102
أولاً: أثر معاني الكلام في تنوع التحليل النحوي لـ(ماذا) في التراكيب المختلفة: ....102
ثانيًا: أثر معاني الكلام في بيان صلوحيَّة بعض الوحدات اللغوية: .....105
**حوصلة الفصل الثاني** .....109
**الفصل الثالث: علاقة معاني الكلام بالجملة الاسمية** .....111
**توطئة** .....111
**المبحث الأول: علاقة معاني الكلام بحدِّ الجملة وضبط أنواعها** .....113
المطلب الأول: مصطلح (الجملة) في التراث النحوي: .....113
المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بضبط أنواع الجمل: .....117
أولاً: أثر معاني الكلام في ردِّ ما خالف في الظاهر التراكيب الإسنادية: .....117
ثانيًا: أثر معاني الكلام في الحكم على بعض الجمل: .....120
ثالثًا: أثر معاني الكلام في دفع الخلط بين أنواع الجمل: .....124
**المبحث الثاني: علاقة معاني الكلام بالجملة الاسمية البسيطة، والمركبة** .....129
المطلب الأول: علاقة معاني الكلام بالعوامل في الجملة الاسمية: .....129
أولاً: أثر معاني الكلام في تفسير عامل الابتداء: .....130
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تفسير العمل النحوي للحروف المشبهة بالفعل: ....133
ثالثًا: أثر معاني الكلام في تفسير عمل (لا) النافية للجنس: .....135
المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بضبط مكونات الجملة الاسمية البسيطة: .....137
أولاً: أثر معاني الكلام في تحديد الشروط في تكوين النواة الإسنادية: .....137

ثانيًا: أثر معاني الكلام في إجازة بعض صور الجملة الاسمية ومنع بعضها: ....140
المطلب الثالث: علاقة معاني الكلام بالجملة الاسمية المركبة: .....143
أولاً: أثر معاني الكلام في تحديد العمل النحوي الذي يسود مكوناتها:.....143
ثانيًا: علاقة معاني الكلام بضبط مكونات الجملة الاسمية المركبة: .....147
أ- أثر معاني الكلام في تدقيق وظيفة المبتدأ إذا كان الخبر جملة طلبية: ..147
ب- أثر معاني الكلام في منع بعض صور الجملة الاسمية المركبة: .....149
**المبحث الثالث: علاقة معاني الكلام بظواهر الجملة الاسمية اطرادًا وشذوذًا**.....153
المطلب الأول: أثر معاني الكلام في تكوين عناصر الجملة الاسمية: .....153
المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بالرتبة بين مكونات الجملة الاسمية: .....157
أولاً: أثر معاني الكلام في الرتبة بين واسمات المعاني فيها: .....157
ثانيًا: أثر معاني الكلام في الرتبة بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية:.....159
المطلب الثالث: علاقة معاني الكلام بالتأويل النحوي: .....161
أولاً: أثر معاني الكلام في تأويل ما خالف أصل مفهوم الصدارة: .....161
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تأويل ما تنافرت معانيه في الظاهر:.....162
**حوصلة الفصل الثالث**:.....167
**الفصل الرابع: علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية ..... 171**
**توطئة**.....171
**المبحث الأول: علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية البسيطة، والمركبة**.....173
المطلب الأول: علاقة معاني الكلام بنظام العوامل في الجملة الفعلية:.....173
أولاً: أثر معاني الكلام في تحديد العمل النحوي السائد للجملة الفعلية: .....173
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تدقيق العامل المُقدَّر في أسلوب النداء:.....177
ثالثًا: أثر معاني الكلام في تدقيق العامل المُقدَّر في أسلوب التحذير:.....179
المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية البسيطة: .....181
أولاً: أثر معاني الكلام في تدقيق وظيفة النداء داخل العملية التخاطبية:.....181
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تدقيق وظائف بعض الأفعال داخل الجملة الفعلية:186
أ- أفعال المدح والذم:.....186
ب- الأفعال في بابي (أعطيت، وظننت):.....188
ثالثًا: أثر معاني الكلام في تدقيق حدود بعض وظائف الجملة الفعلية: .....192

المطلب الثالث: علاقة معاني الكلام بالجملة الفعلية المركبة: .....194
أولاً: علاقة معاني الكلام بضبط مكونات الجملة الفعلية المركبة: .....194
أ- أثر معاني الكلام في طلب المشاكلة في المعنى:.....194
ب-: أثر معاني الكلام في إجازة بعض صور الجملة الفعلية: .....196
ثانيًا: علاقة معاني الكلام بتفسير بعض ظواهر الجملة الفعلية المركبة: .....199
أ- أثر معاني الكلام في تعليل دخول الفاء في جواب الشرط: .....199
ب- أثر معاني الكلام في تفسير ظواهر (الإلغاء، والتعليق) : .....202
**المبحث الثالث: علاقة معاني الكلام بظواهر الجملة الفعلية اطرادًا وشذوذًا**.....211
المطلب الأول: علاقة معاني الكلام بالرتبة بين مكونات الجملة الفعلية: .....211
أولاً: أثر معاني الكلام في تحديد الرتبة بين أداة الشرط، وجوابه: .....211
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تحديد رتبة المفعول: .....215
المطلب الثاني: علاقة معاني الكلام بتعليل بعض ظواهر الجملة الفعلية:.....216
أولاً: أثر معاني الكلام في تعليل مجيء بعض المصادر مرفوعةً: .....216
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تعليل اختصاص ظاهرة الترخيم بأسلوب النداء:....220
ثالثًا: أثر معاني الكلام في تعليل وجوب حذف عامل المحذَّر منه المكرر: ....222
**حوصلة الفصل الرابع** .....225
**الفصل الخامس: علاقة معاني الكلام بالعلاقات بين الجمل** .....229
**توطئة**.....229
**المبحث الأول: علاقة معاني الكلام بالجمل المقطوعة عمَّا قبلها**: .....231
المطلب الأول: أثر معاني الكلام في تفسير ظاهرة القطع في النعت: .....231
المطلب الثاني: أثر معاني الكلام في منع حَمْلِ بعضِ الجمل على ما قبلها:.....235
أولاً: أثر معاني الكلام في تفسير ظاهرة ابتداء الكلام بعد (أمَّا): .....235
ثانيًا: أثر معاني الكلام في تفسير منع النحويين عملَ ما بعد (إلا) فيما قبلها: ...238
المطلب الثالث: أثر معاني الكلام في توجيه الحكم النحوي:.....240
أولاً: أثر معاني الكلام في توجيه بعض الآيات القرآنية: .....240
ثانيًا: أثر معاني الكلام في توجيه بعض الشواهد الشعرية المُشكلة:.....243
ثالثًا: أثر معاني الكلام في تحديد وظيفة بعض الأدوات داخل التراكيب: .....247
رابعًا: أثر معاني الكلام في دفع الحكم بوحدة الجملة على بعض التراكيب:...250

**المبحث الثاني: علاقة معاني الكلام بتعدد وجوه العلاقة بين بعض الجمل**.....255
المطلب الأول: أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد (حتى): ....255
المطلب الثاني: أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد (الفاء): .....260
المطلب الثالث: أثر معاني الكلام في تعدد الوجوه الإعرابية للفعل المضارع الواقع بعد الطلب: ....265
المطلب الرابع: أثر معاني الكلام في اختلاف الحكم الإعرابي للمعطوف: .....268
**حوصلة الفصل الخامس** .....273
**خاتمة**.....277
**النتائج** .....277
**التوصيات**.....281
**الفهارس الفنية**.....283
**ثبت المصادر والمراجع** .....283
أ- المصادر والمراجع المطبوعة: .....283
ب- المراجع غير المنشورة: .....299